

جمهورية غيلسي



الجزائر الشارقة



دار الإلمة - بيروت

مجلس
العلماء
بدمشق

115560235

3202

20-74-1

الجزء الثامن

جول خديسي

دَفْعُ الْبَخِيلِ إِلَى الْفَقْرِ
بِإِخْرَاجِ الْفَقْرِ إِلَى الْبَخِيلِ

تَقْرِيبُ
خَيْرِ حَسَنَاد

تقریب
خیری حماد

مَنْشُورَات : دَارُ الْمَطْبَعَةِ . بَيْرُوت

Joan Gillespie,
ALGERIA, REBELLION & REVOLUTION.

(Copyright : Frederick Praeger Inc.)

New York, 1960

حقوق النشر باللغة العربية
محفوظة لدار الطليعة - بيروت

الطبعة الاولى ١٩٦١

تقدمة المغرب

الجزائر ... هذا الاسم الحبيب ، الغالي على قلب كل عربي مؤمن ، مخلص ... قصة كاملة ، بل أسطورة ، هي قصة البذل والفداء ، وأسطورة الصلابة والإيمان ، والجهاد ، في سبيل الحرية ، وفي سبيل الكرامة والعزة . فهي تمثل ، لا للعرب فحسب ، بل لكل من يؤمن بالحرية ، في هذا العالم ، الذي تصطرع فيه المصالح ، والاهواء ، والعقائد ، صورة مجسدة للنضال الذي لا يقبل اللين ، ولا يرضى بالهوان ، في سبيل التحرر من ربقة الاستعمار البغيض ، مهما غلت التضحيات ، بوفرة ما يسفك فيها من دم زكي طاهر ، وما يبذل ، من جهد ، وكد ، وعرق وتعب ، ودموع ... وهذا هي السنوات تنقضي واحدة اثر أخرى ، والاستعمارية المقيتة ماضية في غيها ، لا تستمع الى صوت بقية من ضمير ، ان وجدت ، وسادرة في ضلالها ، لا ترعوي ، والصلابة الوطنية ، صامدة لها ، تخوض معها المعارك الضارية في كل يوم ، وتنزل بها افدح الخسائر ، وتسدد اليها اقسى الضربات ، وقد آلت على نفسها ، وعاهدت كرامتها ان لا تلين لها قناة ، حتى تتطهر ارض هذا الوطن العربي من الاستعمار ، وترتفع راية الحرية خفاقة عالية .

وهذا الكتاب ، الذي وضعته هذه الفتاة الامريكية التي توفيت في زهرة شبابها ، والذي طلبت الي «دار الطليعة» الكريمة ، تعريبه ، صورة فيها الكثير من التحرر الفكري ، وفيها الوفير من التجرد والواقعية والموضوعية . فهو يعرض قضية الجزائر ، عرضا تاريخيا وعلميا صادقا ، ويبين اسباب ثورتها ، ودوافع نضالها مستندا الى الحقائق والارقام ، والاقتباسات من مختلف المصادر ، متوصلا الى النتائج ، التي لا يمكن لأي انسان متحرر الفكر ، الا ان يصل اليها ، اذا آثر البعد عن الهوى ، والميل عن الغرض . فجاء كتابها جديرا بأن يقرأه كل انسان يؤمن بالحرية ، ويتعشق الموضوعية ، في البحث والتأليف .

وكلي أمل ان اكون ، قد وفقت في هذا التعريب ، ونقلت هذا الكتاب الى القراء الكرام ، بتجرد وامانة واخلاص ، والله ولي التوفيق .

خيري حماد

٩ اذار ١٩٦١

توطئة

يستند هذا الكتاب الى الاطروحة التي قدمتها للحصول على شهادة الدكتوراه من كلية فليشر للقانون والدبلوماسية ، والى الزيارات التي قست بها الى طرفي المأساة الجزائرية . واني لآمل ان يروق هذا الكتاب الى المواطنين المهتمين بالقضايا الدولية وان يكون نافعا لمن يقومون بأبحاث في هذا الموضوع . ولا يتناول الكتاب تحليل السياسة الفرنسية في الجزائر بصورة وافية ، فقد سبق لغيري ان اوفوا هذا الموضوع حقه من الدرس ، ولكنه يسعى الى سرد بعض الحقائق التي لم يقدر لها ان تعرف على نطاق واسع ، والمتعلقة بالمشاعر القومية التي يحس بها الشعب الجزائري ، واسس هذه المشاعر التاريخية وسير الثورة الراهنة واهدافها .

واني لأعترف بفضل مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائري في نيويورك وفضل السفارة الفرنسية في واشنطن لتزويدهما إياي بالوثائق اللازمة عن وجهات نظرهما ، كما اشعر بالفضل ايضا لجيش التحرير الجزائري ولسلطات الجيش الفرنسي في الجزائر ، على التسهيلات التي قدمها لي اثناء زياراتي لارض الجزائر ، والمساعدات القيمة التي تلقيتها منهما . واود ان اشكر ايضا اصدقائي الكثر ، وزملائي على معونتهم لي في اعداد مخطوطة هذا الكتاب وعلى الافكار التي حصلت عليها منهم اثناء ساعات طويلة من النقاش الممتع .

جوان غيليسي

واشنطن

مقدمة

قيل قديما ان لكل شيء اوانه ، وان لكل هدف اجله . واعتقد ان الوقت قد حان لحدثكم شيئا عن مؤلفة هذا الكتاب وعن الاهداف التي كرس لها حياتها .

كانت شقيقتي ، جي غيليسي ، شخصية معقدة ومتناقضة ، اثرت على كثيرين من الناس في صور شتى ومتباينة . فقد كانت هذه المرأة الشابة عسيقة في حبها وعنيفة في بغضائها ، ولكنها لم تسمح قط لا لحبها ولا لبغضها في السيطرة عليها . كانت دؤوبة على العمل ، ولكنها في الوقت نفسه تجيد اللهو ، وكانت تفضل الوقوف وحيدة ولكنها لم تكن وحيدة قط ، وكانت شديدة التعلق بالنظام ولكنها كثيرا ما تبدو غير مكترثة ، وكانت جميلة ولكنها لا تعنى بجمالها ، وكانت فائقة الشجاعة ولكنها تبدو وكأنها لا تعرف الوجل ابدا ، وكانت تحس باسراع الزمن ولكنها لا تنتظر الموت ، وكانت انانية ولكن انانيتها ليست لذاتها الا لاما ، وكانت بعد هذا كله ، تطلب العمل فورا ، ولكنها تجيد التفكير في الغد .

وتركز حبها الاكبر في الافكار ، ولاسيما في فكرة الحرية . كما تركزت بغضاؤها الكبرى في تلك الافكار التي تحرم على الناس الحرية . لقد كانت مثالية بسليقتها ، وكان حبها لمثلها العليا ، على الرغم من تكيفه عقليا وادراكيا ، منبثقا عن احساسها العميقة . وكانت بالاضافة الى كل هذا ، انسانية فعالة ، مصممة على اداء كل ما في وسعها ، لتحقيق الاهداف التي تصبو اليها .

وكانت قد اعدت نفسها خير اعداد لحياة من الخدمة العامة . وفي

حياتها الدراسية ، تفوقت في موضوع علم السياسة ، مما حفزها على الحصول على الدكتوراه في القانون الدولي والدبلوماسية . وكان اسهامها في الحياة العامة ، سنتين من الخدمة في السلك الخارجي ، وسلسلة من المقالات في الصحف والمجلات عن افريقيا . واخيرا هذا الكتاب . وقد استهدفت في رحلتها الاخيرة الى افريقيا في صيف عام ١٩٥٩ وخريفه تحضير المواد اللازمة لكتاب ثان عن الزعماء الجدد في افريقيا فيما وراء الصحراء . لقد اصبحت عاشقة لافريقيا . ولقد كتبت في احدى رسائلها الاخيرة تقول : « انني الآن في غرفتي في فندق فرنسا في كوناكري اتطلع من نافذتي ، وقد هب على وجهي نسيم عليل من الاطلنطي . ان المنظر بالغ الروعة بحيث يصعب علي التصديق . فهناك شجرة قديمة قدم القرون تغطي جزيرة في البحر ، وهناك قارب مسالم يمر امامي على مقربة من الصخور التي تتكسر عليها الامواج . وثمة اشجار من النخيل تتلاعب بها الرياح . انه منظر شاعري ... بل لعله المكان الصالح ليقضي فيه الانسان شهر العسل . وقد افقت هذا الصباح على صوت اغنية في الشارع ... انها اغنية الاستثمار البشري التي تدعو الشعب الى العمل الاختياري لتنظيف الشوارع وبناء الطرق واعادة تنظيم القرى . والروح المسيطرة افريقية في كل شيء ، فالنسوة يغنين وقد ارتدين ازهى ما عندهن من ملابس ، وجمالن اطفالهن على ظهورهن ، والرجال يرقصون ثم ينشدون ويمضون . انها فرصة عيد . واذا لم اكتب اليك ثانية فلأن افريقيا قد ابتلعتني بأمطارها وحرارتها ودسائسها ودساسيتها الرائعين ... »

وعندما كانت تكتب الي هذه الرسالة كانت تشكو من مرض سرعان ما انتقل بها في غضون ثلاثة اسابيع الى نوع من الخمود ومضى بها عن هذه الحياة . لقد ماتت في الثالث عشر من تشرين الاول عام ١٩٥٩ . وكانت جي تؤمن دائما ، بأن العالم ملك للاحياء . ولكن الاحياء يتأثرون دائما بغيرهم من الناس . ولا ريب في ان الذين احبوا جي ، واحبتهم ، سيحملون دائما علامتها الفارقة . واني لو اثق من انها سترضى عن فكرة ان يترك كتابها هذا علامتها على انسان ما في مكان ما .

كينيون غيليسيبي

نيويورك - نيسان ١٩٦٠

القسم الأول

الجزائر المسماة بعمرة الفريعة



الفصل الأول

الوطنون الفرنسيون

تقف الثورة الجزائرية فريدة بين ثورات القرن العشرين في تعقيدها .
فقد جاءت في وقت اكتسحت فيه الروح القومية العالم الافريقي -
الاسيوي ، وحصلت فيه الكثير من الدول على استقلالها من الدول
الاوروبية التي كانت تسيطر عليها . وقد وصل هذا الاتجاه نحو التحرر
القومي الذي اشتد ساعده بعد الحرب الكونية الثانية بواسطة التقدم
التقني (التكنيكي) ، وانحطاط اوروبا وتأخرها ، وانتشار فكرة الحرية ،
متأخرا الى الجزائر . فقد اطلقت بريطانيا العظمى سراح مستعمراتها تلقائيا ،
وتجنبنا الى حد ما خوض صراعات عسكرية معها ، واحتفظت باحترامها
وصداقتها . اما فرنسا فقد سفكت الكثير من الدماء ، وانفقت الكثير من
اموال خزيتها في معارك استعمارية خاسرة . وكانت الثورات الوطنية في
الكثير من المناطق لا تعني مجرد المعارضة العسكرية والسياسية للاستعمار
الغربي ، بل تبني بعض الافكار الغربية وفي ضمنها شعار الثورة الفرنسية
المشهور : الحرية والمساواة والاخاء . وكان على الوطنيين في العالم غير
الاوروبي بخلاف زملائهم الاوروبيين ، ان يعالجوا اضطراعا في الثقافات .
وكان على الزعماء الذين تثقفوا بثقافة الغرب واستوحوا منها وحيهم ، ان
يختاروا من مجتمعاتهم العناصر التي يرغبون في الاحتفاظ بها ، وتلك التي
يودون الخلاص منها ، وكلها طقوس ، لم تكن تقبل التحدي قبل مجيء
الغرب . وكما استخدمت الطبقة المختارة المثقفة ، الثقافة المحلية لدعم

نضالها مع الغرب ، فقد استخدمت افكار الغرب الديموقراطية في التخلص من اعباء الاقطاعية الماضية . وكثيرا ما ادت هذه العملية المزدوجة الى مزيج غريب من الاساليب العصرية والطقوس القديمة . ولعل الجزائر هي نموذج آخر على هذا التركيب . ففيها ثورة تناهض الاستعمار ، وتستخدم شعارات فرنسا نفسها ونظريات الفرنسيين لاستخلاص الحرية من فرنسا نفسها . وهي في الوقت نفسه جزء من وثبة الاسلام في الميدانين الثقافي والسياسي ، وبعث القومية العربية . ويقود الثورة نخبة مختارة من المثقفين ثقافة غربية يتبعهم جمهور غفير من الناس الذين لم يتثقفوا على مفاهيم الغرب وطرقه في الحياة . وهي تمزج بين التعابير الثورية الماركسية التي تعلمها القادة في باريس ، وبين التعابير الاسلامية . وفي بحثها عن الديموقراطية ، تعتبر بين اعدائها ، لا مجرد المتعاونين مع فرنسا فحسب ، بل المتزمتين الرجعيين في شؤون الدين والسيادة الاقطاعيين ايضا .

وعلىنا ايضا ان نرى الثورة الجزائرية في محتوى السياسة الاستعمارية الفرنسية التي تحاول تأكيد «رسالتها الثقافية والتحضيرية» . ولم تستهدف هذه السياسة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ان تبرز منافسي فرنسا من الاوروبيين في ميدان السيطرة على الممتلكات والموارد والاسواق فحسب ، بل «هداية الكفرة» ونشر انجيل السوربون ايضا . وكان من رأي هذه السياسة عدم حصر المدنية الفرنسية في ذراري الفرنجة فحسب ، بل نشرها ايضا وتعليمها للآخرين دون الاكتراث بالفرق في اصول الاجناس . وعظمة فرنسا لا تقاس باتساع مستعمراتها فحسب بل بولاء الشعوب التابعة لها والمستعبدة منها . ولم تتبدل وجهة النظر هذه الا قليلا في القرن العشرين على الرغم من علمنتها الى حد بعيد . فلم تعد الديانة المسيحية ضرورة محتومة لكل فرنسي مخلص .

وبالاضافة الى رفض الاستعمار الفرنسي تقديم اي تساهل للحركات الوطنية النامية في مستعمراته ، فانه اصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاغراق في الحب الصوفي لفرنسا . وكان في وسع فرنسا الظافرة والنابضة بالحياة ان تسحب من مستعمراتها التي لا ترغب في بقائها في بلدها ، محتفظة بمصالحها الثقافية فيها . ولكن هزيمة فرنسا المنطوية على الازلال في عام

١٩٤٠ ، وما تلا ذلك من استخدام شمال افريقيا كقاعدة للتراجع ولاعادة الغزو ، جعل وجود فرنسا المادي هناك ضرورة عسكرية وعاطفية بالنسبة للكثيرين من الفرنسيين . وقد ساهم الجنرال شارل ديغول ، اكثر من اي رجل فرد آخر ، في تقوية اسطورة استمرار العظمة الفرنسية ، وناضل بشدة لكي تلعب فرنسا دورا بارزا في المشاورات الدولية التي تلت الحرب الكونية مستصرخا تراث الماضي وامجاده . وبدأ الاتحاد الفرنسي ، وهو الصورة الجديدة التي ارادت فرنسا ان تستجيب بها في عام ١٩٤٦ ، للتطور الطبيعي والمتوقع لامبراطوريتها ، وكأنه نفس « الخمر القديمة » وضعت في زجاجة جديدة . فالجمعية الممثلة للاتحاد الفرنسي ، لم تغد في اي وقت من الاوقات جهازا تقدميا لعصر جديد من التطور والتعاون والتبادل السلمي . وعوضا عن ذلك ، خاضت فرنسا حربا طويلة الامد قبل ان تخسر دول الهند الصينية ، كما نالت محميتا تونس ومراكش استقلالهما في عام ١٩٥٦ . اما الجزائر ، فكانت من الناحية القانونية متميزة عن الممتلكات الاخرى بوصفها مجموعة من « المقاطعات الفرنسية » ، ولذا فقد تأخرت في حمل السلاح . لكن انتصار الثورة فيها سيمثل بالنسبة للكثيرين هزيمة نهائية بالنسبة للجيش الفرنسي الذي هزم اكثر من مرة ، ونهاية لمركز فرنسا كدولة كبرى . اما انتصار فرنسا في الحرب الجزائرية ، فيمثل من الناحية الايجابية بعثا للجيش الفرنسي ، ويضع احنا ايجابيا للعلاقات المقبلة بين فرنسا وبين ممتلكاتها في افريقيا الغربية والاستوائية . وباستغلال الزيت المكتشف حديثا في الصحراء ، فان فرنسا قد تتخلص من اعتمادها الكريه على موارد نفط الشرق الاوسط ، وهو الاعتماد الذي نقست عليه اشد النقمة بعد الهجوم الفاشل على قناة السويس في عام ١٩٥٦ . يضاف الى كل هذا ان النفسية الانهزامية ستختفي من فرنسا ، ويظهر توجيه جديد في حياتها الداخلية السياسية .

وهناك ايضا عامل فريد في نوعه في الثورة الجزائرية ، وهو وجود اقلية كبيرة نسبيا في الجزائر ذات ثقافة فرنسية وتستند على السلطة الاستعمارية الفرنسية . وتقوم اوضاع مشابهة الى حد ما اليوم في كينيا فقط ، حيث اخمدت ثورة الماو ماو ، وفي اتحاد جنوب افريقيا حيث ما

زال الافريقيون المحليون يؤلفون قوة احتياطية لم تصل بعد في حركتها
حد الثورة على سياسة التمييز العنصري التي تسير عليها الحكومة . لكن
الفروق الثقافية في كل من هذين البلدين بين الفئتين اكبر بكثير من الفروق
القائمة بين الاوروبيين والجزائريين بحيث تغدو المقارنة غير واردة اطلاقا .
وليس ثمة من سبب واحد للثورة الجزائرية . اما اذا رغبتنا في التحديد ،
فاننا نقول ان السبب هو في قيام جماعتين مختلفتين عنصريا وسياسيا
واقتصاديا جنبا الى جنب منذ عدد من السنين . وقد ادت سيطرة العنصر
الاوروبي الى صيرورة الجزائريين في وضع « الاغلبية التي تتمتع بحقوق
الاقلية » في بلادهم ، اي انهم يحتفظون بالاغلبية العددية ، بينما لا يتمتعون
الا بحقوق الاقليات المضطهدة . وكان لا بد مع مرور الوقت من حدوث
الانفجار الذي لا مناص منه .

فترة الاستيطان

بدأ المستوطنون الفرنسيون يتوافدون على الجزائر بعد الاحتلال
الفرنسي في عام ١٨٣٠ . وقد اتخذ شارل العاشر ، قراره باحتلال الجزائر ،
كوسيلة لاتخاذ عهده المتداعي الى السقوط . وكان يأمل عن طريق هذه
الحملة ، توجيه السخط السياسي الداخلي الى الخارج ، واظهار فرنسا
بمظهر الدولة الصليبية الغربية التي تقاتل قراصنة شمال افريقيا . وهى
الخلاف المالي بين الحكومة الفرنسية وبين داي الجزائر آنذاك ، السبب
المباشر لهذه الحملة . فقد زعم القنصل الفرنسي السيء الشهرة دوفال ، ان
الداي ، في احدى لحظات غضبه في عام ١٨٢٧ ، ضربه على وجهه بمنشة
الذباب التي كان يحملها في يده ، وذلك اثناء مقابلة جرت بينهما . وفرض
الاسطول الفرنسي ، ليثأر لهذه الالهانة ، الحصار البحري على الجزائر لمدة
عامين دون ان يحقق نجاحا . ونزلت الحملة الفرنسية الى البر في سيدي
فرج في حزيران عام ١٨٣٠ ، واستسلم الداى في الخامس من تموز .
لكن المقاومة الجزائرية التي قادها الامير عبد القادر الشاب استمرت سبعة
عشر عاما .

وبينما كان الاستعماريون وجماعة المناهضين للاستعمار في فرنسا

يتجادلون فيما اذا كان يجب على حكومة لويس فيليب الذي خلف شارل العاشر الاحتفاظ بهذه الممتلكات الجديدة ، بدأت الجماعات الاولى من المستوطنين تذهب الى الجزائر . وكانت هذه الجماعات وافدة من مختلف انحاء البحر المتوسط ، وقد جاءت متأثرة بشتى الدوافع الوطنية والمغامرة الاقتصادية . وفي فترة الاستيطان « الحر » التي امتدت بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٠ ، اقام الجنود الفرنسيون في البلاد بتشجيع من الحكومة . بينما قام المستثمرون الاثرياء باشتياق المقاطعات والممتلكات ، وهاجر الفلاحون الاسبان الى غرب الجزائر ، وشق الايطاليون والمالطيون والفلاحون الكورسيكيون والصيادون طريقهم الى شرق الجزائر . وفي عام ١٨٣٤ ، اعلن الملك لويس فيليب على الرغم منه ، الجزائر من الممتلكات الفرنسية، وتقرر في عام ١٨٤٠ احتلال البلاد كلها .

وادی تعيين الجنرال بوغو حاكما عاما في عام ١٨٤٠ الى استهلال فترة من الاستيطان الرسمي . وكان مؤيدو هذا النوع من الاستيطان يريدون ان يروا الجزائر مستعمرة تضم مجموعات من المستعمرات الزراعية الفرنسية الصغيرة ، ويعتقدون ان المهاجرين من المزارعين لن يذهبوا الى الجزائر دون عون رسمي . وقد منحت الاراضي مجانا لهؤلاء المهاجرين، كما قام الجيش بمساعدتهم في اعداد الطرق وتخطيط المستعمرات وانشاء الابنية . وأخذ الاستيطان الرسمي في التضخم بسرعة بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥٢ . وجاءت السنوات الثورية في اوروبا والاقبال الذي قام به نابوليون الثالث في فرنسا عام ١٨٥٢ بعدد من اللاجئين السياسيين الى الجزائر ، مع ان القليلين منهم جدا ، كانوا من المهتمين بالاستيطان الزراعي .

وايد نابوليون الثالث الاستيطان الحر ، وأخذ المستوطنون انفسهم في مقت اشراف الدولة الذي تنطوي عليه عملية الاستيطان الرسمي . وجاء الحافز الثالث من ازدياد تحرير التجارة بين فرنسا والجزائر ، وهي عملية بدأت في اواسط القرن . ومنحت لكبار المستثمرين في عهد نابوليون الثالث مساحات شاسعة من الاراضي ، أملا بان يقوم هؤلاء بتحقيق اهداف السياسة الفرنسية عن طريق اقامة قرى في الممتلكات التي حصلوا عليها .

ولعل هذه الامتيازات الضخمة والمنح ، وما لحق بها من منح مماثلة فيما بعد هي التي لا تزال تؤلف اساس ثروات المستوطنين الفرنسيين في الجزائر . ومع ذلك لم يسهم هؤلاء المستثمرون الكبار ، اسهاما كبيرا في اقامة المستعمرات الصغيرة في البلاد .

معارضة المستوطنين للحكم العسكري

ومع ازدياد عدد المستوطنين ، اخذوا يبحثون عن القيام بدور اكبر في ادارة حكومتهم المحلية وفي رسم السياسة الفرنسية . وعين الجنرال درويه ديرلون في تموز عام ١٨٣٤ اول حاكم « للممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا » . ولا ريب في ان اختيار جنرال عسكري ، كأول حاكم للجزائر ، يجمع بين السلطات المدنية والعسكرية ، يبرز الطبيعة العسكرية للحكم الفرنسي . وبينما وافق المستوطنون على وجهات نظر القادة العسكريين الذين كانوا يؤيدون وجوب احتلال الجزائر بكاملها ، كما يؤيدون سياسة الاستعمار العسكري والمدني الرسمية ، الا انهم اي المستوطنين كانوا يكرهون الصلاحيات الواسعة والمطلقة التي يمارسها الجيش الفرنسي في افريقيا على المسرح المحلي .

وتمكن المستوطنون في عام ١٨٤٨ من كبح جماح العسكريين . وصدر مرسوم في الرابع من اذار من ذلك العام ، يقضي بجعل المناطق المدنية الهادئة من الجزائر « جزءا لا يتجزأ من فرنسا » . واحتفظ الحاكم العام بالصلاحيات العسكرية ، بينما انتقلت شؤون المالية والقضاء والتعليم وغيرها من القضايا المدنية الى ايدي الوزارات المختصة في باريس نفسها . واقامت مناطق عسكرية ومدنية منفصلة بعضها عن بعض في البلاد، كما تقرر ايجاد ثلاث مقاطعات تبعث بنوابها الى البرلمان الفرنسي . لكن هذه الطريقة في الحكم لم يقدر لها ان تعمر طويلا ، فقد جاء دستور نابوليون الثالث في عام ١٨٥٢ يستثني الجزائر من الحق في التمثيل البرلماني . ووضع نابوليون في عام ١٨٥٨ بصورة مؤقتة حدا للخلاف الدائم بين المدنيين والعسكريين بخلق وزارة للجزائر والمستعمرات ، مثبتا بذلك اقدام الحكم المدني في البلاد .

ومع ذلك ، ظل الحاكم العام رجلا عسكريا ، ولم تنته سيطرة الادارة العسكرية الا في عام ١٨٧٠ . وحتى بعد ذلك التاريخ ، احتل عدد من العسكريين منصب الحاكم العام عدة سنوات . وصدر مرسوم في تشرين الاول عام ١٨٧٠ يعلن الجزائر التي تضم جميع المنطقة الواقعة الى الشمال من الصحراء الكبرى ، بصورة رسمية ، مؤلفة من ثلاث مقاطعات فرنسية ملحقة بوزارة الداخلية . وسمح لكل مقاطعة في عام ١٨٧٥ ان تبعث بنائب وشيخ الى مجلسي النواب والشيوخ في فرنسا ، وارتفع هذا الرقم في عام ١٨٨١ الى نائبين لكل مقاطعة . وعين في اذار عام ١٨٧١ حاكم مدني عام للبلاد ، مسؤول مباشرة امام وزارة الداخلية .

الروح الانفصالية عند المستوطنين في عام ١٨٧١

وشهدت الحقبة التي سبقت عام ١٨٧٠ مزيدا من العداء ينمو بين المستوطنين المحافظين وبين نابوليون الثالث . وقد عارض المستوطنون في تعبير نابوليون عن الجزائر بانها « مملكته العربية » ، التي يحق فيها للجزائريين وللمهاجرين الاوروبيين ان يتمتعوا بحماية ملكهم الفرنسي على قدم المساواة . ووجه المستوطنون انتقاداتهم ايضا الى الكنيسة الكاثوليكية لما تقوم به من محاولات لتثقيف الشعب الجزائري والرفع من شأنه . وعندما سقطت امبراطورية نابوليون الثانية اثر الحرب الفرنسية البروسية ، هاجم المستوطنون في الجزائر المراكز العسكرية الفرنسية وانزلوا الالهات بالعسكريين واقاموا لجان الدفاع والامن العام . وقاموا في شهر تشرين الثاني بضرب الحاكم العام العجوز ، الجنرال ايستير هازي وطرده من مقره . وفي هذه الفترة من ظهور الروح الانفصالية للمرة الاولى عند المستوطنين ، جرت اتصالات مع غاريبالدي في ايطاليا وملكة انكلترا . ولكن الحكومة الفرنسية المؤقتة الجديدة سرعان ما استعادت سيطرتها على الجزائر .

وشهدت الحقبة الثلاث الاخيرة من القرن التاسع عشر حركة استيطان متزايدة في الجزائر ، سواء من الناحية الفردية او الناحية الرسمية كما شهدت تبدلات معينة في طبيعة المقيمين الاوروبيين في البلاد . ومرت

الجزائر كذلك بتطور اقتصادي وزراعي بارز في هذه الفترة • وقد قضت الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠ باعطاء الالزاس واللورين الى المانيا ، وارتحلت اسر كثيرة من المقاطعتين الى الجزائر لأنها وددت البقاء فرنسية • وصدر قرار في عام ١٨٧٠ بمنح الجنسية الفرنسية الى الجزائريين اليهود • وادت ثورة قامت بها بعض القبائل ، الى مصادرة مساحات شاسعة من الارض ، مؤمنة بذلك اراضي جديدة للمهاجرين الوافدين • وحملت الآفة الزراعية التي لحقت بالكثير من كروم العنب في فرنسا عام ١٨٧٨ عددا من صانعي الخمور الى الجزائر •

وعلى الرغم من المحاولات الرسمية للاستيطان ، فان عدد المهاجرين الفرنسيين لم يتفوق كثيرا على عدد المهاجرين الاوروبيين الآخرين • وكان عدد الفرنسيين في عام ١٨٣٩ يبلغ احد عشر الفا من مجموع خمسة وعشرين الف اوروبي • وفي عام ١٨٤٧ بلغ عدد الفرنسيين ثمانية واربعين الفا من مجموع مائة وعشرة الاف بينهم اثنان وثلاثون الفا من اصل اسباني ، وثمانية الاف الى تسعة الاف من كل من الايطاليين والمالطيين والالمان والسويسريين • وبلغ عدد الفرنسيين في عام ١٨٦٠ مائة وعشرين الفا من مجموع مائتي الف • وبلغ الرقم في عام ١٨٧١ مائة وثلاثين الف فرنسي مقابل مائة وخمسة عشر الفا من الاوروبيين الآخرين • وتعادل الرقمان تقريبا في عام ١٨٧٦ • وفي عام ١٨٨٩ صدر قانون بمنح الجنسية الفرنسية بصورة آلية لجميع الاشخاص الذين ولدوا في الجزائر من ابوين اجنبيين • ولأول مرة ، تفوق الفرنسيون في الجزائر على غيرهم من الاوروبيين في عددهم •

وواصل الفرنسيون الهجرة الى الجزائر عدة سنوات ، بينما هبطت نسبة المهاجرين من الجنسيات الاخرى الى حد كبير بعد عام ١٨٩٥ • وقد توقفت الهجرة ابان الحرب الكونية الاولى ولكن الاحصاء الذي تم عام ١٩٣٦ اظهر ان اثني عشر في المائة من السكان الاوروبيين في الجزائر كانوا قد ولدوا في فرنسا نفسها • وقل عدد المزارعين الذين يرتحلون الى الجزائر بعد الحرب الكونية الاولى بينما ارتفع عدد العمال والتجار ورجال الاعمال وموظفي الحكومة وعمالها • وتعزى هذه الظاهرة الى التآلية

المستمرة للزراعة بعد عام ١٩٢٠ من ناحية والى تناقص مساحات الاراضي الصالحة للزراعة من الناحية الاخرى . وقد امكن تحقيق عمليات الاستيطان الرسمي التي تلت الحرب الكونية الاولى ، عن طريق اعادة تنظيم الاراضي الموضوعة قيد الاستعمال . واصبح من حق الجزائريين ان يتسلموا الاراضي بعد عام ١٩٤٧ ، وبذلك انتهت عملية الاستيطان الرسمي .

المستوطنون يحصلون على الحكم الذاتي

وشرع المستوطنون في الحقبة الاخيرة من القرن التاسع عشر يستخدمون قوتهم الاقتصادية الجديدة في فرض الضغط السياسي على فرنسا . وكانوا قبل عام ١٨٧٠ قد طلبوا تدخل باريس ، لتأكيد حقوقهم كفرنسيين في وجه السلطة العسكرية الاستبدادية . وبعد عام ١٨٧٠ حققوا لانفسهم الادارة المدنية وشرعت فرنسا في اتباع سياسة اسمتها سياسة « الادماج Assimilation » وهي تقضي بمعاملة الجزائري كأي مقاطعة فرنسية اخرى . ولكن الخلاف سرعان ما نشب بين المستوطنين وبين حكومة باريس في عهد الجمهورية الثالثة حول الشؤون الاقتصادية وغيرها من النفقات داخل الجزائر ، وحول الدور المقبل للجزائريين في بلادهم . وكان الكثيرون من المستوطنين يؤمنون بوجوب ابادنة الجزائريين وافنائهم ، بينما كان الليبراليون في فرنسا يعتبرون ان من الواجب تدريب الجزائريين على الاعمال الرخيصة . وكان في مكنة المستوطنين الاثرياء الذين يؤثرون الحكم الذاتي ، أن يقولوا الآن كلمة نافذة ومسموعة في باريس . وقد اعترف جول فيري رئيس الوزارة الفرنسية في عام ١٨٩٤ بفشل سياسة « الادماج » وأوجد مجلسا اعلى للجزائر ، يضم ستين عضوا بينهم سبعة عشر فقط من الجزائريين . وخففت فرنسا في عام ١٨٩٦ من ارتباطاتها بالجزائر ، واصبح من حق الجزائر في عام ١٩٠٠ ان تشرف على شؤونها المالية . . . ونص قانون صدر في عام ١٨٩٨ على خلق بعثات مالية جزائرية تضم اربعة وعشرين عضوا من الجزائريين وثمانية واربعين من المستوطنين . وكانت هذه البعثات المالية التي تقترح على الموازنة الجزائرية تسمى « بياستيل المستوطنين وظلت تسيطر على البلاد من عام ١٨٩٨ الى عام

١٩٤٥ « (١) • وكان المستوطنون والجزائريون من اعضاء هذه البعثات المالية يمثلون مصالح ضخمة لاصحاب الاملاك • ولم يكن المستوطنون حتى عام ١٩١٤ ، يبدون اي اهتمام بمصالح الجزائريين ورفاهيتهم ، وكانوا يعززون مشاعر القلق عند الجزائريين الى تأثيرات خارجية •

وقد حارب عدد من المستوطنين في الحرب البكونية الاولى في ظل الراية الفرنسية • وقد مل عدد منهم من العمل في الجزائر ، ولم يعودوا الى بيوتهم فيها بعد انتهاء الحرب • وعارض المستوطنون بعد انتهاء الحرب في تقرير أية اصلاحات للجزائريين الذين حاربوا ايضا في سبيل فرنسا ، وشنوا حملة على اقتراحات رئيس الوزراء كليمنصو هددوا فيها بالانفصال على غرار ما وقع منهم في عام ١٨٧١ ، كما انطوت على الاحتجاجات والعرائض والضغط من النواب الفرنسيين الذين يمولهم المستوطنون • ولكن كليمنصو رفض الاذعان وطبق الاصلاحات التي وضعها •

زهو المستوطنين

وقد لقت الحقبة الاربع الاولى من القرن العشرين بأيام زهو المستوطنين في الجزائر • ومع ذلك ، فقد بدأت المشاعر القومية عند الجزائريين تنطلق ، وعانت الجزائر في هذه المدة من عدد من النكسات الاقتصادية • وادت ازمة الخمور التي وقعت في فرنسا في مطلع الحقبة التي تلت عام ١٩٣٠ الى قيام اصحاب صناعة الخمور فيها بالمطالبة بتخفيض مستوردات الخمور من الجزائر • وعلى اثر تهديد المستوطنين بالانفصال ومقاطعة المنتجات الفرنسية ، اضطرت فرنسا الى الغاء التعرفة الجمركية العالية التي كانت تعتزم فرضها على خمور الجزائر ، لكن زراعة كروم جديدة تعرضت بعد هذا التاريخ للتحديد •

وحاولت حكومة الجبهة الشعبية في عام ١٩٣٦ بزعامة رئيس الوزراء الاشتراكي ليون بلوم ، ارضاء مطالب الجزائريين المعتدلين ، بالسماح لعدد معين من المثقفين الجزائريين باكتساب الجنسية الفرنسية دون ان يتخلوا عن شرائعهم الخاصة بموجب القانون الاسلامي والمتعلقة بالزواج والطلاق والارث وما شابه ذلك • وكانت معارضة المستوطنين لهذا المشروع الذي

اطلق عليه اسم مشروع بلوم - فيوليت من القوة والعنف بحيث ادت الى
اثر ملحوظ ، حال بين هذا المشروع وبين بحثه في البرلمان .

تدهور المستوطنين

وجاءت الحرب الكونية الثانية فحطمت الحياة اليومية التي كان
يعيشها الكثيرون من المستوطنين الجزائريين كما قضت على رخائهم
ونعيمهم . اما الذين ظلوا في الجزائر فكانوا يعطفون على سياسات حكومة
فيشي الديكتاتورية والمناهضة للسامية ، بزعامة بيتان ولافال . وجاء
ميثاق الاطلنطي ونزول قوات الحلفاء في عام ١٩٤٢ ، فبعثا الآمال في
نفوس الجزائريين كما بعثا المخاوف والشكوك في افئدة المستوطنين . وبدأ
لهذه المشاعر ما يبررها في الثورة القصيرة التي قام بها الجزائريون في ايار
عام ١٩٤٥ . وعلى الرغم من الثورة الفاشلة ، فقد كان على المستوطنين ان
يكافحوا الاصلاحات التي اقترحتها فرنسا بعد الحرب لاصلاح نظام الحكم
في الجزائر . ولم تحظ جهود المستوطنين هذه المرة ، بالنجاح الذي حققته
في عام ١٩٣٦ ، فقد اقر البرلمان الفرنسي دستورا جديدا للجزائر في نهاية
عام ١٩٤٧ . وقد منح هذا الدستور الجزائريين للمرة الاولى حقوقا
تمثيلية متساوية مع المستوطنين في جمعية وطنية جزائرية . وعلى الرغم
من فشل المستوطنين في احباط الدستور في باريس قبل تصديقه من
البرلمان ، الا ان التشريع الجديد لم ينفذ قط تنفيذا كاملا ، وزيفت
الانتخابات تزيفا تاما . وظل المستوطنون يسيطرون سياسيا على الجزائر
في الفترة التي انقضت بين صدور الدستور وبين نشوب الثورة في عام
١٩٥٤ . وقد جعلتهم الثورة يواجهون تهديدا جديدا لسيطرتهم الاقتصادية
والسياسية لا من الفرنسيين الاحرار هذه المرة ، الذين في وسعهم ان
يسيطروا على اعمالهم او يقوضوها ، بل من « الاقلية - الاكثرية »
الجزائرية ، التي يعني انتصارها هزيمتهم النهائية .

نفسية المستوطنين

لقد قيل الكثير عن نفسية المستوطنين . فالمستوطن انسان عنصري ،

يؤمن بالفردية ، ذو اغراض قاسية مريرة، واحيانا ذو طبيعة ابوية . وبالطبع فان آراء عضو مجلس الشيوخ هنري بورغو ، الذي يلقب بملك الخمور في الجزائر بالنسبة لسعة ما يملكه من كروم في البلاد ، او جورج بلاشيت ملك « الحلفاء » الذي يملك مئات الافدنة من الارض التي تزرع فيها حشائش الحلفاء اللازمة لصناعة الورق المصقول، تختلف كل الاختلاف عن آراء الكاتب العادي في دائرة الحاكم العام في الجزائر ، او زارع الشاي ذي الاصل الاسباني . ومع ذلك ، يبدو ان المستوطنين يتحدون في اتخاذ مواقف مشتركة ، اذ ان المستوطن الثري يفرض رأيه الى حد ما على « المستوطن الصغير » الذي لا يشاركه في مصالحه . وجاءت الثورة ، فقصت على كل خلاقات تقوم بين المستوطنين . وكان عدد من هؤلاء قد جاء الى الجزائر متأثرا بدوافع وطنية ، بينما كان الكثيرون منهم يعيشون في ظروف صحية سيئة وفي ظل اوضاع عسكرية تفتقر الى الطمأنينة . ولكن في نهاية القرن التاسع عشر ، اخذت الدوافع الاقتصادية تغلب ، ولم تعد الحياة تلك المغامرة المليئة بالمخاطر ، التي كانت عليها في الايام الاولى . وقد كتب رئيس الوزراء الفرنسي جول فيري في عام ١٨٩٢ ، وهو من غلاة الاستعماريين ، عن المستوطنين يقول :

« لقد قمنا بدراسة نفسية المستوطن دراسة دقيقة وثيقة . . . فوجدنا انه انسان محدود للغاية . ومن المؤكد ان الكفاءة العقلية ليست هي السبب التي تجعل المستوطن ، المتحكم الى حد ما في مصير اهل البلاد . وهو لا يفتقر الى الفضائل ، ففيه تتجسد كل صفات العامل المجد والانسان الوطني ، ولكنه لا يملك ما يمكن للانسان ان يسميه بفضيلة الفاتح ، وهي التي تتمثل في انصاف الروح والقلب ، وفي الاحساس باحقاق الحق للضعيف والتي لا تتعارض مطلقا مع صلابة الحكم والامر . ومن الصعب على المستوطن الاوروبي ان يفهم بان ثمة حقوقا اخرى غير حقوقه في البلاد العربية ، وان ابناء هذه البلاد ليسوا شعبا خلق للعبودية او للتكيبيل بالاصفاد وفقا لرغباته . ويعلن المستوطنون ان الشعب المستعمر غير قادر على تحسين اوضاعه او على تقبل العلم ، دون ان يبذل هؤلاء المستوطنون اي جهد او محاولة ، لرفع مستواه العقلي والادبي من الحالة

التعيسة التي هو فيها . . . وليس ثمة من شك في ان نيتنا لا تتجه الى افناء اهل البلاد ، ولا الى القذف بهم الى الورااء باتجاه الصحراء ، ولكن ليس ثمة من فائدة في الاستماع الى شكواهم ، ولا الاهتمام بتكاثرتهم ، وهو تكاثر يزداد بصورة مضطردة مع فقرهم » (٢) .

ويقول الجنرال كاترو ، وهو الخبير بشؤون الادارة الاستعمارية الفرنسية في كتابه « في معركة البحر الابيض المتوسط » عن المستوطنين ما يلي :

« انهم يعيشون اكثر من غيرهم من الناس تحت سيطرة غرائزهم اكثر مما يعيشون وفقا لمتطلبات العقل وتأثيرات المثل العليا . وقد ظلوا عن طريق الوراثة الرجعية ، على النحو الذي كان عليه اباؤهم ، عندما ذهبوا الى افريقيا لاستيطانها ، الرواد الاوائل ، والرجال الميالين الى العمل والعزلة ، الذين ينفذون بحماس رائع ونجاح منقطع النظير ، مشاريع لها طبيعتها ومصلحتها الفردية . وهم على ضوء هذا ، يمثلون مجموعة من الافراد ، اكثر من تمثيلهم لجماعية محدودة تقوم على عدد من الاسس والتقاليد . وهم لا يتنادون الى التجمع والعمل المشترك الا دفاعا عن مصالحهم . ولكن هذه المصالح ، التي هي في حد ذاتها مصالح طبقية ، لا تكون دائما منسجمة مع مصالح فرنسا . ويفتقر هؤلاء الرجال ، على الرغم من حسن نيتهم ومن ان جهودهم المستمرة قد احوالت افريقيا القاحلة الى ارض خصبة ، الى مشاعر من الفضائل الروحية ، والى التقليل من المفاهيم المادية والأنوية (الشديدة الغرور) عن العلاقات بين الناس وبالتالي عن مشاكل اهل البلاد . وهم يفتقرون ايضا الى خيرة كريمة وأصيلة من الثقافة غير المتحيزة ، والى تذوق الافكار ، وهذا الافتقار يتضخم مع مرور السنين ومع ازدياد الثروة » .

وكتب جان دانيال وهو فرنسي ليبرالي من المستوطنين في الصحيفة الفرنسية « ليكسبريس » بتاريخ الرابع من حزيران ١٩٥٥ :

« يشترك هؤلاء المستوطنون الفرنسيون في الجزائر مع الجنوبيين في الولايات المتحدة في اكثر من صفة واحدة ، ولعل في طبيعة هذه الصفات : الشجاعة ، واستمرار الحركة ، وضيق الافق ، والاعتقاد المتأصل في

نفوسهم بأنهم خلقوا ليكونوا سادة ، وليكون غيرهم عبيدا ، وان اية محاولة لتبديل هذه الفروق غير الطبيعية عمل يستهدف نشر الفوضى ، والعطف على الخدم ، شريطة ان يظهر هؤلاء الرغبة للبقاء دائما من الخدم» .

ويلقي لويس لافي ، وهو من الجيل الرابع من المستوطنين ، ضوءا طريفا في كتابه « المأساة الافريقية » ، على نفسية المستوطنين ، من وجهة نظر مختلفة ، فهو يقول قولا مشوبا بالحماس : « ان البلاد تكون ملكا للناس الذين يعرفون كيف ينشئون بها ، وكيف ينهضون بأهلها ، وقيمون لهم المؤسسات ، ويوظفون لهم دعائم حياتهم الثقافية والمادية» . ويتحدث عن الثورة فيقول : « يجب ان يفهم كل فرنسي ، ان هذا الكفاح الذي يخوضه اخوانه في الجزائر ، لا يستهدف الا الدفاع عن الوطن الاب المشترك ، وحماية الحضارة المسيحية ، على اوسع نطاق ومعنى لهذه الكلمة ، على تربة افريقيا» . وينتهي لافي الى القول « بان فكرة الحضارة المسيحية كانت سبب وجود فرنسا والحافز لعظمتها ، ولهذا فان القضاء على هذه الفكرة عن طريق الخطر الكبير الذي تتعرض له في الجزائر ، سيعرض فرنسا نفسها لخطر الزوال » .

وتفيد هذه الملاحظات في ابراز بعض المواقف المشتركة المعينة التي خلقها النظام الاستعماري نفسه . فالمستوطن ، كأى انسان آخر ، هو ثمرة محيطه ، وهو محيط ، معاد له في مجموعه وكثرته العددية ، ومناوىء لثقافته ، طالما ان الاوضاع لا تسمح للجزائريين بالاشتراك في هذه الثقافة . ويحرم مثل هذا المحيط عن المستوطن « متعة » الحلول الديموقراطية . لهذا الصراع القائم مع الجزائريين ، ذلك لان هذه الحلول ستسفن اسس « الوضع القائم » الذي ينتفع منه المستوطن اجزل النفع . ولا يعتبر المستوطنون تنفيذ سياسة الادماج ، بالنسبة الى « الاغلبية - الاقلية » ، اي الجزائريين ، بديلا مقبولا لديهم ، اذ انها تعني تبديلا في طبيعة الثقافة الفرنسية المسيطرة ، من الناحية الاولى وتخلق لها منافسا قويا لا ترحب به من الناحية الثانية . كما انها بدورها ، ستزعج القوة الجاذبية التي دفعت بالكثيرين من المستوطنين الى الجزائر في البداية . ويرجم المستوطنون هذه الضرورة السياسية والاقتصادية الى نوع من

التفوق العنصري ، فيجعلون بذلك من المستحيل تحدي مركزهم الممتاز .
ويختلف موقف المستوطنين من فرنسا ومن الفرنسيين المقيمين فيها .
ولما كانوا بعيدين عن وطنهم الاب فانهم لا يرضون الا القليل جدا من
اخطاء فرنسا نفسها ويميلون دائما الى ان يجعلوا منها مثلهم الاعلى .
ولكن عندما تمتنع الحكومة الفرنسية عن تأييد المستوطنين ضد
الجزائريين ، وعندما يفشل ضغطهم في تحقيق اغراضه ، فان مرارتهم
تكون شديدة ، ويكون رد فعلهم بالتالي اشد عنفا . ومع ذلك فان حماية
فرنسا العسكرية ، غدت امرا لازبا بالنسبة لوجود المستوطنين ولبقائهم
في الجزائر منذ عام ١٩٥٤ . ويود المستوطن ايضا ، ان يربط مركزه في
الجزائر بعظمة فرنسا ، وان يصل بين ثقافته والثقافة الفرنسية ، في صراع
تعددت فيه النعمات الثقافية .

ولم يكن « التحالف » الذي قام في الثالث عشر من ايار عام ١٩٥٨
بين الجيش الفرنسي والمستوطنين الفرنسيين لارغام فرنسا «على الاحتفاظ
بالجزائر فرنسية » ، امرا غير طبيعي . وكان المستوطنون يخشون ان
تقوم حكومة فرنسية ضعيفة بالتفاوض لاجساد تسوية سياسية مع
الجزائريين في وقت يشتد فيه ساعد الثورة . ولكن المستوطنين لا
يستطيعون التهديد بالانفصال الان ، على الرغم من بعض الاقاويل التي
دارت حوله ، لان هذا الانفصال يحرمهم من حماية الجيش الحيوية لهم .
ولم يعد المستوطن المحارب ، يرى عدوه في فرنسا الليبرالية المتفتحة ،
التي تريد ان ترفع الحيف عن الجزائريين المهيزي الجناح ، وانما اصبح
يراه في الجزائري نفسه وقد حمل سلاحه في يده يطالب بطريقة جديدة
لحياته . وقد تمكن المستوطنون بتأييد من الجيش لفترة معينة من تجميد
المفاوضات وفرض ارادتهم على باريس . ولكن الجيش اراد الحصول
على نصر له ، ولقب لامجداد فرنسا ، ولم يرد استمرارا لسيطرة
المستوطنين ، وهذا ما حمل الجيش على اخذ السلطات بيديه .

وقد ادت الاحداث التي وقعت بعد تحالف الثالث عشر من ايار الى
اظهار اسوأ النزعات الموجودة في نفسية المستوطنين وهي العنصرية وتحدي
السلطة ، والاتجاه الاناني . وقد تبنى المستوطنون النظرية التي يرفع

الجيش لواءها لحل مشكلة الجزائر وهي نظرية « التكامل » Integration يدفعهم الى ذلك عدم حبهم للجزائريين • ولم يكن هذا « التكامل » ليختلف كثيرا عن نظرية الاندماج التي رفضها اسلافهم في عام ١٩٠٠ • وأخذ المستوطنون الشبان المتحمسون ، يدعون عشية الانتخابات الى اقامة ديكتاتورية في فرنسا لمدة عشرين عاما ، وهو حل متطرف ، لم يكن ينتظر ان يعارضه الا عدد قليل من المستوطنين • وفي هذه الحالة يصبح على الفرنسيين « المتخاذلين » عبر البحر ان يشتركوا في حمل العبء الذي سيفرضه اي حل رمزي يقوم على اساس نظرية التكامل • وكان الجيل الجديد من المستوطنين يدركون ان تحقيق سياسة التكامل ، مع وجود حكومة ضعيفة في فرنسا ، لا يعني الا اغراق المستوطنين في بحران من الجزائريين •

وكانت الغالبية الكبرى من المستوطنين الحاليين من مواليد الجزائر، ولا يعرفون الا القليل عن الحياة في فرنسا • وكانت رغبتهم في الاحتفاظ بامتيازاتهم تمتزج مع عواطفهم وميولهم الطبيعية الى بلد جميل • ولكن الثورة التي عملوا كثيرا لاطالة امدها ، قد حملتهم ايضا ، على التفكير بالمستقبل • وقد رسمت الخطوط الواضحة ، على الرغم من ان شيئا لم يعلن عنها ، للفصل بين اولئك الذين سيغادرون البلاد في حالة انتصار الثورة الجزائرية ، وبين اولئك الذين سيظلون فيها • ويملك عدد من المستوطنين الاثرياء ، ضياعا واسعة في فرنسا ، في وسعهم ان ينتقلوا اليها • اما المستوطنون الفقراء ، فقد يظلون في البلاد ، ويضحون مواطنين جزائريين ، او يطلبون عون حكومتهم الفرنسية في الهجرة الى بلاد اخرى ، اذا اصبحت الاوضاع لا تطاق بالنسبة اليهم •

مراجع الفصل

- ١ - جوليان « افريقيا الشمالية تسير » ص ٤٣
- ٢ - مقتبس من جوليان - ومن كتاب ستيفنس « مستودع البارود في شمال افريقيا » ص ٢٠ •

الفصل الثاني

الجزائر

الجزائر قبل عام ١٨٣٠

كان السكان الاقدمون للمغرب العربي الذي يضم مراكش اليوم والجزائر وتونس ، من قبائل البربر ، التي ما زالت جذورها التاريخية القديمة غامضة . ويشترك البربر في ولائهم القوي للعشيرة ، بالإضافة الى الاحساس بالفردية والاسهام الديموقراطي في القضايا القبلية وفي المعارضة العنيفة للغزاة الاجانب . وقد تعرض المغرب عبر القرون لاحتلال عدد من الغزاة والفاثحين ، ولكن قلة منهم تمكنت من اقامة امبراطوريات عاشت امدًا ما ، وقلة اكثر تمكنت من ترك اثر ثقافي بارز . وواصل البربر في الحقل الديني ممارسة عقائدهم في عبادة الطبيعة ، مبتغين لانفسهم عقائد دينية لمقاومة التأثيرات المسيحية واليهودية والاسلامية . وظل الصراع قائما طيلة تاريخ المغرب بين الفلاحين المقيمين وبين الرعاة من البدو الرحل ، وهو صراع طالما استغله الغزاة من البلاد الاخرى .

وتتلخص اهم الغزوات التي تعرض لها المغرب قبل العصور الحديثة، بغزوات الفينيقيين والرومان والفانдал والبيزنطيين والعرب والأتراك . وكانت الفتوحات العربية التي وقعت في القرنين السابع والحادي عشر ، هي اهم هذه الغزوات بالنظر لما تركته من اثار ثقافية في شعوب تلك البلاد . وقد اتسعت المناطق الزراعية في العهد الروماني على حساب اهل البادية ،

وما زالت المغرب تعثر بالاثار المحفوظة لديها من المدرجات ، والاقنية والاعمدة الرومانية . لكن انهيار الحكم الروماني ، ووقوع غزوات الفاندال والبيزنطيين اديا الى اتساع أراضي المراعي . وجاء الفاتحون من العرب الاوائل من المناطق القروية في الشرق الاوسط ، ولذا كانوا ميالين الى نصره الفلاحين في المغرب . وبدأت في القرن الثامن الميلادي ، عملية تحول قبائل البربر الى الاسلام ، بعد ان كان بعضها قد اعتنق المسيحية او اليهودية . واعتنق الكثيرون من البربر مذاهب الخوارج الاسلامية . لكن عملية تعريب قبائل البربر وتحولهم الى الاسلام ، لم تتم على نطاق واسع الا في القرنين العاشر والحادي عشر ، على يد غزوات بني هلال ، التي حملت البدو الرحل من الجزيرة العربية الى الشمال افريقي . وقد نقل بنو هلال لسانهم العربي البدوي الى بربر شمال افريقيا ووسعوا مناطق المراعي في البلاد على حساب القرى والمزارع التي غزوها واستولوا عليها .

وقد وقع الفتح العربي الاول للمغرب في نفس الوقت الذي ارتفع فيه مد السلطان العربي في حوض البحر الابيض المتوسط . وتمكن العرب الفاتحون بمساعدة البربر من احتلال اسبانيا والوصول الى بواتيه في فرنسا في عام ٧٣٢ ميلادية . وادت الصدمة التي مني بها العرب في تلك المعركة على يد شارل مارتل ملك الفرنجة الى تراجعهم ، وذلك بسبب مقاومة البربر للسياسات العربية في المغرب . وامتازت القرون التالية بالافتقار الى الاستقرار السياسي مع ازدهار بين آونة واخرى للحياة الثقافية في مدن شمال افريقيا . واتسعت التجارة في الذهب والملح والرقيق والمواد الدخيلة الاخرى ، مع الممالك الزنجية الى الجنوب من الصحراء الكبرى . وادت هذه التجارة المدنية مع الفتوحات التي ارتكزت على السيف ، الى تنوع الاجناس التي تقيم في المغرب .

وادت التجزئة السياسية للشمال افريقي في القرن السادس عشر ، الى وقوعه فريسة للتوسع الذي حملت لواءه دول البحر الابيض المتوسط . واقامت اسبانيا لها مستعمرات على طول الساحل بعد ان تغلبت على الامراء المحليين . وقد استتجد هؤلاء بدورهم بالاخوين (بربر وسه) من

المغامرين ، اللذين ربطا مصير المغرب بالامبراطورية التركية • وادى فرض السيطرة التركية الى جعل الجزائر ميناء مهما للمرة الاولى • لكن العهد التركي كان مشحونا بالهياج والغليان وامتاز بتعدد حوادث الاغتيال والثورات والمذابح •

واصبحت اماره الجزائر في غضون القرن السابع عشر ، تستقل بصورة متدرجة عن اوامر السلطان العثماني الآخذ في الضعف والانحلال • ونعم العرب وحكامهم من الاتراك بالعصر الذهبي في عهد قراصنة بربروسه • واقامت عدة دول اوروية علاقات تجارية ودبلوماسية مع الامارة • ولم يكن من المستغرب ان نجد دولة اوروية تلجأ الى مساعدة الجزائر في صراعها مع منافسة اوروية اخرى لها •

وبدأت الامارة تسير في طريق التدهور من ناحية رخائها في القرن الثامن عشر ، بسبب الهبوط في ارباح غنائم القرصنة • وذبلت تجارة الجزائر ، واخذت المؤسسات التجارية الاوروية تنخفض عددا واهمية • ولما قل النفع الناتج عن البحر ، أخذ الحكام الاتراك يتجهون الى داخل البلاد ، لاستغلال مواردها اكثر فأكثر • وادى هذا الى تضخم النقرة لدى القبائل العربية ، والى تكرار حوادث الثورة والعصيان • واخذ القلق ينتشر بين مؤيدي « الدايات » من مدنيين وعسكريين ، وتعددت حوادث الاغتيال •

ووصلت الاحوال الاقتصادية لسكان البلاد ، الى وضع سيء في الحقب التي سبقت الغزو الفرنسي • فالداي هو الذي يحتكر البيع والشراء ويحدد اسعار جميع الواردات ، ويحظر تصدير معظم المنتجات المحلية • وادت هذه الاجراءات التي لا تتفق مع الروح التجارية الى تدمير التجارة ، والى خراب الزراعة في بلد من اخصب البلاد • وكانت الجزية المفروضة على القرصنة حتى في هذه السنوات من التأخر والانحطاط موردا مهما من موارد الدخل • وكان التعليم في الامارة يسير على الطريقة الاسلامية التقليدية ، اما العلم والطب فمفقودان او غير مطورين • وكانت احكام القصاص بالنسبة للجرائم قاسية ، والاجراءات ناقصة • اما الاقلية التركية الحاكمة فكانت تعيش في منأى عن الشعب ، ولا تشترك معه في حياته

الامير عبد القادر ومقاومة الفلاحين

وكانت هذه الحكومة هي التي استسلمت للحملة الفرنسية في الخامس من تموز عام ١٨٣٠. وعلى الرغم من عدم حب الجزائريين لحكامهم الاثراك ، فقد قاوموا الاحتلال الاجنبي • وظل رجال القبائل الجزائرية يقاومون بعنف توسع الفرنسيين في المناطق الريفية منذ عام ١٨٣٠ حتى عام ١٨٧١ • واستخدم الجيش الفرنسي في افريقيا ، اشد الوسائل وحشية في حملته الطويلة لتهدئة البلاد • وكان بطل هذه الحقبة شاب من غرب الجزائر هو الامير عبد القادر ، قاد النضال الوطني في الارياف ، ودعا الجزائريين الى الاتحاد في حرب مقدسة ضد المحتلين • ولكن هذا التأثير الشاب نفي من البلاد بعد سبعة عشر عاما من الحرب والنضال ، وغدا اليوم ، البطل القومي المحبوب ، الذي يعتبره مناضلو الجزائر رمزا لنضالهم • وعلى الرغم من قيادته لجماعات من المناضلين غير المدربين الذين يحملون اسلحة بدائية ، فقد تمكن بفضل حماسه الفائقة وحيويته من تنظيم جميع القبائل الجزائرية ، واعدادها للحرب •

الاسلام والارض

ولم تكن مقاومة الريفيين الجزائريين مبنية فقط على قيادة الامير عبد القادر الرائعة ، وسخط الشعب على وحشية الفرنسيين ، وانما كانت مرتكزة ، ولعل هذا هو الاهم ، على تعلق الجزائريين بالاسلام وبالارض • فقد قام الفرنسيون بتدمير اراضي الجزائريين تدميرا شاملا ، ثم ادى اغتصابهم لها فيما بعد الى تفكيك اواصر الكيان الاساسي للمجتمع الريفي • وصدر مرسوم في عام ١٨٤٠ يقضي بمصادرة املاك الجزائريين الذين امتشقوا الحسام ضد الفرنسيين واراضيهم • وصدر مرسوم آخر في عام ١٨٤٣ يقضي بمصادرة اراضي (الداوي) التركي ، واراضي الوقف الاسلامي (الحبوس) ، التي ينفق ريعها على المساجد وغيرها من شؤون المسلمين ، فأتاح هذا المرسوم للفرنسيين الاشراف على شؤون المسلمين •

وصدرت مراسيم اشتراعية في عامي ١٨٤٤ و ١٨٤٦ تسمح بمصادرة الاراضي ، التي لم يكن لاحد فيها حقوق مشروعة - مشروعة طبعاً في عرف القانون الفرنسي - قبل عام ١٨٣٠ ، وبتحديد اقامة بعض القبائل في مناطق معينة . ولم تؤد هذه الاجراءات الى قيام معارضة عنيفة وطويلة الاجل من جانب الجزائريين لها فحسب ، بل ادت ايضا الى قيام ارتباكات متعددة في موضوع ملكية الاراضي ورفع عدد كبير من القضايا .

وجرت محاولات عدة في عهد نابوليون الثالث لحل مشكلة اوضاع الاراضي . وافرت لجنة مجلس الشيوخ في عام ١٨٦٣ حق القبائل في ملكية الاراضي التي كانوا يتصرفون فيها بصورة دائمة . واعترفت اللجنة عن طريق تصنيفها للاراضي ، بالحقوق الفردية والقبلية في الاراضي وافرت بها . ونص المرسوم الذي صدر بتوصية اللجنة على السماح للمستوطنين المحتاجين للاراضي بشراء بعض الاراضي القبلية ، شريطة ان لا تكون من الاراضي المشاع ، الا بعد ان تكون قد صنفت على انها ممتلكات فردية خاصة . ومضى المرسوم يحاول تبديد المخاوف من موضوع تحديد الاقامة ، وحاول بصورة تدريجية ادخال المفاهيم الفرنسية في ملكية الاراضي . لكن بعض الحدود التي رسمت لتحديد ملكيات الاراضي كانت تتقاطع مع الحدود القبلية ، مما يثير سخط القبائل ومقاومتها .

وادت ثورة فاشلة وقعت في عام ١٨٧٠ في منطقة «قبلي» وغيرها من المناطق المجاورة الى اغتصاب عدة ملايين اخرى من الافدنة مما انزل ضربة اخرى بالمجتمع الريفي الجزائري . وادى هذا العمل الى افقار الكثيرين من القبيليين الذين كانوا من اشد الناقمين على فرنسا ، بين انشاء الجزائر ، ودفع بهم الى مختلف انحاء الجزائر ، بحثا عن العمل . وصدر قانون دارنييه في عام ١٨٧٣ ، الذي سمح لاراضي القبائل المشاع أو اراضي الوقف بان تباع . وكانت الارض اذا بيعت ، انتقلت الى الخضوع الى قوانين الاراضي الفرنسية واستحالت اعادتها الى القوانين الجزائرية الاسلامية ، حتى ولو كان من ابتاعها من الجزائريين . وادت الفروق بين قوانين تملك الاراضي الفرنسية والاسلامية ، الى بقاء مشكلة الاراضي

حتى في القرن العشرين سببا من اسباب تقيمة الجزائريين وسخطهم . وكانت نتيجة عمليات الاغتصاب المتعددة ، دفع الجزائريين من المناطق الساحلية التي تضم الاراضي الخصبة الى الداخل ، وحرمانهم منها ، لينتقلوا الى الاراضي الجبلية الاقل خصوبة والتي يجهلون امور الزراعة فيها . وكانت الدائرة الفرنسية الاساسية التي تعالج مشاكل القبائل الجزائرية في القرن التاسع عشر ، المكتب العربي ، الذي انشأه الجنرال بوجو في عام ١٨٤٤ . وكانت لموظفي هذا المكتب صلاحيات واسعة في معالجة مختلف القضايا العسكرية والتشريعية وجمع الضرائب والاشتغال في شؤون المخابرات العسكرية . وقد ظل هذا المكتب قائما مع ادخال بعض التغييرات عليه من آن الى آخر حتى عام ١٩٢٢ . وكان « قانون السكان الاصليين » ، ينظم اوضاع الجزائريين وحقوقهم حتى صدور الاصلاحات الجديدة بعد الحرب الكونية الاولى . وكان الجزائريون يعارضون هذا القانون كلية اشد المعارضة ، ولكنهم تقموا بصورة خاصة على القيود التي وضعها على حركات قطعان مواشيهم وانتقالها في اراضي مراعيهم السابقة .

تأخر الطبقة الوسطى الجزائرية (١)

واصاب التأخر والتفرق الطبقة الوسطى الجزائرية في عهد المقاومة الريفية . ولم يقدّم الفرنسيون بمحاولة بنائها من جديد حتى الشطر المبكر من القرن الحالي . وكان سكان مدينة الجزائر يقدرّون بخمسة وسبعين الفا في القرن الثامن عشر ثم هبط هذا الرقم في بداية عهد الاحتلال الفرنسي الى ستين الفا فقط بينهم خمسة وعشرون الفا من الجزائريين . ومرت مدن بليدة وميدية والمعسكر وتلمسان وعنابة وقسنطينة وغيرها بفترات من الحصار والمذابح في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٧ ، وفر الكثيرون من ابناء المدن الى الارياف . واستمرت الهجرات على نطاق واسع ايضا الى الشرق الاوسط طيلة القرن التاسع عشر احتجاجا على الاجراءات الفرنسية . وادت الاضطرابات الاقتصادية في اعوام ١٨٥٤ و ١٨٦٣ و ١٨٦٨ الى خفض ما تملكه الطبقة الوسطى من ثروات ، ووقعت

في عام ١٨٦٧ مجاعة عنيفة في البلاد أدت الى وفاة عدد كبير من الضحايا . وكانت مدينة قسنطينة ، استثناء لما وقع في المدن الأخرى بالنسبة الى تاريخ التدهور في المدن الجزائرية ، إذ أن هذه المدينة انتعشت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فأصبحت مركز المعارضة الدينية والسياسية للحكم الفرنسي . وكانت للطبقة الوسطى في هذه المدينة جذور عريقة وتقاليد ثقافية وفكرية رفيعة ، وانفتاح على داخل البلاد وقدرة على السيطرة على الطبقة التركية المتحكمة في الحقل الثقافي . وتمكنت الطبقة المثقفة المختارة بمعوننة باي قسنطينة من تجنب الدمار الذي ألحقه الفرنسيون بالمدن الجزائرية الأخرى . وليس من الغريب والحالة هذه أن تكون هذه المدينة مسقط رأس الكثيرين من زعماء الثورة الجزائرية .

وكان الفرنسيون في السنوات التي سبقت عام ١٨٧١ ، قد سلموا ببعض التسهيلات للجزائريين في الحقول السياسية والتربوي . وكانت لجنة مجلس الشيوخ في عام ١٨٦٥ وفي عهد نابوليون الثالث قد اقرت اعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين وسمحت لهم بالوصول الى مناصب في الجيش الفرنسي وأخرى ثانوية في الإدارة المدنية . وكان الحصول على الجنسية الفرنسية يتطلب من الجزائريين التخلي عن مراكزهم الخاصة وقوانينهم المدنية الإسلامية ، ولذا فقد اقتضت الرعاية الفرنسية على عدد قليل من الجزائريين . وتم في الحقبة التي تلت عام ١٨٨٠ تنفيذ بعض التشاريع في الحقل السياسي بالنيابة عن الجزائريين . لكن معظم الجزائريين ظلوا رغم ذلك يعيشون في مجتمعات مختلطة يتولى ادارتها بصورة مباشرة موظفون من الإدارة الفرنسية .

سكان المدن يبحثون عن تبدل سلمي

وادی القضاء على ثورة منطقة « قبيلي » الى نهاية فترة من الوطنية الريفية ، وبداية فترة أخرى من جهود أهل المدن . يقودهم سكان قسنطينة ، للحصول على امتيازات من الفرنسيين عن طريق الوسائل السلمية . وظلت الطبقة المختارة في الناحيتين السياسية والدينية في مدينة قسنطينة مترابطة مشتبكة . وهكذا ربضت المعارضة للحكم الفرنسي في تعابير دينية .

وتمكن المستوطنون بين عامي ١٨٩٦ و ١٩٠٠ من الحصول على درجة لا بأس بها من الحكم الذاتي ، فجعلوا من الجزائر وحدة منفصلة ، مختلفة عن المقاطعات في فرنسا نفسها . وأخذ الجدل يتركز منذ هذا التاريخ على وضع الجزائريين في بلاد فريدة في نوعها ، حيث لا يشترك الفريقان في نفس الحقوق الفرنسية . وتقرر ان يكون للجزائريين نسبة الثلث في التمثيل في اللجان المالية . ومع ذلك لم يعين الا جزائريان في الفترة الاولى ، وهما يمتان الى الطبقة الثرية من اصحاب الاراضي . وعين في عام ١٩٢٢ ، واحد وعشرون جزائريا في هذه اللجان ، وارتفع هذا الرقم في عام ١٩٣٧ الى اربعة وعشرين . على أي حال ، كانت نسبة الاقلية التي اعطيت للجزائريين في هذه اللجان ، سببا في بقائهم ، دون اية سلطات حقيقية وفعلية .

حزب الجزائر الفتاة

وتم القضاء على ثورة اخرى في عام ١٩٠٧ وفي عام ١٩١١ ، اذ فرقت السلطات بالقوة ، مظاهرات جرت احتجاجا على نتائج الانتخابات المزيفة التي وقعت في ذلك التاريخ . وتألف في نفس الوقت اول حزب جزائري ، قدر له ان يكون قصير العمر . وقد دعي هذا الحزب ، بحزب الجزائر الفتاة ، واعلن موافقته على الالتزامات التي فرضت حديثا على الجزائريين لاداء الخدمة العسكرية الالزامية دفاعا عن فرنسا ، ولكنه طالب بتوسيع تمثيل الجزائريين في الجمعيات والمجالس المنتخبة وبتطوير التعليم وتوسيعه وبانهاء الضرائب الخاصة المفروضة على العرب والغاء قانون « السكان الاصليين » .

وقرر نحو من ثمانمائة مواطن من اهالي تلمسان في عام ١٩١١ الهجرة من مدينتهم الى سوريا . وكانت اسباب النقمة عديدة ، ولكن هذه الهجرة الجماعية دلت على احساس هذه الجماعة ، بعدم جدوى القيام بأية محاولة لحل مشاكلها ، ضمن نطاق العهد الفرنسي القائم . (٢) .

الهجرة الجزائرية

وبدأ بعض الجزائريين من المناطق الريفية الفقيرة ، قبيل الحرب الكونية الاولى بالهجرة الى فرنسا بحثا عن العمل . لكن الحرب نفسها هي التي كانت الحافز الى هجرة جماعية واسعة النطاق . وارتفع عدد الجزائريين الذين يعملون في فرنسا من نحو اربعة الاف او خمسة الاف قبل الحرب الى ثمانين الفا ابانها . واستمرت هذه الهجرة حتى عام ١٩٢٤ ، لسد الفراغ في حاجات فرنسا الى اليد العاملة . وأخذت الهجرة في الهبوط بصورة حادة بعد عام ١٩٢٤ ولا سيما في عام ١٩٢٩ بسبب حلول الازمة الاقتصادية في العالم . وعندما استؤنفت الهجرة ثانية في عام ١٩٣٦ كان عدد الجزائريين الذين يعملون في فرنسا نحو من اثنين وثلاثين الفا مقابل نحو من مائة الف في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٤ . وكانت الهجرة في خضم الحرب الكونية الثانية طفيفة الى حد كبير . ولكن فرنسا شعرت بعد عام ١٩٤٦ بالحاجة الى اليد العاملة ، وكان عدد الجزائريين في فرنسا عام ١٩٥٤ يتراوح بين ثلاثمائة الف واربعمائة الف .

اصلاحات كليمنصو

وادت جهود العمال والجنود الجزائريين وتضحياتهم ايام الحرب الكونية الاولى ، وموجة السخط التي تعم الجزائر ، الى قيام اليسار الفرنسي بتأييد حركة الاصلاح . ورفض رئيس الوزراء كليمنصو الاذعان لاعتراض المستوطنين على سلسلة من الاقتراحات المعتدلة . وصدر تبعا لذلك قانون في عام ١٩١٩ ، يسمح للمتعلمين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن حقوقهم الخاصة بموجب القانون المدني الاسلامي . (وكان القانون الذي بني على تقرير لجنة مجلس الشيوخ في عام ١٨٦٥ قد سمح بمثل هذه الاجراءات ، ولكن في شكل معقد جعل امر الحصول على الجنسية شيئا مستحيلا) . ولكن عدد الجزائريين الذين استجابوا للقانون الجديد لم يكن كبيرا ، وعندما حل عام ١٩٣٦ ، لم يكن عدد الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية يربو على

بضعة الوف • وادت الاصلاحات ايضا الى انتهاء الضريبة الخاصة المفروضة على العرب ، واعطائهم ربع المقاعد في المجالس العامة في المقاطعات الجزائرية ، والسماح للاعضاء الجزائريين في المجالس البلدية بالاقتراع لانتخاب رؤساء البلديات •

اقتراح بلوم - فيوليت

وشرع الجزائريون الذين حصلوا على درجة من الثقافة الفرنسية يطالبون ، بقبولهم مواطنين فرنسيين على الرغم من القانون المدني الاسلامي • وكان هؤلاء المعتدلون يبحثون عن طراز جديد من الادمج ، ومن المساواة في الاوضاع ضمن المجتمع الجزائري • وادت الانتخابات العامة في فرنسا في ايار عام ١٩٣٦ ، الى فوز اليسار الفرنسي بانتصار يارز وقيام حكومة للجهة الشعبية بقيادة الاشتراكي ليون بلوم • واستجابت الحكومة لنداءات المعتدلين الجزائريين فوافقت على القانون الذي اقترحه بلوم - فيوليت ، والذي كان من المقرر ان يعطي الجنسية الفرنسية الى فئات معينة من الجزائريين المثقفين دون ان يتخلوا عن القانون المدني الاسلامي • لكن هذا القانون لم يصدق عليه في البرلمان الفرنسي بسبب معارضة المستوطنين القوية له • وادى فشله ، الى خيبة آمال الكثيرين من المثقفين الجزائريين الذين كانوا مخلصين لثقافتهم الفرنسية •

قانون عام ١٩٤٤

واشتركت الجزائر في الحرب الكونية الثانية باعداد كبيرة من ابنائها الى جانب فرنسا • وقد قام الجزائريون بذلك على الرغم من ان سلطات الحلفاء والفرنسيين التي هبطت في شمال افريقيا في اواخر عام ١٩٤٢ ، لم تستجب للمطالب الاصلاحية التي قدمتها جمهرة متحدة من الوطنيين الجزائريين • واعلن الجنرال ديغول اخيرا في اذار عام ١٩٤٤ قانونا يسمح لفئات معينة من الجزائريين تشبه الفئات التي نص عليها

مشروع قانون بلوم ، باكتساب الجنسية الفرنسية • ونص القانون ايضا على الغاء بعض القوانين الخاصة المفروضة على الجزائريين وعلى توسيع تمثيلهم في المجالس المحلية من نسبة الثلث الى نسبة الخمسين ، وفي الجمعية العامة التي استعاض بها عن اللجان المالية من الثلث الى النصف ، وفي المجالس العامة في المناطق من الربع الى الخمسين • وسمح قانون لامين - غي الذي صدر في ايار عام ١٩٤٦ ، لسكان جميع ممتلكات ما وراء البحار ، بما في ضمنهم اهل الجزائر باكتساب الجنسية الفرنسية • وهكذا اصبح للجزائريين للمرة الاولى من الناحية القانونية حقوق متساوية مع المستوطنين الاوروبيين •

قانون اساسي لعام ١٩٤٧

وعلى الرغم من الثورة الجزائرية التي وقعت في عام ١٩٤٥ ، فقد اشترك الجزائريون في الانتخابات العامة الاولى والثانية التي جرت للجمعية التأسيسية الفرنسية ، واقتنعوا على الدستور الفرنسي في تشرين الاول عام ١٩٤٦ • وقد وضع هذا الدستور نهاية «لعهد المراسيم» الذي ظل مسيطرا على الجزائر منذ عام ١٨٣٠ • ونص الدستور الجديد على اعتبار الجزائر ، احدى المقاطعات الفرنسية الواقعة وراء البحار ، تطبق عليها نفس القوانين السارية المفعول في فرنسا نفسها ، باستثناء ما ينص عليه في قوانين تصدقها الجمعية الفرنسية نفسها • ونصت المادة الثانية والثمانون من الدستور على التوفيق بين الوضع الديني الخاص للجزائريين وبين الجنسية الفرنسية •

ولم تقم الجمعية الوطنية الفرنسية بدراسة موضوع اصدار قانون خاص للجزائر الا في عام ١٩٤٧ • ووجد الجزائريون ، كما كانوا يجدون دائما من قبل ، انهم لا يملكون اية قوة للتأثير على صياغة القانون الجديد • وقد رفضت اقتراحاتهم ، كما رفض السماح لهم بالاشتراك في الاقتراع النهائي • وظهر قانون الجزائر الاساسي الجديد على شكل حل وسط بين اليسار الفرنسي وبين ضغط المستوطنين ، الذين مارسوا قوة سبق لها ان كانت تقرر توجيه الشؤون الجزائرية •

ونص القانون الاساسي الجديد على أن الجزائر « تؤلف مجموعة من المقاطعات تتمتع بشخصية مدنية مستقلة ، واستقلال مالي ، وتنظيم معين ... » . واعلن « المساواة الفعالة بين جميع المواطنين الفرنسيين » . ومن حق من يحمل الجنسية الفرنسية في المقاطعات الجزائرية ، أن يتمتع بجميع حقوق الجنسية الفرنسية والتزاماتها دون تمييز بالنسبة الى الاصل او العنصر أو اللغة أو الدين . ونص القانون الاساسي على أن الحاكم العام هو الذي يحكم الجزائر ، يساعده مجلس تنفيذي حكومي ، وجمعية جزائرية . وتتألف الجمعية من مائة وعشرين عضوا ، ينتخب نصفهم ، في انتخابات عامة على درجة واحدة يشترك فيها المستوطنون وبعض الجزائريين المثقفين ، والنصف الآخر على درجتين من الجزائريين الباقين . وكان النظام التشريعي معقدا ، فقد نص القانون الاساسي على سريان بعض القوانين الفرنسية المعينة سريانا مباشرا على الجزائر ، كما اعطيت صلاحية التشريع في بعض المناطق الحيوية المعينة الى البرلمان الفرنسي وحده دون سواء . وسمح للجمعية الجزائرية ، بأن تدرس وتعديل بعض القوانين القائمة والمقبلة ، في ميادين محدودة . ونص القانون الاساسي ، على أنه في حالة رفض الحاكم العام تصديق قانون اقرته الجمعية الجزائرية ، وهو امر يحتمه القانون الاساسي ليكتسب القانون الصفة القطعية ، فإن القرار النهائي في الموضوع يحال الى البرلمان الفرنسي . وتتخذ قرارات الجمعية بالاغلبية العادية ، مع اشتراط اغلبية الثلثين اذا طلب ذلك الحاكم العام أو مفوضية المالية أو ربع اعضاء الجمعية نفسها . وسمح للجمعية بأن تقترح على الموازنة العامة كما يقدمها الحاكم العام ، مع اشتراط وجود موازنة متعادلة للواردات والنفقات .

وكانت الجمعية الجزائرية اول مؤسسة حكومية في الجزائر ، اعطي فيها للجزائريين تمثيل مناسب ، ولكن الاجحاف فيها كان واضحا كل الوضوح . فقد اظهرت الجداول الانتخابية في اذار عام ١٩٥٤ نحواً من نصف مليون مقترح اوروبي ومعهم نحو من سبعين ألف جزائري في عملية الانتخاب المباشر ، بينما اظهرت نحواً من مليون واربعمئة الف وخمسين مقترح جزائري في عملية الانتخاب على درجتين . (وبالطبع لم يشمل هذا

الرقم أية امرأة جزائرية) • ومع ذلك فإن الاجحاف في التمثيل يبدو اكثر وضوحا عندما نأخذ سكان البلاد كمجموع • فمثل هذه المقارنة تظهر ان صوت الاوروبي يعادل تسعة اصوات جزائرية تقريبا • ومن الممكن للانسان ان يلاحظ ايضا أن النص على اقتراع الثلثين ، الذي يمكن اثارته في كل وقت وطلب تنفيذه كان يسمح للمستوطنين بالسيطرة على الاجراءات التشريعية بعملية « فيتو » مؤثرة وفعالة • وكانت جميع النصوص الليبرالية الاساسية في القانون معتمدة على اجراءات الجمعية الجزائرية نفسها • وقد اشتملت هذه الاجراءات على توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء الجزائريات ، وانهاء عهد نظام حكم الكومونات المختلطة ، وادارة الانحاء المختلفة عن طريق مجالس تنتخب بواسطة الاقتراع المباشر العام ، وفصل الدين عن الدولة ، وتعليم العربية على جميع المستويات التعليمية • وكانت الانتخابات التي تجري للجمعية ايضا ، تزييف على الغالب فيؤتى لهذه المؤسسة بمرشحين تؤيدهم الادارة • وظل الثقل الرئيسي في السلطة بموجب القانون الاساسي المشار اليه في ايدي الحاكم العام والحكومة الفرنسية التي كان هو ممثلا الوحيد في الجزائر • وظلت الجزائر تحكم في ظل هذا القانون الاساسي حتى بدأت الثورة • وحينئذ بوشري في تطبيق تشريعات خاصة للطوارىء كانت تطبق قبلا في انحاء معينة من البلاد • واخيرا حلت الجمعية الجزائرية في عام ١٩٥٦ •

نفسية الجزائري

واذا كان قانون عام ١٩٤٧ • قد جعل من الجزائري مساويا للمستوطن الاوروبي ، فان هذا القانون لم يفرض مثل هذه المساواة لا واقعا ولا شرعا • ولم يستطع القانون ان يرفع عن شخصيته الآثار المتعددة التي تركها نظام الحكم الاستعماري الفرنسي • وكانت المادة الاولى بالنسبة للجزائري في هذا النظام هي التمييز ، ضد ثقافته ولغته ، وضده شخصيا كفرد أو على صورة جماعية في كل ميدان وحقل • وكان هذا التمييز يستند الى قوة الجيش الفرنسي التي يمارسها بشكل وحشي منذ عام ١٩٤٥ • وغدا الجزائري الى حد ما بسبب هذا التمييز وسياسة القوة

الصورة المطبوعة لابن المستعمرات غير المثقف ، والذي لا يجد له عملا ،
والخشن ، وغير الطموح ، والمعادي بصورة نفسية للغرباء . وكان
الجزائري المثقف ينقم اشد النقمة على هذا الضغط المفروض على
الشخصية الجزائرية والذي لا ترضى به فرنسا نفسها تمام الرضا . وفي
نفس الوقت أخذ الفرد من ابناء الفئة المختارة يجد نفسه يتعد يوما بعد
يوم عن الجزائري من ابناء القرية . ووجد الجزائري نفسه من الناحية الثقافية
ممزقا بين النهضة التي تسيطر على العالمين العربي والاسلامي وبين الغرب ،
وكثيرا ما أحس نتيجة لذلك بمركب النقص . ومالت احتجاجاته على
وضعه هذا الى العنف سواء عملا او قولاً ، اذ اتسعت امامه الآن افاق
تطورية جديدة كانت اما مغلقة في وجهه أو انه كان يجهل طريقة
استعمالها . وكان على المسرح السياسي الجزائري ، يشعر بخيبة الامل من
افتقاره الى معرفة الاساليب التي كانت في الغالب غريبة عليه ، ومن
الافتقار الى التأييد الذي يلقاه المستوطن من فرنسا . وكان الجزائري
يشعر من الناحية الاقتصادية انه مضطهد ، يعيش على مستوى الكفاف في
الغالب ودونه احيانا كثيرة . ولهذا فانه لم يكن يملك لا الوسائل الاقتصادية
للوصول الى القوة السياسية ، ولا الوسائل المالية للخلاص من اعبائه
الساحقة . وكان كل جزائري في هذا المحتوى ثائرا خفيا .

وبدلت الثورة ، من وجهة نظر الجزائري النفسية تمام التبديل .
فحتى اصغر فلاح جزائري اصبح يشعر بان له جيشا وحكومة مؤقتة جعلت
من مركزه الثانوي امرا لا قيمة له . وتمكنت قيادة الثورة عن طريق
قيادتها من بعث احساس جديد من « الحيازة » في اتباعها ، ومن ايجاد
شعور جديد من الاحترام عندهم لتراثهم المبعوث . ولا ريب في ان مزاعم
الفرنسيين باستحالة تدريب الجزائر على المسائل التقنية والادارية ، وبانه
انسان كسول وغير معقول او موزون ، قد ثبت بطلانها تماما ، بهذا
الارتفاع النامي في المعنوية الجزائرية . وهذا لا يعني ان الآثار التي
تركها هذه المدة الطويلة من الاستعمار الفرنسي على الشخصية الجزائرية
قد اختفت تماما . فما زالت الحساسية فوق العادة ، قائمة وموجودة ،
ولكن الطابع الاستعماري اخذ يجتاز الآن مرحلة تحول بارزة .

مراجع الفصل

- ١ - اعتمدت في التحليل العام لهذا الجزء على كتاب لا شيراف عن « الوطنية الجزائرية » .
- ٢ - كان بين الاعتراضات : التجنيد الذي يجبر الجزائريين على الخدمة في ظل راية غريبة عنهم ، ومصادرة املاك الوقف ، وقانون « السكان الاصليين » ، وجوازات التنقل داخل البلاد ، وعدم المساواة امام المحاكم ، وزيادة الضرائب ، وعدم تمثيل الجزائريين تمثيلا كافيا في المجالس المنتخبة ، ومنافسة الصناعات الاوروبية للصناعات المحلية ، وعنف نظام الغابات ، والامتيازات الممنوحة لليهود ، والغرائب الجمركية والضرائب الثقيلة ، وحماية الادارة لموظفيها حتى ولو اساءوا ، وعدم اهتمام السلطات بشكاوى الجزائريين - المعلومات مستقاة من تقرير لجنة التحقيق الذي اقتبسه جوليان في كتابه ص ١٠٤ - ١٠٥ .

الفصل الثالث

١٩٥٤. المستوطنون والجزائريون

السكان

تتصل اوضاع المستوطنين والجزائريين في الجزائر في عام ١٩٥٤ ، اتصالا وثيقا بالثورة التي نشبت ليلة الواحد والثلاثين من تشرين الاول والاول من تشرين الثاني من ذلك العام. وقد تلقت قيادة الثورة بعد نشوبها مباشرة ، العون الخفي ان لم تقل الاشتراك الفعلي من الكثيرين من الجزائريين . وكان السبب الرئيسي في هذا العون ، الخلافات القائمة بين المستوطنين والجزائريين وعدم وجود أي اتصال بينهم بسبب الاوضاع الجغرافية والبون الكبير في الثروة الاقتصادية ، والفرق الشاسع في المستويات التربوية ووجهات النظر الثقافية . ويشير الاحصاء الرسمي الاول الذي جرى في الجزائر في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ ، وهو الاول من نوعه في السنوات التي تلت الحرب الكونية ، الى ان عدد سكان البلاد بلغ ٨،٦٨٢،٠٠٠ نسمة منهم ٧،٧٠٨،٠٠٠ من الجزائريين و ٩٧٤ ألفاً من الاوروبيين . وأشارت احصاءات عام ١٩٥٤ الرسمية الى ان عدد السكان بلغ ٩،٥٢٨،٠٠٠ منهم ٨،٤٨٦،٠٠٠ من الجزائريين و ١،٠٤٢،٠٠٠ من الاوروبيين . ولكن المفهوم ، ان عدد السكان الجزائريين قد خفض في هذا الاحصاء لاسباب سياسية . ويحتشد معظم السكان في المنطقة الساحلية الخصبة التي تؤلف نحواً من عشر مساحة البلاد فحسب . وكانت اعلى نسبة في كثافة السكان في مقاطعة الجزائر المركزية ، بينما اخفضها في

مقاطعة وهران الغربية • ولا تتجاوز نسبة كثافة السكان في مناطق الصحراء الجنوبية الشاسعة شخصا واحدا لكل ميل مربع • وتبلغ نسبة الجزائريين للأوروبيين في منطقة قسنطينة الشرقية أعلى النسب إذا ما قورنت بالمقاطعات الأخرى إذ تبلغ ثمانية عشر إلى واحد • وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار سهولة المرور إلى الجزائر فوق الحدود التونسية - الجزائرية الجبلية ، والتقاليد العريقة في قسنطينة ، تبين لنا لماذا اختيرت منطقة الجزائر الشرقية الهدف الأول للثورة • أما في منطقة وهران التي ظلت هادئة عدة أشهر بعد نشوب الثورة فتبلغ نسبة الجزائريين إلى الأوروبيين فيها نسبة الخمسة إلى الواحد •

الانتقال إلى حياة المدن

وقعت في السنوات الأخيرة حركات هجرة للسكان على نطاق واسع داخل الجزائر نفسها وبين الجزائر وفرنسا • وعلى الرغم من أن الجزائر ظلت بلدا زراعيًا من الناحية الرئيسية ، إلا أن عدد سكان المدن في عام ١٩٥٤ بلغ أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٨٨٦ • ولم يزد عدد السكان في المناطق الريفية في المدة نفسها إلا بنسبة الضعف • وقد وجد هذا الاتجاه في الانتقال من حياة الأرياف إلى حياة المدن ، بين الجزائريين والأوروبيين على حد سواء ، لكنه كان أكثر بروزًا بين الأوروبيين الذين أصبح ثمانون في المائة منهم يعيشون في المدن في عام ١٩٥٤ بينما كان ٦٤ في المائة منهم فقط يعيشون فيها في عام ١٨٨٦ • وقد اتجه الجزائريون أيضًا في القرن الماضي إلى الانتقال إلى المدن • وكان سبعة في المائة من الجزائريين يعيشون في المدن في عام ١٨٨٦ بينما ارتفعت هذه النسبة إلى ثمانية عشر في عام ١٩٥٤ • وليس في وسعنا أن نقول أن جميع هؤلاء الجزائريين يساهمون في حياة المدن تمامًا كالأوروبيين ، فبعضهم أقام له بيوتا من « الصفيح » ، هي أشبه بالأكواخ • وكان على البعض الآخر منهم أن يعبر البحر الأبيض المتوسط إلى فرنسا قبل أن يعثر على العمل والمأوى • وكان عدد الجزائريين في فرنسا في عام ١٩٤٨ نحوًا من مائة وستين ألفًا ثم ارتفع هذا الرقم إلى نحو من أربع مائة ألف في عام ١٩٥٥ • ولعل تأثير الهجرات

الجزائرية الى المدن الرئيسية في بلادهم تثير الدهشة . وعلى الرغم من ان عدد الجزائريين كان متفوقا دائما على الاوروبيين في مدينة قسنطينة الا ان هذا التفوق لم يكن يتجاوز الستة الاف في عام ١٨٨٦ بينما بلغ في عام ١٩٥٤ اثنين وستين الفا . وفي عنابة ، وهي مدينة رئيسية ثانية في شرق الجزائر ، وميناء مهم ، كان عدد الاوروبيين متفوقا على الجزائريين حتى عام ١٩٤٨ فقط . وارتفع عدد الجزائريين في مدينة الجزائر على المستوطنين لأول مرة في عام ١٩٥٤ . أما في وهران فقد كان عدد الاوروبيين متفوقا دائما على الجزائريين وان كان عدد هؤلاء قد ارتفع كثيرا في الآونة الاخيرة . وهكذا كان عدد الاوروبيين متفوقا على الجزائريين في ثلاث او اربع من المدن الرئيسية في الجزائر في عام ١٨٨٦ ، ولكن هذا الوضع انعكس تماما في عام ١٩٥٤ ، ولم يحتفظ الاوروبيون بتفوقهم الا في مدينة وهران ليس الا . ولعل هذه الحقائق قد تكون مهمة الى حد كبير بالنسبة الى اولئك الذين اعتقدوا ان التقسيم حل معقول لمشكلة الجزائر .

الجدور القومية

على الرغم من ان جميع سكان الجزائر كانوا من الرعوية الفرنسية في عام ١٩٥٤ ، الا ان التركيب العنصري للسكان يعكس الهجرات العديدة التي وقعت في القرون السالفة . وكان بين الاوروبيين الذين يعدون اكثر من مليون في ذلك العام نحو من ١٤٠ الى ١٥٠ الفا من اليهود ، من شمال افريقيا او من اصل ايطالي او اسباني . وكان نحو من خمسين في المائة من الباقين من اصل فرنسي أي حوالي اربعمائة وخمسين الفا . ولعل هؤلاء هم المستوطنون الوحيدون الذين يحق لهم من الناحية العرقية ان يطالبوا بالعودة الى فرنسا ، اذا حصلت الجزائر على استقلالها ، وهو رقم اقل بكثير مما تذكره الدعاية الفرنسية عادة . أما الاوروبيون الباقون فاما ان يكونوا من اصل اسباني او ايطالي او مالطي . وسمح قانون عام ١٨٨٩ للاطفال الذين ولدوا في الجزائر من ابوين اجنيين بحمل الجنسية الفرنسية بصورة اوتوماتيكية . وعندما حل عام ١٩٥٤ ، لم يكن الا نحو من خمسة في المائة فقط من السكان الاوروبيين لا يحملون الجنسية

الفرنسية • وكان معظم الأوروبيين من مختلف الاصول ، قد ولدوا في الجزائر ، ولم يولد منهم في خارجها الا احد عشر في المائة فقط • وكان معظم هؤلاء من فرنسا نفسها ، وقد جاءوا الى الجزائر ، كموظفين في الادارة ، او للعمل في الصناعة أو في الحرف الاخرى •

تركيب السكان

يشير التركيب الديموغرافي لآوروبيي الجزائر ، الى ان معظمهم من الشبان • ففي عام ١٩٥٤ ، لم تكن نسبة من تربو سنهم على الستين منهم تزيد على الاحد عشر بالمائة • وكان بينهم خمسة وثلاثون بالمائة تقل سنهم عن العشرين أما النسبة الباقية وهي اربعة وخمسون بالمائة فتشير الى من تتراوح اعمارهم بين العشرين والستين • وكانت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان عند الأوروبيين واحدا بالمائة في السنة ، وهي ناجمة عن زيادة ثابتة نسبيا في معدل المواليد اتخذت هذا الشكل منذ عام ١٩٣٩ ، وهبوط ثابت في معدل الوفيات • وهبطت نسبة وفيات الاطفال التي كانت (٩٤) لكل الف مولود في عام ١٩٣٩ الى (٤٥) في عام ١٩٥٥ • ومع ذلك فان نسبة المواليد بين الأوروبيين في الجزائر هي اقل منها في فرنسا ، بينما ترتفع نسبة الوفيات ولا سيما بين الاطفال عنها في فرنسا •

وبينما يميل تركيب السكان بين الأوروبيين في الجزائر الى الفتوة الى حد ما فان الجزائريين يعتبرون من اكثر الشعوب فتوة واسرعها تكاثرا في العالم • ففي عام ١٩٥٤ كان نحو من خمسين في المائة منهم دون سن العشرين وهي ظاهرة تشير الى وجود مشكلة تعليمية حادة • وكان نحو من خمسة بالمائة من الجزائريين فوق الستين اما الخمسة والاربعون الباقية فهم بين العشرين والستين • وكان المعدل السنوي لتزايد السكان في عام ١٩٥٤ ، اثنين ونصف بالمائة • وقد ارتفع عدد السكان الجزائريين بسرعة في القرن الاخير ولا سيما بعد عام ١٨٧٠ • وكان هذا العدد في عام ١٨٧٦ مليونين ونصف المليون ، فارتفع الى اربعة ملايين وسبعمائة الف في عام ١٩٠١ والى خمسة ملايين وسبعمائة الف في عام ١٩٢١ • واذا استمرت هذه النسبة المتزايدة على حالها فان عدد الجزائريين سيتضاعف في عام ١٩٨٠ •

ويعتبر هذا التزايد السريع بعد الحرب الكونية الثانية محور المشاكل الاقتصادية في البلاد اذ انها ادت الى افقار الفلاح الجزائري الى حد اكبر مما كان عليه من فقر في عام ١٩٣٩ . فقد وجد الفلاح نفسه محصورا بين موارد التافهة وكثرة عدد الانفس الذي يتحتم عليه ان يطعمهم . وقد ساعدت الهجرة على حل بعض هذه المشاكل الى حد ما ، اذ ان نحو من مليوني جزائري يفيدون مما يرسله اليهم ابناؤهم الذين يعملون في فرنسا . ولكن هذا « التفجر » في السكان قد ادى الى زيادة عدد العمال العاطلين في الجزائر نفسها وبالتالي الى زيادة التدمير ، والى توافر عدد المنضمين الى جيوش الثورة .

توزيع القوة العاملة

ولعل من الارقام البارزة الاخرى التي تتناول اوضاع الجزائريين والمستوطنين الذين يعيشون في الجزائر هي تلك المتعلقة باسهام الفريقين في مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد . ففي عام ١٩٥٤ كان نحو من (٧٥) في المائة من السكان العاملين يشتغلون في الزراعة . وكان الجزائريون يؤلفون بين هؤلاء الاغلبية الغالبة . اما الفئة الثانية الكبيرة من الجزائريين فتعمل في التعدين والصناعات المنسقة ، والقوى المولدة ، وهم يؤلفون اثنين وستين في المائة من المجموع . اما الفئة الثالثة الكبيرة من الجزائريين، وهي تؤلف الغالبية بالنسبة لمجموع العاملين في هذا القطاع ، فتعمل في الاشغال اليومية غير الزراعية . ويمثل الجزائريون واحدا وستين في المائة ممن يعملون في القطاع التجاري . اما في قطاع الادارة والخدمات المسلحة فيبلغ عدد الجزائريين ثلاثة وسبعين الفا من مجموع مائة وسبعة وخمسين الفا . و اشار الاحصاء الى وجود اربعة وخمسين الف عامل عاطل من مجموع ثمانية وستين الفا . لكن هذا التقدير الذي جرى في عام ١٩٥٤ ، لم يكشف عن حقيقة مدى البطالة ، او نصف - البطالة بين الجزائريين . وبلغت ارقام نصف - البطالة في القطاع الزراعي ثمانمائة الف شخص لا يجدون العمل الكافي . وكان عدد العاطلين وانصاف العاطلين في جميع القطاعات تسعمائة الف من مجموع ثلاثة ملايين ونصف المليون من

العاملين او نحو ربع المجموع الاجمالي للقوة العاملة . وكانت جميع الاقتراحات لاصلاح الاحوال في الجزائر تشتمل على خلق اعمال جديدة . واقتراح برنامج ديفول لعام ١٩٥٨ ايجاد العمل لاربعمائة الف شخص جديد في السنوات الخمس التالية ، وهو رقم غير كاف ، اذا اخذنا بعين الاعتبار ، الارقام الراهنة للعمال العاطلين الذين يبلغ عددهم اكثر من مليون . أما القوة العاملة عند المستوطنين فكانت موزعة توزيعا اكثر تعادلا بين مختلف القطاعات الاقتصادية . وكان أكبر عدد من الاوروبيين وهو مائة وستة الاف يعملون في التعدين والقوى المولدة والصناعات المنسقة . وكان عدد العاملين في الادارة والخدمات المسلحة اربعة وثمانين الفا في عام ١٩٥٤ وفي التجارة اربعة وستين الفا ، واثنين وثلاثين الفا فقط في الزراعة . ودل الاحصاء على وجود اربعة عشر الف عامل عاطل . لكن معظم هؤلاء العاطلين اما انهم كانوا لا يرغبون في العمل او انهم كانوا يتلقون دخلا من موارد أخرى .

ملكية الاراضي وتوزيع الدخل

ولا ينجم فقر الغالبية العظمى للجزائريين عن النسبة العالية للعاطلين عن العمل بصورة دائمة فحسب ، بل عن تركيز الاراضي والثروة الصناعية في ايدي المستوطنين ايضا . وبعد نشوب الثورة ، اجريت دراسات شاملة للازمة الاقتصادية التي اعتقد البعض انها تقوم في جذور المشكلة . وتقول دراسة اجراها المسيو روبرت ديلا فينيت للمجلس الاقتصادي الفرنسي في تموز عام ١٩٥٥ ان ثمة توزيعا غير عادل كل العدل للاراضي الزراعية في الجزائر . ويقول تقرير ديلا فينيت ان اصحاب الاملاك من الاوروبيين الذين لا يزيد عددهم على الخمسة والعشرين الفا ، يملكون ٦,٨٧٥,٠٠٠ فدان من مجموع خمسة عشر مليون فدان من الاراضي الصالحة للزراعة ، وهذا يعطي لكل فلاح اوروبي (٢٧٥) فدانا تقريبا في المعدل . وهناك نحو من خمسة عشر الف ملاك جزائري يملكون (١,٨٧٥,٠٠٠) فدان أي بمعدل (١٥٠) فدانا للشخص الواحد . أما غالبية الملاكين الجزائريين فقد تركزوا في القطاع الزراعي التقليدي ، ويملك

نصف مليون شخص منهم (٦,٢٥٠,٠٠٠) فدان أي بمعدل (١٢,٥) في المائة . ولم يكتف الاوروبيون بامتلاك مزارع اكبر بكثير من مزارع الجزائريين فحسب بل انهم يملكون اكثر الاراضي خصوبة حيث تزرع كافة المواد الزراعية والمنتجات المهمة . فالاوروبيون مثلا يملكون جميع بساتين الكرومة ، بينما ينحصر عمل الجزائريين في زراعة الحنطة ، وهو عمل اقل دخلا .

وتقول دراسة اخرى قام بها المسيو ماسيتيول في حزيران عام ١٩٥٥ عن العلاقات المالية بين الجزائر وفرنسا ان معدل الدخل الفردي عند غالبية الجزائريين لا يزيد على خمسة واربعين دولارا في السنة (أي مائة وخمسين ليرة لبنانية) . وهناك نسبة ضئيلة من الجزائريين لا تزيد على الخمسين الفا يبلغ معدل دخل الفرد منها (٥٠٢) من الدولارات في السنة أي (الف وستمئة ليرة في السنة) . أما بالنسبة الى الاوروبيين فلم يكن بينهم واحد يقل دخله عن (٢٤٠) دولارا في السنة بينما يزيد دخل الفرد من مجموع خمسة عشر الفا منهم على (٣١٨١) دولارا في السنة أي حوالي السبعة عشر الف ليرة .

وقد اشار ماسيتيول بصورة خاصة الى اختلاف اعباء الضرائب التي تفرض على مختلف طبقات السكان فالتصاعد الطفيف نسبيا في الضرائب كان يميل الى مصلحة الطبقات الثرية تمام الميل . وكانت الضرائب في عام ١٩٥١ تتراوح بين (١٢,٧) في المائة بالنسبة لطبقة الجزائريين الذين لا يربو دخلهم على الخمسة والاربعين دولارا في السنة . و (٢٩,٢) في المائة لطبقة الاثرياء من المستوطنين الذين يبلغ دخلهم (٣١٨١) دولارا . وكانت نسبة الضريبة المفروضة على الجزائري من ابناء المدن الذي يبلغ دخله (١٢١) دولارا في السنة هي (٢٠,٤) في المائة ، وهي عين النسبة المفروضة على الاوروبي من ابناء الطبقة الوسطى الذي يبلغ دخله (٥٠٢) من الدولارات .

وكان بين العوامل التي ادت الى فقر الجزائريين انخفاض مستوى الرواتب والاجور في كل من حقلي الزراعة والصناعة . ويقول تقرير ديلا فينيت ان الحد الادنى للاجور بالنسبة للعمل ساعة واحدة في

في الصناعة كان يتراوح في تشرين الاول عام ١٩٥٤ بين (٧٤) فرنكا و (٩١) فرنكا ، بينما يبلغ معدل اجرة العامل في فرنسا (١٢١,٥) من الفرنكات للساعة الواحدة . وصدر قانون في نيسان عام ١٩٥٥ ، يرفع الحد الأدنى للاجور رفعا بسيطا . وكانت الاجور في الزراعة خفيضة ايضا للغاية . فقد كان العامل الزراعي في تشرين الاول عام ١٩٥٤ يتقاضى اجرة تتراوح بين (٣١٧) و (٤٠٧) من الفرنكات في اليوم . واذا ما قارنا هذين الرقمين بارقام الاجور الزراعية في فرنسا التي تتراوح بين (٨٥٣) و (١٠٥٩) من الفرنكات تبين لنا البون الشاسع . ورفعت الاجور الزراعية ايضا في عام ١٩٥٥ ، رفعا طفيفا . وكانت هناك عيوب أخرى في القطاع الزراعي بالنسبة لغالبية الجزائريين الذين يعملون فيه : وهي كثرة عدد ساعات العمل ، والأوضاع السيئة ، ووجود العمل لجزء من السنة فقط . وكان التمييز يشمل كل ميدان ، ولم تكن الرواتب والاجور في القطاعين الزراعي والصناعي ، لتتناسب مع الارتفاع الكبير في مستوى المعيشة في السنوات الخمس التي سبقت الثورة .

التعليم والامية

وكانت اوضاع الجزائريين الاقتصادية السيئة ، انعكاسا وسببا في الوقت نفسه لافتقارهم الى التعليم . ولم تقم فرنسا بانفاق الاموال اللازمة والكافية للسماح للاعداد المتزايدة من اطفال الجزائريين بالذهاب الى المدرسة في السنوات التي تلت الحرب الكونية . و اشار احصاء عام ١٩٤٨ الى ان (٩) في المائة فقط من الجزائريين و (١ و ٢) في المائة من الجزائريات كانوا يعرفون القراءة والكتابة . وكانت نسبة الامية في عام ١٩٥٤ لا تزال تربو على التسعين في المائة . اما الغالبية العظمى من الاوروبيين فكانت تعرف القراءة والكتابة . وفي تلك السنة كان جميع الاطفال الاوروبيين الراغبين في التعليم في المدارس بينما لم يزد عدد الاطفال الجزائريين الذين تمكنوا من الدخول في تلك السنة الى المدارس على (١٥) الى (٢٠) في المائة . وكان ثمة نحو من مليوني طفل جزائري في عمر الدراسة ، لا يجدون اماكن لهم في المدارس . ولم يزد عدد

الجزائريين الذين قبلوا في جامعة الجزائر على خمسمائة الى ستمائة من مجموع خمسة الاف طالب فيها . وكانت نسبة قبول الطلاب الجزائريين في المعاهد العليا بالنسبة لعدد السكان لا تزيد على (٠,٠٠٦٦) في المائة ، يقابلها (٠,٤٥) عند الاوروبيين المستوطنين و (٠,٣) في فرنسا و (١,٨) في الولايات المتحدة (١) . ففي فرنسا هناك طالب في الدراسات العليا لكل ثلاثمائة شخص من مجموع السكان . أما في الجزائر فكان هناك طالب من الاوروبيين المستوطنين لكل مائتين وسبعة وعشرين شخصا وطالب جزائري لكل (١٥,٣٤٢) شخصا . ومثل هذا الاجحاف واقع في جميع مستويات الحياة الدراسية .

الجزائر : مواد أولية ورخص في اليد العاملة

لم تبدأ حركة التصنيع التي كان من المقدر لها أن تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر على الرغم من تزايد عدد السكان الجزائريين الا في عام ١٩٥٤ تقريبا . وقد تعدد الاسباب في هذا التأخر ولكنها جميعها ترتبط في عدد من النواحي بما يسمى عادة « بالاحتياز الاقتصادي الاستعماري » . فقد كانت الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا ، عاملا يحول دون نشوء صناعات في الجزائر تستطيع ان تنافس الصناعة الفرنسية . وكان احتكار الملاحة ، الذي سمح لبعض الشركات الملاحية الفرنسية بالسيطرة على الجزء الاكبر من عملية النقل بين الجزائر وفرنسا ، يرفع من تكاليف أية صناعة جزائرية محتملة . وكان ارتفاع أسعار القوى المحركة أيضا عاملا لا يشجع كثيرا . فقد كانت الجزائر ، حتى اكتشاف الزيت في الصحراء ، تفتقر الى الزيوت الاساسية . وكانت طبيعة نظام الضرائب غير المواتية للصناعة ، عاملا معرقلا أيضا . لكن مصالح المستوطنين الاثرياء وحدهم ، هي التي كانت السبب الرئيسي في بقاء الجزائر ، مصدرة بصورة اساسية للمنتجات الزراعية ، والمعادن الخام . وبينما كان هؤلاء الاثرياء يستثمرون اموالهم في مختلف الصناعات الفرنسية ، فانهم كانوا يجمعون ثرواتهم في الجزائر من المساحات الشاسعة من الاراضي التي تنتج العنب والحشائش والطباق والقطن والمعادن الخام . وهؤلاء الرجال

الاقوياء بالاضافة الى عدد من مؤسسات الصيرفة والاستثمار هم الذين « يملكون » الجزائر ، ولم يجدوا أن مصلحتهم الاقتصادية تتطلب منهم حتى الآن الاسراع في مشاريع التصنيع . ولكن هذا لم يحل دون قيام الحكومة الفرنسية بوضع خطط عدة لزيادة مشاريع التصنيع . ومع ذلك فان مثل هذه المشاريع لم تعمل حتى عام ١٩٥٤ على التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية المستحكمة من الفقر والبطالة بالنسبة الى الجزائريين . وهذا العامل بالاضافة الى المراتب السياسية التي كان يحس بها ، جعلت من الجزائري تابعا صادقا وطيعا للوطنيين الذين يناضلون بحشا عن الاستقلال والرخاء الاقتصادي والكرامة .

مراجع الفصل

(١) تستند هذه النسبة على الارقام التالية ٦٠٠ — ٩٠٠٠٠٠٠٠٠ من الجزائريين و ١٥٠٠٠٠٠ — ٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنسيين و ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ — ١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الامريكيين و ٥٤٠٠ — ١٦٢٠٠٠٠٠٠٠ من المستوطنين الاوربيين .

القسم الثانی

موقف الجزائر من فرنسا



الفصل الرابع

طريق الحركة القومية

يعتبر الشعور القومي في الجزائر فريدا من نوعه ، بين المشاعر القومية في العالم المعاصر حتى بالنسبة الى تلك المشاعر الموجودة في البلاد المجاورة للجزائر والواقعة في الشرق الاوسط وافريقيا. فقد كان الوطنيون الجزائريون ، بخلاف الوطنيين في كل مكان يطالبون باجراء اول تبدلات ممكنة ضمن اطار الدولة الفرنسية والاحزاب السياسية الفرنسية . ومن الممكن ان يقال ان الشعور القومي في الجزائر ، بمعناه « كارادة موحدة دافعة ونشيطة » تستهدف الاستقلال ، وتفرض الولاء المطلق على اكبر عدد من الجزائريين ، هو ثمرة من ثمار ثورة عام ١٩٥٤ اكثر منه سببا من اسبابها . وهذا لا يعني ان الجزائر ، لم تكن لبضعة قرون خلت وحدة عنصرية وثقافية واقتصادية واحيانا سياسية . ولكن الجزائري العادي ، من ابناء الفلاحين ، لم يكن يشعر بالاحاسيس القومية الى ان جاءت الثورة الراهنة ، فخططت لسخطه الناجم عن فقره وكتبته الثقافي ، وقدمت له هدفا معينا والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف مهما كانت التضحيات التي يقدمها في سبيل ذلك بالغة .

كتلة الجزائريين المنتخبين

وأوحت الاصلاحات التي جاء بها كليمنصو في عام ١٩١٩ والتبدلات

الكبرى التي حققتها الحرب الكونية الاولى بقيام نشاط سياسي بين الجزائريين من سكان المدن . وكان الزعيم البارز لهذه الحركة الامير خالد حفيد بطل القرن التاسع عشر الامير عبد القادر . وقد حاول دون جدوى ان يوحد بين حركة المقاومة في الارياف التي سارت نحو التأخر والزوال منذ عام ١٨٧١ وبين وطنية مدينية لا تزال في طور النشوء . وقد كشفت حركته القصيرة العمر والتي اسمها « كتلة الجزائريين المنتخبين » ، عن تطرف الادارة الفرنسية ، كما هاجمت اقطاعية المستوطنين والموظفين الدينيين الجزائريين الذين عينهم الفرنسيون . لكن الفرنسيين لم يأبهوا بالمطالب الاصلاحية التي قدمها ، ونفوه من البلاد في عام ١٩٢٤ .

حزب نجمة شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري

وفي الحقبة التي تلت عام ١٩٢٠ ادت البطالة المنتشرة في الجزائر وحاجة فرنسا الى القيام بالأعمال الانشائية ، الى هجرة كثير من الشبان الجزائريين الى فرنسا بحثا عن العمل . وكان بين هؤلاء المهاجرين شاب يدعى مصالي احمد ابن الحاج الذي اصبح فيما بعد يسمى « بوالد الحركة الوطنية الجزائرية » والذي اعتمدت على حماسه الشخصي وعلى وجهات نظره ، اتجاهات الحركة الوطنية في البلاد . ولد مصالي في عام ١٨٩٨ في تلمسان ، المدينة التي خرجت منها الهجرة الكبرى في عام ١٩١١ ، عن والد فقير كان صانعا للاحذية ، فلم تتح له الفرصة الا للتعلم بصورة محدودة . قاتل في الحرب الكونية الاولى في صفوف الجيش الفرنسي ثم عاد الى الجزائر عام ١٩٢١ . ولما عجز عن ان يجد عملا له في بلاده ، عاد الى فرنسا في عام ١٩٢٣ حيث عمل في عدد من مصانع باريس كما عمل بائعا متجولا في الشوارع . وواظب على تلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية كما حضر محاضرات عدة في جامعة بوردو . وعاش كغيره من العمال الجزائريين حياة الكفاف وفي اوضاع شاقة ، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية . وسرعان ما انضم الى الحزب الشيوعي ، ثم تزوج من شيوعية بارزة . وقد نفعته خدمته في الخلايا الشيوعية الباريسية ، اذ اكسبته مرانا وتجربة تنظيميين افاد منهما فيما بعد عندما شرع في تنظيم

الحركة الوطنية الجزائرية •

وقام مصالي في عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ بتأسيس حزب النجمة لشمال افريقيا وجعل غايته الدفاع عن مصالح « مسلمي شمال افريقيا من النواحي المادية والمعنوية والاجتماعية » • وغدا في عام ١٩٢٧ رئيسا لهذا الحزب ، وشرع منذ ذلك التاريخ يضعف تدريجيا من ارتباطاته السابقة مع الحزب الشيوعي • وكان الحزب الذي يمثل العمال الجزائريين والتونسيين والمراكشيين من باريس يطالب منذ نشأته بالاستقلال للشمال الافريقي كله • وقد قدر لفكرة الشمال الافريقي ان تظهر اكثر من مرة في سير الحركة الوطنية الجزائرية • وسرعان ما سيطر العمال الجزائريون على الحزب واتجه اهتمام اخوانهم التونسيين والمراكشيين الى الاحداث الداخلية في بلادهم ذاتها • وباستثناء الهدف العام في الحصول على الاستقلال ، فقد كانت للمناضلين الاوائل من حزب النجمة عقائد يشوبها الغموض وصفت بانها نوع « من السطحية الماركسية ، والوطنية الجزائرية العاطفية والاسلامية المكثفة » (١)

وحلت الحكومة الفرنسية حزب النجمة في عام ١٩٢٩ لمطالبته بالاستقلال • وانتقل عدد كبير من اعضائه الى الحركة السرية ، معززين بذلك الجهاز التنظيمي الشيوعي الذي كانوا قد انضموا اليه في البداية • وفي نفس ذلك العام تأسس حزب « النجم الثاقب » وقد تبنى مطالب اقل عنفا وبرنامجا اكثر اعتدالا ، يستهدف رفض « رسالة فرنسا التمديدية » في الجزائر • واخذ اعضاء الحزب في هذا الوقت يصدرون جريدة « الامة » في اوقات غير منتظمة ، وكانت كالمشرفين عليها ، عرضة دائمة لاجراءات العنف الفرنسية •

وعاد حزب النجمة الى الظهور من جديد في عام ١٩٣٣ وعقد مؤتمرا عاما وهاما في فرنسا • وقد تمكن مصالي وانصاره من حمل المؤتمر على استصدار قرار مطول يتضمن الاجراءات التي يجب اتخاذها قبل الاستقلال وبعده (٢) • وقد عكس المدى الواسع لهذه الاجراءات التأثير الشيوعي هلى الحركة كما عكس النظرة اليوتوبوية والنظرية التي تعلق بها القليلون من المناضلين في مطلع حقبة الثلاثين • واذا لم يكن طلب الاستقلال الكامل

كافيا لبعث الذهول في نفوس الفرنسيين فان النص المنعلق بالمصادرة النهائية لممتلكات واسعة في الجزائر ، جعلت من المؤكد رفض السلطات الفرنسية لمطالب حزب النجمة فورا ودون تردد .

وبينما اقتصر نشاط الحزب بصورة رئيسية على فرنسا ، فقد اقام اتصالات له مع تونس ومراكش وغيرها من الجماعات الاسلامية والعربية . وشهد مصالي في عام ١٩٢٧ مؤتمر مناهضة الاستعمار الذي عقد في بلجيكا والذي ترك اثرا كبيرا في عقول الكثيرين من الوطنيين في آسيا وافريقيا . وبعث في عام ١٩٣٠ بمذكرة الى عصبة الامم يناشدها عونها في تحقيق مطالب حزب النجمة .

وعاد حزب النجمة الى الظهور مرة ثانية في عام ١٩٣٤ تحت اسم جديد هو « الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا » . وقد شمل هذا الحزب في نشاطه الشمال الافريقي كله ، واشترك في الكثير من معارك الطبقة العاملة الفرنسية في المنطقة . وقد قضي على مصالي في نفس العام بالسجن بالتهمة التي كثيرا ما استخدمت ضده وضد غيره من الوطنيين وهي « تأليف منظمة غير مشروعة » . وعندما اطلق سراحه في عام ١٩٣٥ ، واصل حركاته الثورية واشترك بصورة بارزة في الحملة العالمية التي شنت ضد غزو الايطاليين للحبشة . ولم تمض بضعة اشهر على اطلاق سراحه حتى كان مصالي ثانية عرضة للاعتقال بموجب مرسوم ريغنيه القاسي . وسافر الى سويسرا حيث قضى ستة اشهر في حالة نفي اختياري ، تجنبا للسجن من جديد . وقد اتسعت افاقه في سويسرا من جراء حضوره المؤتمر الاسلامي في جنيف واتصاله بالامير شكيب ارسلان ، العلامة اللبنانية و « منشيء » حركة الجامعة العربية والجامعة الاسلامية في الشرق الاوسط . وادى هذا الاتصال الى تحول مصالي من صورته الشيوعية الفرنسية ، الى مظهره العربي الاسلامي . واثار الامير شكيب على مصالي فحمله على معارضة اقتراحات بلوم - فيوليت « التمثيلية » ، وعلى زيادة الاتصال بالحركة الاصلاحية في الجزائر نفسها .

وسمح قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا بعودة مصالي الى باريس حيث استأنف نشاطه التنظيمي والدعائي . واستعرض نحووا من

اربعين ألف عامل افريقي شمالي ، في باريس في صباح يوم الباستيل عام ١٩٣٦ مطالبين بتحرر الوطن العربي . ودخل مصالي وحزبه النجمة الى الجزائر نفسها، لأول مرة في الثاني من شهر آب في اجتماع عام عقد في الملعب البلدي في الجزائر بحضور نحو من عشرة الاف جزائري . وقام مصالي بعد ذلك بجولة في انحاء البلاد ، حيث ألقى عددا من الخطب ، نالت نجاحا بارزا في مسقط رأسه في مقاطعة تلمسان . وذكر حزب النجمة في هذه الآونة ان عضويته تضم أحد عشر ألف شخص نظموا في سبعة فروع في فرنسا وفي نحو من ثلاثين فرعا تم تأسيسها أخيرا في الجزائر . وتم تأسيس واحد وثلاثين فرعا أخرى اثناء الجولة التي قام بها مصالي في انحاء البلاد . ولقيت حملة مصالي ضد اقتراحات بلوم - فيوليت ، ومطالبته بالاستقلال ، معارضة قوية من جانب المؤتمر الاسلامي الجزائري الذي ينادي بالدمج ومن الحزب الشيوعي ، الذي كان بوصفه أحد الاحزاب الحاكمة في فرنسا الان ، يؤيد استمرار السيادة الفرنسية . وأدى هذا الصراع الى نتيجتين مهمتين اولاهما تخلي الكثيرين من الجزائريين عن ارتباطاتهم الشيوعية تأييدا لموقف حزب النجمة القومي وثانيتها حل حكومة الجبهة الشعبية لحزب النجمة في كانون الثاني عام ١٩٣٧ .

وقام مصالي في الحادي عشر من شهر آذار عام ١٩٣٧ بتأسيس حزب الشعب الجزائري في فرنسا نفسها متبنيا نفس مطالب حزب النجمة السابق ولكن على صعيد جزائري هذه المرة . ولقي الحزب تأييده الرئيسي في اوساط العمال الجزائريين في فرنسا . وعاد مصالي الى الجزائر في حزيران ورشح الحزب لأول مرة مرشحيه للانتخابات البلدية في الجزائر . ولم تمض مدة طويلة حتى اعتقل زعيم الحزب متهما « بالتحريض على اعمال العنف ضد سيادة الدولة » ، وحكم عليه بالسجن مدة عامين وتجريده من كافة حقوقه السياسية والمدنية . ولكن سجن مصالي والاحول وغيرهما من زعماء حزب الشعب لم يحل دون انتخابهم اعضاء في المجالس البلدية ، مما يدل على المشاعر القوية التي أحدثتها عودة مصالي الى البلاد فيها . وعندما اطلق سراح مصالي في عام

١٩٣٩ ظل طليق السراح بضعة أشهر ، ولكن سرعان ما صدر الأمر في أيلول من ذلك العام بحل الحزب واغلاق صحيفته «البرلمان الجزائري» . واعتقل مصالي والاحول وخيضر وميزرنة من زعماء الحزب ثانية ثم قضت عليه حكومة فيشي اخيرا في اذار عام ١٩٤١ بالسجن مع الاشغال الشاقة مدة ستة عشر عاما وبالإبعاد من الجزائر مدة عشرين عاما لرفضه التعاون مع نظام المارشال بيتان .

وكانت الحركة الوطنية الجزائرية في الخمسة عشر عاما الاولى من وجودها قبل عام ١٩٤٠ قد مرت تحت زعامة مصالي في تطورات مهمة وكبيرة . فقد تخلت عن ارتباطاتها الاولى مع الحزب الشيوعي الفرنسي محتفظة بتشكيلاته التنظيمية التي تبنتها . وتخلت ايضا ، ولو لفترة مؤقتة عن ارتباطاتها مع الحركات الاخرى في شمال افريقيا في النضال المشترك ضد فرنسا من أجل الاستقلال . وكان القرار بتأليف حزب الشعب على أسس جزائرية صرفة ، عملا تكتيكيا ، أملت به الفروض القانونية التي جعلت من الجزائر جزءا من فرنسا وجعلت من تونس ومراكش محميتين فرنسيتين . وكان الحزب قد تطور ايضا من حركة تحصر جهودها في تحسين احوال العمال الجزائريين في فرنسا الى حركة ناشطة على نطاق اوسع في الجزائر نفسها تطالب باستقلال البلاد . وكانت قوة الحزب في عام ١٩٤٠ لا تزال قائمة في فرنسا . وقد تمكن من اقتناء آلة طباعة ، وأصبحت لمناضليه خبرة طويلة في شؤون النشاط السياسي والدعائي . وفي هذا المجال توجه التهم والانتقادات الى مصالي وحزبه بالتصلب والعناد والارتجالية والافتقار الى العقيدة العميقة الصافية (٣) . وقد تعكس هذه العيوب ايضا المستوى الخفيض لمناضلي الحزب واوليائهم الاقتصادية السيئة وافتقارهم الى التعليم . لكن الفضل في ادخال فكرة الاستقلال ، يرجع الى حزب النجمة وحزب الشعب وهي الفكرة التي غدت حجر الزاوية في التطور السياسي التالي لدى الجزائريين . ولم تكن لحزب الشعب اسلوبية واقعية محددة لتحقيق ذلك الاستقلال ، ولم يكن الوقت بالفعل ناضجا بعد لمثل هذا التطور السريع . وقد ظل حزب الشعب قائما على الرغم من الاعتقالات المتكررة

والواسعة النطاق والاجراءات التعسفية ، وعلى الرغم من مصادرة صحفه ، مما يدل دلالة واضحة على قوة فكرة الاستقلال • وكانت تختلط مع هذه الفكرة المركزة ، اقتراحات من التأخي والتضامن مع الشمال الافريقي عامة والعالمين العربي والاسلامي • ولكن رابطة البروليتارية التي كانت تضم أعضاء هذا الحزب كانت اقوى ، وعندما كان مناضلو حزب الشعب يتقدمون بمطالب معينة كانوا يستخدمون في ذلك تعابير عمال اليسار الفرنسي • ولكن بعد عام ١٩٤٠ ضاعت الآمال التي كان مناضلو الحزب يعلقونها على الحصول على العون من اليسار الفرنسي لحركتهم القومية ، وغدا شبان الحزب اكثر تأثرا بفكرة انهيار فرنسا في عام ١٩٤٠ منهم بفكرة التعاون معها •

جمعية العلماء الجزائريين

ضعف شأن النشاط الوطني في الجزائر بعد نفي الأمير خالد في عام ١٩٢٤ • وتلقت الحركة الوطنية الجزائرية في الحقبة التي تلت عام ١٩٣٠ عوناً من الدوائر الدينية عن طريق تأسيس جمعية العلماء الجزائريين في عام ١٩٣١ • وكان العلماء قد تأثروا وتأثروا بالغا بالحركة الإصلاحية ، التي تزعمها الإمام الشيخ محمد عبده في المشرق العربي • وهكذا نشأ الشيخ عبد الحميد بن باديس الجزائري على هذه التعاليم التي حفظها أثناء دراسته في جامعة الزيتونة الإسلامية في تونس • وقد أثر ابن باديس الذي كان يسمى « بالشخصية الإسلامية القوية في المغرب » ، بأرائه على جماعات المثقفين والمتعلمين في قسنطينة فألفوا جمعية العلماء الجزائريين وكان لاثنتين من أنصار ابن باديس وهما الشيخ العقبي والشيخ إبراهيمي تأثير كبير أيضاً على العلماء • وقاد هؤلاء الثلاثة من مدينة قسنطينة حملة واسعة النطاق لإصلاح شؤون المسلمين في الجزائر • وأصدر ابن باديس مجلة شهرية اسمها « البصائر » بالإضافة إلى كتاباته المتكررة في المجلة التي كان الأمير شكيب أرسلان يصدرها باسم « دنيا العرب » •

وكانت عقيدة العلماء دينية في اساسها ، ولكن مفاهيمها السياسية

عملت على ايقاظ المشاعر الوطنية عند جماهير الجزائريين • وقد قال ابن باديس في عام ١٩٣٨ ما نصه :

« ان الاسلام هو دين الله ويجب ان يكون ايضا دين الانسانية لما فيه من سمو • فهو دين يكبر العقل ويمجده ، ويدعو الى تطبيق جميع اعمال الحياة على أحكام المنطق • والاسلام يستنكر استعباد الانسان لاختيه الانسان كما يستنكر الطغيان في جميع مظاهره واشكاله ••• والاسلام دين ديموقراطي في كل شيء فهو لا يقبل بالاستبداد مطلقا ، وهو دين احقاق الحق لكل انسان عادل ومنصف » •

وكانت عقائد جمعية العلماء قريبة من الثورية ، وفي عام ١٩٣٦ ، عندما كان المنادون بسياسة الادمج ، يطالبون بايجاد علاقات اوثق بين الجزائر وفرنسا ، وباسهام اكبر من جانب الجزائريين في حياة فرنسا السياسية والثقافية ، هب ابن باديس يقول : « ان الشعب الجزائري ليس فرنسيا ، ولا يريد ان يكون فرنسيا ، وحتى لو اراد ، فلا يستطيع ان يكون فرنسيا ، لانه بعيد عن فرنسا كل البعد بلغته وعاداته واصوله وديانته » • وكتب في عام ١٩٣٧ في مجلته يقول ••• « ان الاسلام نظام اجتماعي يستجيب لكل مقتضيات الحياة في جميع البلاد وفي مختلف العصور • وتعاليمه وحدها هي التي تستطيع ان تسمح للبشرية باقامة سعادتها » • وهاجم في عام ١٩٣٨ سياسة فرنسا في « تجنيس » الجزائريين بالجنسية الفرنسية ، وكتب يقول : « ان التجنيس الذي هو في الحقيقة اختيار جنسية غير اسلامية للمسلمين ، ينطوي على التكر للشرائع المقدسة التي تنظم شؤون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية » • ثم انتهى الى القول :

« ستكون الثمرة الاولى لدعايتنا انهاء عهد سياسة الدمج التي يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الاضرار بالعروبة والاسلام ارضاء للسلطات الفرنسية • وستؤدي دعايتنا ايضا الى الانتهاء من ذلك « الدمج الروحي » ، الممثل في بعض الاشخاص المتأورين الذين يجهلون ما لعنصرهم من نبل وعراقة ••

ويتزبون بأزياء الغرب ، بحيث يصعب التمييز بينهم وبين ساداتهم المستعمرين » •

وخلق العلماء ليتمكنوا من القيام باصلاحاتهم جمعيات ، وحلقات ، بعضها في فرنسا نفسها بين العمال ، كما انشأوا مساجد خاصة • ولعل أهم ما اقاموه ايضا ، مدارس ابتدائية لتعليم القرآن واعطاء الدروس في مختلف المدن عن الفلسفة الاسلامية والشريعة والاحكام والتاريخ وغيرها من المواضيع مع تدريس اصول العربية وقواعدها • وشجعوا طلابهم على الارتحال في طلب العلم الى جامعة الزيتونة وجامعة الازهر في القاهرة وغيرهما من الجامعات في الوطن العربي طلبا للدراسات العليا • وكان الاطفال في المدارس الابتدائية التي اقامها العلماء ، يستهلون يومهم بنشيد مطلع « الاسلام ديني والعربية لغتي والجزائر بلادي » • وطلب العلماء ان يسمح لهم بالوعظ والارشاد في المساجد اسوة بالمشايخ الذين عينتهم السلطات الفرنسية • وكان هدفهم الاساسي الفصل الكامل بين العقيدة الاسلامية واشراف الدولة الفرنسية •

وادت مطالب العلماء الدينية والثقافية الى اصطدامهم بالادارة الفرنسية ، والى اتخاذ السلطات اجراءات قاسية ضدهم • وقامت الادارة الفرنسية في عام ١٩٣٠ بانشاء لجان استشارية اسلامية في كل مقاطعة ، وهي خطوة يشك تماما في شرعيتها ذلك لان فرنسا وعدت في المعاهدة التي احتلت البلاد بموجبها في عام ١٨٣٠ بعدم التدخل مطلقا في الشؤون الاسلامية • وصدرت الاوامر الى السلطات المحلية في عام ١٩٣٣ بمراقبة كل من العملاء الشيوعيين وجمعية العلماء ، على اعتبار ان الفريقين يؤلفان خطرا على قضية فرنسا • وصدرت مراسيم عدة تعطي للموظفين الدينيين الذين عينهم الفرنسيون احتكار الوعظ والارشاد في المساجد ، كما صدر مرسوم بتعيين شخص فرنسي رئيسا للمجلس الاستشاري الاسلامي • وقد اثار هذا التعيين حفيظة الشعب الجزائري لما ينطوي عليه من استفزاز لمشاعرهم الدينية ، بتعيين غريب عليهم مشرفا مباشرا على شؤونهم الدينية • ولكن دعاية العلماء ، ظلت تنتشر بين جماهير الجزائريين بفضل تأثيرها الديني القوي • لكن هذه المكانة الرفيعة التي احتلتها

جمعية العلماء ، بدأت في الاضمحلال منذ عام ١٩٤٠ بوفاة زعيمها الموهوب بن باديس . ولم يسهم العلماء ، كمجموعة ، اسهاما مباشرا في السياسات الجزائرية سواء قبل الحرب الكونية الثانية او بعدها ، ولكن تأييدهم كان ضروريا دائما للأحزاب السياسية التي تتنافس على كسب هذا التأييد والعون . وقد تبنى جميع الوطنيين الجزائريين مطالبهم الرامية الى بعث العقيدة الاسلامية والى استعمال العربية وعزل الدين عن الدولة في شؤون البلاد .

اتحاد المنتخبين المسلمين

لم تؤثر المطالب المتطرفة التي جاء بها اتباع مصالي والاصلاحات المحافظة التي ايدتها جمعية العلماء كير تأثير على الفئة المختارة من الجزائريين « المستعربين » والمثقفين ، وهي فئة بدأت تظهر الى الوجود في اعقاب الحرب الكونية الاولى . وكانت هذه الفئة تكتفي لنفسها بتحقيق الاصلاحات في الحقلين التعليمي والمالي . ووجدت هذه الفئة في فرحات عباس الصيدلي في سطيف الناطق المفوه باسمها . وقد اكد عباس في كتابه « الجزائر الفتاة » الذي نشره عام ١٩٣١ ان « الجزائر ارض فرنسية ، ونحن فرنسيون لنا قانوننا الشخصي الاسلامي » . وقد اعربت نظريته عن التطور من « مستعمرة الى مقاطعة » اصدق التعبير عن الرغبات الاندماجية عند فريق من المثقفين . وللوصول الى هذا الهدف يجب انهاء عهد « الاستعمار والاستيطان » . وكتب يقول : « ليس هناك في القرآن الكريم ما يمنع الجزائري المسلم من ان يكون فرنسي الجنسية ، قوي السلاح ، حاضر الجنان ، داعيا للتضامن الوطني . ولا شيء يمنع ذلك الا الاستعمار » . واعرب عباس في كتابه ايضا عن شدة حساسيته للنقد الفرنسي الموجه الى الجزائريين المستعربين والى الاسلام ، كما احس بالرغبة الى رفض فكرة مسؤولية الاتراك عن انحطاط الجزائر عن طريق خلق صورة اكثر قدما للبلاد ، والى السخط على اليهود وغيرهم من الاغراب المندمجين لوقوفهم حجر عثرة في سبيل التفاهم بين فرنسا والجزائريين ، والى رفض تحليل المشاكل الاجتماعية

تحليلا عميقا ووجهات نظر الاشتراكيين والشيوعيين ، كما وجه نقدا دمثا رقيقا للسياسة الفرنسية ودافع دفاعا حارا عن الحضارة الاسلامية (٤) .
والف الفريق الذي كان يمثل الجزائريين في الهيئات والمجالس المحلية المنتخبة في عام ١٩٣٠ اتحادا للمنتخبين المسلمين بزعامة الدكتور بن جلول ، الذي كان يرأس جماعة قسنطينة . وكان الهدف الاساسي لهذا الاتحاد المختلف الاشكال والصور الدمج التدريجي للنخبة المختارة من الجزائريين في الحياة الفرنسية وتحسين احوال جميع الجزائريين (٥) .
وفي عام ١٩٣٥ ، ألقى فرحات عباس خطابا باسم الاتحاد ، بحضور وزير الداخلية الفرنسي رينيه الذي كان يزور الجزائر آنذاك فقال « لم يبق هناك شيء في هذه البلاد الا الاتفاق على سياسة الادمج وذوبان العنصر المحلي في المجتمع الفرنسي » . وأوضح عباس موقفه بصورة اكثر جلاء في العام التالي عندما اصدر بيانا قال فيه :

« نحن ، الاصدقاء السياسيين للدكتور بن جلول ، سنصبح من القوميين . وهذا الاتهام ليس بالشيء الجديد ، فقد تحدثت الى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع . أما رأيي فمعروف تماما . فالاحساس القومي هو ذلك الشعور الذي يدفع بشعب الى العيش داخل حدوده الاقليمية ، بل هو الشعور الذي خلق هذا العدد من الامم . ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية ، لخدوت انسانا قوميا ، ولن اخجل انذاك من هذه الجريمة . فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يجلون ويحترمون ابلغ الاحترام . وليست حياتي بأغلى وأثمن من حياتهم . ولكنني مع ذلك ، لن اموت دفاعا عن الوطن الجزائري ، لان هذا الوطن غير موجود . ولم استطع ان اكتشفه . وقد سألت التاريخ وسألت الاحياء والاموات ، وزرت المقابر ، ولم يحدثني أحد عن هذا الوطن . وليس في وسع انسان ان يقيم بناء على الرياح . وقد بددنا مرة والى الابد ، جميع الضباب والخيالات ، لنربط الى الابد بين مستقبلنا ومستقبل ما تحققه فرنسا في هذه البلاد . . . ولا ارى انسانا يؤمن ايمانا جديا بقوميتنا . أما ما نريد ان نحارب من اجله

فهو تحررنا السياسي والاقتصادي ... فبدون هذا التحرر للمواطن الجزائري لن يكون هناك جزائر فرنسية ، تبقى الى الابد ... »

وقد ايدت جميع الشخصيات التي اشتركت في تأليف هذا الاتحاد، الاقتراحات الدمجية التمثيلية ، التي جاء بها بلوم - فيوليت ، كما حظيت بالتشجيع اللازم من انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية في عام ١٩٣٦ • وادى فشل الاقتراحات الى ردود فعل عنيفة من جانب الدكتور بن جلول ورفاقه السياسيين • وهاجم الدكتور بن جلول في عام ١٩٣٧ هجوما عنيفا الادارة الفرنسية ودعا جميع المنتخبين الجزائريين الى الاستقالة اذا لم يتم الاقتراح على اقتراح بلوم - فيوليت • ولبي نحو ثلاثة الاف جزائري في منطقة قسنطينة النداء ، فعادروا مكاتبهم ، لكن الاستجابة كانت ضعيفة في المناطق الاخرى • وعاد المنتخبون الجزائريون الى مراكزهم في كانون الثاني عام ١٩٣٨ بعد ان تلقوا تأكيدات بأن اقتراحات بلوم - فيوليت ستبحث في البرلمان الفرنسي • ولا ريب في ان فشل هذا البرلمان في اقرار المشروع كان نقطة تحول في تفكير الكثيرين من الجزائريين المعتدلين • وادرك فرحات عباس ان الجزائريين اضعف من ان يقاوموا الاستعماريين في كل من باريس والجزائر في نفس الوقت • وكان قد اعتمد على تأييد فرنسا نفسها في مطالبه للمساواة في المعاملة • ولكن امله خاب الان حتى في اكثر الفرنسيين تقدما وحرية فكر •

وادى مرسوم رينيه والاجراءات التعسفية الاخرى وتأخر التصديق على اصلاحات الجبهة الشعبية الى قيام وحدة قصيرة العمر بين الجزائريين • ففي حزيران عام ١٩٣٦ تبنى ممثلو « الفئة المستغربة » وفي طليعتهم الدكتور بن جلول وفرحات عباس ، ومصالي الحاج وجماعته من حزب النجمة ، والشيوعيون ، فكرة الدعوة الى مؤتمر جزائري عام يعقد في الجزائر • وقد اقر المؤتمر ميثاقا عاما للمطالب الاصلاحية (٦) • ولكن هذه الوحدة لم تدم الا حتى عام ١٩٣٧ عندما تضامن الشيوعيون والعلماء على طرد حزب النجمة من المؤتمر • وسرعان ما اختلف فرحات

عباس والدكتور بن جلول ايضا ، اذ خاف فرحات من سياسة بن جلول
المفرقة في التساهل مع الفرنسيين ، وكان عباس اقرب من خصمه الى
الفلاحين الجزائريين بينما كان بن جلول اقرب الى الطبقة الارستقراطية .
وقام الدكتور بن جلول بتأليف التجمع الجزائري الفرنسي الاسلامي
الذي ضم عناصر من جمعية العلماء وحزب الشعب والنقابات العمالية
والمحاربين القدماء والحزبين الشيوعي والاشتراكي . ورفض فرحات
عباس الاشتراك في هذا التجمع واثف اتحاد الشعب الجزائري مستهدفا
منه توحيد جماهير الجزائريين مع ممثليهم المنتخبين « لكسب المعركة ،
والقيام بعمل جماهيري اذا اقتضى الامر » كما ذكر في البيان الذي اصدره
عند تأليف الاتحاد . ومضى فرحات يقول . . . « يجب ان يكون جثث
عملنا في الاسواق والمقاهي والقرى وفي كل مكان . . . فنحن نريد ان
تحتفظ الجزائر بطابعها الخاص ولغتها وحضارتها وتقاليدها » . وهكذا
شهدت عشية الحرب جماعة الجزائريين المثقفين المعتدلين على استعداد
للمطالبة بحريات اوسع ، ان لم يكن للمطالبة بالاستقلال الكامل للجزائر ،
ولم تكن هذه المطالبة ناجمة عن روح ثورية او عن احساس بالجامعة
العربية او الجامعة الاسلامية كذلك الذي كان يدفع حزب الشعب او
جماعة العلماء ، بل عن رفض فرنسا اذعانا منها لضغط المستوطنين ،
قبول المساواة بين الجزائريين والمستوطنين ، حتى ولو حصلوا على درجة
عالية من الثقافة الفرنسية . ومع ذلك فقد ظل « حلم » التعاون
الفرنسي - الجزائري ، قائما عند الجيل الذي نشأ بين الحربين
العالميتين .

مراجع الفصل

- ١ - لا شيراف - الوطنية الجزائرية ص ٢٤٩ .
- ٢ - طلب القسم الاول من القرار : (١) الغاء جميع القوانين الاستثنائية
وفي مقدمتها قانون السكان الاصليين (٢) العفو عن جميع
المسجونين السياسيين (٣) حرية التنقل في فرنسا وخارجها (٤) حرية

الصحافة والاجتماع وتأليف الاحزاب وثقافات العمال (٥) الاستعاضة عن اللجان المالية ببرلمان جزائري منتخب على اساس الاقتراع العام (٦) الغاء الكومونات المختلطة والمناطق العسكرية المحظورة (٧) المساواة في توظيف الجزائريين والمستوطنين (٨) فرض التعليم الالزامي باللغة العربية ، وافساح المجال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات ، وجعل اللغة العربية رسمية في الدوائر (٩) احترام تعاليم القرآن بأن لا يحارب المسلم اخاه (١٠) تطبيق قوانين العمل على الجزائريين ، وحقوق التعويض على البطالة (١١) زيادة القروض الزراعية الى صغار المزارعين الجزائريين ، وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات • أما الشرط الثاني من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل وسحب القوات الفرنسية من البلاد وتأليف جيش وطني ، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الاجراءات التالية : (١) ايجاد جمعية تأسيسية تنتخب على اساس الاقتراع العام (٢) الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس (٣) استخدام اللغة العربية (٤) تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما في ضمنها المصارف والمناجم والسكك الحديدية ، والموانئ والخدمات العامة (٥) مصادرة الاملاك الكبيرة واعادتها الى الفلاحين مع اعادة املاك الدولة والغابات الى الجزائريين (٦) التعليم الالزامي المجاني باللغة العربية على جميع المستويات (٧) اعتراف الدولة الجزائرية بحق النقابات في تأليف الاتحادات والاحزاب وابداء الاراء في القوانين الاجتماعية (٨) مساعدة المزارعين فوراً عن طريق تقديم القروض اليهم بلا فائدة لشراء الالات والبذار والسماذ ، وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات •

وردت جميع هذه المطالب في النشرة الصادرة في الحادي عشر من اذار عام ١٩٥٠ من مجلة « الجزائر الحرة » وهي لسان حال « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » التي خلفت حزب النجمة •

٣ - لاشيراف - الوطنية الجزائرية ص ٢٥١

- ٤ - جوليان - افريقيا الشمالية تسير ... ص ١٠٩-١١٠
- ٥ - حاول الاتحاد الحصول على تمثيل اوسع للجزائريين في جميع المجالس الجزائرية المنتخبة ، وعلى معاملة متساوية في القوات العسكرية ، وانهاء عهد المحاكم الخاصة واصلاح انظمة الغابات والاحراج والغاء الغرامات المشتركة وتوسيع التعليم وتحسين الاوضاع الزراعية في الارياف وحرية الدين ورفع اجور العمال .
- ٦ - طالب المؤتمر بانهاء جميع القوانين الخاصة المفروضة على الجزائريين وباعادة الرباط بين الجزائر وفرنسا ، والمحافظة على قوانين الاحوال الشخصية للمسلمين وفصل الدين عن الدولة ، وحرية التعليم باللغة العربية وحرية التعبير والتساوي في الاجور والرواتب ، ومساعدة الفلاحين والانتخابات على درجة واحدة .

الفصل الخامس

فترة الحرب

كانت هزيمة فرنسا في عام ١٩٤٠ ضربة لسمعة فرنسا في الجزائر .
وإدى تعاون الكثيرين من المستوطنين مع نظام فيشي الموالي للنازيين في
فرنسا إلى قيام أعمال عنف استهدفت الجزائريين واليهود . وقد أدى
ذهاب المستوطنين والجزائريين إلى الحرب من أجل فرنسا إلى تدمير
الاقتصاد ، كما أسفرت الفيضانات في بعض السنين وأنحباس الأمطار في
سنوات أخرى بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٥ إلى زيادة المشاكل الاقتصادية .
وإدى قطع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا إلى بقاء الجزائر في
حاجة شديدة إلى الكثير من المنتجات الصناعية والمواد الرئيسية . وبينما
اثمرت الدعاية النازية والخلافات بين سياسة فرنسا وقادتها العسكريين
إلى هبوط مركز فرنسا في عيون الجزائريين جاء ميثاق الأطلنطي ونمو
قوة الحلفاء المتزايدة، كحافز جديد لآمال الجزائريين في الحرية السياسية .
وقد بعث الزعماء المؤيدون لفيشي في الجزائر في عامي ١ٹ٤٠
و ١٩٤١ بالزعماء المتطرفين إلى السجون . فما كاد سراح مصالي الحاج
يطلق في نيسان عام ١٩٤١ مؤقتا حتى فرضت عليه الإقامة الإلزامية في
منزله في ريبيل في جنوب الجزائر ، حيث ظل مقيما حتى نهاية الحرب .
وعلى الرغم من أن الكثيرين من أتباعه كانوا إما في السجون أو في
معسكرات الاعتقال ، فإن الباقين منهم واصلوا نشاطهم السري . وإدى
سحب حكومة فيشي للرعاية الفرنسية من اليهود الجزائريين الذين كانوا

قد تمتعوا بها منذ عام ١٨٧٠ واقبال اذاعة فيشي على تمجيد عظمة فرنسا المسيحية ، الى دفع المعتدلين الجزائريين وفي طليعتهم فرحات عباس الى الفكرة الاسلامية . وادت النداءات التي كان يوجهها الجنرال ديغول من لندن طالبا مقاومة حكومة فيشي الى استجابة الكثيرين من الجزائريين للمقاومة .

البيان الجزائري

وادی نزول قوات الحلفاء في افريقيا الشمالية في تشرين الثاني عام ١٩٤٢ ، وحاجة فرنسا الحرة الى تنظيم كل قوة بشرية ممكنة للاسهام في معركة التحرير الى اضعاف قوة مساومة على الجزائريين . وقدم فرحات عباس مع عدد من كبار الممثلين الجزائريين المنتخبين في كانون الثاني عام ١٩٤٢ سلسلة من المطالب الى « السلطات المسؤولة » . وقد رفضت هذه الرسالة الاولى التي وجهها ممثلو الجزائريين فورا ، لان الفرنسيين رأوا انها وجهت الى السلطات الامريكية وغيرها ولانها جعلت اشتراك الجزائريين في المجهود الحربي رهنا بعقد مؤتمر جزائري (١) : وبعد يومين قدمت صيغة أخرى معدلة بعض التعديل الى « السلطات الفرنسية » بعد ان حذفت منها كل اشارة تفيد بأنها انذار نهائي . وذكرت ان الجزائريين باسهامهم في المجهود الحربي ، سيضمنون تحررهم السياسي « ضمن اطار فرنسي » . و اضافت ان الرأي العام الجزائري قد تأثر تأثرا عميقا وانه يريد « ان يشترك مع الآخرين في اكثر من التضحيات » ومضى يقول : « ومن المهم ان يتأكد الرأي العام الجزائري عن طريق اعمال فورية وملموسة من نية فرنسا الصادقة في اجراء الاصلاحات اللازمة . وطلب الموقعون على المذكرة في النهاية توجيه الدعوة الى عقد المؤتمر المقترح . ولما لم يتلق هؤلاء ردا مرضيا من فرنسا ، فقد خطوا خطوة ثانية واصدروا بيانا رسميا ضمنوه شكواهم ومطالبهم .

وكان اعلان بيان الشعب الجزائري في العاشر من شباط عام ١٩٤٣ خطوة رئيسية في تطور الحركة الوطنية في الجزائر . فقد ذكر البيان انه يمثل وجهات نظر ثمانية ملايين ونصف المليون من الجزائريين ثم مضى

يسرد في العبارات التي استخدمها فرحات عباس « قائمة حساب صادقة وموضوعية عما تم في القرن الماضي » ويتلو « استنكارا واضحا ومقصودا لسياسة الدمج عن طريق التمثيل » ثم طلب للجزائر « حياة قومية ديموقراطية صادقة وموثوقة » . ويمضي البيان فيقول « أنه أكثر من طلب، أنه برهان بل وعمل من اعمال الايمان » . وعلى الرغم من انه لم ينكر الثقافة الفرنسية والغربية الا انه رفض « العبودية » الناشئة عن نظام فرنسا الاستعماري . وقد وصل الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي في ظل الاحتلال الفرنسي بالجزائريين الى الحد الذي باتوا يشعرون فيه بأنهم اذلاء وفقراء ، بل واجانب في بلادهم . وخصص البيان اهتماما خاصا الى الدور الذي يلعبه المستوطنون في الحيلولة حتى دون وصول أكثر الجزائريين « غربية » الى درجة المساواة معهم . وانهى الى القول بأن الأوروبيين والجزائريين ظلوا منفصلين « لا تجمعهم رابطة روحية واحدة » . وأشار البيان الى سياسة الدمج على أساس التمثيل فقال : « تبدو هذه السياسة اليوم في عيون الجميع واقعا لا يمكن التعبير عنه ، واداة خطيرة وضعت في خدمة الاستعمار » ثم أكد اخيرا « ان الوقت قد فات على ان يقبل الجزائري بأن يكون شيئا آخر ، غير ان يكون جزائريا » .

وطالب البيان بعد ذلك باصلاحات معينة تضم استنكار الاستعمار والغاءه ، والقضاء على استغلال فرنسا لشعب الجزائر . وطالب ايضا بتطبيق حق تقرير المصير وبسن دستور للجزائر يضمن الحرية المطلقة ومساواة جميع السكان دون أي تمييز بالنسبة الى العنصر أو العقيدة . واكد ضرورة انهاء ملكيات الاراضي على اساس اقطاعي ، واجراء اصلاح زراعي ، مع احداث تبدلات جذرية . وانهى البيان الى القول بأن الجزائريين لا يستطيعون الانتظار حتى نهاية الحرب لاجراء الاصلاحات اللازمة ، و اضاف ان الشعب الجزائري « يقبل بجميع التضحيات ، وعلى السلطة المسؤولية ان تمنح هذا الشعب حريته » .

وقد اشتملت التواقيع على هذه الوثيقة العنيفة والثورية في لهجتها ونغمها على اسماء فرحات عباس والدكتور بن جلoul وغيرهما من

الجزائريين البارزين من ذوي الافكار المحافظة • وهي تمثل اشد استنكار وأخطره للحكم الفرنسي في الجزائر ، صدر حتى ذلك التاريخ عن المعتدلين والمثقفين « المستعربين » الذين كانوا في الماضي يأملون في الاسهام الكامل في الحياة الثقافية الفرنسية • وقد اختلف البيان عن المذكرة التي وجهت الى السلطات الفرنسية في شهر كانون الاول ، في انه لم يشر الى ان الدستور الجزائري المقترح ، يجب ان يكون ضمن نطاق او اطار فرنسي • لكن البيان لم يحدد على أية حال العلاقات المقبلة التي يجب ان تقوم بين الجزائر وفرنسا •

وقدم البيان الى السلطات الفرنسية في الواحد والثلاثين من اذار ، والى الحلفاء في تاريخ لاحق • وقد وافق الحاكم العام على دراسة محتوياته ، واختار لجنة عهد اليها بدراسة شؤون الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية • وطلب من ممثلي الجزائريين في اللجنة المالية ان يقدموا اقتراحات محدودة للاصلاح ، فقدمت اليه هذه الاقتراحات في الجزء الاخير من شهر أيار • وقد قدمت اليه الوثيقة المطلوبة والتي اطلق عليها اسم « الملحق » وتضمنت تحديدا اكثر للمطالب من البيان نفسه ، وميزت بين الاصلاحات التي يجب اتخاذها فورا وبين تلك التي يمكن تأجيلها حتى انتهاء الحرب • وكانت هذه الوثيقة اكثر وضوحا بالنسبة الى التنظيم السياسي النهائي الذي يتصورونه للجزائر • فقد طلب الممثلون « ضمانات على وحدة الاراضي الجزائرية وسلامة كيانهما ، والاعتراف بالاستقلال الذاتي السياسي للجزائر ، كبلد ذي سيادة له الحق في التطلع الى فرنسا للاشراف عليه وفي طلب المساعدة العسكرية من الحلفاء في حالة حدوث حرب » • وأشار واضعو الوثيقة الى « ان انشاء هذه الدولة الجزائرية لا يحول دون تنظيم اتحاد لاфриقيا الشمالية يضمها ويضم مراكش وتونس او قيام وحدة افريقية شمالية يراها الكثيرون خيرا شكل لاشكال الوضع في المستقبل » • لكن في الامكان تأجيل الاقتراح بوضع دستور الدولة الجزائرية حتى انتهاء الحرب وحتى يتمكن الشعب الجزائري من الاعراب عن رأيه عن طريق استفتاء (٢) •

وكان ملحق البيان ، اول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون

للحديث عن الدولة الجزائرية ذات السيادة وعن الشعب الجزائري ، وهي عبارات لم تستعمل في البيان نفسه . وكان من الواضح فيه ان الممثلين يطالبون للجزائر بدرجة كبيرة من الاستقلال وان تكون لها جمعيتها التأسيسية ودستورها مع اعطاء فرنسا حقا غير معين في « الاشراف » ، قد لا يعدو شكلا من اشكال الوصاية الخيرة . وكان الملحق ، من هذه الناحية بوضعه وثيقة تتعلق بالمستقبل اداة ممتازة للدعاية وتجميع القوى وحشدتها حتى في السنوات الاخيرة . ولعل اشارته الى اتحاد فيدرالي لبلدان الشمال الافريقي كان بعثا من ناحية مختلفة للفكرة الاساسية التي كانت قائمة في حزب النجمة لشمال افريقيا . وبعد ارسال الملحق الى السلطات الفرنسية تسلم ديغول السلطة في الجزائر واختار الجنرال كاترو حاكما عاما لها . وقد رفض هذا فورا وبصراحة مطالب المعتدلين واكد ان فرنسا لن توافق قط على استقلال الجزائر .

وقد ادى رفض فرنسا للمرة الثانية قبول البيان كأساس للمحادثات الاصلاحية الى رد فعل شديد عند الجزائريين . ورفض المندوبون الجزائريون في شهر أيلول الاشتراك في دورة طارئة للجان المالية ، معربين برفضهم هذا عن تمسكهم بالبيان وولائهم له . وقد رد كاترو بحل الهيئات التي يشترك الجزائريون فيها ، وفرض الاقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء . ولم يعدل كاترو عن قرار الحل ، الا بعد ان ذهب اليه وفد من الممثلين اعتذر عن الاحداث الجارية واعلن رغبته في تطور الجزائر ضمن نطاق المؤسسات الفرنسية . ومع ذلك ، فقد ألقى الجنرال ديغول في كانون الاول خطابا في قسنطينة ، عملا بمشورة تلقاها بضرورة الرد بصورة انشائية بناءة على مطالب الجزائريين ، فوعد بالاصلاحات التي صدرت فيما بعد في قانون شهر اذار لعام ١٩٤٤ . ولكن هذه الاجراءات التي كان في وسعها ان ترضي المعتدلين في عام ١٩٣٦ ، لم ترضهم الان فرفضوها واشترك معهم في رفضها جماعة العلماء ومصالي الحاج ايضا . ولم يتقبل القانون بالتأييد الا عدد قليل من المعتدلين الممثلين في اللجان المالية والذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت

خضعت الفرنسيين •

جماعة اصدقاء البيان واصدقاء الحرية

وحقق فرحات عباس بنجاح في غضون عام ١٩٤٤ ، على الصعيد التنظيمي ، الاتفاق الذي اثاره المنشور بين الجماعات الوطنية المهمة • وقام بمحادثات في شهر اذار وايار وكانون الاول من العام نفسه في ريبيل مع مصالي الحاج والشيخ الابراهيمي • ولم يعرف كنه هذه المحادثات بعد ، ولكن فرحات تمكن في اواسط اذار من تأسيس «جماعة اصدقاء البيان والحرية» ، التي استهدفت « نشر فكرة الشعب الجزائري ، وتحبيب الناس لفكرة وضع دستور في الجزائر لجمهورية مستقلة ذاتيا ترتبط فيداراليا مع جمهورية فرنسية تبعث جديدا على أسس مناوأة الاستيطان والاستعمار » • وعكس برنامج الجماعة من ناحية العقائدية الاجتماعية تأثير النظريات البروليتارية التي حملها حزب الشعب ، اذ اقترح « شن حرب على امتيازات الطبقات الموجهة والتبشير بالمساواة بين الناس ، والحق في الرفاهية للجميع ، وفي حياة قومية للشعب الجزائري » • وأشارت مادة اخرى الى وجوب القضاء على « مناورات القوى الرجعية والاقطاعيين الفرنسيين والجزائريين وجميع اولئك الذين تقضي مصالحهم بالحفاظ على النظام الاستعماري » •

واصدرت الجماعة في ايلول عام ١٩٤٤ اول عدد من مجلتها الاسبوعية « المساواة » فلاقت رواجا كبيرا • وادعت اللجنة المركزية للجماعة في عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ انها تلقت اكثر من نصف مليون طلب للاشتراك في عضويتها • لكن وحدة الجماعة التي ضمت للمرة الثانية المثقفين والعمال (البروليتاريين) ، والمعتدلين والاسلاميين التقليديين ، لم يقدر لها ان تعمر طويلا ، ففي المؤتمر العام الاول الذي عقدته في اذار عام ١٩٤٥ وقع خلاف بين مؤيدي كل من مصالي وفرحات عباس • فقد رغب اعضاء حزب الشعب الذين قبلوا مؤخرا في الجماعة في ان يحيا مصالي على « انه الزعيم الذي لا ينافس للشعب الجزائري » وايدوا فكرة انشاء حكومة وبرلمان جزائريين • أما فرحات عباس وغيره من

المعتدلين ، فقد ايدوا بقوة فكرة قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا
ومتحدة فيدراليا مع فرنسا ، وهي الفكرة الاساسية التي قامت عليها
الجماعة . ولكن جماعة حزب الشعب انتصروا في هذه المعركة العقائدية
بأغلبية كبيرة ، ففرضوا تعبيرهم على المحتوى الاكثر تطرفا ، في برنامج
الجماعة .

وادی تحول الجماعة الى التطرف واتساع نطاق عضويتها الى
اجراءات تعسفية من جانب الادارة الفرنسية والى ازدياد مخاوف
المستوطنين وشكوكهم من التبدلات التي جاء بها ديغول الى الجزائر .
ومرت اشهر من التوتر والتفجر في مطلع عام ١٩٤٥ . وكان ايفيز
شاتينيو قد عين في ايلول عام ١٩٤٤ حاكما عاما ، متبعا لسياسة ليبرالية .
وفي اذار عام ١٩٤٥ ، وفي الوقت الذي كان فيه انصار مصالي يفرضون
اراءهم على الجماعة ، عقد الممثلون العرب مؤتمرهم في مصر الجديدة في
القاهرة لبحث تأسيس الجامعة العربية ، وهو حادث كانت له انطباعات
عميقة في الشمال الافريقي كله . وادی تدهور الوضع الاقتصادي ايضا
الى ازدياد التوتر بين الجزائريين والمستوطنين . فقد كانت الجزائر
مقطوعة عن فرنسا طيلة ايام الحرب ، وعندما جاء عام ١٩٤٥ ، لم تكن
العلاقات التجارية العادية بين البلدين قد عادت تماما الى ما كانت عليه .

ثورة عام ١٩٤٥

ولم تكن الثورة التي وقعت في الجزائر في يوم النصر عام ١٩٤٥ ،
دون مقدمات ونذر سابقة . ففي نهاية شهر نيسان بعث ستة اعضاء من
الاوروبيين في المجلس العام برسالة الى محافظ مقاطعة قسنطينة ، يطلبون
فيها اتخاذ اجراءات « فورية » يمكن لها ان تؤدي ، دون استفزاز ، الى
اعادة فرض النظام والطمأنينة في الارض الفرنسية الواقعة الى الجنوب
من البحر الابيض المتوسط . وفي نفس الشهر ، نقل مصالي الحاج من
داره التي كان معتقلا فيها في جنوب الجزائر الى مدينة برازا فيل في اواسط
افريقيا كعمل وقائي لتجنب الاضطرابات . وشعرت الادارة بضرورة
« تعديل » الانتخابات البلدية خوفا من نجاح بعض العناصر المتطرفة فيها .

وكتب فرحات عباس في مجلته « المساواة » مقالا افتتاحيا في شهر ايار ،
ناشد الشعب فيه الهدوء • وبعث شاتينيو الحاكم العام ، بتعميم الى جميع
موظفي الادارة في انحاء البلاد ، اشار فيه الى توقع حدوث اضطرابات
بمناسبة احتفالات النصر • واقامت استعراضات وطنية في اليوم الاول من
ايار في عدد من المدن في الجزائر دون وقوع اي حادث •

واستعرض الوطنيون في شوارع سطيف في الثامن من ايار احتفالا
باتتصار الحلفاء • وحاولت الشرطة المحلية مصادرة الاعلام واللافتات
التي حملتها الجماهير ، وهو عمل ، لم يجر مثيل له ، في الاستعراضات
الشبيهة التي جرت في المدن الاخرى • واطلقت العيارات النارية وتفرقت
الجماهير ، ولكنها سرعان ما عادت الى التظاهر ، وهاجمت رجال الشرطة
بالحجارة • وعاد هؤلاء الى اطلاق النار • وانتشرت الاضطرابات بسرعة
البرق الى انحاء اخرى في الجزائر ولاسيما في المناطق المأهولة بالسكان في
مقاطعة قسنطينة • ووقعت حوادث عنف في بعض الاماكن • ولكن عدد
القتلى من الاوروبيين لم يرب على المائة شخص •

وسرعان ما قام الفرنسيون بأقصى ما عرفه تاريخ الجزائر من اعمال
الانتقام والبطش • فقد قام السلاح الجوي الفرنسي الذي كان يشرف
عليه انذاك وزير الطيران الشيوعي تيون ، بقصف الكثير من القرى
الجزائرية وازالتها من معالم الوجود • ووصلت الطرادات الفرنسية الى
الساحل الجزائري تضربه من البحر بمدفعتها • وحالت الادارة الفرنسية
بين الصحافة العالمية وبين الوصول الى الحقائق المتعلقة بهذه الاجراءات
الثأرية • وتقدر الارقام الرسمية ، بينها ارقام الموظفين الامريكيين في
المنطقة عدد ضحايا الارهاب الفرنسي بما يتراوح بين سبعة عشر الفا
 وخمسة واربعين الفا • والرقم الاخير هو الذي ذكره مصالي الحاج وغيره
من الزعماء الجزائريين الوطنيين • وعهد الحاكم العام الى لجنة بالتحقيق
في الثورة واسبابها ، ولكن عملها سرعان ما بتر • وذكرت اللجنة في
تقريرها غيرالكامل عددا من الاسباب للثورة منها هزيمة فرنسا وضعفها ،
وقوة الحلفاء ، ودعاية المحور ، والمقارنة التي ردها الجنود الجزائريون
بين اوروبة التي رأوها اثناء الحرب وبين الاوضاع التي يعيشون فيها في

الجزائر ، والحماس الذي خلقه مؤتمر سان فرانسيسكو وسوء تفسير
شرعة الاطلنطي ، والوحي القادم من الجامعة العربية ومن حلفاء فرنسا
نفسها ، والاعمال المخزية التي تنزلها الادارة بالجزائريين . وبالإضافة الى
اعمال العنف العسكرية ، فقد اعتقلت السلطات عددا من الوطنيين وزعماء
النقابات وأودعتهم غياهب السجون . واعتقل فرحات عباس وهو في
طريقه للتشاور مع بعض موظفي الحاكم العام ، وصدر الامر بحل جماعة
اصدقاء البيان والحرية . وجرت محاكمات مثيرة جدا ، لعدد من مناضلي
حزب الشعب الذين قدر لهم ان يشتركوا فيما بعد في ثورة عام ١٩٥٤ .
ولم تكف اعمال البطش والتكيل التي قامت بها الادارة المستوطنين ، اذ
قام بعضهم بعمليات تأرية انتقامية . ولعل الحقيقة في ان الشرطة المحلية
لم تكن تؤمن للجزائريين الحماية ضد هذه الجماعات من حرس
المستوطنين الذين يسارعون الى العمل دائما عندما تتوتر العلاقات بين
المستوطنين والجزائريين ، كان سببا من اسباب المرارة الدائمة التي يحس
بها الجزائريون .

وتعتبر ثورة عام ١٩٤٥ نقطة تحول في تاريخ الجزائر بالنسبة الى
الجزائريين والى المستوطنين . فقد كانت بالنسبة الى المستوطنين قصة
الوحشية التي كانوا يلصقون تهمتها دائما بالجزائريين كما كانت تجربة
مرعبة . ولكنها في الوقت نفسه كانت بالنسبة اليهم بداية الانحطاط في
نفوذهم ، اذ ظهر كثيرون في فرنسا لا يشاركونهم الرأي في ان خير حل
لمشكلة الجزائر هو « ابقاء الجزائريين مستعبدين » . وقام الحاكم العام
شاتينيو بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ بسلسلة من الاجراءات الليبرالية ، وخلق
بعض الامل في ان فرنسا على كل حال ، راغبة في السماح للمثقفين
الجزائريين بالاسهام اسهاما اوسع في شؤونهم الخاصة . ومع ذلك فقد
تمكن المستوطنون بعد عام ١٩٤٧ ، على الرغم من هزيمتهم في نص
الدستور الجزائري الجديد ، من النجاح في نسف نصوصه الليبرالية .

اما بالنسبة الى الجزائريين الذين اشتركوا في ثورة ايار عام ١٩٤٥ ،
فان هذه الثورة كانت تعبيراً عن مرارات متأصلة في نفوسهم منذ امد
طويل ، كما كانت دليلا على ضعفهم بالنسبة الى المستوطنين وفرنسا، وهما

يؤلفان جبهة واحدة • وقد يكون ادعاء المستوطنين بأن الثورة قد تم تخطيطها في الاجتماع الذي عقده فرحات عباس ومصالي الحاج والشيخ الابراهيمي ، في مطلع عام ١٩٤٥ ، ممكنا ، وان كان مستبعدا الى حد بعيد • ولعل من الصحيح ايضا ، بل من الواقع ، ما يقوله الوطنيون الجزائريون من ان الثورة كانت ردا فوريا على استفزاز المستوطنين • على اي حال تشير طبيعة الثورة اشارة صحيحة الى الافتقار الى التخطيط والتنظيم • وعلى الرغم من ظهور علم الوطنية الجزائرية ذي اللونين الاخضر والابيض في مسرح المعركة ، الا ان الشرط الاكبر من العنف يمكن ان يعزى الى العداء المتأصل القائم بين الجزائريين الفقراء والجياع وبين المستوطنين الفرنسيين من ارباب الثروات والامتيازات • وقد ادت اعمال العنف التي تلت الثورة الى الزج بالكثيرين من الوطنيين في السجون مما لم يترك لهم المجال الكافي للتفكير في موضوع القيام بثورة مسلحة ضد فرنسا • وقد دبت الرهبة من بطش الفرنسيين وعنفهم في قلوب عدد من المعتدلين مما حملهم على قبول نوع من التفاهم مع فرنسا • اما الآخرون ، فقد استخلصوا من عبر الثورة ، النتيجة القائلة بأن المهمة الحقيقية للوطنية الجزائرية ، هي ان تظهر بمظهر القوة اللازمة ، في معركة ثانية لاختبار القوة • لكن الخلاف في الاراء بالنسبة الى احداث ثورة عام ١٩٤٥ ادى الى انهيار الوحدة التي قامت بين الوطنيين وجمعت صفوفهم لتأييد البيان الجزائري ، وهكذا انتهت جماعة اصدقاء البيان والحرية ولم يقدر لها ان تبعث من جديد • (٣)

مراجع الفصل

١ - يقول النص الكامل للرسالة التي وجهت الى السلطات المسؤولة :
« اذا كانت هذه الحرب ، كما اعلن رئيس الولايات المتحدة ، حربا لتحرير الشعوب والافراد دون تمييز في العنصر والدين ، فان الشعب الجزائري سيشارك فيها بكل ما لديه من قوة ، ويقدم كل ما يستطيع من تضحيات لهذا الكفاح التحرري •

« ويستطيع الشعب الجزائري بهذه الطريقة ان يحقق تحرره السياسي في نفس الوقت الذي يتم فيه تحرير فرنسا .
« ولكن من المناسب ان يذكر موقعو هذه الرسالة ان الشعب الذي يمثلونه محروم من الحريات الاساسية والحقوق التي يتمتع بها المقيمون الآخرون في هذه البلاد ، على الرغم من التوضيحات التي وافقوا على تقديمها ، وعلى الرغم من الوعود القاطعة والرسمية التي وعدوا بها في مرات متعددة .

« وعلى ضوء هذا ، فهم يطالبون ، قبل ان يحملوا جماهير الجزائريين على الاشتراك في المجهود الحربي ، بالدعوة الى عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المنتخبين في المنظمات الجزائرية .

« وسيستهدف هذا المؤتمر اعداد دستور جزائري يضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

« ولا يمكن لأي شيء آخر ، سوى دستور يقوم على العدالة الاجتماعية ، ان يوحى للجزائريين بالوعي الكامل لواجبهم الراهن» .

٢ - تضمنت المادة الاولى من الملحق وجوب انتخاب « جمعية تأسيسية للجزائر» عن طريق الاقتراع العام تتولى سن الدستور . وتضمنت المادة الثانية الاصلاحات الضرورية والممكنة التي يجب اتخاذها فوراً « ومنها اشراك الجزائريين اشراكاً فعلياً في الحكومة عن طريق تحويل الحاكمية العامة الى حكومة جزائرية لها وزراؤها ، على ان يتساوى الجزائريون والاوروبيون في عدد الوزراء ، وان يصبح الحاكم العام اول سفير لفرنسا في الجزائر . وبين الاصلاحات ايضا المساواة العددية بين الجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس المنتخبة ، والسماح للجزائريين فوراً باشغال المناصب العامة في اعداد متساوية مع الاوروبيين ، والغاء جميع القوانين الاستثنائية ، وتطبيق قانون عام على جميع انحاء البلاد . وتضمنت المطالب ايضا المساواة في الجندية ، وخلق وزارة للعمل ، ونشر التعليم بالعربية ، وتطوير القرى الجزائرية والغاء احتكارات الملاحة و «عهد الاقتصاد الموجه» وحرية العقيدة والصحافة .

٣ - خصص العدد الصادر في الخامس من ايار عام ١٩٥٨ من صحيفة المجاهد ، وهي الناطقة بلسان جبهة التحرير الوطني الجزائري صفحة كاملة لثورة عام ١٩٤٥ . وقد ايد المقال نظرية الاستفزاز من المستوطنين . وذكرت ان ضحايا الثورة بلغوا ٨٨ اوروبيا قتل بعضهم بتحريض من الاوروبيين انفسهم و٤٥ الف جزائري . وقد سجن ستة الاف شخص واحرقت مئات القرى . وانهى المقال الى القول : « في الثامن من ايار عام ١٩٤٥ ، وهو يوم تاريخي ، فقد الشعب الجزائري كل آمال خيالية وادرك ان تحرره يتوقف على قوته ... وهكذا بدأت الثورة ... »

الفصل السادس

الجزائريون بعد الحرب

اقامت انتخابات تشرين الاول عام ١٩٤٥ حلقة الاتصال الاولى في الفترة التي تلت الحرب الكونية بين فرنسا والجزائر . وقد طبقت اصلاحات عام ١٩٤٤ لأول مرة في هذه الانتخابات التي جرت للجمعية التأسيسية لوضع الدستور الفرنسي . وادت النداءات التي وجهها الوطنيون الى الامتناع عن الاقتراع في دوائر « انتخابات الدرجتين » بنسبة خمسين في المائة في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة وخمسة وثلاثين في المائة في وهران . واحرز اتحاد المنتخبين المسلمين الذي يتزعمه الدكتور بن جلول سبعة مقاعد من مجموع ثلاثة عشر مقعدا مخصصة لدوائر « انتخاب الدرجتين » . ورفضت الجمعية التأسيسية الاقتراحات الاندماجية التي قدمها بن جلول وتركزت دراستها لموضوع الجزائر ، في قضية العفو العام عن جميع اولئك الذين اشتركوا في ثورة عام ١٩٤٥ واقرعت على هذا العفو .

الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري

وقام فرحات عباس بعيد اطلاق سراحه بتأسيس الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري ، في مدينة سطيف . ولم تكن المنظمة الجديدة ، بخلاف جماعة اصدقاء البيان والحرية ، تعتمد على قاعدة وطنية واسعة النطاق ولكنها كانت تستهدف حمل لواء البرنامج الاصلي الذي تبناه البيان . وفي اليوم الاول من ايار عام ١٩٤٦ وجه فرحات عباس نداءه

المشهور « الى الشبيبة الجزائرية الاسلامية والفرنسية » • ولم يكن هذا النداء مجرد تعبير عن معتقداته المعتدلة فحسب بل كان مظهرا للاثر العميق الذي تركته ثورة عام ١٩٤٥ في تفكيره • وبعد ان استعرض حياته الطويلة من التعاون مع فرنسا قال مؤكدا « واذا قدر لفكرة واحدة ، اكثر من غيرها ان تسيطر على حياتي العامة ، فهي فكرة التبشير والعمل على تحقيق التعاون الفرنسي - الجزائري ، وتأييد الثقافة والتقنية الحديثة التي تشكل عنصر القوة التي لا مناص منها فيه » • ثم مضى يقول : « الاتحاد في الديموقراطية ، والأخوة في العدالة ، هما عقيدتي السياسية وسيظلان كذلك دائما وابدا » • وانتقد الادارة الفرنسية على استجابتها الرجعية على محاولات الجزائريين تحقيق هذا التعاون المنشود ، واتهمها بالتحريض على ثورة عام ١٩٤٥ واستفزازها ، وتنظيم المتطوعة وارتكاب الجرائم واعمال البطش والارهاب ضد السكان الجزائريين ثم مضى يقول :

« لا نريد اندماجا ، ولا نريد سيذا جديدا ، ولا انفصالا • وانما نريد شعبا فتيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديموقراطيا ، محققا لها التطور الصناعي والعلمي ، وحاملا رسالة بعثها خلقيا وفكريا ، مرتبطا بشعب عظيم متحرر الفكر • نريد ديموقراطية فتية في نشأتها توجهها الديموقراطية الفرنسية العظيمة • هذه هي الصورة بل التعبير الواضح لحركتنا الرامية لبعث الجزائر » •

والتفت الى النقطة الدقيقة الحساسة من ندائه فقال : « واذا لم تتمكن الشبيبة الجزائرية من التغلب على الفروق العنصرية القائمة بينها ... فانها ستنتهي الى انتحار اخلاقي بصورة حتمية ، مثقلة بالنتائج » • وانتهى الى القول : « واذا لم يتخلص الاوروبيون في الجزائر من مركبات الاستعمارية والكبرياء التي تلازم الفاتح المحتل ... فلن يكون في الامكان تحقيق اي مجتمع جزائري » •

وقرر الحزب الجديد الاشتراك في الانتخابات للجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية • وكان نجاح حملته الانتخابية كاسحا منقطع النظير ، اذ حصل على احد عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشر مقعدا لدوائر «انتخابات الدرجتين» مع واحد وسبعين في المائة من مجموع الاصوات • وقد مثلت

هذه الانتخابات قمة قوة الحزب في الجزائر ، بينما بدا ان الجماعات المطالبة بالاندماج ، قد فقدت التأييد لدى جماهير الناخبين • وسرعان ما اوضح فرحات عباس موقفه بعد الانتخابات من المستقبل الفوري للجزائر • فقد واصل الحملة على الدمج ، واكد وضوح الشخصية الجزائرية واصالتها • ولم يؤيد قيام دولة اسلامية في الجزائر ، وانما ايد قيام دولة جزائرية يكون فيها الجزائريون والاوروبيون متساوين في الحقوق ، وتقوم على اساس اقتراع عام على درجة واحدة للجميع • وقدم فرحات في شهر آب عام ١٩٤٦ مشروع دستور للجزائر الى الجمعية التأسيسية لكن الجمعية رفضت البحث فيه (١) •

الحزب الشيوعي الجزائري

كانت الاحزاب الاوروبية في جميع الحملات الانتخابية التي جرت في فترة ما بعد الحرب في الجزائر ، مماثلة تمام المماثلة للاحزاب الموجودة في فرنسا • وقد حاول الحزبان الاشتراكي والشيوعي في دوائر « انتخاب الدرجتين » منافسة الاحزاب الجزائرية الصرفة في الحصول على اصوات الجزائريين • وكان الاشتراكيون يجتذبون اهتمام المثقفين الجزائريين دائما • كما كان حاكم عام اشتراكي ، هو الذي رفع الامل في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٥ و ١٩٤٨ في قيام تعاون مشر بين الجزائريين والاوروبيين • ومع ذلك فقد كان الحزب الشيوعي الجزائري هو الحزب الوحيد الذي استطاع ان يجمع له عددا مهما من الاعضاء بين الجزائريين • تأسس الحزب الشيوعي في الجزائر في عام ١٩٢٤ ، وظل مدة خمسة عشر عاما ، فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي • وحصلت المجموعة الجزائرية في مؤتمر فيليربان الذي عقد في فرنسا في عام ١٩٣٥ على الحق في انشاء حزب مستقل ، وان ظل هذا الحزب يتلقى تعليماته من موسكو عن طريق فرنسا • ومر الاتجاه الشيوعي في الجزائر منذ عام ١٩٣٥ بسلسلة من التقلبات والتناقضات • ففي عام ١٩٣٦ ايد الحزب المطالب التي تضمنها الميثاق الذي وضعه المؤتمر الاسلامي كما ايد اقتراحات بلوم - فيوليت • واعلن موريس توريز، الزعيم الشيوعي الفرنسي في المؤتمر

السابع للحزب الفرنسي في عام ١٩٣٨ انه « لن تكون ثمة سلامة لشعوب المستعمرات خارج نطاق الاتحاد الذي لا مناص منه مع الديمقراطية الفرنسية » . وبالطبع كان هذا الموقف انعكاسا لاشتراك الحزب في حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا . وانتقل الحزب الشيوعي الجزائري من موقفه المناوئ للنازية في عام ١٩٣٨ ، مع غيره من الاحزاب الشيوعية في العالم الى موقف المناوئ للاستعمار بعد التوقيع على الميثاق النازي - السوفياتي في عام ١٩٣٩ ، وصدر قرار في العام نفسه باعتبار الحزب غير مشروع ، في نفس الوقت الذي صدر الامر بحل حزب الشعب الذي يرئسه مصالي الحاج ، وشرع يعمل سرا .

واطلق سراح الشيوعيين المسجونين أو الموجودين في معسكرات الاعتقال في الجزائر في عام ١٩٤٤ ، واستأنفوا حياتهم السياسية من جديد . وكان الشيوعيون في فرنسا في ذروة القوة والمكانة التي وصلوا اليها بعد الحرب بفضل الدور الذي لعبوه في حركة المقاومة الفرنسية . وكان الحزب الفرنسي لا يزال في الحقيقة مشغولا بصورة رئيسية في الحرب ضد النازية . وفي حزيران عام ١٩٤٤ ، كتب اتيين فاجون ، العضو الاوروبي في المكتب السياسي للحزب الجزائري في مجلة « الحرية » ، لسان حال الحزب ما يلي :

« يحاول هتلر ، رغبة منه في اضعاف العون الذي يبذل للشعب الفرنسي في هذه الدقيقة الحرجة ، تقوية حملته الاذاعية العربية داعيا الجزائريين واهل شمال افريقيا الى الانفصال عن فرنسا . ويقوم عملاء العدو هنا بالدعوة الى الانفصالية في نفس الوقت الذي يثيرون فيه الاحقاد بين الاوروبيين والجزائريين . وليست جماهير الشعب هي التي تنادي الآن بالاستقلال الذاتي بل جماعات الاقطاعيين وكبار اصحاب الملايين ، ورجال الاحتكارات » .

وكان وزير شيوعي للطيران، هو الذي أصدر الأمر بقصف المدن الجزائرية الثائرة في الثامن من ايار عام ١٩٤٥ . وفي الثاني عشر من ايار ، وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي نداء الى شمال افريقيا اتهمت

فيه مصالي الحاج وغيره من زعماء حزب الشعب والجواسيس بالمسؤولية عن الثورة • وبعد نحو من شهر ، ذكر مندوبو الحزب الجزائري في المؤتمر العاشر للحزب الفرنسي « ان الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي او غير وعي ، عملاء ، لدولة استعمارية اخرى ••• ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقوية اواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي » • واعلن رئيس قسم المستعمرات في الحزب الفرنسي في المؤتمر نفسه « ان من الواجب استنكار مؤامرة اولئك الراغبين في تجزئة الجزائريين وفي خلق الشكوك بينهم وبين فرنسا الديموقراطية » • وكان الحزب الشيوعي الجزائري يؤيد بقاء السيادة الفرنسية وسياسة الدمج في الفترة الاولى التي سبقت الحرب لأن الشيوعية السوفياتية كانت تأمل في ان تكسب فرنسا وجميع مستعمراتها الى العالم الشيوعي كتلة واحدة • ولكن انتخابات عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ في الجزائر اثبتت ان جماهير الجزائريين لا يقترعون الى جانب المنادين بالدمج • واذا كان الشيوعيون يرغبون في ان يكسبوا لهم مكانة بين الجزائريين فان عليهم ان يجرؤا تعديلا في موقفهم هذا • وقد وقع هذا التعديل فعلا في اواخر عام ١٩٤٦ • وقد اتضحت للوطنيين الجزائريين اوهام المخطط الشيوعي ، والطبيعة الانتهازية التي سار عليها الحزب في سياساته • ومع ذلك فعندما اصبح الوطنيون ضحية للاجراءات الارهابية التي قامت بها الادارة ، وعندما رأوا ان في امكان الحركة الوطنية ان تفيد مؤقتا من تحالفها الآني مع الشيوعيين ، فان كلا من مصالي الحاج وفرحات عباس لم يترددا في الاشتراك بهذا التحالف • وكان الحزب يضاعف من تأثيره على المثقفين بما للحزب الشيوعي الفرنسي من سيطرة على النقابات العمالية في فرنسا • وكان على العمال الجزائريين ان يشتركوا في فروع النقابات الفرنسية ، اذ لم تكن هناك نقابات جزائرية مستقلة في ذلك الحين •

حركة انتصار الحريات الديموقراطية

عاد مصالي الحاج وانصاره الى خوض المعترك السياسي واشتركوا في اول انتخابات جرت في عهد الجمهورية الرابعة • فبعد ان اطلق سراحه

عند انتهاء الحرب بصورة رسمية ، منع من دخول المدن الكبرى في الجزائر
واقام في قرية بوزرية القريبة من مدينة الجزائر وذلك في تشرين الاول عام
١٩٤٦ . وقام مصالي في هذه الآونة يحيط به انصاره من امثال الدكتور
الامين وباعين وحسين الاحول ، واحمد ميزيرنه ومحمد خيضر بتأسيس
حركة انتصار الحريات الديموقراطية . وكانت هذه الحركة التي خلقت
حزب الشعب تؤيد قيام جمعية تأسيسية جزائرية ، تنتخب عن طريق
الاقتراع العام دون تمييز من أي نوع ، وجلاء القوات الفرنسية عن
الجزائر . واعادة الاراضي المصادرة والتي نزع ملكيتها ، وتعريب التعليم
الثانوي ، واعادة المساجد الى الاشراف الديني الخالص . وقرر مصالي
الاشتراك في الانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني ، وعرض برنامج
على الشعب الجزائري واختبار فكرة استقلال الجزائر عن طريق صناديق
الاقتراع . ولهذا فقد عارض المحاولات التي بذلها الحزب الشيوعي
الفرنسي ، الذي غدت اوضاعه سيئة في الدوائر الانتخابية ذات الدرجة
الواحدة ، لتأليف جبهة وطنية تضم الشيوعيين وحركة انتصار الحريات
والاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري وجماعة العلماء . وقد
اعرب فرحات عباس وجماعته عن اسفهم لموقف مصالي ، ولكنهم قرروا
مقاطعة الحملة الانتخابية تجنباً من تجزئة اصوات العناصر الوطنية ورغبة
في اعطاء مصالي الفرصة التي اضاعوها هم .

وكانت نتيجة الانتخابات في دوائر « الدرجتين » مخيبة لآمال
حركة انتصار الحريات ، فقد فازت بخمسة مقاعد فقط من مجموع خمسة
عشر . وكان بين الذين فازوا ميزيرنه وخيضر عن الجزائر والامين عن
قسنطينة . ولم تنل الا (١٥٣١٥٣) صوتاً من مجموع ٤٦٤٣١٩ اقترعوا
فعلاً ومن (١٦٢٤٥٠١٠٨) من مجموع اصوات الناخبين . وفاز ثمانية من
مرشحي الحكومة الذين يؤيدون التعاون « الفرنسي - الجزائري » ، كما
فاز شيوعيان . أما النتائج بالنسبة الى مجلس الجمهورية ، وهو المجلس
الاعلى فقد كانت مختلفة بعض الاختلاف ، فعلى الرغم من المحاولات التي
بذلتها الادارة لاسقاط مرشحي الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان
الجزائري في المرحلة الثانية من الانتخابات ، فقد فاز هؤلاء باربعة مقاعد

من مجموع سبعة ، أما المقاعد الثلاثة الباقية فقد فاز فيها المستقلون من انصار التعاون الفرنسي - الجزائري . وقد اثبت هذا النجاح ان الاتحاد الديموقراطي ظل محتفظا بالشعبية التي كسبها سابقا على الرغم من عدم اشتراكه في انتخابات الجمعية الوطنية .

وكان أمام الجمعية الوطنية الفرنسية اربعة مشاريع لوضع قانون اساسي للجزائر قدمها كل من الحكومة والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، والاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري بالتعاون مع مجموعة الجزائريين المستقلين للدفاع عن الوحدة الفيدرالية الجزائرية (وهو الاسم الذي اختاره الجزائريون من مؤيدي التعاون الفرنسي - الجزائري لانفسهم) . وكان نواب حركة انتصار الحريات الديموقراطية يتولون عرض وجهات نظر الوطنيين الجزائريين في الجمعية الوطنية . وفي العشرين من آب ، وهو يوم تاريخي على حد تعبير الحركة ، ناقش اربعة من نوابها بحماس في الجمعية ، بأن الجزائر ليست فرنسية ، وانها لا تعترف بالوضع الواقعي الذي خلقه الاحتلال الفرنسي في عام ١٨٣٠ وبأن الجزائر لن تعترف بأي قانون اساسي الا اذا كان هذا القانون يعترف باعادة السيادة الى الشعب . وطالب النواب الاربعة بقيام جمعية تأسيسية جزائرية مستقلة ، تنتخب عن طريق الاقتراع العام دون أي تمييز ، وهو الاقتراح الذي طالما اكدته الحركة في جميع البيانات التي اصدرتها الحركة بعد الحرب الكونية الثانية (٣)

وكان الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري ، هو الذي تولى في مجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ الفرنسي) ، عرض وجهات نظر الجزائريين على شكل اقتراحات لقانون اساسي . وقال احد نواب الاتحاد « لقد كان اورييو الجزائر ، طيلة الخمسة والسبعين عاما الماضية هم الذين يملون على فرنسا سياستها تجاه الجزائريين » . وكانت هناك تبدلات مختلفة في السياسة واسمها كالتعاون والدمج ، والاشتراك والاستقلال الذاتي ، وعودة الارتباط ، ولكن ايا من هذه السياسات لم يتحقق . ومضي العضو يقول : « وكانت السياسة الوحيدة التي طبقت في الجزائر حقا هي ما نسميه « برجحان كفة الفرنسيين » » . وكان القانون

الاساسي المقترح ينص على الاستقلال الذاتي الكامل للجزائر، والاعتراف بالجمهورية الجزائرية ببرلمانها وحكومتها، على ان ترتبط بعلاقات اتحادية فيدرالية مع فرنسا . ونصت المواد الاخرى على الرعوية المشتركة للفرنسيين والجزائريين في كل من فرنسا والجزائر، واعتبار اللغتين العربية والفرنسية رسميتين، مع التعليم الالزامي باللغتين، واجراء الاصلاح الزراعي . وفي وسع الجمهورية الجزائرية ان تقيم اتحادا فيدراليا للشمال الافريقي مع تونس ومراكش ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي . ولم تحمل الحكومة الفرنسية على محمل الجد كلا من اقتراحات الاتحاد الديموقراطي في مجلس الجمهورية واقتراحات حركة انتصار الحريات في الجمعية الوطنية . وهكذا لم تكن تجارب الحزبين في اول برلمان فرنسي منتخب اكثر اثمارا من تجارب الممثلين الجزائريين في الجمعيتين التأسيسيتين الاولى والثانية .

وقبلت اللجنة المكلفة من الجمعية الوطنية الفرنسية بدراسة مشروع القانون الاساسي في الواحد والعشرين من شهر آب صورة تؤلف حلا وسطا، قدمتها الحكومة للمشروع . وقد قاطع ممثلو حركة انتصار الحريات الجلسة، ورفضوا الاشتراك في المناقشات . وقبلت الجمعية الوطنية في السابع والعشرين من آب المشروع بكامله . وعندما أحيل المشروع الى مجلس الجمهورية، ترك نواب الاتحاد الديموقراطي مقاعدهم بعد ان اعربوا عن خيبة املهم . واعلن المصطفى وهو من زعماء الاتحاد، ان حزبه لا يمكن له ان يقبل بهذا القانون الاساسي الذي اقرته الجمعية الوطنية ثم قال :

« ان هذا القانون الاساسي لا يسير على سياسة اندماجية على الرغم من تظاهره بذلك . وهو ليس بالقانون الاتحادي الفيدرالي على النحو المطلوب . وليست فيه أية روح ديموقراطية على الرغم من ولادته في جو من أسى «التحرر الاعظم» وجراحه . وهو ليس بالتقدمي، لانه يأخذ باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى . انه قانون اساسي يفتقر الى الشخصية، والى الاصاله والى النفس والروح . واذا كانت فيه اية اصالة، ففي حفاظه

بشكل جديد على الامتيازات القديمة التي يتمتع بها سادة الارض •
وهو يستبدل الاصفاد الحديدية التي تقيدنا باصفاد من الذهب» •

مراجع الفصل

- ١ - كان اقتراح الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري ، يدعو الى قيام جمهورية مستقلة ذاتيا في الجزائر ، لها حكومتها ولها علمها ، على ان تكون مستقلة ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي • وينص الاقتراح ايضا على ان يكون للجزائر برلمانها المنتخب عن طريق الاقتراع العام في يده السلطات التشريعية • أما السلطات التنفيذية فتكون في يدي رئيس للجمهورية يساعده مجلس للوزراء • ويمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية ليس الا •
- ٢ - نقلت الاقتباسات السابقة من مقال لداريوس لي كور في عدد « البوبولير » الباريسية الصادر في العاشر من تشرين الاول عام ١٩٥٧ •
- ٣ - حدد احمد ميزيرنه مظاهر الاجحاف الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر ايام الاحتلال الفرنسي على النحو التالي : « يكفي ان يمر الانسان بشارع دي لالير في مدينة الجزائر في المساء ليرى المئات من المتسولين يقفون على جوانبه ، وليشهد جماعات الرجال والنساء والاطفال والعجز في اسمال بالية تخيم عليهم الفاقة ويسيطر عليهم الخوف من الموت ، وقد اندفعوا الى المدن يقاتلون القطط والكلاب على نفايات الطعام ليدرك المأساة الانسانية التي لا تصدق والتي يمثلها الفرنسيون على مسرح الجزائر » •

الفصل السابع

الجزائر في ظل دستور عام ١٩٤٧

كان في امكان القانون الاساسي لعام ١٩٤٧ ، على الرغم من احداث عام ١٩٤٥ المخيفة ، ومرارات عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، ان يهيء شكلا مرنا للتطور السياسي في الجزائر ، لو لم تتسم الاعوام التي انقضت بين ١٩٤٧ و ١٩٥٤ بسمة الازدياد في قوة المستوطنين . وكانت فرنسا في هذه الآونة مشغولة بحربها الطويلة وغير الناجحة في الهند الصينية ، وبمشاكلها في تونس ومراكش ، وبمنازعاتها السياسية ومتاعبها الاقتصادية في الداخل ، وباحداث الحرب الباردة على المسرح العالمي . وشرع المستوطنون في الجزائر نفسها ، يضعون الالغام تحت الدستور الجديد . وقد عزوا الانتصار الكامل الذي حققته حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات البلدية التي جرت في تشرين الاول عام ١٩٤٧ الى شعار الحركة « اما حقبة السفر أو الكفن » ، والى الميول المتطرفة التي بدت عند الجزائريين في مطلع عام ١٩٤٨ . وارغم المستوطنون الحاكم العام المتحرر الفكر (الليبرالي) شاتينيو على الاستقالة ليحل محله الحاكم العام الاشتراكي الجديد مارسيل ادمون نيغلين ، الذي اثبت كاحد خلفائه ، لاكوست ، بانه يساري في فرنسا ، يميني في الجزائر .

وقد قام نيغلين على الفور باجراءات صارمة لتحديد نشاط الوطنيين ومنعهم من التعبير عنه في الجمعيات المنتخبة . وليؤكد تفوق « الوجود

الفرنسي « في الجزائر فقد لجأ الى عمليات واسعة لتزييف الانتخابات لاول جمعية وطنية جزائرية (برلمان) في عام ١٩٤٨ وللجمعية الثانية في عام ١٩٥١ ، بالاضافة الى تزييف الانتخابات الثانوية المحلية . ففي انتخابات نيسان عام ١٩٤٨ فاز مرشحو حركة انتصار الحريات الديمقراطية (جماعة مصالي الحاج) بتسعة مقاعد فقط من مجموع ستين مقعدا في دوائر « انتخاب الدرجتين » ، كما فاز مرشحو الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري (جماعة فرحات عباس) بثمانية مقاعد . أما المقاعد الثلاثة والاربعون الباقية فقد اعطيت للمرشحين من انصار « التعاون الفرنسي - الجزائري » . وفي الانتخابات الفرعية التي جرت في عام ١٩٥١ ، لتجديد بعض المقاعد ، خسرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية اربعة مقاعد من مقاعدها التسعة كما خسر الاتحاد الديمقراطي مقعدا واحدا من مقاعده الثمانية .

وادی الخلاف الذي قام بين الحكومة الفرنسية وبين الحاكم العام نيغلين حول ما اقترف في الانتخابات من سوء تصرف الى استقالته في عام ١٩٥١ . وقد خلفه المسيو ليونارد وهو مدير عام سابق للشرطة ، فحافظ مع ذلك على سياسة « تكييف » الانتخابات . ففي الانتخابات التي اجراها في حزيران عام ١٩٥١ للجمعية الوطنية الفرنسية ، كانت النتائج اكثر بكثير مما كان متوقعا . فقد خسرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية جميع المقاعد الخمسة التي كانت لها في الجمعية الاولى كما خسر الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري جميع مقاعده في مجلس الجمهورية . وكان بين الذين اسقطوا في الانتخابات فرحات عباس الذي رشح نفسه في مدينة سطيف حيث سبق له ان انشأ جماعة اصدقاء البيان والحريّة ، والاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري .

ولم تؤد هذه الانتصارات التي حققها المستوطنون في تخريب مفعول القانون الاساسي لعام ١٩٤٧ ، الى زيادة التفاهم بين الجزائريين والمستوطنين . ولكن المخاوف التي كانت موجودة عندهم في عام ١٩٤٧ قد ضعفت الآن وزال ما كانوا يحسون به من حاجة الى التفاهم مع الوطنيين . وقد كتب مؤرخ فرنسي بارز عن النتائج البعيدة المدى لهذه

الفترة يقول :

« وهكذا سارت الاعمال الليبرالية التي حققها الحاكم شاتينيو ، شيئا فشيئا في طريق الزوال والاضمحلال . فقد جمدت المراكز البلدية ، وتغيرت قطاعات الاصلاح الريفي وهجرت الاقتراحات لاقامة « كومونات » ريفية ، واعتبر ان اعادة اسكان الفلاحين قد تحققت ، وافاد من مشاريع الاسكان اولئك الذين يملكون رأسمال معين وواردات كافية ولم تنتفع منه جماهير الشعب التي لا مأوى لها ، وظلت المحاكم المختلطة قائمة ، ولم يتحقق الفصل بين العقيدة الاسلامية وبين الدولة ، واعيد تنظيم المقاطعات الجنوبية ضمن مخطط جبان وأخذت مشاريع التصنيع التي بدأت بداية طيبة في عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ تواجه الآن المتاعب ، وحتى مشاريع فتح المدارس التي بدأ تنفيذها بنجاح ، أخذت تعاني من ضالة الاموال المتوافرة لها والتي كانت قد خصصت لها ، واصبح عدد الطلاب في سن الدراسة اكثر بكثير مما يمكن للمدارس الموجودة ان تستوعبه » (١)

وكان بين التأثيرات التعيسة على عقلية المستوطنين ، ما كانت تلقاه حزازاتهم ضد الجزائريين من تعزيز عام مستمر . وادى تزييف الانتخابات الى المجيء الى الجمعية الوطنية الجزائرية بامعات لا يخرجون على ارادة الادارة ، وهم من ذوي الوزن الخفيض واكثرهم من الاميين الذين لم تود استكاثتهم واذعانهم الى ادراك المستوطنين لحقيقة الرغبات المتزايدة عند المثقفين الجزائريين والوطنيين من رجال الطبقة الوسطى .

وبدأ بعض متحرري الفكر من المجموعة الاوروبية يدون قلقا متزايدا من اتساع الهوة بين المستوطنين والجزائريين . وقد مثل هذه المجموعة من « الاستعماريين على الطريقة الجديدة » وهي جماعة ضئيلة العدد ولكنها كثيرة الكفاية الادراكية وبارزة التعبير عن نفسها ، رئيس بلدية الجزائر الشاب جاك شيفالييه . وقد قال هذا : « علينا ان نفكر اليوم بأن من الافضل للانسان ان يجد حوله انصاف ثائرين لا اتباعا وخداما » (٢) . وقد ألف شيفالييه وعدد من اعضاء الجمعية الجزائرية

الذين يشاطرونه الرأي كتلة داخلية من الليبراليين » لتوثيق اواصر التعاون الفرنسي - الجزائري ولحماية حريات معينة » • ولكن نشاط هذه الكتلة، لم يترك اي اثر في الصورة السياسية الكلية كما لم تنجح المحاولات التي قامت بها لسد الثغرة بين الفريقين • ولم تؤد التحقيقات التي قام بها عدد من النواب في فرنسا نفسها الى تعديل الاجراءات التي تقوم بها السلطات في الحملات الانتخابية •

ازمة المعتدلين

وكان اشد رد فعل للاجراءات الشاذة في الانتخابات صادرا عن الوطنيين الذين كانوا يعانون دائما من هذه الاجراءات • وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدتها الجمعية الجزائرية في نيسان عام ١٩٤٨ ، هب فرحات عباس يحتج على اجراءات الاقتراع واعتقال عدد من المرشحين وبينهم عدد من مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية • وعندما رفضت الاغلبية التي تمثل المستوطنين السماح له بالكلام انسحب عباس ومعه ممثلو الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري ، وسرعان ما طردوا من الجمعية • وهكذا خابت آمال الكثيرين من مثقفي الاتحاد الديمقراطي • وكتب السيد احمد بو منجل وهو من زعماء الاتحاد الديمقراطي ، ومن البارزين الان في اوساط الثورة الجزائرية يقول :

« لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية آنذاك ... واستغفلتنا ... »

وسيستفيق الانسان ذات يوم ليجد ان الجزائر قد انتقلت الى صفوف الكتلة الشرقية ، وسينتهز البعض انذاك الفرصة للحديث عن التنكر للجميل ، والبكاء على الامال الضائعة ، دون ان يكلف نفسه عناء التفكير في الاسباب والعوامل التي ادت الى مثل هذا السلوك • وقد يحاولون انذاك ايجاد الاعذار لتخفيف الذنوب والندامة ولكن بعد فوات الاوان • ولا ريب في ان الخيار الذي يمليه اليأس لا يمكن الا ان يكون خيارا ضد فرنسا •

وادي عجز الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري عن الاسهام في حياة الجزائر السياسية ، عن طريق تمثيله في الجمعية

الجزائرية ، وعجزه عن ارضاء مطالب اعضائه العادلة ، الى خلق ازمة خطيرة في صفوف الحزب . ولما كان هؤلاء يؤيدون الثورة عن طريق التطور ، فلم يكن من السهل عليهم ان يبحثوا عن سبل اخرى غير المنظمات البرلمانية التي وقفوا انفسهم عليها .

وانضم الاتحاد الديموقراطي في عام ١٩٥١ الى احزاب المعارضة الاخرى في محاولة للحصول على القوة عن طريق الاتحاد . واشترك الاتحاد مع حركة انتصار الحريات الديموقراطية وجمعية العلماء الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري في تأليف « الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها » التي اتخذت لها الاهداف التالية : الغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران عام ١٩٥١ ، واحترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين ، واحترام الحريات الاساسية للعقيدة والفكر والصحافة والاجتماع ، ومقاومة الاضطهاد بجميع صوره واشكاله ، واطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين والفصل بين العقيدة الاسلامية والدولة . ولم يقدر للجبهة ان تعمر طويلا شأنها في ذلك شأن جميع الجهود التي بذلت بعد الحرب لتحقيق الوحدة بين الوطنيين الجزائريين ، كما ان الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري لم يستطع ان يكسب القوة التي أمل فيها ان يحقق اجراء انتخابات اكثر نزاهة . وعلى الرغم من اتحاد هذه الاحزاب في معارضتها للاستعمار ، فقد كانت لها وجهات نظر متباينة في البرنامج الايجابي للجزائر . وعندما سئل الاتحاد الديموقراطي في عام ١٩٤٩ عن موقفه من الحزب الشيوعي الجزائري قال « انه رغم علاقته الوثقى بالحزب الشيوعي الفرنسي فهو الحزب الوحيد الذي حاول على الصعيد الفكري والصعيدين السياسي والاجتماعي ، ان يفهم وان يفسر ارادة الشعب الجزائري في التحرر . وهو ، على هذا الاساس ، يعتبر في هذه البلاد من المدافعين عن الحريات التي لم تسمح السلطات الاستعمارية حتى الان بوجودها » . ومع ذلك فقد لاحظ الاتحاد الديموقراطي وجود خلاف في الرأي على السياسة الخارجية ، اذ بينما يتبع الحزب الشيوعي السياسات الشيوعية ، فان الاتحاد الديموقراطي يتبنى سياسة الحياذ بين الكتلتين (٤) ويختلف

الاتحاد عن الشيوعيين ايضا في طريقة التشكيل الحزبي وفي المسألة العقائدية المتعلقة بالصراع الطبقي . وأشار الاتحاد ايضا الى ان الحزب الشيوعي لم يفلح في اقناع اعضائه الاوروبيين بان الجزائريين في حاجة الى تحرر وطني . ومع ذلك فقد وجد الاتحاد الديموقراطي ان التعاون مع الشيوعيين على الصعيد البرلماني « امر معقول للغاية » . وشعر الاتحاد بالنسبة الى جمعية العلماء باشتراك وثيق معها في المصالح « للدفاع الدائم عن القيم الاسلامية والدفاع عن اللغة العربية » . واتفق الاتحاد الديموقراطي مع حركة انتصار الحريات الديموقراطية في ضرورة قيام اتحاد لاfrica الشمالية ولكنه اختلف معها في خير الوسائل لتحقيق الاستقلال ، فقد كان فرحات عباس لا يزال مؤمنا بالتطور ، بينما كان مصالي الحاج في فؤاده انسانا ثوريا .

واخذت قوة الاتحاد الديموقراطي وحماسه يضعفان في بداية الحقبة المبتدئة بعام ١٩٥٠ . وفي المؤتمر الذي عقده منفذو الحزب في مدينة الجزائر في نيسان عام ١٩٥٤ ، اشار فرحات عباس الى النضال العملي الذي تقوم به تونس ومراكش ضد فرنسا ، بينما تبدو الجزائر هادئة تماما ومضى يقول : « وفي الحقيقة فان النعمة الشعبية عميقة الجذور . . . ولا ريب في ان الايام المقبلة مشحونة بالندر القاتمة » . وانهى الى القول بأن القانون الاساسي لعام ١٩٤٧ ، اصبح « وثيقة ميتة » ثم قال . . . « وفي جميع المجالس المنتخبة فان ما يشبه الاجماع بين الممثلين الجزائريين ، هو امر تتصرف به سلطات الادارة الفرنسية وفق اهوائها ، واذا استمرت باريس في رفضها القيام بدور الحكم ، واذا استمرت في تأييدها لاعمال خرق القانون ، او لا يكون من حق الجزائريين المشروع ، ان يلجأوا الى آخر سبيل مشروع وهو القوة ؟ » وتحدث عن دور الاتحاد الديموقراطي فقال :

« يجب ان نقسم بأن سياسة التعمية الهائلة والتدليس الشرير ، التي غدت الجزائر ضحية لها منذ اعلان الاصلاحات ، قد جعلتنا نختفي تقريبا . ولا ريب في ان من الواضح ان حزبا تقديميا اقام اعماله على اساس احترام الشرعية ، ويخاصم الاخرين ويخالفهم

تأييدا لفكرته « بالثورة عن طريق القانون » لا يستطيع ان يحرز اي تقدم ، عندما تجعل السلطات العامة من مؤسسة الدولة مظهرا استبداديا . هذه هي مأساة حزبنا كلها » .

ومع ذلك فقد مضى عباس يؤكد : « ان مفهومنا للجزائر هو ان ترتفع الى مرتبة الجمهورية التي تعمل على ان تكون نقطة التقاء بين الاسلام والمسيحية ، مع ما ينطوي عليه هذا المفهوم من عزيمة مشتركة صادقة على العيش معا، والتعايش، كأساس ممكن تحقيقه ولا مناص منه» . وخطط عباس لحزبه مهامه المستمرة في ان تكون ارضاء المطالب الفورية والدفاع عن المصالح الحيوية للطبقات العاملة ، والاتصال بجماهير الناطقين بالعربية والفلاحين الذين لا يمكن الوصول اليهم واقناع الاوروبيين ولاسيما الفقراء من المستوطنين بأنهم ايضا من ضحايا الاقطاعيين الاثرياء . ووجه فرحات عباس وحزبه في الاشهر القليلة التي سبقت الثورة عدة نداءات الى فرنسا لانهاء حكمها الاستبدادي في الجزائر واقامة تعاون اخوي ، والدعوة الى مؤتمر في باريس يمكن للمصالح المتضاربة في الجزائر ان تلتقي فيه وان تواجه بعضها بعضا في جو سلمي . ولكن جميع هذه الجهود ذهبت ادراج الرياح . وفي تشرين الاول اشار عباس الى انه قد يمضي وقت طويل قبل ان تظهر الى الوجود الجمهورية الجزائرية ، وانه يتحتم على الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري في غضون ذلك ان يعيد تنظيم جهازه . وظهرت مالية الحزب عجزا كبيرا . وعلى الرغم من جميع هذه النذر والاشارات ، فقد فوجيء الاتحاد الديموقراطي بنشوب الثورة عندما اعلنت فعلا .

ومن الواجب ان تعزى ازمة معتدلي الاتحاد الديموقراطي بصورة خاصة الى سياسة فرنسا الاستعمارية . فان عناد فرنسا واهمالها ادى الى استقطاب الرأي العام الجزائري بصورة محتومة والى عدم افساح اي مجال للوطنية المعتدلة بالبقاء بين جماعة الامعات من مؤيدي فرنسا وبين الثوريين . وادى افتقار الاتحاد الديموقراطي الى الاتصال بجماهير العمال والفلاحين واعتماده بصورة رئيسية على تأييد الطبقة الوسطى والمثقفين الى ترك جوهر المشكلة الجزائرية دون حل . وادى فشل المعتدلين في بذل

جهود اكبر في طريق تحقيق الوحدة على ضوء الخطوط التي وضعها جماعة اصدقاء البيان والحرية الى ازمة حادة . يضاف الى هذا ان الاتحاد الديموقراطي لم يعبىء الرأي العام الاجنبي تعبئة صحيحة للضغط على فرنسا واجبارها على القيام باصلاحاتها . ومع ذلك فقد حاول الاتحاد ان يطور النضوج السياسي لدى الطبقة المختارة الجزائرية . وادى اندماج الاتحاد اخيرا في الثورة في عام ١٩٥٦ الى حشد جميع المثقفين فيها وأسهم اسهاما عظيما في توسيع قاعدتها الاجتماعية .

الانشقاق بين المتطرفين

وكان رد فعل حركة انتصار الحريات الديموقراطية على زوال القانون الاساسي لعام ١٩٤٧ وانهياره ، وعلى تزيف الانتخابات اكثر عنفا ، واشد ابتكارا في الجبهة الداخلية من رد فعل الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري . فبعد المصادقة على القانون الاساسي ، شرع عدد من مناضلي حزب الشعب من الشبان ، الذين كانوا قد واصلوا العمل السري طيلة فترة الحرب ، في تشكيل قوة شبه عسكرية اسموها « المنظمة الخاصة Organisation Spéciale » . وقضت هذه المنظمة السنوات التي انصرمت بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٠ في جمع الاسلحة وتدريب المتطوعين ، ووضع الخطط للاستيلاء على الجزائر . وعلى الرغم من ان قادة المنظمة الشبان من امثال آية احمد وبن بيلا ، وخيضر وغيرهم ، قد نالوا رضى مصالي الحاج منذ البداية ، الا انهم لم يفلحوا في اقناع زعيم حركة انتصار الحريات ، بأن اللحظة غدت مؤاتية للبدء بالهجوم . وقام عدد من جنود المنظمة في عام ١٩٤٨ ، رغبة منهم في تأمين الاموال اللازمة للحركات المقبلة ، بمهاجمة دائرة البريد في وهران ، واستولوا على نحو مليون دولار . لكن الجيش السري ، الذي اخذ تدريجه يتحسن يوما بعد يوم لم يستخدم . واخذت الروح المعنوية ، والنظام العسكري ، يضعفان ، بسبب عدم وجود حركات فعلية ، ووقع حادث في قسنطينة في عام ١٩٥٠ ، كشف للسلطات الفرنسية عن وجود المنظمة الخاصة . وتمكن رجال الشرطة الفرنسية من كشف خيوط التنظيم السري ، فاعتقلوا المئات من الاعضاء ،

وبينهم بن بيلا ، لكنهم تركوا التنظيم في قبيلة ، دون أن يمسه ، لجهلهم به ، وظل هذا التنظيم سليما حتى جاءت الثورة . واجتمعت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بعيد هذا الحادث ، وقررت حل المنظمة الخاصة مؤقتا ، لأنها رأت أن ليس من المجدي الاحتفاظ بجيش قائم ، في فترة انتظار طويلة ، وأضافت أنها ترى أن الحاجة تدعو فقط إلى تدريب هيئة القيادة وبعض الخبراء الفنيين ، قبل بضعة أشهر من بدء الحركة الفعلية . وادى حل المنظمة ، إلى نوع من شعور الجفاء بين مصالي والشبان الذين جهدوا كثيرا في انشاء هذا الجيش . وقد برهنت تنظيمات الجيش السري واسلحته ، عن أنها لم تكن لتقدر بثمن بعد عام ١٩٥٤ .

ومرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بازمة أخرى في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٧ و ١٩٥٤ . فقد تعرضت لأعمال عنف بالغة الشدة من جانب السلطات في « هوسون فير » في عام ١٩٤٨ ، وفي سيدي علي أبو ناب في عام ١٩٤٩ وفي غيرهما من الأماكن في جبال الأوراس وقسنطينة ، وغيرهما . وادت هذه الإجراءات ، التي تناولت عددا من مناضلي الحزب المحليين ، إلى إعادة تنظيم القيادات المحلية بصورة مستمرة . وغدت سياسة الحركة الانتخابية محور الخلاف الداخلي . فقد رشحت الحركة عددا من رجالها ، في الوقت الذي كانت تواصل فيه المطالبة باستقلال الجزائر ، والقيام بالنشاط السري . واعتبر بعض المناضلين الشبان اشتراك الحركة في المجالس الفرنسية التشريعية خيانة ، بينما رأى مناضلون آخرون في هذا الاشتراك الطريقة الوحيدة للحصول على مكاسب قصيرة الأمد . وكان مصالي الحاج ، قد طعن في السن الآن وانهكته سنوات السجن والاعتقال . وفي عام ١٩٥٢ قررت الحكومة الفرنسية نقله نهائيا من الجزائر ، وفرض الإقامة الجبرية عليه وتحديد اقامته في فرنسا . وادى غيابه الفعلي ، والروح الصوفية التي عاد بها من مكة بعد ادائه فريضة الحج في عام ١٩٥١ ، إلى اتساع شقة الخلاف بينه وبين الأعضاء الشبان في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية .

وتمكنت الحركة في نيسان عام ١٩٥٣ من عقد مؤتمرها العام الثاني وهو اول مؤتمر تعقده بعد عام ١٩٤٧ . وظهرت المناقشات التي دارت في

المؤتمر ، وجود خلافات عميقة في صفوف الحزب ، حول الشؤون المتعلقة بالتنظيم والعقيدة ، بالإضافة الى بعض الاصطراخ الشخصي . وقد اعلن احمد ميزيرنه في خطاب الافتتاح الذي رحب فيه بالاعضاء ، ان الحركة تنتقل الان من مرحلة الاثارة الى مرحلة التنظيم والتعليم الحزبي ، ثم دعا الحزب ، الى تحشيد « قوى جديدة » في الداخل ، والى مضاعفة جهوده في الخارج . واكد مصالي في الرسالة التي بعث بها الى المؤتمر ، بصورة خاصة ، على الوضع الدولي ، فكتب يقول : ان الاستعمارية الفرنسية وهي على فراش موتها الان ، تلقى دعما جديدا من الولايات المتحدة ، وان بوسع الاتحاد السوفياتي ان يعقد الان ، كما عقد في الماضي ، صفقات مضرة بالشعوب المستعمرة ، ولذا فان من واجب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ان تعتمد على نفسها ، ثم مضى يقول . . .

« ان امامنا مهام كثيرة لا مناص منها للمضي في نضالنا ، ومن هذه المهام ان نكون حزبا قويا يسوده النظام ، وان نثقف الشعب الجزائري حتى يتمكن من ان يلعب دوره في مختلف الظروف ، وان نبرهن على حقيقة وجود حزبنا في الداخل وفي الخارج ، وان نستلفت اهتمام الرأي العام العالمي بروحنا النضالية التي تبدو كل يوم وان نخطط سياسة خارجية مقررّة وثابتة ، وان نعرف كيف نحسن استغلال جميع الاوراق الاربعة في ايدينا في الداخل والخارج وان نملك منظمة طيبة وصحافة صالحة وممثلين اكفاء في البلاد الاجنبية ، وان نخلق انسجاما بين هذه المظاهر المختلفة من نشاطنا . وتوجيه هذا النشاط يتطلب سعة في الافق ، وحسنا في الاختيار . والتوجيه والاختيار ، وسعة الافق والخيال ، وروح الابتكار والحافز ، هي من الصفات التي لا غنى عنها لزعمائنا . »

وقدمت اللجنة المركزية تقريرها العام الى المؤتمر محملة فيه عيوب الحزب واماله . وكان المؤتمر السابق قد توصل الى ثلاثة قرارات مهمة وهي اشتراك حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات ، و« النضال في مختلف صورته واشكاله » ، ضد الاستعمارية ، والسعي الى وحدة الشعب الجزائري . واجبر مرشحو الحركة ، الادارة الفرنسية من

الناحية الايجابية ، على استخدام القوة لاستقاطهم في الانتخابات ، واتسعت عضوية الحزب في الجزائر ، وخلقت الامكانيات لوحدة جميع الوطنيين في البلاد . اما من الناحية السلبية فقد كلفت الحملات الانتخابية الحزب ثمنا باهظا في الغرامات ، والاعتقالات ، وكانت هناك حالات من الافتقار الى الانضباط الحزبي بين بعض الممثلين . وقد عنت مكافحة الاستعمارية اتساع نشاط الحزب ، وتثقيف مناضليه ، وتأليف الملاك الحزبي .

وقسمت اللجنة المركزية نشاطها في ست سنوات ، الى ثلاث فترات، فترة الهجوم التي تشمل عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وهي الفترة التي قدم فيها الحزب برنامجا لانشاء جمعية تأسيسية ذات سيادة ، وفترة الدفاع من اذار عام ١٩٤٨ الى كانون الثاني عام ١٩٥٠ وفترة النقاهاة من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٣ . وقد مر الحزب في الفترة الدفاعية بازميتين عنيقتين ، استطاع اجتيازهما بنجاح وهما ازمة البربر وقضية الامين دباغين . وقد اطلقت اللجنة المركزية على حركة البربر اسم « الانحراف الطائفي ذي الطبيعة العنصرية والشيوعية » ، وحذرت من ان تظل هذه المشكلة « ورقة رابحة في يد الاستعمارية طالما انها قائمة وموجودة » . وتختفي وراء هذا التعبير الماركسي مشكلة اكثر عمقا واهمية . وهي مشكلة خلاف عرقي بين العرب والبربر في الجزائر حاول الحكم الاستعماري الفرنسي استغلاله الى اقصى حدود الاستغلال ، وقد رأينا سابقا ان غزوات العرب للمغرب لم تؤد الى تعريب السكان البربر المختلفي الجنس تمام التعريب ، اذ يقدر عدد البربر في تونس بواحد في المائة وفي الجزائر بتسعة وعشرين في المائة، وفي مراكش حيث سارت فرنسا على سياسة « فرق تسد » بخمسة واربعين في المائة . ويحتشد معظم البربر في الجزائر في منطقة قبيلة وهي من اكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في البلاد ، ومن ارفعها في المستوى الثقافي ، ومن اوسعها في هجرة ابنائها الى الاجزاء الاخرى من الجزائر ، والى اوروبا . ولم يكن من المدهش تبعا لذلك ، ان يلعب الشبان القبليون اللامعون ، دائما دورا بارزا في النشاط القومي في الجزائر ، دون ان يستثنوا من هذا النشاط الزعماء من المناطق الاخرى . ولهذا فان ما يسمى « بازمة البربر » لم يكن في الحقيقة الا مغالطة في الاسم ، اذ انه كان في جوهره صراعا في

الاراء بين المثقفين الشبان والمثليين حيوية ، الذين كان بعضهم بمحض الصدفة من قبيله ، وبين الزعماء الكبار في الحزب ، الذين كان بعضهم بمحض الصدفة ايضا من العرب . وتتعرض جميع الاحزاب لمثل هذه « الصراعات بين الاجيال » ولم تكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالشيء الشاذ . أما قضية الامين فقد كانت اشارة مبكرة ، لصعوبة قدر لها ان تربك اوضاع الحزب بصورة حادة في السنوات التالية . فقد وقع خلاف شخصي بين مصالي وبين الدكتور الامين ، الشاب اللامع ، الذي غدا وزيرا للخارجية في حكومة الثورة ، وادى هذا الخلاف الى فصل الدكتور الامين من الحزب ، والى انسحابه من الحياة السياسية . فقد كان الحزب على صعيد السياسة الخارجية ، يقف في هذه الفترة ، بصورة رسمية موقف المناوأة لحلف الاطلنطي . وكانت الحكومة الفرنسية قد ادخلت الجزائر في هذا الحلف في عام ١٩٤٩ .

ونظم الحزب تنظيما افضل في فترة النقاهاة ، ووسع افاق عمله ونشاطه ، على الرغم من ابعاد زعيمه مصالي . وعندما تحدثت اللجنة المركزية للحزب ، عن الوحدة بين الجزائريين الوطنيين ، قالت في عبارة حسنة السبك والصيغة « انها اتخذت شكلا لا يستجيب مع المطامح الشعبية » . وبالاختصار فان الشيوعيين من انصاف الاوروبيين ، والمعتدلين من اتباع الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري والمحافظين من العلماء ، كانوا اصعب مراسا من ان تستطيع حركة انتصار الحريات الديموقراطية التأثير عليهم للدخول في ائتلاف واحد .

ومضت اللجنة المركزية بعد ذلك ، تنتقد نفسها ، وهي تماما عين الطريقة الشيوعية التي كانت الحركة قد تبنت جميع اساليبها التنظيمية . ومضت اللجنة تتساءل بالنسبة الى محتوى اكثر دقة عن اهدافها الاستقلالية فتقول :

« هل نعتزم حقا خلق جزائر حرة بالنسبة الى شخص واحد بصورة خاصة أو الى اقلية حاكمة ؟ جزائر تتحرر اسما وتكون في الحقيقة وسيلة يعزى اليها الفضل في رفع شخص او اقلية من الناس الى منصة الحكم . »

« هذا هو هدفنا • اتنا نريد ان نخلق دولة » للشعب وعن طريق الشعب » ، يكون فيها الجزائريون دون تمييز من ناحية العنصر أو الدين احرارا ومتساوين • اتنا نعني قيام دولة ديموقراطية • ولذا فان مبدأنا الأول هو الديموقراطية • »

هذا نوع من الاعتراضات التي قدمتها اللجنة المركزية على الاتجاه الى زيادة سلطة مصالي وميله الى أخذ زمام السلطة الشخصية بيديه • وقد رفضت اللجنة المركزية نظام الملكية على انه نظام عتيق بال ، واختارت الجمهورية كمبدأ ثان لها • أما بالنسبة الى المبدأ الثالث فقد اقترحت الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (هـ) • واختارت اللجنة اخيرا الحرية الدينية مبدأ لها انسجاما مع التقاليد الاسلامية •

وتحدثت اللجنة بعد ذلك عن قضية العقيدة غير الكافية ، فاعادت درس فكرتها عن الوطنية ، واكدت وجوب بعدها عن الغلو والتعصب « الشوفانية » • وان تكون دفاعية متحررة ، ديموقراطية ، غير شيوعية ، وغير مادية • وحددت اللجنة مركز حركة انتصار الحريات الديموقراطية ، الثوري ، على الصعيد السياسي ، بين الشيوعيين الثوريين نظريا بالنسبة للاهداف والوسائل ، والمختلفين عن الحركة عقائديا ، وبين الاصلاحيين من اتباع الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان وجماعة العلماء • واكدت اللجنة ان الثوري الحقيقي لا يمكن ان يوجد دون اتصال ثابت بالواقعية وقالت :

« وعلى الثوري والحالة هذه ان يهبط من برج نظرياته العاجي الى جذور الحياة الواقعية ، ليستخلص منها نتائج ، وليتحقق عن طريقها من مبادئه في العمل » •

وعلى الحركة ، رغبة منها في التطور الكامل ان « تحسن التفكير على صعيد قومي » بينما كانت في مرحلتها الدعائية تقصر تفكيرها على الصعيد الحزبي •

وتحدثت اللجنة عن عيوب خططها الاستراتيجية ف اشارت الى وجوب تقسيم النضال الى عدد من المراحل ، مع ايجاد عدد من الاهداف المرحلية التي يجب الوصول اليها على التعاقب • ولاحظت اللجنة المركزية في ميدان

واحد ان الحزب لم يوجه رسائل الى الاقلية الاوروبية ، وانه عندما كان يوجه هذه الرسائل ، فانه كان يكتفي فيها ببعث الطمأنينة في نفوس الاوروبيين من ان الحركة لا تريد ان تقطع رقاب الفرنسيين او « القذف بهم الى البحر » . واقرحت اللجنة ان تقوم الحركة ببذل جهد اكبر لايضاح وجهة نظرها في ان من حق الفرنسيين ان يعيشوا في الجزائر ، وانهم سيعتبرون من الجزائريين ، يتمتعون بنفس الحقوق وتفرض عليهم نفس الواجبات . واكدت وجوب قيام الحزب باطلاع الاقلية على ما يعانيه الشعب الجزائري من اضطهاد وظلم .

وتحدثت اللجنة اخيرا عن العيوب السلوية (التكتيكية) ، فذكرت ان الحزب ، كان في بعض الأحيان شديد التصلب في موضوع التحالف مع الجماعات الاخرى ، وكان في احيان ثانية شديد المرونة . وايدت اللجنة وجوب استمرار الاحلاف مع جميع الاحزاب الراغبة في معارضة الاستعمارية سواء أكانت هذه الاحزاب تشترك مع الحركة او لا تشترك في ارائها واساليبها . واكدت اللجنة وجوب وجود سياسة انتخابية للحزب ، تقوم على العناية بانتقاء المرشحين ، واعداد البرامج السياسية المفصلة والدعاية التي تتفق مع اهواء جميع المستويات الاجتماعية . وقد امتلأ هذا الجزء من التقرير بصورة خاصة بالاشارات الى معارضة اللجنة المركزية لسياسات مصالي . ولا ريب في ان الاشارة الى حاجة الثائر للهبوط من برجه العاجي ، انما هي موجهة الى رئيس الحزب المبجل العظيم . كما ان التلميحات بأن بعض النواحي العقائدية والدعائية كانت تفتقر الى الدهاء . قد تكون موجهة ايضا الى الزعيم الأقل ثقافة من اعوانه . وقد عزا اليه اعوانه الشبان والمتحمسون والمنسقو التفكير ، انه كان دائم التفكير على الصعيد الحزبي ، وانه افنى حياته في مرحلة التعبئة الجماهيرية والاستثارة ، واغرق في تركيز جهوده ، على المعارك السياسية الكلامية .

وحلت اللجنة المركزية في فصل ثالث ، آمال الجزائر في المساعدة الدولية ، فرأت للشمال الافريقي دورا استراتيجيا بارزا بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين وفي الصراع بين الدول الاستعمارية وبين القارتين الاسيوية والافريقية المناهضتين للاستعمار . وازافت اللجنة ان فرنسا

« المتصلبة » في موقفها تجاه مطامح مستعمراتها ، ستجد نفسها في صراع متزايد مع الولايات المتحدة التي تجد نفسها « مقيدة بالحركة الوطنية في شمال افريقيا وفي دول الكتلة الآسيوية - العربية ، فتعمل في اتجاه يتفق مع اهداف المغرب » . ويجب ان تظل سياسة الحركة القائمة على اساس « الحياد الساهر » سارية المفعول بالنسبة الى المستقبل ايضا . وتحدثت اللجنة عن الارتباط بين العوامل الداخلية والخارجية ف اشارت الى التأييد المهم الذي لقيته القضيتان التونسية والمراكشية من الدول العربية - الآسيوية في نقلهما الى الميدان الدولي ، واكدت الضرورة الحيوية للعمل الداخلي والمساعدة الخارجية بالنسبة لنضال الجزائر . وبدأت الحركات الوطنية الثلاث في الشمال الافريقي ، في نضالها المنفرد والمستقل ، غير منسجمة او متسقة ، ولكن اللجنة لا ترى من « الحكمة » ان يأمل الانسان في وحدة الشمال الافريقي في المستقبل القريب . وبدأ موقف اللجنة من بحث السياسة الخارجية منسجما بصورة عامة مع « حيادية » مصالي الحاج ، ومبررا الى حد ما لعجز الحركة عن تأييد التونسيين والمراكشيين بصورة اكثر فعالية وحيوية . ويمكن القول بصورة عامة ان اللجنة المركزية ، نتيجة سعة ادراكها وبصيرتها ، وضعت الجزائر ضمن محتوى عالمي ، واظهرت اهتماما اكبر بالشؤون الخارجية من الاهتمام الذي ابداه زعماء الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان (٦)

وكانت زبدة تقرير اللجنة المركزية تتناول الحزب نفسه ، فقد كان الحزب ، حزبا جماهيريا لا حزبا فكريا كالاتحاد الديموقراطي لانصار البيان مثلا . وانهى التقرير الى القول :

« وبالنسبة الى حزب جماهيري ، فان الميول الفردية والاعمال التي تخالف الانضباط الحزبي ، ووحدة الحزب ، لا يمكن التسامح فيها مطلقا . فالنضالية متوجبة على جميع العناصر التي يتألف منها الحزب الجماهيري . ويتصور الحزب الجماهيري مختلف وسائل العمل ، وهو يضفي اهمية رئيسية على قاعدة نشاطه ، وهي التنظيم الحزبي » .

واقر المؤتمر العام لحركة انتصار الحريات الديموقراطية ، قرارا

ينطوي على الاستجابة التفصيلية للتقرير العام الذي قدمته اللجنة المركزية . كما وجه رسائل اولاهها الى الشعب الجزائري عن الوحدة ، وثانيتها الى المعتقلين السياسيين وثالثتها الى مصالي الحاج عن تعلق الحزب المطلق بالمثل التي يمثلها، ورابعتها الى الشعبين المراكشي والتونسي داعيا فيها الى تعزيز اوأصر الوحدة المغربية ، وخامستها الى الجامعة العربية لشكرها على مساعداتها لقضية الشمال الافريقي وسادستها الى مجموعة الدول العربية - الاسيوية داعيا اياها « الى ان تلعب دورا قياديا في مستقبل العالم » .

ونشرت صحيفة « الجزائر الحرة » في كانون الأول عام ١٩٥٣ ، وهي لسان حال الحركة ، نداء دعت فيه الى عقد مؤتمر وطني جزائري ، وقد وقع النداء كل من حسين الاحول وابن يوسف بن خدة وعبد الرحمن كيوان بالنيابة عن اللجنة المركزية . وطلب النداء من الفلاحين الجزائريين والعمال والتجار والنساء والشبان والطلاب والمثقفين ان يتحدوا ، وان يشاركوا في مؤتمر يمثل جميع الاحزاب السياسية والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والافراد المستقلين من الديموقراطيين وغيرهم . وذكر النداء ، ان المثل الأعلى القومي ، سيكون شرعة المؤتمر ودستوره . وكتب كيوان في شهر شباط مقالا افتتاحيا قال فيه ان الشعب الجزائري قد أعلن تأييده لفكرة المؤتمر . ووضح ان الحركة تدعو الى مقاطعة انتخابات الجمعية الجزائرية لان الاوضاع السياسية لم تكن مؤيدة لتشكيل المؤتمر في ذلك التاريخ . وابلغ الاحول ، الشيوعيين في وقت متأخر من ذلك الشهر أن الحركة ترحب برغبتهم في الاشتراك في المؤتمر ، ولكنها تعتقد ان من الواجب ايضاح الفكرة بصورة اكثر جلاء للجماهير قبل ان يعقد المؤتمر . وأشار الى ان الجبهة الفاشلة التي تم تأليفها في عام ١٩٥١ ، كانت اتفاقا بين الاحزاب اكثر منها اتفاقا بين الجماهير . وقد اشترك الشيخ الابراهيمي في النداء الذي وجه داعيا الى الاتحاد .

وكتب الاحول في شهر اذار مقالا افتتاحيا في « الجزائر الحرة » استعرض فيه دروس السنوات السبع عشرة الماضية من النضال . واكد ان المؤتمر الثاني للحركة في عام ١٩٥٣ قد اقر مبدأ القيادة الجماعية ، واذعان

الاقلية لقرارات الاغلبية • واضاف ان القيادة الجماعية تقلل من امكان وقوع الازعاج لانها « تعبر عن الروح الاساسية لحزبنا ، وهي في الوقت نفسه الروح الديمقراطية والثورية الصحيحة » • اما اذعان الاقلية لقرارات الاكثرية « فتعبير عن القانون الاعظم للتنظيم العقائدي والواقعي ، وهو تنظيم يخلق العروة الوثقى والقوة ويتيح للعمل المنظم المجال الكافي زمنا ومكانا • لكن اية دراسة دقيقة لقرار عام ١٩٥٣ لا تكشف حقا عن اية اشارة محدودة الى مبدأ القيادة الجماعية • ولكن الاحول ، الذي قدر له ان يضع اسمه بعد فترة قصيرة على رأس جماعة من الحزب ، كان يشير هنا الى النقطة الرئيسية في الخلاف المتزايد بين اللجنة المركزية ومصالي الحاج • فاذا كان من المحتوم ان ينطبق الانضباط الحزبي على كل انسان ، واذا كان هذا الانضباط يعني قبول الاقلية لقرارات الاكثرية ، فانه يضحى من المحتوم على مصالي نفسه ان يقر بالقرارات التي تتخذها اللجنة المركزية حتى ولو كان هو يختلف معها بصورة شخصية •

وكتب كيوان في اواخر شهر اذار يقول ان المؤتمر المقترح سيحترم استقلال الاحزاب التي ستشارك فيه • وبعد ان افترض ان الاقتراح قد مر في سلسلة من الاعتراضات الحزبية اعترف باستحالة تأليف حزب واحد في الجزائر بسبب وجود الاستعمارية من ناحية والضغط العقائدي من الناحية الثانية • ولكن المؤتمر الذي يعني « الاتحاد لا الوحدة » يمكن ان يتحقق فورا • ومن الممكن ان يتطور المؤتمر الى حزب على غرار حزب المؤتمر الهندي • وكتب بن خده ، في وقت لاحق من الشهر نفسه ، وفي الصحيفة عينها يقول : « ان فكرة المؤتمر تزداد شعبية يوما بعد يوم » • ويبدو ان هذا المقال ، كان اخر اشارة الى موضوع المؤتمر ، وقد يكون تبعا لذلك ، التاريخ الذي وقع فيه الخلاف الحقيقي بين مصالي الحاج ، واعضاء لجنته المركزية •

وحيت صحيفة « الجزائر الحرة » في السادس عشر من ايار ، الذكرى السادسة والخمسين لميلاد مصالي الحاج بالكلمة التالية : « ان كفاح مصالي الحاج ، وكفاح الحركة الوطنية لتحرير الجزائر ، اسمان لمسمى واحد » • وبعد ان عرض المقال حياة زعيم الحركة انتهى الى القول :

« وسواء أكان مصالي في نيورت في فرنسا او في الجزائر ، فانه سيظل رمز نضالنا ، والمشعل المضيء لكفاحنا من اجل الحرية » . وعقدت في الاسابيع التالية عدة اجتماعات للحركة ، كما اقيمت مظاهرات ضخمة في الجزائر وفرنسا ، ولم يبرز في هذه الاجتماعات الا اثنان من اعضاء اللجنة المركزية وهما احمد ميزرنة ومولاي مريح .

واعلنت صحيفة الحزب في منتصف شهر آب تحت عناوين بارزة ، ان الحركة قد عقدت مؤتمرا طارئاً في منتصف شهر تموز في مدينة هورنو في بلجيكا . وكان الحزب قد مر في الاشهر الثلاثة الاخيرة في « ازمة داخلية مخيفة » اثرت ابلغ الاثر على نشاطه واعماله . و اضاف الاعلان ان المؤتمر اتخذ قرارا اجماعيا باستنكار اعمال بعض اعضاء اللجنة المركزية لانحرافهم سياسيا وارتكابهم اخطاء خطيرة . فبالاضافة الى تذبذب اللجنة المركزية ، وترددها داخليا ارتكبت اخطاء على الصعيدين الافريقي الشمالي والدولي ، اذ لم تتمكن من تحقيق التضامن مع تونس ومراكش ، وظلت قضية الجزائر « مهمة » على الصعيد الدولي . وقررت الحركة في مؤتمرها هذا تأكيد عزمها على اتباع سياسة « فعالة ونشيطة ومتزنة » تؤدي الى الرفع من شأن الحزب وتقوية مركزه . واكد المؤتمر ثقته المطلقة بمصالي وقدرته على تذليل الصعاب امام الحزب ، واختاره بالاجماع رئيسا مدى الحياة . وبعد بضعة اسابيع من المحاولات الفاشلة للتفاهم كما يبدو قررت الحركة حل اللجنة المركزية . واعلن مصالي من نيورت فصل بن خده والاحول وكيوان وبن باديس وفروض ويزيد ولوانشي وبوده « لانحرافهم وعدم اطاعتهم وسوء استعمالهم لاموال الحزب ورفضهم اعادة ممتلكاته » . وبعد ايام ذكرت صحيفة « الجزائر الحرة » انه لم يكن هناك تصدع في الحزب ، وانما كانت هناك اتجاهات مؤسفة تم تصحيحها الان . وعادت الصحيفة الى توجيه اهتمامها الى اعمال العنف الفرنسية في الجزائر .

وعقدت جماعة الاحول وانصار اللجنة المركزية من الحركة مؤتمرهم الاستثنائي في منتصف شهر آب في الجزائر . وقد رفض المؤتمر اتهامات مصالي الموجهة اليهم بالانحراف ، واكد سياسة مؤتمر عام ١٩٥٣ ، وجرد مصالي نفسه وميزرنة ومولاي مريح من جميع مهامهم الحزبية ، واعلن

بطلان المؤتمر الفرعي الذي عقد في بلجيكا • وشرحت الجماعة في العدد الاول من الصحيفة التي اصدرتها وهي « الشعب الجزائري » لتكون لسان حالها ، وهو العدد الذي ظهر بين ايلول وتشرين الاول من عام ١٩٥٤ ، وجهة نظرها في حقيقة الازمة التي وقعت في الحركة • فقد بدأ الصراع في ايلول عام ١٩٥٣ عندما طلب مصالي من اللجنة المركزية الجديدة صلاحيات مطلقة • وقد اعترفت اللجنة بانها ابعدت ميزرته ومولاي مريح ، وهما المقربان جدا من مصالي ، عن القيادة ، ولم تكن قد شرعت بعد في تنفيذ المهام التي عهد اليها بها المؤتمر الثاني • وطلبت اللجنة من مصالي ان يعيد النظر في الموضوع ، وبعثت اليه بوفد للتشاور معه في نيورت ، فمنيت مهمة الوفد بالفشل • وعاد مصالي في كانون الثاني عام ١٩٥٤ فكرر طلباته ، وهدد هذه المرة بان يسحب تأييده من الامين العام ومن اللجنة كلها • « وكانت اللجنة المركزية تعتقد من الناحية الاولى ان السيطرة الشخصية لا تتفق مع مبادئ الحزب الثوري ، ومن الناحية الثانية ان الوضع لا يسمح باعطاء جميع السلطات الى رجل واحد » • واقترحت اللجنة المركزية عقد مؤتمر عام لتقرير هذه القضية • ورفض مصالي الاستماع الى الوفد الثاني الذي ذهب الى نيورت لبحث هذا الاقتراح • واتهمت اللجنة المركزية بعد ذلك مصالي بالتواطؤ مع ميزرته للقيام بمحاولات لتحريض عمال الحزب على لجنتهم المركزية عن طريق تأليف ما اسموه بلجنة السلامة العامة وبعض الاجراءات الاخرى • واستجابت اللجنة المركزية في شهر اذار ، ولم تكن قد استعدت بعد لانشقاق علني مع مصالي الى بعض مطالبه ، ومنحته بعض السلطات التي طلبها • وهنا شرع مصالي وميزرته ومولاي مريح في استئصال المعارضة لهم داخل الحزب عن طريق « اجراءات قهرية » ، وفي اعداد العدة لمؤتمر يضمن فيه انصار مصالي لانفسهم سلفا السيطرة عليه • ورفضت اللجنة المركزية حضور مؤتمر هورنو ، وعقدت بعد ذلك مؤتمرها في الجزائر •

ونظرت اللجنة المركزية بصراحة الى الطبيعة الحقيقية لخلافها مع مصالي ، واكدت ان ما اسماه مصالي « بالاصلاحية » من جانبهم لم يكن في الحقيقة الا « الواقعية الثورية » التي تمخض عنها مؤتمر عام ١٩٥٣ ،

ثم مضت الجماعة تقول :

« لقد اراد مصالي ان يقاوم بالكلام العنيف وحده ، وبالاثارة بقصد الاثارة ، وبالتعصب والمغامرة ، سياسة توطيد دعائم الحزب وتوسيع قواته العاملة ، وبناء القواعد التي لا مناص منها لتحقيق النجاح وتوسيع نضالنا وتضخيمه ، وكذلك اعمالنا التنظيمية ، واعدادانا الجدي ، ومحاولاتنا ايجاد وحدة صحيحة لجميع القوى الشعبية العاملة » .

وكان الصراع في الحقيقة « ناجما عن عوامل القيادة والاساليب » . فمصالي يريد فرض سلطته الشخصية بينما ايدت اللجنة المركزية فكرة القيادة الجماعية ودقطة الحزب - اي تنظيمه ديموقراطيا - . وكان مصالي « يعارض في العمل النظري الذي يستهدف اقامة عقيدة واضحة المعالم ثابتة على اسس اكثر علمية وتقبلا عقليا ، لانه كان يخشى ان يؤدي هذا التنظيم الى الحد من صلاحياته » . ومضت اللجنة فاعلنت ايمانها بان « النضال يجب ان يكون في سبيل مجد البلاد ، لا في سبيل مجد رجل فرد » . ولاحظت اللجنة بمرارة ، انه في الوقت الذي يأوي فيه مصالي الى « برجه العاجي » ، فان مناضلي الحزب يضحون بأنفسهم في سبيل بناء الحزب بتعبهم وجهدهم ، ثم قالت :

« ومن الجوهرى ان يعلم جميع المناضلين والشعب هذه الحقائق . وانه بات لزاما وضع حد لادعاء مصالي الغريب ، بانه يعتبر نفسه وحده ، ندا بل ومتفوقا على الحزب كله ، وعلى الشعب الجزائري كافة . ومن الواجب ان نضع حدا ايضا لفكرة استحالة الاستغناء عن انسان فرد . . . ولم يشترك المناضلون في الحزب لان مصالي رئيسه ، بل لانه ، أي الحزب، يمثل الحركة الوطنية الجزائرية الثورية » .

وكانت هذه الوطنية التي ايدتها اللجنة المركزية الان مفضلة اياها على « مغامرة » مصالي ، لا تقوم على اساس عنصري او ديني بل على اساس « ارادة الكفاح لتحقيق حرية الشعب الجزائري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا » . واتجه جناح اللجنة المركزية بعد هذا الانشقاق من

جديد الى زيادة الجهد في موضوع الوحدة ، وعقد المؤتمر الوطني الجزائري ، فقد شعر اعضاؤه بأن هذه الوحدة ضرورية لتأمين نضال فعال ضد فرنسا .

ولم يكن الانشقاق الذي وقع بين مصالي وبين اللجنة المركزية لحركة انصار الحريات الديموقراطية ، ناجما فقط عن الخلاف بين النفوذ الشخصي واقتراع الاغلبية ، وبين الحزب والمؤتمر الوطني الجزائري ، وبين السياسات والدعاية من ناحية والعمل في جميع الميادين من الناحية الاخرى وانما كان ايضا « صراعا بين الاجيال » ، ونتيجة للانفصال الواقعي بين مصالي والحركة وهو انفصال ادى دائما الى ان يكون عائقا في طريق نمو الحزب المضطرب واستمراره . فمصالي ، زعيم الحزب ومؤسسه ، يسير الان في طريق الشيخوخة . فقد شب في عهد كانت فيه الخطب المثيرة ، والمظاهرات الجماهيرية ، وتقديم المطالب المسرحية ، هي كل ما يمكن عمله وتحقيقه عن طريق حركة وطنية ناشئة ، تناهض سياسة استعمارية لدولة قوية كفرنسا . اما العناصر الفتية في لجنة الحزب المركزية ، فقد تأثرت بحياة السرية والاختفاء التي عاشتها ، وبهزيمة فرنسا في عام ١٩٤٠ ، وبالحرركات النضالية الناجحة في عدد من البلاد في الفترة التي عقت الحرب والتي حققت الاستقلال ، في وجه قوات متفوقة . لكن هذا الانشقاق في حركة انصار الحريات الديموقراطية قد جزأ الحركة الوطنية الجزائرية ، وابعد احتمال قيام معارضة عملية ومتحدة ضد فرنسا . وعندما اندلع لهيب الثورة في الجزائر ، ليلة الواحد والثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٥٤ لم يكن مصالي « والد الوطنية الجزائرية » على علم بها ، وهكذا تخطته الاحداث لأول مرة في حياته .

مراجع الفصل

- ١ - جوليان - افريقيا الشمالية تسير ص ٣٣٥
- ٢ - ورد في جوليان - افريقيا الشمالية تسير ص ٣٣٢ . هذا وقد استقال شيفالييه من منصبه كرئيس بلدية الجزائر في الثالث عشر من ايار عام ١٩٥٨ .

- ٣ - ورد في جوليان - افريقيا الشمالية تسير ص ٣٣٤ .
- ٤ - كان حياد الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري ناجما عن اوضاع الجزائر الجغرافية وعن الخوف من ارتباط امريكا بمصالح الرأسماليين الاستعماريين في الجزائر ، ومن العقيدة الماركسية بان الولايات المتحدة تؤثر الحرب على الازمة الاقتصادية ، ومن اشراك الجزائر في حلف الاطلنطي رغما عنها .
- ٥ - حددت اللجنة في الحقل الاقتصادي الاهداف التالية : خلق اقتصاد وطني صحيح يستعاض به عن الاقتصاد الاستعماري القائم ، الاصلاح الزراعي ، التصنيع ، تأمين مصادر الانتاج الاساسية ، تنسيق اقتصاد مراكش وتونس والجزائر لاقامة سوق مشتركة للانتاج والاستهلاك . اما في الميدان الاجتماعي ، فقد اقترحت اللجنة المركزية ، رفع مستوى المعيشة والتوزيع العادل للدخل القومي ، والحرية النقابية . واقترحت اللجنة من الناحية الثقافية ، نشر الثقافة القومية والتعليم التقني ، وشن حملة على الامية لمكافحتها .
- ٦ - لعل من الخير التوسع في سرد اراء اللجنة المركزية تجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنظر الى اهميتها المقبلة في سياسة جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، نتيجة انضمام عدد كبير من اعضاء اللجنة المركزية اليها . فقد ذكرت اللجنة عن السياسة السوفياتية ما يلي :
- « من المهم ان نلاحظ ان التأثير الشيوعي ، على الرغم من تبنيه للقضايا الوطنية في اسيا وانتقاله منها الى مرحلة الصراع الطبقي ، يتوقف جملة في اسيا على حدود الدول الاسلامية .
- « وتتخذ السياسة السوفياتية موقف المؤيد بصورة عامة لجميع حركات التحرر في البلاد المستعمرة . . . ومثل هذا الموقف الذي لا يتطلب اي مجهود خاص ، تكتيكي مجرد ، يتخذ بقصد اضعاف الدول الغربية . وتستهدف هذه السياسة حقيقة اتاحة الفرصة لتقوية الاحزاب الشيوعية المحلية . وهذا الاسلوب (التكتيك) ، الذي نجح في الهند الصينية والملايو وربما الهند ، لم ينجح في البلاد

الاسلامية المماثلة ولا سيما في اندونيسيا وايران » •
ورأت اللجنة ان سياسة الولايات المتحدة تنطوي على نفس
التوسعية السياسية والعقائدية الموجودة في السياسة السوفياتية
فقالت :

« كانت وسائل العمل الاولى التي اختارتها الولايات المتحدة ، اعادة
بناء اوروبا اقتصاديا عن طريق مشروع مارشال ، ثم مشروع النقطة
الرابعة ، وهي وسائل ضعيفة لم تفلح في مواجهة النفوذ الشيوعي •
وعادت امريكا فآثرت الوسائل العسكرية على الاقتصادية » •

ومضت اللجنة تقول : « وهكذا فرضت امريكا على حلفائها
سياسة اعادة التسليح ، وبنت امريكا مساعداتها على اساس فرض
سياساتها الخاصة على حلفائها • وبالاختصار فان الكتلة الغربية ،
تمثل عددا من التناقضات » • وتحدثت اللجنة المركزية عن اساليب
الكتلتين فقالت : « تمسك الكتلة السوفياتية في ميدان الحرب الباردة
بزمam المبادرة دائما • وهكذا تمكن الشيوعيون بفضل نظام حكمهم
الفرد ، وتنظيم اجهزتهم الدعائية ، والاعتماد على القوة الحقيقية ،
والافادة من ضعف الحكومات الغربية من التفوق في لعبة الحرب
الباردة » •

القسم الثاني

الثورة



الفصل الثامن

جبهة التحرير الوطني الجزائري

يقول جول مونيرو في وصفه الكلاسيكي لطبيعة الثورة وتطورها
ماريلي :

« تفقد جميع مظاهر النشاط الاجتماعي وفئاتها بصورة تدريجية استقلالها ، في الثورات ، ففي الحروب الخارجية والداخلية على حد سواء ، ينعدم الاستقلال في السياسات الخارجية والداخلية ، وفي الشؤون الاقتصادية والدينية ، وتصبح كلها مترابطة متشابكة . ويتجه كل شيء ، تدريجيا نحو التوافق والاتصال ، وهذا يشمل الامور المتعلقة بالافراد والجماعات على حد سواء ، ويسبب لهم ولها الكثير من الجهد والمشقة . . . واخيرا فان العالم بأسره يغدو منطقة حساسة واسعة من الاحتكاك ، والاحتكاك المقابل . ويغدو التفاعل بين العالم الاكبر والانسان ، وبين الفرد والمجتمع ، وبين الكيان الصغير والكيان الكبير الضخم ، حركة سريعة متلاحقة تجرف معها الانسان دون ان يفهم شيئا . . . ولا يبقى هناك مجال « لتحليل القيم والاهداف » الذي يمكن كل مجموعة بشرية وكل فرد ، من ان يجد او تجد « المكان اللائق لكل شيء » ، وتتجزأ العقائد الدينية الى مجموعات من الواجبات المتنافرة ، و « تصطرع القيم المنفصلة والمجزأة » متنافسة على الفرد وفي داخله . وفي وسع المؤرخ ان يجزئ الازمة العامة الى سلسلة من الازمات الخاصة في اوقات واماكن

معينة ، ولكن هذه الازمات تظل تعدل بعضها البعض ، وتقرر مصير بعضها البعض ، وهذا الترابط ، يكون مكانيا وزمانيا • فالنفس القديمة تندفع الى التغير ، ولم يظهر بعد اي شيء ، ليملا الفراغ الذي خلفته الامور التي قذفتها هذه النفس ، وطرحتها جانبا • وتسيء الحاجات تشكيل صورها ، وتكتفي بما تستطيع تحقيقه من اين ؟ وكيف ؟ • وتتوقف العقائد التي قام عليها المجتمع ، عن السيطرة على الاستجابات العضوية ، ولكنها تتعرض للهجمات على اساس المصالح وتدافع عن نفسها ، على هذا الاساس ايضا ، وتهدم الحوافز الاجتماعية العظيمة في النفس ، التي تمثلها هذه العقائد عن طريق النقد •••

« وفي مثل هذه الفترات عندما تصبح القواعد القديمة للمجتمع واهية ومائعة ومنهارة امام حالة من الانتقال ، وتفقد الانتقادات الموجهة الى كل الاوضاع القديمة ، التي لم تعد مرضية ، والى كل ما تقوم عليه من اسس ، دون كايح او زاجر ••• وكتمة طبيعية لانتشار الشكية ، تنبعث هناك « باطنية » غير ناضجة ••• هي « وليدة التحالف بين الشكية والحنين الى الوطن » • والى جانب العدمية (النهلستية) - وهي حالة من توافر الصلاحية النفسية التي تعني ان يكون الانسان حاضرا للفائدة لكل عمل - يظهر نوع من الحنين في اشكال متعددة ، للاجماع العام الاجتماعي • وفي هذا التوق الى الوحدة ، تعيش النفس ، على اضخم صورة مقلدة لها ، وهي صورة العصر الذهبي ، واليوم المجيد ••• ولا ريب في ان المفاهيم الجديدة للعالم ، التي تحاول ان تحتل مكان النظام الاجتماعي القديم ، تحمل طابع الجدة •

« والثورة - وهي الازمة الطويلة التي تحيل التنافر الى وحدة - لا تستطيع الوقوع في « وعاء مقفل » في جزء واحد من العالم ، حتى ولا في قارة بأسرها • فارتباط الاضطرابات ••• ترابط عالمي •••

« والثورة عملية تاريخية ، لا تقود الى ابواب الفردوس ، بل الى ابواب عالم شبيه بالعالم الذي نعرفه باستثناء ان كل ما فيه قد تبدل ، حتى « النفس » ايضا قد تغيرت •

« فأية فئات يمكن لها ان تقسم المنافع والخدمات وتتوزعها ، ومم

تتألف هذه الفئات ؟ ولمنفعة من سيجري هذا التوزيع ؟ واية علاقات بشرية يمكن لها ان تتبدل فعلا ؟ وما هي الاهمية الحضارية لهذا التبدل ؟ وما هو نوع النظام الجديد الذي سيوجد والذي سيقبل فيه الناس اوضاعهم ، وكيف يمكن لهذا النظام ان يقيم خطة دوران الطبقة المختارة ؟ هذه هي الاسئلة الحقيقية التي تكشف ما يتعرض للخطر في المعركة ...

« ... وفي وسعنا ان نسمي كل عصر بالثوري ، اذا كان الاصطدام المتزايد في المشاكل يقترب من نقطة الاشباع . فالتباين والخلاف ، يصلان الى اقصى امتدادهما ... ولم تعد الاغلبية تقبل المجتمع . واخذ عدد الرجال الذين فقدوا الاحساس بالانتماء الى النظام الاجتماعي او النظام العالمي يزداد ... وغدا المجتمع الى حد كبير ، واخيرا الى حد نهائي ترتيبا استبداديا ، او اذا شئنا تعبيراً اصدق ، قلنا انه غدا سلسلة من الترتيبات التي لم تعد تستحق اسم « المجتمع » .

« واخذ دور الظروف في تكييف سلوك الانسان او تشويبه ، يزداد قوة ، بينما ينقص دور المسؤولية ، وفي مثل هذه الاوقات يكون الرجل العظيم ، هو ذلك الذي يملك ، بالاضافة الى مواهبه الاخرى ، موهبة تميز « اللحظة المؤاتية » ... وللرجال العظام في مثل هذه الظروف بالاضافة الى فضائلهم الاخرى فضيلة المعرفة التامة وموهبة المخر في عباب المجتمع ... وعندما لا يشعر الفرد بأنه جزء مكمل لنظام اجتماعي ، يحاول البحث عن حلول مؤقتة ، كالحصول على ملجأ في فتنة ، او في اي مكان امين آخر ... ولكن هذا الوضع ، يسري على روح المغامرة بقدر ما يسري على روح الحذر . وهناك فرص جديدة ، وعن طريق التصميم والشجاعة والاختمال والحظ ، يمكن الوصول في هذا العصر الى نتائج اكثر من تلك التي كان في الامكان الوصول اليها في العصر السابق . » (١)

كانت سنة ١٩٥٤ ، سنة ثورة بالنسبة الى الجزائر ، فقد كانت التعبيرات عن النعمة « والامال المتصاعدة » تشترك في القوائم الانتخابية ، فيؤدي بها تزييف الانتخابات الى الهزيمة ، او انها قد تشق طريقها الى الجمعية الجزائرية ، فتجد مثواها الاخير هناك بين صور « الامعية » ، وسيطرة المستوطنين . وكان هؤلاء الوطنيون الذين ما زالوا يهتمون

بالاجتماع ، يلتقون احيانا لنذب عجزهم المتزايد ، واموالهم الضئيلة او للاشتراك في مشاحنات لا جدوى منها . واخذت ثقة الوطنيين في اي تطور سلمي تختفي وتضمحل . وبدأت افكار القوة والعنف تتصاعد . وبدأ «التباين والخلاف» يصلان الى اقصى امتدادهما .

ووراء هذه المناقشات غير المثمرة ، كان الخزان العظيم للشعب الجزائري ، اي نحو من خمسة ملايين انسان على شفير المجاعة ، بينما كان الباقون ، لا يبعدون عنها كثيرا ، ومع ذلك ، فالهدوء مخيم في الظاهر . وظل هذا المجتمع البشري ، وقد عصرته اكثر فاكثر ازمة التزايد المستمر في نسبة المواليد ، والتدهور المتواصل في التطور الاقتصادي ، ينتظر دون ان يبذل هذا المجتمع اية مقاومة فعالة . وظل اتصاله اليومي بالطبقات الثرية من المستوطنين اصحاب الامتيازات ، يؤلف تذكيرا حادا ومستمرا له عن وضعه المتدني ، وسجلت معاملة ضحايا الهزة الارضية في الأضام (اورليانز فيل) من الجزائريين في صيف عام ١٩٥٤ اسوأ مظاهر التمييز العنصري . وغدا الشعب الجزائري من فلاحيه الى اصحاب المهن من ابناءه على استعداد « للقيام بأي شيء » .

وكان الزعماء في الميدان الدولي يرقبون الاوضاع بدقة ، واخذ الشعب يسمع بالشائعات عن الشعوب الجديدة التي استقلت حديثا ، وظهرت الى حيز الوجود بعد الحرب الكونية الثانية على الرغم من التفاوت بينها وبين القوى التي واجهتها . واثبتت احداث تونس في عام ١٩٥٤ ، ان القوة ، حتى ولو مارستها بضع مئات من محاربي الجبال ، قد تؤدي الى نتائج عظيمة . والى الغرب ، في مراکش ، واصل المغاربة استعمال الارهاب لاثهار سخطهم على الطغيان الفرنسي وعلى نفى سلطانهم من البلاد . وبدأ الوطن العربي كله يتأجج في حالة ثورة واشتعال .

وهكذا لم يعد توجيه هذه التيارات الجزائرية العميقة من السخط باتجاه الثورة في حاجة الى اي شيء اخر غير القادة والاسلحة . وكان رد فعل مصالي على هذه الاوضاع انه حاول تركيز جميع الصلاحيات في شخصه ، على اعتبار انه الشخص الوحيد الذي يثق هو فيه . وقد حاول اعضاء اللجنة المركزية الوصول الى الوحدة ، عن طريق خلق انشقاق حزبي

جديد • وكان ثمة اخرون يملكون « روح العزيمة » ، وهم خلافا للمعتدلين ، غير محدودين في وسائلهم التي يلجأون اليها لابدال النظام • وقد احسوا بان زعاماتهم التقليدية قد تخلت عنهم وخيت امالهم • واعتقدوا انهم قد وصلوا الى « اللحظة المواتية » للانتقال الى مرحلة العمل المباشر •

اللجنة الثورية للوحدة والعمل

وقام تسعة من الشبان في مطلع عام ١٩٥٤ بتأليف اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وهم : حسين آية احمد ، واحمد بن بيلا ، ومحمد العربي بن مهيدي ، ومحمد بوضياف ، ومصطفى بن بولعيد ، ورباح بيطات ، ومراد ديدوش ، ومحمد خيضر وكريم بلقاسم • وتولى كريم تمثيل قبيله، وابن بولعيد الاوراس ، وابن مهيدي وهران ، وبيطات الجزائر ، وديدوش شمال قسنطينة ، بينما تولى بوضياف ، وهو منظم ماهر ، اعمال الارتباط بالنسبة الى خارج الجزائر • وكان معظم هؤلاء الشبان من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ويمتدون الى الطبقات الوسطى او الخفيفة في المجتمع الجزائري ، وسبقت لهم خدمة فعلية في الجيش الجزائري ، والمنظمة الخاصة ، كما سبق لهم ان قضوا فترات في السجون الفرنسية • وكان مؤسسو اللجنة الثورية ينحون باللائمة على كل من انصار مصالي وانصار اللجنة المركزية على الخلافات الداخلية التي مزقت حركة انتصار الحريات • وقد اعتقدوا ان البحث عن الوحدة يجب ان يتم في القاعده الحزبية لا بين قادة الحزب وزعمائه ، وان على كل مجموعة من المناضلين ان تنشق على كل من الفئتين وان تبحث بنفسها ازمة الحزب • ورفضت اللجنة الثورية من ناحيتها حجج كل من الفريقين ، ولكنها كانت اقرب في الاتجاه السياسي الى جماعة اللجنة المركزية ، اذ رأت ان الوحدة ضرورة للنجاح ، وان اختلفت معها في موضوع التوقيت الضروري اللازم • واعتقدت ان الوحدة ليست شرطا مسبقا للأخذ بزمام المبادرة ، بل رأت على النقيض ان العمل هو خير سبيل للتقريب بين الجزائريين الذين يحبون وطنهم •

وواصل اعضاء اللجنة الثورية ، عقد الاجتماعات السرية بين اذار وتشرين الاول عام ١٩٥٤ . واجتمع كريم وبن بولايدي في الجزائر، وهما يمثلان قبيلة وولاية الاوراس ، واتفقا على حمل السلاح ضد الحكم الاستعماري . وسرعان ما انضم اليهما الزعماء الاربعة الآخرون وحددوا المسؤوليات والاهداف . واتخذوا في اجتماعهم التاريخي الذي عقده في العاشر من تشرين الاول قرارهم الخطير ، بالبدء بالثورة في يوم عيد جميع القديسين أي في الساعة الواحدة من صباح الاول من تشرين الثاني . واجتمع في غضون ذلك زعماء لجنة الثورة الموجودون في الخارج في مراكز الاضطياف في سويسرا لتنظيم عمليات شراء الاسلحة وحشد تأييد الوطنيين الآخرين . وانضم عدد من انصار اللجنة المركزية الى الحركة ، لكن جميع المحاولات التي بذلت لاقتناع مصالي الحاج والمقربين من انصاره بالعودة الى الحظيرة بآت بالفشل .

وفي صباح الاول من تشرين الثاني وقعت نحو من ثلاثين هجمة متزامنة في جميع انحاء الجزائر على مختلف الاهداف العسكرية والبوليسية . وقد اشترك في هذا الهجوم نحو من الفين الى ثلاثة الاف مناضل سلاحهم على الغالب بنادق الصيد والاسلحة المحلية الاخرى . وقد تمكنت الفئات الصغيرة في معظم الحالات من الانسحاب بعد اداء المهام التي عهد اليها بادائها . واقام اعضاء اللجنة الثورية وانصارهم المختلفو الاشكال ، في منطقة جبال الاوراس قواعد لعمليات مستمرة يشنونها من المخابىء الجبلية التي لا يستطيع الفرنسيون الوصول اليها . وهكذا بدأت الثورة ، او الازمة الطويلة التي « تحيل التنافر الى وحدة » .

قيادة الثورة

وتحولت اللجنة الثورية للوحدة والعمل عشية يوم الثورة الى جبهة التحرير الوطني الجزائري من الناحية السياسية والى جيش التحرير الوطني من الناحية العسكرية . وذكر منشور وزع في شرق

الجزائر في اليوم الاول من تشرين الثاني ان زعماء جبهة التحرير وقادة جيش التحرير ليسوا الا « فريقا من المناضلين الشبان المسؤولين والواسعي الادراك » . وأقيم صف ثان من القادة وراء الصف الاول ضم عمارنه وعبانه وناصر في قبيلة وزيروت وبن طوبال في شمال قسنطينه وشيحاني ونواروه في الاوراس وبوصوف في وهران وسويداني ودهلب وبن خيده في الجزائر . وكانت القيادة تتألف على الغالب من عسكريين يتمتعون بصلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات المحلية ، ومن بعض الجزائريين الذين يعيشون في خارج البلاد والذين مهمتهم الاولى تنحصر في الحصول على الاسلحة والمعدات للمجاهدين . وكانت مهمة البعثة الخارجية ، كما اسميت فيما بعد ، مهمة للغاية ، وهي اقامة طرق الامدادات عبر اراضي تونس ومراكش ، لفتح جبهات حربية جديدة في البلاد . وظل هؤلاء الشبان يقودون ثورة الجزائر حتى شهر آب عام ١٩٥٦ . وانضم اليهم في غضون هذه المدة عدد من الافراد المهمين من اعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان وجماعة العلماء ، أخذ اكثرهم يعمل في البعثة الخارجية التي أخذت توسع نشاطها الدبلوماسي .

وانقضت عدة اشهر في الاعداد للاجتماع الاول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اجتمع في شهر آب عام ١٩٥٦ . وكانت فكرة الدعوة الى مؤتمر وطني يضم زعماء جميع الجماعات، منبثقة عن الاقتراح السابق لاعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو الاقتراح الذي تبناه عدد من قادة الجيش ، وفي طليعتهم زيرون في شمال قسنطينه . وكمظهر من مظاهر سيطرتهم العسكرية ، اختار القادة العسكريون وادي الصمام مكانا لاجتماعهم ، وهو المكان الذي كان الفرنسيون قد زعموا انهم سيطروا عليه . ولا ريب في ان اختيار هذا المكان جعل ترتيبات المؤتمر والمواصلات اليه مع الزعماء في الخارج أمرا شاقا ، ولذا فقد تأخر الاجتماع عن مواعده المقرر بعض الوقت . وعندما اجتمع القادة العسكريون في الوادي ، وجدوا أنفسهم منقطعين عن اعضاء البعثة الخارجية ، الذين ينتظرون الانباء في ايطاليا . ولكن القرار

قد اتخذ من قبل عبانة وحده على الغالب بعقد المؤتمر بأي ثمن .
 وقرر مؤتمر وادي الصمام ان يتألف المجلس الوطني للثورة
 الجزائرية من سبعة عشر عضوا كاملا وسبعة عشر عضوا مساعدا . وكان
 بين الاعضاء الكاملين الاحياء من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل
 وبعض القادة العسكريين الجدد ، وفرحات عباس الذي سافر الى القاهرة
 في عام ١٩٥٦ للانضمام الى جبهة التحرير ، وتوفيق المدني من جماعة
 العلماء ، وعدد من زعماء حركة انتصار الحريات الديمقراطية البارزين
 من امثال الامين - دباغين ، ويزيد . وضمت قائمة الاعضاء المساعدين
 بن يحيى الذي نظم حركة الطلاب المنضمة لجبهة التحرير ، ومهري ، من
 اعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات السابقين وفرنسيس من
 زعماء الاتحاد الديمقراطي ومن انصار فرحات عباس المقربين . وها
 هي قائمة كاملة بأسماء الاعضاء الكاملين والمساعدين في المجلس الوطني
 للثورة الجزائرية كما تألف في العشرين من آب عام ١٩٥٦ : -

الاعضاء المساعدون

عمارة العسكري

بن عوده

الاخضر بن طوبال

محمد بن يحيى

بوميد يعين

عبد الحفيظ بوصوف

محمود شريف

سليمان دهيليس

احمد فرنسيس

العموري

احمد مهساس

عبد الحميد المهري

علي الملاح

الاعضاء الكاملون

حسين آية احمد

فرحات عباس

رمضان عبانة

احمد بن بيلا

مصطفى بن بولعيد

بن يوسف بن خيده

محمد العربي بن مهيدي

رباح بيطات (سجن منذ شباط ١٩٥٥)

محمد بوضياف

سعد دهل

محمد خيضر

• كريم بلقاسم

محمد الامين دباغين

توفيق المدني

محمد يزيد

يوسف زيرون

ابراهيم مزهودي

الطيب الثعالبى

واتتخب مؤتمر وادي الصمام ايضا ، لجنة التنسيق والتنفيذ وهي تضم خمسة اعضاء ظلت اسماؤهم سرا ، وكانوا : رمضان عبانة ، وابن يوسف بن خيده ، ومحمد العربي بن مهيدي ، وسعد دهلبي وكريم بلقاسم ، وكلهم من القادة العاملين في ارض الجزائر نفسها . وقد عكست هذه اللجنة الاهمية الاولى للعمل العسكري ، واستحالة الاعتماد على الاتصالات المعتادة والدائمة بين القادة في الداخل والخارج .

ونصت قرارات مؤتمر وادي الصمام على ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو « اعلى جهاز للثورة ، يوجه سياسة جبهة التحرير ، وهو الهيئة الوحيدة المخولة في النهاية باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد » . والمجلس الوطني هو صاحب الحق وحده في اصدار الامر بوقف اطلاق النار . أما لجنة التنسيق والتنفيذ فهي ...

« مجلس الحرب الحقيقي ، وهي مسؤولة عن توجيه وادارة جميع فروع الثورة من عسكرية وسياسية ودبلوماسية . وهي تسيطر على جميع هيئات الثورة المنظمة من سياسية وعسكرية ودبلوماسية واجتماعية وادارية . وجميع القادة العسكريين والسياسيين المسؤولين عن النشاط الثوري في الولايات الست ، مسؤولون بصورة مباشرة امام لجنة التنسيق والتنفيذ » .

وقد اقامت اللجنة مركزها في الجزائر ، على الرغم من ان اعضاءها كانوا دائمي التنقل . وكان على اللجنة ان تعين لجانا فرعية تدرس مختلف القضايا المتعلقة بنشاط الثورة في الحاضر والمستقبل ، وتكون هذه اللجان مسؤولة امامها .

ولم تستمر قيادة جبهة التحرير وجيش التحرير مدة طويلة على ما كانت عليه في شهر آب عام ١٩٥٦ . ففي اقل من عام اعتقل الفرنسيون اربعة من اعضاء البعثة الخارجية وهم آية احمد وابن ييلا وبوضياف وخيضر ، كما ان ثلاثة من اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وهم بن مهيدي وابن خيده ودهلب غابوا بفعل الاعتقال او الوفاة ، او اضطروا الى الخروج

من الجزائر خشية من الاعتقال •

وفي نهاية عام ١٩٥٦ ، اجتمع عدد من اعضاء القيادة العسكرية ومن البعثة الخارجية في تونس والقاهرة للبحث في نتائج مؤتمر وادي الصمام ولإقامة ارتباط اوثق بين الجماعتين • وسرعان ما نقلت لجنة التنسيق والتنفيذ مقر قيادتها الى تونس للتخفيف من حدة الانقسام بين القيادتين الداخلية والخارجية •

وعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمره الثاني في القاهرة في شهر آب عام ١٩٥٧ • وتقرر توسيع عضوية المجلس من أربعة وثلاثين الى أربعة وخمسين لكي يصبح بمثابة تسهيد لقيام البرلمان الجزائري • ولم يعلن اسماء اعضاء المجلس الثاني ، ولكن من المفروض انه قد ضم جميع الاحياء من اعضاء المجلس الاول ، الذين كان في استطاعتهم ان يقوموا بدور فعال في الثورة • وتقرر ان يعهد الى لجنة التنسيق والتنفيذ باختيار العشرين عضوا الجدد ، ولكن اللجنة لم تختارهم فورا • ووسعت عضوية اللجنة ايضا من خمسة الى أربعة عشر بينهم خمسة من المسجونين في باريس او الجزائر بوصفهم اعضاء شرف • وكانت هناك سابقة في الاحتفاظ ببعض القادة المسجونين في عضوية المجلس الوطني وكان هؤلاء يستشارون عادة اما عن طريق الاتصالات السرية او الوسطاء العرضيين • وترك مؤتمر القاهرة مهام المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ على ما كانت عليه في السابق • وتقرر ان يعقد المجلس الوطني بوصفه «الهيئة العليا للثورة» اجتماعا سنويا • كما تقرر ايضا ان تعطى للجنة التنسيق والتنفيذ «صلاحيات واسعة تتناول جميع المشاكل لتنفيذ السياسة التي حددها المجلس الوطني ، باستثناء القضايا التي تتعلق بمستقبل البلاد ، كالمفاوضات مثلا او انتهاء العمليات الحربية، او التحالف مع هذه الكتلة او تلك ، او حل المشكلة الجزائرية دوليا ، او تدخل طرف ثالث في الصراع الجزائري - الفرنسي » • وتكون لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة امام المجلس الوطني الذي يستطيع تنحيها باقتراع الثلثين • وكان اعضاء اللجنة في شهر آب عام ١٩٥٧ هم : رمضان عبانه، فرحات عباس ، الخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، محمود

شريف ، كريم بلقاسم ، محمد الامين دباغين ، عبد الحميد عمراني .
يضاف اليهم كأعضاء فخرين حسين آية احمد ، واحمد بن بيلا ورباح
بيطات ومحمد بوضياف ومحمد خيضر . وقد ضمت اللجنة الجديدة
بعكس اللجنة الاولى قادة من الداخل والخارج ، اذ اشترك فيها فرحات
عباس الزعيم السابق للاتحاد الديموقراطي ، والامين دباغين والمهري من
زعماء الحركة الديموقراطية لانصار الحريات . وغدا هؤلاء الثلاثة بناء
السياسة الدبلوماسية في لجنة التنسيق والتنفيذ في غياب البعثة
الخارجية .

وأخذت قيادة جبهة التحرير في الاشهر التي تلت آب عام ١٩٥٧
تهتم اهتماما متزايدا باقامة سياسات مشتركة مع جارتها المستقلتين ،
تونس ومراكش . وادى اجتماع طنجه في نيسان عام ١٩٥٨ الذي حضره
ممثلو حزب الاستقلال المراكشي وحزب الدستور الجديد التونسي
وجبهة التحرير الجزائري الى تقرير اقامة حكومة جزائرية بعد التشاور
مع الحكومتين التونسية والمراكشية . ودعا الاجتماع ايضا الى اقامة
برلمان مغربي ولجنة تنسيق لشؤون المغرب . ولم تؤد المشاورات الى
انشاء الحكومة الجزائرية فورا . ولكن لجنة التنسيق والتنفيذ شرعت
في شهر حزيران في توزيع المهام الحكومية المعينة على اعضائها . ووزعت
المهام على الشكل التالي :

فرحات عباس : لشؤون الاستعلامات

كريم بلقاسم وعمار عمراني وعبد الحفيظ بوصوف : للشؤون العسكرية

محمد الامين دباغين : للشؤون الدبلوماسية

الاخضر بن طوبال : للشؤون الداخلية

محمود شريف : للشؤون المالية

عبد الحميد المهري : للشؤون الاجتماعية

وبدا في النهاية ان اللحظة قد غدت مؤاتية ، وفي التاسع عشر من
ايلول عام ١٩٥٨ اعلن المجلس الوطني للشورة الجزائرية في كل من
القاهرة والرباط وتونس ، تأليف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .
وقد ضمت الحكومة عددا من الزعماء السياسيين والعسكريين المعروفين

بالإضافة الى عدد من العسكريين والمنظمين في داخل الجزائر ، من الذين لم يكن يعرف العالم الخارجي شيئا عنهم .
وتألفت الحكومة المؤقتة على النحو التالي :

فرحات عباس	رئيس الوزراء
احمد بن بيلا	النائب الاول لرئيس الوزراء
كريم بلقاسم	وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء
محمد الامين دباغين	وزير الشؤون الخارجية
الاخضر بن طوبال	وزير الشؤون الداخلية
محمود شريف	وزير التسليح والتموين
عبد الحفيظ بوصوف	وزير المواصلات
عبد الحميد المهري	وزير شؤون شمال افريقيا
احمد فرنسيس	وزير الاقتصاد والمالية
محمد يزيد	وزير الاستعلامات
بن يوسف بن خيده	وزير الشؤون الاجتماعية
توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية

وزراء دولة

رباح بيطات
محمد بوضياف
محمد خيضر
الامين خان

دولة

عمر صديق

مصطفى اسطبولي

والشيء المهم في قيادة الثورة الجزائرية ، ليس الافتقار الى الزعيم الفرد ، بل وجود القيادة التي تمتد الى مسافات عميقة داخل الصفوف . ولعل الافتقار الى القائد الفرد في القمة يمكن ان يفسر في المحاولات التي بذلها مصالي الحاج للسيطرة على الحركة الوطنية الجزائرية ، وهي المحاولات التي قاومها غيره من الزعماء الجزائريين ، مخافة ان يتخذ القائد الفرد قرارات تكون مهلكة ، متأثرا بدوافع شخصية ، ونظرا لصعوبة

التأكد من استمرار الفرد ، في مواجهة اخطار حرب العصابات • ولا يعني هذا ان بعض القادة السياسيين والعسكريين لم تستهوههم فكرة الوصول الى مرتبة القيادة الانفرادية المعترف بها • ولا ريب في ان عددا من العسكريين ارادوا السلطة المطلقة على نطاق ضيق ، ولا ريب في ان بعضهم قد تمكن من تحقيقها لنفسه وقتا ما • ولكن المقاومة التي ابداها الزعماء الآخرون ، ولا خلاص المطلق للقضية الوطنية قد وضعا حدا لكل محاولة للتفرد بالسلطة • ولا ريب في ان اختيار زعيم الاتحاد الديموقراطي السابق فرحات عباس ، رئيسا لوزراء الحكومة المؤقتة ، قد ابعد في الوقت الحاضر أي منافسة ممكنة بين القادة الشبان الذين خلقوا الثورة ، على الزعامة • ولا ريب ايضا في ان عباس سيكون اول رئيس للجمهورية الجزائرية •

ولا ريب في ان المرشحين الواضحين للقيادة في المستقبل هما كريم بلقاسم الذي يؤيده الجيش ومنطقة قبيلة ، وابن ييلا ، نائب رئيس الوزراء ، رغم مدة سجنه الطويلة • ولقد كان كريم بلقاسم وزير الدفاع لفترة طويلة القائد العسكري الأوحـد للثورة • وكريم رجل قصير القامة ممتلئ الجسم ، جم الحيوية ، يحبه ويحترمه جميع الرجال الذين اشترك معهم في مفازع وانتصارات حرب المقاومة • ولد في قبيلة ونشأ على الشعارات الوطنية • وقد خدم فترة كغيره من قادة الثورة العسكريين في الجيش الفرنسي • وفي عام ١٩٤٥ ، كان متأثرا اشد التأثير بالعقيدة الاتحادية التي رفع لواءها اصدقاء البيان الجزائري والحرية وبالشجاعة التي يبديها مصالي وحركته الديموقراطية • وسرعان ما غدا قائدا من قادة الحركة الديموقراطية لانصار الحرية في قبيلة ، ولجأ الى اعمال المقاومة السرية في عام ١٩٤٧ لينجو من الاعتقال • وقاد كريم من مخبئه في الجبال الغارات على الفرنسيين والمتعاونين معهم من الجزائريين ، وارتحل سرا من قرية الى اخرى ناشرا الافكار الثورية • وعندما وقع الخلاف بين مصالي واللجنة المركزية ، وقف كغيره من مناضلي الحزب موقف الحياد ، وعندما استحال التوفيق بينهما ، لعب دورا قياديا في تأليف « القوة الثالثة » التي تمثلت في اللجنة الثورية للوحدة والعمل •

وظل كريم مدة بعد نشوب الثورة قائدا في ولاية قبيلة ، ثم تولى قيادة المجهود الحربي بأسره • ويمتاز كريم بالشجاعة والحزم في قراراته العسكرية ، ولم تسبق له أية خبرة او معرفة في السياسات الدولية قبل ان يقيم قيادته في تونس في عام ١٩٥٧ •

أما بن بيلا فقد ولد في وهران في غرب الجزائر من ابوين مراكشيين • وكان شأنه كشأن كريم ، جنديا في الجيش الفرنسي ، قبل ان يشترك اشتراكا فعليا في النشاط الوطني • وقد منح وسام الاستحقاق لشجاعته في حملتي شمال افريقيا وايطاليا ابان الحرب الكونية الثانية • وقد عاد في عام ١٩٤٦ الى الجزائر وانتخب عضوا في المجلس البلدي في مدينة وهران • وسرعان ما انغمس في نشاط الحركة الديمقراطية لانصار الحرية في ولاية وهران ، وخلف في عام ١٩٤٩ حسين آية احمد في رئاسة المنظمة الخاصة الشبيهة بالعسكرية • وعندما اكتشف الفرنسيون أمر المنظمة في عام ١٩٥٠ ، اعتقل بن بيلا ، ولكنه تمكن من الفرار من سجنه في عام ١٩٥٢ ، فمضى الى القاهرة ، حيث اقام مقر قيادة الحركة فيها وتعاون مع لجنة تحرير المغرب العربي • وقلق بن بيلا ككريم من الشقاق النامي في صفوف الحركة الديمقراطية • وتمكن عن طريق بوضياف من الاتصال بالقيادة في الداخل ووضعوا معا خطة الثورة • ويمتاز بن بيلا بالاناقة والجاذبية والقدرة التنظيمية الفائقة ، واليه يعزى الفضل في الحصول على شحنات كبيرة من الاسلحة من بعض الحكومات المترددة ، ونقلها الى المناضلين في الداخل بمختلف الطرق • وكانت البعثة الخارجية في عام ١٩٥٦ قد قطعت شوطا بعيدا في طريق الوصول الى حل عن طريق التفاوض مع فرنسا ، عندما اعتقل فجأة ، فقد كانت طائفة مغربية تقل أعضاء البعثة الى تونس لاجراء مشاورات نهائية في موضوع شمال افريقيا ، عندما ارغمت الطائفة بتأثير المخابرات الفرنسية على الخروج عن طريقها والاتجاه الى الجزائر • وعلى الرغم من ان اعتقاله قد قلل من تأثيره على سير الثورة الا ان تسميته نائبا اول لرئيس الوزراء قد دلل على انه لا يزال يحتفظ بنفوذ كبير بارز •

ويسهم الآن في الثورة جميع الجزائريين الذين فازوا ببعض تجارب

القيادة ، أما في الفترة القانونية من الوطنية الجزائرية او في الجيش الفرنسي . أما الغالبية فهم من الجيل الذي ولد في الحقبة التي تلت عام ١٩٢٠ ، والذي لا يبصر افراده في فرنسا ، الا البلد المهمل ، والمهزوم الذي رأوه في عام ١٩٤٠ . وعلى الرغم من ان ابناء هذا الجيل قد تلقوا بعض الثقافة الفرنسية ، الا انهم لم يخبروا شيئا من التعاون مع فرنسا على النقيض من جيل فرحات عباس ، الذي كان مثله الأعلى في فترة الشباب ، ان يصبح ابناءؤه فرنسيين يتبعون العقيدة الاسلامية . وقد ادى دور الظروف كالموت او السجن ، والخبرة العسكرية ، ومعرفة اللغة وفهمها ، الى توزيع المهام المعينة على كل من الزعماء الجزائريين . وبالطبع فان بعض الشخصيات الممتازة من قادة الثورة كبن بولاييد وبن مهدي وعبانه ، قد غدوا الآن في عداد الاموات ، ولكن بن بولاييد سيظل دائما البطل في عيون مناضلي جبال الاوراس ، وستظل صورته معلقة في كل مكان في قلب هذه الجبال . فقد منح هذا البطل ، للثورة كل الثروة التي جمعها في أعمال النقل ، ووهبها كل موهبته التنظيمية . وبدون هذه التضحيات التي قدمها بن بولاييد وامثاله ، ما كان ليقدر للثورة في مثل منطقة الاوراس المهمة الدائمة الاضطراب ان تكمل بالنجاح . وقد أحس بالحاجة الشديدة الى المؤن والعتاد في مطلع عام ١٩٥٥ ، فمضى يبحث عنها ، واعتقله الفرنسيون على الحدود الليبية ، ولكنه تمكن في شهر تشرين الثاني من ان يفر بطريقة رائعة من سجنه وعاد الى ولايته . وما زال الغموض يحيط بالطريقة التي توفي فيها هذا البطل . أما بن مهدي ، منظم ولاية وهران ، فقد بات الشخصية الاسطورية في تاريخ الثورة . وكان احد كبار القادة الذين أسرهم الفرنسيون وعرضوه للتعذيب حتى توفي . وكان من المثقفين والواسعي المدارك ، والمفكرين الاصيلين ، وواضعي نظرية الثورة ، وقد ناقش دفاعا عن قضيته العقيد (الكولونيل) الفرنسي من فرقة المظليين ، نقاشا حادا قبل ان يضع هذا حدا لحياته . اذ قال له :

« اسمع أيها العقيد ، اتنا ، انا وانت ، من السادة المهذبين ، لاتنا نحتقر الموت ، ولكنكم اتتم ستهزمون ، لانكم لا تؤمنون

بأي شيء . أجل ان الفرنسيين لم يعودوا يؤمنون بفرنسا . لقد غدوتم الماضي ، فأنتم مجزأون ، ولا تعرفون ما تريدون . أما نحن فنمثل المستقبل ، لاننا نؤمن بالجمهورية الجزائرية . واذا قدر لي ان اموت ، فسيأتي بعدي الألوف ... ليواصلوا القتال » . (٢)

أما ، عبانه ، الزعيم من قبيلة ، فقد كان من أقوى شخصيات الثورة الجزائرية . فمنذ تشرين الاول عام ١٩٥٦ الى ان توفي في شباط عام ١٩٥٨ ، كان يفرض حيويته وتصميمه الذي يأبى الهوادة واللين على الثورة ، بيد من حديد . ولقد كان على سبيل التشبيه ثوريا من الطراز اللينيني ، يؤمن بقيمة العمل الارهابي في مدينة كبيرة . ولقد قال ذات مرة : « ان فرض حظر التجول في مدينة الجزائر ، يعادل في قيمته ونتائجه قتل مائتي فرنسي في الجبال » . وكان عبانه رجلا واسع الدهاء ، عميق الموهبة التنظيمية الفائقة ، وكان يرتحل في كل مكان في الجزائر ، يصل بين جماعات المناضلين ، ويعمل على تحسين وسائل كفاحهم ، وفي احدى رحلاته هذه وقع في كمين فرنسي فاستشهد على الفور .

وان تميز القيادة الجزائرية وتقسيمها الى سياسية مقابل عسكرية ، وصلبة الشكيمة مقابل متساهلة ، وبربرية من قبيلة مقابل عريية ، على الرغم مما فيه من ايضاح ، لا يبدو ذا معنى كبير على المدى الابد . فعلى الرغم من بعد المسافات بين القادة ، وعلى الرغم من التباين الواضح في وجهات نظرهم ، الا ان وحدة النضال المشترك ضد فرنسا ، قد أمنت لهم قوة جامعة موحدة ، جعلتهم جميعا ، باستثناء قلة معدودة على الاصابع ، يلتفون حول القرارات التي تتخذها الاغلبية . فالقيادة الجزائرية كانت اذن في مرحلة جماعية ، وهي المرحلة التي ستنتهي حتما الى الثورة . وهذه القيادة صالحة للتبدل والاستخلاف ، وهذا شيء مهم وحيوي ، اذ ان الكثيرين من اعضائها ، حتى من الذين يأتون في المرتبة الثانية ، يتمتعون بالكفايات المطلوبة للقيادة . ولا ريب في ان انتهاء الحرب سيأتي بعدد من القادة غير المعروفين من الجبال ، على الرغم من ان هؤلاء ، قد لا يكسفون كلية القادة الحاليين .

تركيب جبهة التحرير الوطني

تتداخل القيادات السياسية والعسكرية القائمة في قمة جهاز جيش التحرير العامل في الجبهة ومهامها تداخلا كبيرا . ولا ريب في ان جبهة التحرير تضم الاعضاء الرئيسيين في هذه القيادات ، ضمن هيئتها الحاكمتين . ويصدق هذا القول ايضا على الحكومة المؤقتة . أما على المستويات الخفيضة ، فعلى الرغم من الترابط القائم بين جهاز الجبهة وجهاز الجيش ، فان الجهازين منفصلان الى حد ما . فعلى جميع مستويات الجيش ، يرتبط المفوضون السياسيون او المثقفون بالقيادات العسكرية ، وهم يحملون نفس الرتب التي يحملها اندادهم العسكريون . ويتولى المفوضون السياسيون مهمة اعداد القواعد للعملية العسكرية عن طريق الدعاية والنشاط الاعلامي ، وكذلك اقامة الادارات المحلية للعناية بالمشاكل غير العسكرية اثناء فترة اقامة الجيش في منطقة من المناطق وبعدها . وتقوم الجبهة بمجهود اساسي في هذا الميدان لاقامة دولة داخل دولة ، تتولى بالنسبة الى الجزائريين سرا وعلانية ، في المناطق المحررة ، جميع الاعمال التي كانت تقوم بها الادارة الفرنسية في السابق . ويقوم المفوضون السياسيون في كل قرية باقامة مجالس الشعب . فكما ان الجبهة رفضت « عقيدة الشخصية » في القيادة العليا ، فان القيادة في القاعدة تقوم على اساس جماعي ايضا . والمهمة الرئيسية لهذه القيادة خالق العلائق الوثقى بين قوات الثورة وبين الشعب ، وتعبئة المنطقة للحرب ، وتأمين جميع الحاجات المحلية للأهلين . وتقوم المجالس الشعبية على اساس الانتخاب ، ويرأس كل مجلس منها رئيس مسؤول عن القضايا المدنية وعن نقل الشكاوى المحلية الى السلطات العليا . على أي حال ، تتخذ القرارات بصورة مشتركة داخل مجلس الشعب . وهناك عضو ثان مسؤول عن القضايا المالية كجمع الضرائب على اساس « القدرة على الدفع » ، واستعمال هذه الاموال بالطريقة الصحيحة ، وثمة موظف ثالث مسؤول عن شؤون الاعلام والدعاية ، وهو يقوم بتوزيع انباء جبهة التحرير وجيشها ، ويرفع المعنويات ، ويكتشف الخونة ويبلغ عنهم ، ويؤمن توزيع البريد والاتصالات السريعة ، ويتولى ايضا شؤون التعليم

الاولي • وهذا الموظف هو المساعد المحلي للمفوض السياسي في المنطقة كلها • وهناك موظف رابع مسؤول عن شؤون المؤن والتغذية وخامس عن قضايا الشرطة والأمن العام ، ولديه الصلاحيات لاستدعاء شرطة الجيش عند اللزوم ، ويتولى بعض الاعمال الاخرى كتوزيع المياه في القرية وتنظيم شؤون الدفاع السلمي ضد السلطات الفرنسية • ويقوم هذا الموظف بابلاغ الجبهة فورا عن كل ما يحدث واخفاء رجال جيش الثورة في القرى عند الضرورة ، وينظم الاجتماعات التي تلتئم في المنطقة •

تركيب جيش التحرير الوطني

وجيش التحرير الوطني هو العمود الفقري للثورة الجزائرية ، وبدونه لا يكون لأي مجهود سياسي أي معنى • ولم يكن جيش التحرير في مطلع الثورة الا مجموعة من الجماعات تعمل بمفردها وتغير على الجيش الفرنسي ، طلبا للأسلحة والذخائر • وتمكن الجيش في شهر آب عام ١٩٥٦ من إعادة تنظيمه والعهددة الى وحداته المختلفة بمهامها المحددة في مؤتمر وادي الصمام • وقد قسم المؤتمر الجزائر الى ست ولايات طبقا لتقسيماتها السياسية السابقة ، على الرغم من اختلاف الحدود احيانا بين التقسيمين ، وعلى الرغم من اختلاف النشاط في كل منطقة • وقد ضمت الى الولايات الخمس الاصلية ، ولاية الصحراء الجديدة • وقد اعتبرت مدينة الجزائر منطقة مستقلة ضمن الولاية الرابعة ، بسبب المشاكل الخاصة الموجودة فيها ، كما تم في عام ١٩٥٧ تنظيم قاعدتي الشرق والغرب على كل من الحدود التونسية والمراكشية ، لتأمين وصول الاسلحة والرجال من المنطقتين اليهما •

وقضى مؤتمر وادي الصمام بتقسيم كل ولاية الى مناطق ، والمنطقة الى اقاليم والاقليم الى قطاعات • وفي كل مركز قيادة جيش ، قائد سياسي - عسكري ، له ثلاثة مساعدين أحدهم للشؤون السياسية والثاني للعسكرية والثالث للمخابرات والارتباط • ويكون القائد على صعيد الولاية برتبة عقيد (كولونيل) • وهي اعلى الرتب العسكرية التي سيستعملها الجيش حتى الاستقلال • وتم في مؤتمر وادي الصمام تقسيم

وحدات الجيش الى افواج يضم الواحد منها احد عشر جنديا و فرق تضم الواحدة منها خمسة وثلاثين جنديا وكتائب تضم الواحدة مائة وعشرة جنود و فيالق تضم ثلاثمائة وخمسين جنديا . وقرر المؤتمر ان يتبنى الجيش نظام الدرجات العشر الموجودة بين المناضلين في قبيله، وهي درجات تبدأ بالعرف وتنتهي بالعقيد . وتم تنظيم الرواتب على درجات تبدأ بالف فرنك في الشهر للجندي العادي وتنتهي بخمسة الاف للعقيد . ولكن ثمة كثيرين من المقاتلين لا يتقاضون رواتب . وقرر المؤتمر ايضا ، تخطيط علاوات للعائلات ، ومنح للاسر في حالات الاسر او الوفاة .

وكتبت صحيفة المجاهد في تشرين الثاني عام ١٩٥٧ ، وهي لسان حال جبهة التحرير ، عن الجيش ، فأكدت المخطط العام الذي وضعه مؤتمر وادي الصمام ثم قالت : « ان جيش التحرير جيش منظم ، ومسلح على أحدث طراز . لكن سر قوة الجيش وفعاليته ، تقوم بصورة رئيسية ، في العون غير المشروط الذي يتلقاه من الشعب » . وهناك ثلاثة فئات من المتطوعين في صفوف الجيش ، وهم المجاهدون والمسبلون والفدائيون الذين يحاربون في المدن . وهناك في بعض المناطق فئات « المغاوير ، او فدائيو الموت » وهم يعملون بصفة مستقلة عن القيادات المحلية ويتولون القيام بمهام خطيرة . وكان الجيش قد اقام في عام ١٩٥٧ عددا من الخدمات المركزية كالخدمة الطبية بما تشتمل عليه من عيادات ومستشفيات ، وخدمات الاتصال مع القيادات الاخرى ، والخدمات الاجتماعية لأسر الضحايا والشهداء ، والدعاية والاعلام والثقافة كما وسع نشاط المفوضين السياسيين .

وفي غضون عام ١٩٥٨ كان جيش التحرير الجزائري ، قد تحول بصورة تدريجية من القوة الثورية التي كانها في ايام الثورة الاولى الى جيش نظامي صحيح . ففي مستهل الثورة ، كانت القيادة تقبل في صفوف الجيش كل من يقبل على التطوع ، ولكن فئات المغامرين سرعان ما اختفت من الجيش اذ قتل معظم افرادها . وغدا التطوع يقوم على اساس الانتقاء، مع اعطاء الافضلية لمن سبقت لهم الخبرة العسكرية . وكان التدريب العادي على اساليب القتال والنظام يجري ضمن الوحدات نفسها . اما

الدروس العسكرية العالية للضباط والجنود ، فكانت تعطى في معسكرات خاصة في تونس ومراكش . وكان بعض الشبان يرسلون للتدريب على الامور الخاصة كأعمال الفدائيين او قيادة الطائرات النفاثة او الهندسة في القاهرة او بغداد او المانيا الشرقية . ولعل من مظاهر « تنظيم الجيش » ، وضع القوانين العسكرية للانضباط والقضاء العسكري التي اصبحت سارية المفعول في الولايات في نيسان عام ١٩٥٨ . وحدد القانون الجديد العقوبات للجنح الصغيرة كسوء السلوك والشجار والكسل او الجرائم كمحاولة القتل ، وفقد الاسلحة والسرقة والسكر او الجرائم الخطيرة كالفرار من الجيش ، والانشقاق والعصيان والخيانة والجبن في وجه العدو ، والاختطاف . وما شابه ذلك . ويساق الجندي المتهم بالجرائم الاخيرة الى محكمة عسكرية ، قد تقضي عليه بالاعدام . ويحدد القسم الاول والاهم من القانون العسكري المجاهد وواجباته وحقوقه ، فهو متطوع في الجيش الى مدة انتهاء الحرب ، وعليه ان يكون قد « ثبت في نفسه حب بلاده » وكرس لها حياته واستعد لها بالتضحية بروحه في سبيل حريتها والدفاع عنها . وعليه « ان يهتم بالغ الاهتمام بالشعب الذي ينتمي اليه والذي يحارب دفاعا عنه » . وعلى المجاهد ان يحترم نفسه وان يكون شريفا ، صريحا ومخلصا ، وان يتخلى عن الانانية وحب الذات . « ويوصي كل مجاهد بتطبيق مبادئ الاسلام وشرائعه » . وعليه ان يحمل لزملائه المجاهدين « روح المساعدة في اللحظات الحرجة في النضال المشترك . اما بالنسبة الى قائده ، فعلى المجاهد ان ينظر اليه بعين الاحترام والثقة المطلقة وان يكون بالنسبة اليه « مثالا على التضحية والبسالة والعدل والتقديس للواجب » . وشهد عام ١٩٥٨ تحسنا ايضا في وسائل المواصلات على الرغم من ان التنقلات ظلت على الغالب مقصورة على المشي او امتطاء البغال او ركوب السيارات المدنية في المناطق الامينة . وتم تنظيم شؤون المواصلات السلوكية واللاسلكية واصبح في امكان القيادة في كل ولاية ان تتصل في كل يوم اتصالا مباشرا عن طريق اللاسلكي مع القيادة العامة خارج الجزائر . وغدا الجيش في الداخل ، غير مفتقر الى صحفه الداخلية ووسائل التسلية . فقد بدأ توزيع الصحف المحلية التي تنقل للجنود وصف

المعارك ، واحداث الطرائف والنكات .

ولا يعرف بالضبط حجم الجيش الجزائري ، ولا مدى تسليحه .
ولكن ارقام الجيش نفسه تشير الى انه بدأ بمئات من المتطوعين في عام ١٩٥٤ ثم اصبح يعد ثلاثة الاف في مطلع عام ١٩٥٥ ، واربعين الفا في عام ١٩٥٦ ومائة الف في عام ١٩٥٨ ومائة وثلاثين الفا في عام ١٩٥٩ . اما ارقام الفرنسيين فقد قدرت جيش التحرير في عام ١٩٥٦ بخمسة عشر الفا من الجنود النظاميين وعشرة الاف من المتطوعين الاضافيين وفي عام ١٩٥٧ بخمسة وثلاثين الفا من النظاميين وثلاثين الفا من المتطوعين الاضافيين .
على كل حال ، ان السبب في بقاء الجيش محدود العدد ، يعود الى قلة السلاح لا الى عدم توافر الرجال .

وكانت اسلحة الجيش الاولى في مستهل الثورة ، بنادق الصيد والمدى والاسلحة البدائية الاخرى التي كان الجزائريون من ابناء الجبال يملكونها . وقد سقطت بعض مخابىء الاسلحة التي كانت مطمورة منذ ايام الحرب الكونية الثانية في ايدي جيش التحرير . وفي السنة الاولى من القتال ، تمكن الجيش من الحصول على بعض الاسلحة الحديثة التي جاءت من الخارج او من الغارات على مستودعات الفرنسيين العسكرية . وتحسنت وسائل تسليح الجيش قبيل نهاية عام ١٩٥٥ ، ووصلت الى الجزائريين بعض المدافع من الاشكال التي استخدمت في الحرب الكونية الثانية اما من بعض الدول العربية او من اسواق السلاح الاوروبية . وكان الجيش حتى تشرين الثاني عام ١٩٥٧ يؤكد ان ثلاثة ارباع سلاحه ، جاء من الغارات التي يقوم بها على الفرنسيين . وكانت بنادق الصيد التي استعملت في ايام الثورة الاولى ، قد غدت الان من الذكريات القديمة ، واستعيز عنها بنادق ، ومدافع رشاشة ثقيلة وخفيفة ، ومدافع البازوكا والهاون . وانتشرت اقوال في عام ١٩٥٨ تؤكد ان جيش التحرير سيحصل على بعض الطائرات لاعمال الارتباط والاستطلاع ، ولكن هذه الطائرات لم تظهر حتى مطلع عام ١٩٥٩ . ويستمر السلاح في الوصول الى جيش التحرير عن طريق البحر والبر من تونس ومراكش . ويصل السلاح بصورة رئيسية من البلاد العربية ومن اوروبا اما الاموال فمن عدة بلاد . ولم يعثر في الجزائر على اسلحة من

صنع الكتلة السوفياتية منذ عام ١٩٤٥ ، وان عثر فيها على اسلحة تشيكية من نتاج الحرب الكونية الثانية ، ابتاعها الجزائريون من الاسواق الاوروبية . واذا قدر لشحنات من الاسلحة الشيوعية ان تصل الى البلاد، فانها ستأتي حتما من الصين الشيوعية .

الاستراتيجية والتكتيك

اقتبست الثورة الجزائرية اساليبها الاستراتيجية والتكتيكية ، من مختلف الثورات التي سبقتها . ولعل اهم دروس تلقنتها في حرب العصابات كانت من تلك التي اتبعها ماوتسي تونغ وشرحها في كتبه . وقد زودت حركات المقاومة الفرنسية في الحرب ضد الالمان ، الثورة الجزائرية بالكثير من تعابيرها . ويبدو ان التجربة الروسية غير مطبقة في الجزائر ، اما حروب العصابات اليوغوسلافية ابان الحرب الكونية الثانية فقد اوحى للجزائريين بالكثير من الدروس ، كما انهم استوحوا من اعمال الجيش الجمهوري الايرلندي الكثير من الاراء العسكرية والسياسية . لكن معظم الاساليب المتبعة هي تلك التي سار عليها المناضلون الجزائريون في السنوات التي سبقت الثورة . اما الخطة الاستراتيجية العامة للجيش فقد ارتكزت على زيادة السلم الموسيقي للقتال بصورة مستمرة . وقد تحدث العسكريون من وقت الى آخر ، عن معركة من طراز معركة ديان بيان فو ، ينوون شنّها ضد الفرنسيين ، ولكن ما لم تظهر الاسلحة الجديدة وتحدث تبديلا اساسيا في قوة النار ، فستظل الخطة العامة مرتكزة على بث الشعور بعدم الطمأنينة للفرنسيين في كل زاوية من زوايا البلاد . ولا ريب في ان الظروف المحلية ، وقوة الجيوش الفرنسية العاملة في الجزائر ، واحتمالات التموين . قد احتلت المكان الاول في الاعتبار المتعلقة بهذا الموضوع . ولم تطبق بعد التجارب التي كانت لبعض الجنود الجزائريين في حرب الهند الصينية ، كما ان معظم كبار القادة العسكريين الجزائريين لم يشتركوا في تلك الحرب . وقد اعتمدت الاساليب حتى الان ، على شخصية كل قائد على حدة .

مراجع الفصل

١ - جول مونيرو - علم الاجتماع في الشيوعية ص ٣٠٢-٣٠٨

٢ - صحيفة الاكسبرس عدد ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٧

الفصل التاسع

الحوار مع الثورة

النداء الاول

ليس في وسع أي ثوريين ان يحكموا سلفا على ما تلقاه النداءات التي يوجهونها للثورة من استجابة • ولم يكن في الامكان ان تستمر الهجمات الاولى المذهلة التي شنت في اليوم الاول من تشرين الثاني على نفس النطاق والمستوى ، وكان في وسع الفرنسيين ان يقضوا بسهولة على الثورة وهي في مهدها بما لديهم من جيوش مجهزة احسن تجهيز ، ووافرة العدد • وكان الواجب الاول الملقى على عاتق جبهة التحرير الوطني ان تحصل على العون الشعبي اللازم لاستمرار الثورة ، وان تطور عملياتها العسكرية • ووزعت الامانة العامة للثورة في اليوم الاول منشورا توضح فيه اهدافها ووسائلها • وكان هذا المنشور ، وثيقة كثيرة الحوار المنطقي ، توجه الى شعب معظم افراده من الامين وتنقل اليه ما كان يفكر به قادة اللجنة الثورية للوحدة والعمل • وقال المنشور ان « عمل الجبهة موجه بصورة تامة ضد الاستعمار » وانه يستهدف « الاستقلال الوطني ضمن نطاق وحدة شمال افريقيا » • وهذا الاستقلال لا يمكن الحصول عليه الا عن طريق (١) اعادة الدولة الجزائرية الاشتراكية الديمقراطية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية و (٢) احترام جميع الحريات الاساسية دون تمييز في العنصر او العقيدة • ولا ريب في ان الدعوة الى

« اعادة » الدولة الجزائرية بدلا من اقامتها ، تعني ان جبهة التحرير الوطني الجزائري قد جعلت من نفسها وريثة للدولة الجزائرية التي كانت قائمة قبل عام ١٨٣٠ . ولا ريب في ان تعبير « الدولة الجزائرية الديمقراطية الاشتراكية ذات السيادة » كان مقتبسا من التعابير القائمة في الدستور الفرنسي . أما عبارة « المبادئ الاسلامية » ، فعلى الرغم من ندرة وجودها في الدعاوة الوطنية والعلمانية لجبهة التحرير الوطني الا انها كانت استجابة للاحاسيس العميقة عند جماهير الشعب الجزائري . أما عبارة « الحريات الاساسية دون تمييز في العنصر او العقيدة » فقد أصابت صميم مشاعر السخط التي يحملها الجزائريون ضد مواقف الفرنسيين العنصرية في الجزائر .

ومضت جبهة التحرير الوطني تحدد اهدافها الداخلية فتقول :
(١) « اعادة التنظيم السياسي عن طريق اعادة الحركة الوطنية الثورية الى مجراها الصحيح ، وازالة كل مظهر من مظاهر الفساد والتظاهر بالاصلاح وهي العلة الحقيقية في انحلالنا وردتنا » (٢) - تجميع كافة القوى السلمية للشعب الجزائري وتنظيمها لتصفية النظام الاستعماري » . وهكذا فقد خططت جبهة التحرير ردها على المشكلة السياسية الرئيسية المتعلقة بتوحيد الشعب الجزائري وراء قادته الذين ايدوا مبادئه ، الثورة في الوحدة والعمل . ولا ريب في ان جبهة التحرير نفسها هي التي تقرر في النهاية مدى القوات السلمية . أما بالنسبة الى الاهداف الخارجية ، فقد خططت جبهة التحرير ما يلي : « (١) تدويل المشكلة الجزائرية . (٢) تحقيق وحدة الشمال الافريقي ضمن الاطارين العربي والاسلامي . (٣) تأكيد عطفنا الفعلي ضمن نطاق الامم المتحدة على جميع الشعوب التي تؤيد عملنا التحرري » . وكان من الواضح في هذه الاهداف الافتراض بأن الوسائل العسكرية وحدها لن تكون كافية لارغام فرنسا على المجيء الى مائدة المفاوضات على أسس تكون في صالح جبهة التحرير . ولم تكن الجبهة في هذا الوقت تعتزم البحث عن العون عند أية كتلة معينة من كتلتي الحرب الباردة . وعنت عبارة « وحدة الشمال الافريقي ضمن الاطارين العربي والاسلامي » قيام تعاون ضعيف مع الكتلة

العربية - الاسيوية في الامم المتحدة لا تعلقا من الجبهة بالجامعة العربية .
ولم تترك الجبهة أي شك في عقول الشعب الجزائري عن طبيعة
المجهود الذي ستبذله . فقد قالت : « قد يكون من الحق ان النضال
سيطول ولكن النتيجة مؤكدة » . وحددت الجبهة على الرغم من أن
ثورتها لم تكن قد بدأت الا قبل وقت قصير المبادئ والشروط التي تراها
لانهاء القتال بقولها . . . « لبرهن على رغبتنا الصادقة في السلام
الحقيقي ، ولنحدد خسارة الارواح البشرية وسفك الدماء ، فنحن نعرض
على السلطات الفرنسية قاعدة شريفة للمحادثات ، اذا كان حسن النية هو
الذي يسيطر على هذه السلطات ، واذا كانت تعترف مرة والى الابد
للسعوب التي تحكمها بحقها في تقرير مصيرها » . ولا شك في ان فرنسا
لم تعترف حتى عام ١٩٥٩ بحق «مقاطعاتها الجزائرية الواقعة وراء البحار» ،
في تقرير المصير ، ولا ريب في ان وضع الشروط في هذه المرحلة لم يكن
ثمرة تفكير جدي في ان فرنسا ستقبل بها . وكانت هذه الشروط الاولى
في منشور الاول من تشرين الثاني عام ١٩٥٤ على النحو التالي :

« ١ - الاعتراف بالكيان الجزائري باصدار اعلان رسمي
يلغي جميع المراسيم والتشريعات والقوانين التي تعتبر الجزائر
بموجبها ارضا فرنسية مما يتعارض مع تاريخ الشعب الجزائري
وجغرافيته ولغته ودينه وعاداته . ٢ - بدء مفاوضات مع الناطقين
المخولين بالتحدث باسم الشعب الجزائري تستند الى الاعتراف
بسيادة الجزائر الكاملة وغير المجزأة . ٣ - خلق جو من الثقة عن
طريق اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين ، وازالة جميع
الاجراءات الخاصة وانهاء الملاحقات القضائية ضد المناضلين
الجزائريين » .

ولا تتضمن هذه السلسلة من الشروط ، كلمة « الاستقلال » .
وعلى الرغم من ان المنشور قد ذكر في اماكن أخرى ان هدف جبهة التحرير
هو الاستقلال ضمن الاطار الافريقي الشمالي ، فان كل ما يطلب من
فرنسا هو الاعتراف بالكيان الجزائري والتفاوض على اساس « السيادة
الجزائرية الكاملة وغير المجزأة » . وقد يكون الفرق بين الكيان والسيادة

والاستقلال موضعاً للجدل والنقاش ، ولكن في الجو المشحون الى درجة عالية من وضع استعماري ، تصبح الكلمات المحددة غالباً على درجة كبيرة من الاهمية . ولعل ما يوضح ان الفرق اكثر من مجرد تعبير يظهر جلياً في الشرط الثالث ، وهو أحد المطالب التي دأب الوطنيون الجزائريون على تقديمها منذ الحقبة التي تلت عام ١٩٢٠ وهو الرامي « الى خلق جو من الثقة عن طريق اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين . . . » . ولا ريب في ان استمرار اعتقال الزعماء الوطنيين كان من الاسباب التي تعرقل دائماً النشاط السياسي الجزائري المعتاد . أما تعبير « ازالة جميع الاجراءات الخاصة وانهاء الملاحقات القضائية ضد المناضلين الجزائريين » ، فانه يعني ، الكثير من المساواة بالنسبة الى الجزائريين العاديين ، واصدار العفو العام عن الثائرين الذين رفعوا السلاح في وجه الفرنسيين .

ولعل من الغريب ان منشور جبهة التحرير قد تضمن ايضاً اراءها في المطالب التي قد يتقدم بها الفرنسيون . فقد عرضت جبهة التحرير مقابل الاعتراف بكيان الجزائر وسيادتها ما يلي :

« ١ - احترام جميع المصالح الثقافية والاقتصادية الفرنسية التي تم الحصول عليها بطريقة شريفة ، واحترام حقوق الافراد والعائلات الفرنسية . ٢ - يسمح لجميع الفرنسيين الذين يؤثرون البقاء في الجزائر ، بحق الخيار بين جنسيتهم الاصلية ، وفي مثل هذه الحالة يعتبرون اجانب في نظر القانون ، وبين الجنسية الجزائرية ، وفي مثل هذه الحالة سيعتبرون من الجزائريين من ناحية الحقوق والواجبات . ٣ - تحدد العلاقات بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوعاً لاتفاق يعقد بين البلدين على اساس من المساواة والاحترام المتبادل . »

ولم يتبدل هذا الموقف الرسمي تجاه الفرنسيين من الجزائر منذ تشرين الثاني عام ١٩٥٤ على الرغم من التبدل الذي طرأ على مطالب الثائرين من فرنسا ، من ناحية تزايدها بصورة مستمرة . ومن الواضح ان السماح للمستوطنين الفرنسيين بالاحتفاظ فقط بالمصالح الاقتصادية التي حصلوا عليها بطريقة شريفة ، ووضع حد لكل امكانية في وجود

جنسية مزدوجة في الجزائر ، امران يعينان النهاية الفعلية لنظام الاستيطان والاستعمار . ومن الناحية الثانية فقد سمح موقف جبهة التحرير بقيام نوع من التفاهم بين الجزائريين وبين المستوطنين الراغبين حقا في المساواة . وكان في امكان جبهة التحرير ان تدعو « الى القاء الفرنسيين في البحر » ولكنها لم تفعل ذلك . ولا ريب في ان السبب في هذا الاعتدال يرجع الى العلاقات الثقافية الطويلة القائمة مع فرنسا ، والى ميول الجزائريين المستمرة نحو المغرب ، والى ما من فكرة قتل المستوطنين او طردهم بالجملة من بدائية لا تقبل بها الجبهة . وعلى الرغم من عدم تبدل السياسة ، فان العواطف قد تبدلت ، ولا ريب في ان معظم الجزائريين باتوا يريدون حقا بعد اربع سنوات من القتال المرير ، في ان يروا المستوطنين يغادرون البلاد . ودعت الجبهة بعد ان تسلحت بهذا البرنامج جميع الجزائريين الى الالتفاف حولها . « ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتكم . وانتصارها هو انتصاركم » .

المشاكل العسكرية

وكانت المشكلة الرئيسية بالنسبة للثورة في سنتها الاولى ، قضية التنظيم والتجهيز . فبعد الهجمات الاولى في جميع انحاء الجزائر ، اقام جيش التحرير في مخابئه الجبلية في قبيلة والاوراس وشمال قسنطينة ، وهي اماكن رائعة ممتازة ، تصلح لحرب العصابات . وركز الفرنسيون هجومهم المضاد في الاوراس ، حيث استخدموا الطائرات والدبابات ، وعملوا على عزل جيش الثورة عن السكان عن طريق « تجميع » القرى الموالية لهم ، وتدمير الاخرى التي يشكون فيها . وكان يتولى قيادة جيش التحرير في الاوراس قائدان ممتازان هما مصطفى بن بولaid وبشير شبحاني . وكانت المنطقة التي يعملان فيها جبلية وعرة المسالك تقيم فيها عدة قبائل من البربر ، ادى اختلافها العنيف في ولائها للاجانب او معارضتها لهم الى جعل المجهود المشترك امرا صعبا للغاية . وبعد استشهاد عدد من القادة العسكريين المحليين على التعاقب ، لم يكن باستطاعة قائد واحد ان يتولى السلطة الكاملة حتى عام ١٩٥٧ . ولكن على الرغم من الفوضى

الداخلية في هذه المنطقة فقد ظل عدد الجيش في ارتفاع مستمر .
أما المجاهدون في منطقة قبيلة فقد نموا بصورة أكثر تدرجا وبطئا،
وكانوا تحت اشراف قادة اكفاء من امثال كريم بلقاسم وعمارنه وعبانه
وناصر . وركز المجاهدون اهتمامهم بعد هجمات الاول من تشرين الثاني
على ازالة «الخونة» وهي مهمة استغرقت منهم تسعة اشهر على اقل تقدير .
أما في شمال قسنطينة فقد تمكن يوسف زيروت وهو من القادة الاكفاء
ايضا من تنظيم الحدود الجزائرية - التونسية بنجاح ، وسرعان ما حقق
الاتصال مع البعثة الخارجية لتهرب الاسلحة . ولم يتأثر الثائرون في
الولايات الثلاث تأثرا خطيرا من حل الحركة الديموقراطية لانصار الحرية
في مطلع تشرين الثاني ، ومن اعتقال عدد كبير من القادة الوطنيين . لكن
رد فعل الفرنسيين العسكري كان حادا ، فقد بعثت حكومة منديس -
فرانس ، بامدادات كبيرة على الفور ، بينها عدد من المظليين وذلك في
شهري تشرين الثاني وكانون الاول ، وسرعان ما انزل الفرنسيون نقتهم
وسخطهم على السكان المدنيين العزل ، عن طريق قصف القرى « غير
الموالية » من الجو وهدمها كاملة وغير ذلك من الاجراءات الانتقامية
العنيفة المباشرة . لكن النتيجة النهائية لهذه الاجراءات العمياء ، كانت
توسيع صفوف جيوش الثورة .

وكانت المشكلة الحادة الثانية بالنسبة الى الثورة الجزائرية ،
الحصول على السلاح والعتاد . وكثيرا ما اضطر الثائرون الى مهاجمة
المواقع العسكرية الفرنسية بقصد الحصول على السلاح ليس الا ، وكثيرا
ما كانت هذه الغارات في منتهى الخطورة . وعندما حل شهر شباط عام
١٩٥٥ ، كان مجاهدو الاوراس بدون عتاد تقريبا، فمضى العقيد بن بولايه
في مهمة للحصول على بعض العتاد ، عندما اعتقل على الحدود الليبية .
وادت مشكلة الذخائر والعتاد الى ظهور بعض الخلافات والحزازات بين
المناضلين وبين البعثة الخارجية . وزال هذا السخط الطبيعي بعد عام ١٩٥٧
عندما تمكن القادة في الخارج من شحن كميات ضخمة من السلاح والعتاد
الى الثورة .

وكانت المشكلة الاستراتيجية الاساسية التي واجهتها الثورة في

الأشهر الأولى ، توسيع نطاق الثورة من الجبال الواقعة في شرق الجزائر الى سهول قسنطينة وغيرها . وكان من الضروري والملح جدا توسيع هذا النطاق ، لا سيما وان المفاوضات الطويلة ، بين تونس وفرنسا حول الحكم الذاتي المحدود ، كانت قد وصلت الى نهايتها . ووقف الجزائريون ، الذين كانوا يعتمدون الى حد كبير على مرور الاسلحة والرجال اليهم عبر تونس ، الى جانب زعيم حزب الدستور التونسي الجديد ، صالح بن يوسف ، في معارضته لسياسة الحبيب بورقيبة الرامية الى « الاستقلال على مراحل » . ولكن بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي التونسي، ومحاكمة صالح بن يوسف وصدور الحكم باعدامه ، اعادت جبهة التحرير الوطني الجزائري النظر في سياستها ، فحصلت على تعاون بورقيبة في قضية نقل الاسلحة والعتاد وفي المهام الدبلوماسية . ولكن عددا كبيرا من زعماء الجبهة انذاك كان يؤثر لو استمر التونسيون في القتال الى ان تنال كل من تونس والجزائر استقلالها الكامل .

جبهة التحرير تمتص الاحزاب

وتحتم على جبهة التحرير ، ان تتخذ على الصعيد السياسي ، موقفا واضحا من مختلف الجماعات التي لم تنضم الى الثورة . فقد دعت في منشورها الاول جميع الجزائريين على اختلاف احزابهم وطبقاتهم الى ان يتبنوا حركة النضال في سبيل الاستقلال . وكان الواضح تماما ان جبهة التحرير ليست جبهة للاحزاب بل جبهة للأفراد ، الذين تقبلوا اهداف الثورة مهما كانت اراءهم السياسية السابقة . وبعد ان قامت الادارة الفرنسية بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، قام اتباع مصالي الحاج من المطالبين بالاصلاح ، بتأليف حركة اسموها الحركة الوطنية الجزائرية بينما انضم اتباع اللجنة المركزية بصورة تدريجية الى جبهة التحرير وذابوا فيها . ولم تنجح المحاولات المستمرة التي بذلت في عام ١٩٥٥ لاقناع مصالي الحاج على التعاون مع جبهة التحرير . وادى اطلاق سراح اتباع مصالي ، بعد ان وجدت السلطات ان لا علاقة لهم بالثورة ، واقامة حركة منافسة من « المقاومين » تابعة للحركة الوطنية الجزائرية ،

وتواطؤ الحركة مع الشرطة في فرنسا ، الى اتهام الجبهة لحركة مصالي ، بأنها قوة مناوئة للثورة . وقامت الجبهة بمهاجمة عدد من مقاومي الحركة المذكورة وتصفيتهم في عام ١٩٥٥ ، وفي عام ١٩٥٧ دارت معارك مريرة بين انصار الجبهة وانصار الحركة بين العمال الجزائريين في فرنسا . وكانت الاخطار المترتبة على هذه المعارك ، التي يقتل فيها الاخوة بعضهم بعضا ، ايجاد حزازات مريرة ، واثارة دعايات سامة ، تؤثر على مساعدات العمال الجزائريين في فرنسا الوطنية والمالية ، وعلى المبادئ العقائدية للوحدة ايضا .

وقد وضع لجوء جبهة التحرير الوطني الى حمل السلاح ، كلا من الاتحاد الديموقراطي وجمعية العلماء ، والممثلين الذين تؤيدهم السلطة ، والحزب الشيوعي ايضا الى حد ما ، في مركز حرج للغاية . وعقد فرحات عباس ، الذي كانت الجبهة ترغب كل الرغبة في اشتراكه فيها كتدليل على الوحدة الوطنية وعلى تأييد الطبقة الوسطى للثورة ، عدة محادثات سرية مع ممثلي الجبهة في مطلع عام ١٩٥٥ ، ولم يحل شهر ايار حتى كان قد انضم اليها . وفي غضون ذلك كان انصار عباس واتباعه قد انضموا الى الجبهة كأفراد ، وضعف نشاط الاتحاد الديموقراطي ، على الرغم من بقائه حزبا مشروعا .

أما موقف جمعية العلماء ، وهي حركة وطنية قديمة - متجددة ، فقد ظل متحفظا تجاه الجبهة . وقد اعلن الشيخ الابراهيمي رئيس الجمعية وغيره من زعمائها في خارج الجزائر في البداية قبول برنامج الجبهة ، ولكنهم سرعان ما بدلوا رأيهم ، واختفوا في جو من النسيان . ولكن توفيق المدني وهو من ابرز قادة جمعية العلماء ، انضم الى الجبهة ومثلها في المجلس الوطني للثورة . أما في الجزائر ، فقد ظل العلماء متحفظين في تأييدهم لجبهة التحرير ، بسبب لجوئها الى سلاح الارهاب الذي يعارضونه على أسس دينية . أما بالنسبة الى المعتدلين ، فقد احتجوا ايضا على الاجراءات التعسفية التي استخدمها الجيش الفرنسي ضد السكان الجزائريين . وكانت جماعة الواحد والستين ، وهي فئة تضم النواب الجزائريين المنتخبين عن طريق «انتخاب الدرجتين» والتي يقودها الدكتور

بن جلول ، كثيرا ما دعت الادارة الفرنسية الى وضع حد لهذه الاجراءات التي لم تنجح الا في توسيع نطاق الثورة • وقد مضى بعضهم الى القاهرة في عام ١٩٥٥ ، او طالبوا بالاستقلال ، ولكن رفضهم السكوت على الاجراءات التعسفية الفرنسية ، حال دون جمع المعتدلين الجزائريين حول سياسة فرنسية تقوم على الاصلاح بقصد عزل جبهة التحرير •

وعقدت جبهة التحرير اجتماعا في ايار عام ١٩٥٥ باشتراك مندوبين من الجزائر وفرنسا والقاهرة ، لوضع تقرير عن الاعمال التي حققتها ، وتخطيط السياسة للمستقبل • وقد استتكرت الجبهة ، السياسة الاستعمارية الفرنسية الجديدة ومحاولاتها « تخدير » الشعب الجزائري ببعض الاصلاحات الطفيفة • ولتوحيد جميع الوطنيين ضد هذه السياسة ، اقترحت جبهة التحرير ان يشن الشعب حملة من المقاطعة السياسية لفرنسا ومن تخريب الكيان الاقتصادي عن طريق المقاطعة والاضراب وغيرهما من اساليب المقاومة السلبية • أما عمل جيش التحرير الجزائري فمشروع « وحيوي لوضع حد للعنف العسكري الفرنسي » • وعادت جبهة التحرير الى تأكيد ارتباطها بتونس ومراكش فقالت :

« ان الحقائق الثقافية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية ، تجعل الثورة الافريقية الشمالية ، ثورة واحدة من الناحيتين العقائدية والسياسية • وليست الحركات في الجزائر وتونس ومراكش الا تعبيراً عن وطنية افريقية شمالية ، لا عن حركات وطنية مفرقة او مختلفة • وستحاول الثورة الجزائرية الوصول الى الوحدة في الكفاح ضد سياسة فرنسا في الشمال الافريقي ، الرامية الى التفاوض مع تونس ، طمعا في اخضاع ثورة الجزائر » •

واخيرا وضعت جبهة التحرير ، سياستها التحررية ضمن مخطط « قوات السلام الممثلة في القرارات التي اتخذها مؤتمر باندونغ » •

تدويل القضية يسير ببطء

واسفرت محاولات جبهة التحرير « لتدويل » صراعها ضد فرنسا ، عن نداء وجهته قبل بضعة اشهر ، الحكومة العربية السعودية الى مجلس

الامن الدولي • وطلبت الحكومة السعودية الى المجلس بحث الوضع في الجزائر على انه تهديد للسلام والامن الدوليين، ولكن المجلس رفض قبول هذا الطلب • وفي نيسان حضر يزيد ، وهو من اعضاء اللجنة المركزية السابقة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، مؤتمر باندونغ كممثل لجهة التحرير ، كما شهد ايضا صالح بن يوسف ممثلا لحزب الدستور الجديد في تونس ، وعلال الفاسي ، ممثلا لحزب الاستقلال المراكشي • وقد طلب ممثلو الشمال الافريقي من الدول الممثلة في باندونغ ، ان تقدم طلبا رسميا الى الامم المتحدة لبحث مشكلة الجزائر ، على ضوء المبدأ الاساسي الذي تقره الهيئة الدولية بحق تقرير المصير لجميع الشعوب • وقد استجاب المؤتمر الى هذه النداءات بتسجيل ملاحظة عن افريقيا الشمالية ، تناولت « ان هناك تنكرا في شمال افريقيا لحقوق الشعوب في التدريس بلغاتها الخاصة وطبقا لثقافتها » • واكد المؤتمر تأييده لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأعلن تأييده لاستقلال الشمال الافريقي • « وحث الحكومة الفرنسية على الوصول الى تسوية سلمية لجميع هذه القضايا دون تأجيل » • وقد ساعد اشتراك الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ ، على اقامة اتصالات واسعة النطاق ، ولكنها لم تترك اثرا في السياسة الفرنسية • وواجهت جبهة التحرير صدمة ثانية في كفاحها لتحويل المشكلة الجزائرية في شهر تموز • ففي ذلك الموعد طلبت اربع عشرة دولة تمثل الكتلة الافريقية - الاسيوية في الامم المتحدة ، ادراج المشكلة الجزائرية في جدول اعمال الجمعية العامة على اساس حق تقرير المصير للشعوب • ولكن اللجنة التوجيهية للجمعية رفضت الطلب بعد نقاش حاد على اساس ان القضية تتعلق بالشؤون الداخلية الفرنسية •

اتساع الثورة : ٢٠ آب

كان اليوم العشرون من آب نقطة التحول في عام ١٩٥٥ بل في تاريخ الثورة كلها • فعلى الرغم من وصول امدادات فرنسية كبيرة ، ومن اعلان حالة الطوارئ ، واصل الجيش الجزائري اعماله الثورية ، وخلق حالة من الفرع وعدم الطمأنينة في المزارع الفردية وفي مخازن الغلال ، وفي قطع

طرق المواصلات • ونجحت مقاطعة المنتجات الفرنسية ، كالطباق مثلا ، تمام النجاح • وفي العشرين من آب ، وبعد اشهر طويلة من الاعداد ، قام جيش التحرير بسلسلة من الهجمات المتزامنة على الاهداف في منطقة قسنطينة • وكان القتال أشد ما يكون في كولو ، وسكيكده (فيليب فيل) وغويلمه وقسنطينة • وفي نفس الوقت ، هاجم المراكشيون قرية وادي زم في مراكش ، وقامت اضطرابات أخرى في اماكن ثانية لترمز الى الذكرى الثانية لقيام السلطات الفرنسية بخلع السلطان • وفي الجزائر اوقع جيش الثورة بالمستوطنين خسائر فادحة ، وقام الجيش الفرنسي تعزيزه القوات الجوية باجراءات تأرية عنيفة • وقد كتبت جبهة التحرير عن هذه المعركة فيما بعد تقول :

« لقد تحطمت قبضة قوات العدو • وقد تنفس الشعب الصعداء ، وعادت الثقة الى النفوس • وقد ربحنا معركة الولاية بصورة مؤكدة • وعلى الصعيد القومي اقمنا الدليل ، بأن في استطاعتنا ، عندما نريد ، ان نعرض للخطر وان نهز ادارة العدو وجهازه العسكري •

« وفي واشنطن حيث عرضت القضية الجزائرية للمرة الاولى ، تسكن العالم من ان يكون لنفسه صورة عن امكانياتنا وتصميمنا » • وكانت لهجمات العشرين من آب نتائج كثيرة • فقد شن الفرنسيون حملات عنيفة على جيش الثورة ، وتعالى الصراخ بطلب النجدة من فرنسا • وانتقدت الصحافة الفرنسية الاساليب التي يستخدمها الجيش في مكافحة الثورة • وبدا ان الرأي العام في فرنسا ، قد تأثر لأول مرة بنشاط الثائرين • وحظرت السلطات في شهر ايلول نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي • ورفضت الامعات من انصار التعاون مع فرنسا في الجمعية الجزائرية دراسة الاصلاحات الديمقراطية التي اقترحها جاك سوستيل الذي غدا حاكما عاما في شهر شباط • وقد استنكر هؤلاء الجزائريون المدعون عادة ، اعمال العنف العمياء ، وحملوا على مبدأ المسؤولية الجماعية واجبروا على القول بأن سياسة التكامل التي لم تطبق قط باخلاص قد غدت عتيقة لا تصلح • وان الغالبية العظمى للشعب متعلقة بالفكرة القومية » •

وفجأة امرت السلطات الفرنسية بتعليق جلسات الدورة الطارئة للجمعية الجزائرية .

ووزعت جبهة التحرير في اواخر الصيف واوائل الخريف منشورا جديدا في جميع انحاء الجزائر ، يعرض قائمة حساب بأعمالها عن الاشهر التسعة الاولى من القتال . وقد هاجم هذا المنشور كغيره من مناشير الجبهة انصار مصالي واللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية متهما اياهم بالنشاط المناوئ للثورة . وعدد المنشور ارقام القتلى والجرحى عند الفرنسيين وفي جيش الثورة وحس النقاب عن ان جبهة التحرير قد حصلت مؤخرا على المدافع المضادة للطائرات . وكان اهتمام المنشور على كل حال محصورا في منطقتين اخريين فقد قال : « ان النضال ضد الفرنسيين لم يجعلنا ننسى الخونة من شعبنا . فقد صفينا امر اكثر من خمسمائة خائن . وسيحمل نحو من مائة حتى الايام الاخيرة من حياتهم العلامة الفارقة المشيرة الى خيانتهم » . وقد رمزت السنة الاولى من الثورة الى وضع الاشارات على الخونة لقضية الجزائر ، كجذع الانوف وقطع الاذان . وقد نجمت هذه الاعمال ، عن المرارة التي كانت الجبهة تحس بها من اعمال هؤلاء الذين يتعاونون مع الفرنسيين وعلى رغبتها في ارباب من تسول له نفسه التعاون مع العدو ليمتنع عن اطاعتها . وقد توقفت هذه الاجراءات منذ عام ١٩٥٦ . ومنذ ذلك التاريخ ، اقتصر العمل ضد المتعاونين على اختيار عدد من « الخونة » ، ومحاكمتهم امام لجان جبهة التحرير وصدور القرار باعدامهم ، سواء وجاهيا او غايا .

واجاب المنشور على بعض نظريات الدعاية الفرنسية الموجهة ضد جبهة التحرير وضد تأكيدها بأنها الممثلة الحقيقية للشعب الجزائري ، وانها الوحيدة التي تستطيع التفاوض باسمه . وما زالت قضية « التمثيل » هذه حتى يومنا هذا ، موضوع المعارك الدعائية المتبادلة . وقد ردت جبهة التحرير على الزعم الفرنسي القائل بانها مؤلفة من « رجال العصابات والهاربين من وجه العدالة » ، بأن تسعة وتسعين في المائة من المجاهدين هم من الفلاحين الشبان الذين لم يدخلوا السجن قط ومن واحد في المائة فقط من الذين سبق لهم ان سجنوا لاسباب سياسية . وردت على الزعم

الفرنسي بانها في خدمة بعض الحكومات الاجنبية ، بان ليس في صفوفها اي اجنبي وانها في خدمة الجزائر وحدها . وقالت الجبهة في معرض الرد على الادعاء بأن انتصاراتها العسكرية ناجمة عن شحنات الاسلحة الضخمة التي تتلقاها من الخارج ، بأنها حصلت على الجزء الاكبر من اسلحتها من الفرنسيين انفسهم . ودحضت مزاعم « الاستعماريين » الفرنسيين بأن الجبهة مؤلفة من « اناس بدائيين سفاكين للدماء وبرابرة ، يتجاهلون قوانين الحرب » ، فأعلنت انها لم تقم باعدام اي من الاسرى الذين يقعون في ايديها ، بينما يقوم المستعمرون باعدام من يقع في ايديهم من رجال جيش التحرير . وذكرت في معرض الرد على المزاعم القائلة بالتعاون بين الثورة والشيوعيين ان « كل انسان يعرف ان الحزب الشيوعي الجزائري ، غير موجود في الريف الجزائري ، وانه محدود القوة والتأثير في المدن الكبيرة . فليس بيننا شيوعيون ، وليست لنا اية علاقات بالحزب » . واخيرا ، تحدثت الجبهة عن النظرية الاستعمارية الجديدة القائلة « باننا حملنا السلاح لاننا جياع ولاننا عاطلون عن العمل ، ولان المستوطنين الجشعين يستغلوننا ابشع استغلال » ، فقالت : « ان هذا القول خطيئة كبرى » ثم اكدت « لقد حملنا السلاح حتى تستعيد الجزائر حريتها واستقلالها . فنحن جزائريون ونريد ان نظل جزائريين لاننا نفخر بجزائريتنا . ولن يكون في وسع اي اضطهاد مهما كان متوحشا ان يحيلنا الى فرنسيين . ولن يكون في وسع اية رفاهية او كيان اجتماعي ان يحملنا على نسيان حريتنا الضائعة » . وكان هذا التأكيد عن الروح السياسية للثورة موجهها الى سياسات فرنسا الاصلاحية ، التي كانت تقوم ولا تزال على اساس الافتراض بان الجزائريين جياع اكثر منهم وطنيين .

وقد شجعت الانتصارات العسكرية التي وقعت في شهر آب جبهة التحرير على تقبل اول اتصال مع الصحافة الفرنسية الليبرالية . فقد اعاد عمارنه القائد الثوري في قبيله في مقابلة صحفية مع صحيفة « فرانس اوبزرفاتور » اليسارية نشرت في الخامس عشر من ايلول ، ذكر مواقف جبهة التحرير المعروفة الواضحة تجاه الطليعة الوطنية وغير الشيوعية وغير الاجنبية للثورة ، واكد عدم وجود اية قوة لمصالي وحركته الوطنية

في الجزائر ، وتمسك الجبهة ، تمسكا صادقا بقوانين الحرب • وقال ان الجبهة تتلقى طلبات تطوع كثيرة ، وقد بدأت في قبول اولئك الذين سبق لهم ان مروا بفترات من التدريب العسكري • وقد نشأت قوة جيش التحرير عن طبيعة الارض المواتية ، ومن الحقيقة الواقعة بأن الجيش يعمل في ارضه ، ويحظى بتأييد الشعب • ومع ذلك ادرك جيش التحرير انه لا يستطيع ان ينتصر في الحرب بمثل هذه الوسائل • وقد اكد عمارنه ان جيش التحرير كان يعد في عام ١٩٥٤ ثلاثة الاف فاصبح الان اثني عشر الفا ، وسيصبح بعد بضعة اشهر مائة الف بكل سهولة • وحدد عمارنه الشروط التي لا محيص عنها لوقف اطلاق النار • وهي انتهاء جميع الحركات العسكرية ووضع حد لاعمال العنف واطلاق سراح السجناء السياسيين وصدور بيان فرنسي يعترف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال • ثم مضى يقول :

« لقد تحدثنا عن مبدأ الحق في الاستقلال • اننا واقعيون ، فالاستقلال يمكن تحقيقه على مراحل وبصورة ديموقراطية •

« ومن الضروري والحالة هذه ، ان ننظم بعد بضعة اشهر من عودة الهدوء ، انتخابات حرة لجمعية تأسيسية تنبثق عنها حكومة جزائرية ، تتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول الوضع السياسي المقبل للجزائر والروابط الجديدة التي ستضم الجزائر الى فرنسا » • واكد عمارنه ان لجنة التحرير لا تضم ايا من المصابين بعقدة الكره للاجانب. و اضاف يقول :

« وعليك ان تفهم اننا لن نقبل قط بالدمج او التكامل ••• فنحن جزائريون • وهذه قضية كرامة بالنسبة الينا • والخطيئة الكبرى التي يقع فيها معظم الساسة عندكم ، هي محاولة تفسير المأساة الجزائرية على انها نتيجة الجوع والشتاء والافتقار الى المدارس بينما تقوم جذورها بالتعطش الى الشرف والى العدالة والحرية ••• ونحن نعرف ان لا امل لنا في البرلمان الحالي ، بالاستماع الينا ••• ولذا فنحن نعد انفسنا لكفاح طويل وشاق • وقد حققنا حتى الان الكثير من اهدافنا العسكرية • فبعد مرحلة الثورة العامة المدهشة في

الاول من تشرين الثاني وبعد مرحلة نشر عدم الطمأنينة في منطقة ،
في العشرين من آب ، سنبداً ، حالما تسمح لنا ظروفنا المادية بذلك ،
في المرحلة الثالثة ، وهي خلق منطقة حرة في جزء كامل من البلاد ،
نعلن فيها استقلالنا • وتقيم حكومة مؤقتة تطلب المساعدة من
الخارج ، وتقوم بمحاولة لتدويل القضية الجزائرية • اما متى
سيتحقق هذا ؟ فنحن انفسنا لا نعرف ... ولكننا نأمل ايضا في
تطور الشعب الفرنسي سياسيا ايضا » •

ووردت في مقابلة صحفية تالية (١) ، مع زعيم اخر من زعماء جبهة
التحرير في الواحد والعشرين من ايلول ، تفاصيل اخرى وبعض الايضاحات •
فقد اوضح هذا الزعيم ايضا كاملا ان الشروط التي ذكرها عمارنه ، هي
لوقف اطلاق النار ، لا لوضع السلاح ، اذ ان جبهة التحرير لن تلقي
سلاحها الا الى حكومة جزائرية • وقد علق الزعيم على التدريب السياسي
والعسكري لمحبذي الجيش فقال :

« لا يسمح لأي فرد بالتطوع في جيش التحرير الوطني الا بعد
ان يكون قد تطوع في الجبهة نفسها ، وهو يتطوع في الجبهة على
الصعيد السياسي •

« ويقوم التدريب السياسي على اسس فريدة من العقائدية
القومية • • فنحن قبل كل شيء جزائريون • وليس في وسع الاسلام
ان يزدهر بالتأكيد في ظل الاستعمار ، وقد يكون هذا من الحوافز
التي تدعو البعض الى العمل • ولكننا لا نسأل اي عضو من
اعضاءنا عن دينه وعما اذا كان مسلما • فقد يكون بيننا ملحدون •
وقد تقبل في صفوفنا يهوديا او بروتستنتيا او كاثوليكيا ، شريطة
ان يكون هذا قد قرر الكفاح في التحرير الوطني وان يقبل ببرنامج
الجبهة » •

وقد حارب الطلاب والفلاحون والعمال جنبا الى جنب في جيش
التحرير • وكان الجيش يقبل في صفوفه بوجه عام الشبان الذين تتراوح
اعمارهم بين الثامنة عشرة والاربعين ، ويؤثر طبعاً الشبان غير المتزوجين
من الذين لا اسر لهم ، والذين يتمتعون بحالة صحية طيبة • وتحديث

الزعيم عن الشيوعية فقال : « ان الشيوعيين لن يشتركوا كحزب في الحرب التحريرية • اما اذا اراد شيوعي ان يشترك في جبهة التحرير كأي مناضل سياسي ، فعليه ان يستقيل من حزبه اولاً ، وان يتبنى برنامج الجبهة » • وسيتعرض انصار مصالي وحدهم للهجوم المباشر اما الوطنيون المعتدلون ، فلن يساء اليهم ما داموا يسهمون في النضال ضد الاستعمار ، على الرغم من استخدامهم وسائل غير صالحة •

واشار الزعيم الجزائري الى ابطال الجزائر في الماضي كالشيخ الحداد في ثورة عام ١٨٧١ وصورهم على انهم وحي الثورة ومصدر الهامها • ثم رسم خطأ يفصل بين ثورتي الصين والجزائر فقال :

« ان المشكلة التي تواجهنا لم تكن كالمشكلة التي واجهت الصين • فقد حمل الصينيون لواء المقاومة الوطنية والثورة الاشتراكية معا • اما نحن فنقف في نصف الطريق بالنسبة اليهم • فالمشكلة الثانية لا تعرض لنا في الوقت الحاضر • لقد حملنا السلاح لتحقيق غرض محدد تمام التحديد وهو التحرر الوطني • »

وسئل الناطق بلسان الجبهة عن علاقاتها بتونس ومراكش فقال مشيراً الى الاتفاق التونسي - الفرنسي الذي عقد في عام ١٩٥٥ لقيام حكم ذاتي محدود : « اننا نستنكر هذا الاتفاق • ولو عرض علينا اتفاق مماثل في الجزائر فاننا نرفضه » • ورفض التعليق على العلاقات مع الجماعات المحاربة في مراكش •

ولا ريب في ان هذا الاعتدال الذي يبدو في موقف جبهة التحرير في هذين الحدين الصحفيين مدهش للغاية ، لاسيما وان موقفها العسكري في ايلول عام ١٩٥٥ كان لا يزال في منتهى الضعف • فاين تقع الامكانية في الوصول الى تسوية سياسية ؟ انها في مكان بين الدمج والتكامل المرفوضين رفضاً كاملاً ، وبين اعلان الحكومة الفرنسية اعترافها بمبدأ الحق في الاستقلال للشعب الجزائري • ولقد كان الوضع في الحقيقة اذا استثنينا هذا الاعلان الذي لم تحدد مدته ، قابلاً للتفاوض بين الحكومة الفرنسية وبين حكومة جزائرية تنبثق عن انتخابات حرة تجري في ظل الحكم الفرنسي • ولا شك في ان هذا الاعتدال مذهل ايضاً عندما تذكر

محتواه الدولي • فاستقلال تونس ومراكش كانا على وشك التحقيق ،
وقد تحققا فعلاً بعد بضعة أشهر • ويبدو ان عمارته قد شعر بأن جبهة
التحرير لم تكن آنذاك منظمة تمام التنظيم الى الحد الذي يمكنها من
تقبل السيادة اذا قررت فرنسا منحها لها • لكن هذه هي المرة الاخيرة التي
قبلت فيها جبهة التحرير اجراء انتخابات في ظل الاشراف الفرنسي ، وكانت
المرة الاخيرة ايضا التي اظهرت فيها اي تفاؤل بصدد التفاهم • وقد وصل
هذا الامل في الاتفاق مع فرنسا ذروته عند زعماء جبهة التحرير من ذوي
الادراك السياسي ابان الحملة الانتخابية الفرنسية في كانون الثاني عام
١٩٥٦ ، عندما تكاتف الاشتراكيون الفرنسيون والراديكاليون في الدعوة
الى برنامج لاقامة السلام في الجزائر •

جبهة وهران والامم المتحدة

وتمكنت جبهة التحرير في الثلاثين من ايلول ، من تحقيق اول انتصار
لها في جبهة « التدويل » • فقد رفضت الجمعية العامة للامم المتحدة
التوصية السلبية التي قدمتها لجنتها التوجيهية وقررت ادراج موضوع
الجزائر في جدول اعمالها ، بأغلبية ضئيلة • وقامت الجبهة في شهر تشرين
الاول ، وبعد اشهر من الاعداد بفتح جبهة جديدة لها في وهران • وقد
تولى القيادة في هذه الولاية التي تعتبر اكبر الولايات الشمالية الخمس ،
في البداية بن مهيدى ثم خلفه بوصوف • وقد قام هذان القائدان بتنظيم
الكثير من جنودهما ، وتزويدهما بالعتاد في ناضور في مراكش الاسبانية ،
التي نشأ فيها ايضا جيش التحرير المراكشي • وانتقلت القيادة بعد ذلك الى
اوجده ، حيث ظلت جبهة التحرير تفيد من طبيعة المنطقة الجبلية ومن
حصانة الحدود المراكشية • وقد بدأ الهجوم في اواخر ايلول ومطلع
تشرين الاول في منطقة تلمسان اولا • وبامتداد القتال الى جبهة وهران
ظلت منطقة الجزائر الوسطى والجنوبية فقط ، خالية من النشاط الثوري
الواسع النطاق •

وادی اتساع النشاط الحربي المتزايد في شهر تشرين الثاني الى
اضفاء الكثير من المראה على مناقشات الامم المتحدة في موضوع القضية

الجزائرية • فقد رفض الوفد الفرنسي الاشتراك في المناقشات وغادر قاعة الجمعية العامة • اذ زعمت الحكومة الفرنسية الان كما سبق لها ان زعمت من قبل ، ان القضية داخلية صرفة • وبعد ان رفضت الجمعية العامة مشروع القرار الذي تقدمت به دول امريكا الجنوبية والذي كان من المقدّر له لو قبل ان يحذف القضية الجزائرية من جدول الاعمال كلية ، امكن الوصول الى قرار وسط قبل بالاجماع ينص على ان الجمعية العامة « تقرر عدم الاستمرار في مناقشة هذا البند في جدول اعمالها ، ولذا فهي تتوقف عن مناقشته » • وقد شعر الجزائريون الذين كانوا قد اوفدوا احد اعضاء بعثتهم الخارجية الى نيويورك ، للاشتراك في المناقشات وعرض وجهة نظرهم بالكثير من خيبة الامل لهذا التطور ، ولكنهم اعرّبوا عن املهم في ان تؤدي هذه المهلة المعطاة الى فرنسا الى تسوية سلمية ولاسيما على ضوء نتائج الانتخابات الفرنسية القادمة •

وشهدت نهاية العام الاول من الثورة الجزائرية ، تفوق القضايا العسكرية على السياسية ، كما شهدت تزايد قوة واهمية زعماء الداخل بالنسبة لاعضاء البعثة الخارجية • ولم تكن هذه البعثة قد تمكنت بعد من توسيع برنامجها السياسي او تمكنت من تذليل العقبات الكثيرة التي واجهتها في الحصول على الاسلحة وتزويد الداخل بها •

ومثلت الانتخابات التي جرت في كانون الثاني عام ١٩٥٦ للجمعية الوطنية الفرنسية نقطة تحول اخرى في العلاقات الفرنسية - الجزائرية • فقد فاز في الانتخابات الاشتراكيون والراديكاليون الذين اعلنوا في برنامجهم الانتخابي المشترك انهم يؤيدون تسوية سلمية للجزائر • وقد عين رئيس الوزراء غي موليه، الجنرال كاترو ليكون مقيما عاما في الجزائر • وقرر موليه ان يذهب شخصيا الى الجزائر ليتولى تحليل المشكلة بنفسه هناك في موضعها •

وفي مقابلة صحفية جرت لجهة التحرير في الثالث من شهر شباط مع الصحيفة الفرنسية « ليموند » ، عدلت الجبهة موقفها من التسوية مع فرنسا وادخلت تعديلات عكست نوعا من التصلب في اراء الجبهة وموقفها • فعندما سئل ناطق بلسان الجبهة عما اذا كان موقفها السابق

لا يزال على حاله ، حدد الشروط التي تضعها لوقف اطلاق النار على النحو التالي :

« أ - ان تصدر الحكومة الفرنسية اعلانا رسميا باعترافها باستقلال الجزائر . »

« ب - اطلاق سراح المسجونين والمعتقلين والمحكوم عليهم بجرائم سياسية منذ عام ١٩٣٠ ، واعادة المبعدين السياسيين ووقف العمليات الحربية من جانب الجيش الفرنسي ، ووقف الاجراءات المتخذة ضد الوطنيين الجزائريين واصدار عفو عام عن جميع الاحكام الغياية التي صدرت بحق الجرائم والجنح السياسية . »

« ج - تأليف حكومة جزائرية للتفاوض . »

واضاف ان قضية الانتخابات مسألة جزائرية صرفة ، ثم قال : « ان من شأن الحكومة الجزائرية وحدها ان تقرر موعد الانتخابات ووسائلها » ثم انتهى الى القول : « وسيكون من واجب الحكومة الجزائرية التي يجب ان تتألف قبل وقف اطلاق النار ، تقرير نوع الادارة وجهاز الشرطة على الارض الجزائرية » . ولعل تكرار شروط جبهة التحرير هذه المرة لوقف اطلاق النار على جانب من الاهمية بالنسبة لما فيها من ذكر لوجوب اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر بدلا من مبدأ الاستقلال او الحق في الاستقلال . وقد بدت جبهة التحرير هذه المرة ، بعد ان شددت انتصاراتها العسكرية من عزيمتها تطلب فورا ان تأخذ بنفسها من فرنسا حق السيادة المباشر على بلادها .

وفي السادس من شباط ، قام غي موليه ، بالزيارة التي اعلن عنها للجزائر . وقد استقبل استقبالا ينطوي على الاحتجاج الشديد من المستوطنين الذين اظهروا عداؤهم له بقذفه بالخضار العفنة . وحصل موليه في الحال على استقالة المقيم العام الذي عينه مؤخرا واصدر امره في التاسع من شباط بتعيين الاشتراكي روبرت لاکوست مكانه . وقد بدل هذا الحادث من آراء موليه وسياساته تبديلا متطرفا فتحدث في السادس عشر من شباط عن « التحديد بلا مواربة للشكل التنظيمي الذي سيقوم عليه كيان الجزائر المقبل ، على اساس علاقات لا تنفصم مع فرنسا ، مع

الاعتراف بالشخصية الجزائرية » • ولم يكن هذا التحديد لينطبق على صورة التسوية السلمية التي حددها في حملته الانتخابية ، فقبل بضعة ايام فقط ، كان موليه قد اعلن « بان الحكومة ستناضل في سبيل البقاء في الجزائر ، وستبقى فيها • فلامستقبل للجزائر الا بالبقاء مع فرنسا » • وقد حملت الحكومة الفرنسية الان لواء « المهادنة » العسكرية بصورة جدية •

وكان رد فعل جبهة التحرير لزيارة موليه ، منطويا على خيبة الامل والعزم المتجدد على المضي في القتال • وفي الثالث والعشرين من شباط ، افضى ناطق بلسان جبهة التحرير الى الصحيفة الفرنسية اليسارية «فرانس اوبزرفاتور» يقول : « ان اعلان موليه لا يخرج عن نطاق السياسة الاستعمارية الفرنسية التقليدية » • واكد الناطق ان جبهة التحرير تمثل الان « جميع الوطنيين الصادقين والمخلصين » ، وان الحكومة الجزائرية المقبلة ستتألف من جبهة التحرير ليس الا • وعلق الناطق على اقتراح لمصالي الحاج بعقد مؤتمر للمائدة المستديرة كمؤتمر اكس - لبيان الذي عقد لقضية مراكش ، فقال ان وضع الجزائر يختلف تمام الاختلاف الان ، وانه بالنسبة لقضية الجزائر سيكون هناك جنيف وديان بيان فو ، لا اكس - لبيان •

بدء الدولة ضمن دولة

وشهدت الاشهر القليلة الاولى من مطلع عام ١٩٥٦ الاجتماع الرسمي لمعظم الزعماء الجزائريين الباقين ضمن اطار جبهة التحرير • ففي كانون الثاني ، اتخذ العلماء موقفا رسميا في تأييد الجبهة • وفي شهر نيسان ، ذهب الى القاهرة فرحات عباس الذي كان قد اوضح منذ عدة اشهر افتقاره الى السلطة في الجزائر ، وتوفيق المدني ابرز زعماء جمعية العلماء بعد خطف الفرنسيين للشيخ العربي الطيباسي ، للانضمام الى البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني الجزائري • وأعلن عباس في مؤتمر صحفي تأييده الكامل للجبهة وحل الاتحاد الديموقراطي لانصار البيان الجزائري • وادى هذا العمل الى توحيد جميع الاتجاهات المهمة في التفكير السياسي الجزائري ضمن اطار الجبهة ، واضفى عليها مكانة عالمية خاصة •

وخطت جبهة التحرير في مستهل عام ١٩٥٦ خطوات مهمة نحو اقامة « دولة جزائرية ضمن نطاق الدولة » . وعندما رأت الجبهة في نهاية شهر شباط، ان الحركة الوطنية الجزائرية - حركة مصالي الحاج - قامت بانشاء اتحاد عمالي، سارعت هي بدورها الى اقامة الاتحاد العام للعمال الجزائريين . وكان العمال الجزائريون المنظمون حتى الان، اعضاء في نقابات مندمجة في النقابات الفرنسية ولاسيما التابعة منها للشيوعيين والمسماة بالاتحاد العام للعمل . وقد لقي الاتحاد العام للعمال التابع لجبهة التحرير نجاحا اوليا ملحوظا ولم تحل نهاية شهر ايار حتى كان عدد اعضائه مائة وعشرة الاف . وقد طالب فور تشكيله بتحسين احوال العمل بالنسبة للجزائريين اما برنامجا السياسي فكان صورة طبق الاصل عن برنامج جبهة التحرير . وقد قبل الاتحاد العام في عضوية الاتحاد العالمي للنقابات العمالية الحرة في شهر تموز واقام علاقات وثيقة مع الاتحادات العمالية المنظمة تمام التنظيم في تونس ومراكش . ولكن الاتحاد ما لبث ان عانى من وطأة الاجراءات التعسفية الفرنسية ، فقد اعتقل زعماءه عدة مرات ، ووقف نشاطه تقريبا . وللاتحاد الان مركز تدريبي في تونس وهو يقوم باداء بعض الخدمات الاجتماعية بالنسبة للعمال الجزائريين اللاجئين . وبعد بضعة اسابيع اقامت الجبهة ، الاتحاد العام للتجار الجزائريين ، ليضم جميع صغار رجال الاعمال . وقد لعبت هاتان المنظمتان دورا بارزا في اعمال العنف التي وقعت في مدينة الجزائر ابتداء من ربيع عام ١٩٥٦ وفي جمع الاموال لمساعدة الثورة بصورة عامة .

وكانت الجبهة قد بذلت نشاطا سياسيا في حقل اخر ، فأقامت قبل عام ، الاتحاد العام للطلاب الجزائريين الذي دعا الى اضراب الطلاب العام في امتحانات عام ١٩٥٦ . وقد نجح هذا الاضراب وترك اثرا فعالا عدة اشهر واسفر عن حشد صفوف الطلاب حول الجبهة وانضمام عدد من الطلاب والمثقفين اليها .

وكان اهم ما حققته الجبهة في الحقل السياسي في تلك السنة تنظيم الاضراب العام الناجح الذي قامت به في الخامس من تموز عام ١٩٥٦ وهو موعد الذكرى السنوية لاستسلام داي الجزائر . وعلقت الجبهة على اهمية

الاضراب فقالت ان الشعب الجزائري اكد عن طريقه الحقائق التالية :

« ١ - الالتفاف الاجماعي حول جيش التحرير الجزائري وصورته السياسية الممثلة في جبهة التحرير ، مبرهنا على فساد النظرية الفرنسية القائلة بأن الثائرين لا يمثلون الا قلة من الشعب .

« ٢ - النضوج السياسي للشعب الجزائري الذي لن يهدأ حتى يستعيد جميع حقوقه في الحرية والديموقراطية .

« ٣ - اصفاء الصفة الشعبية على الثورة الوطنية عن طريق الاسهام الكامل لجميع الطبقات في الاحتفال بهذه الذكرى السنوية من مثقفين وعمال وطلاب وفلاحين .

« وقد اثبت هذا اليوم ايضا ان للتضامن الافريقي الشمالي ، كل المعاني . ففي البلدين العربيين الشقيقين تونس والجزائر ، اشترك الشعب اشتراكا فعليا الى جانب اخوانه الجزائريين في جميع المظاهرات التي كان العلم الجزائري يتقدمها .

ووقع حادثان في الاشهر التي سبقت اضراب الخامس من تموز قدر لهما ان يتركا اثرا ملحوظا في مستقبل جبهة التحرير في الميدانين الدولي والعسكري . فقد عقدت المجموعة الافريقية - الاسيوية في شهري ايار وحزيران سلسلة من المحادثات في الامم المتحدة لدراسة القضية الجزائرية اسفرت عن تقديم طلب الى مجلس الامن الدولي ليناقدش القضية . وعلى الرغم من ان المجلس قد رفض الطلب ، الا انه اعترف بالصيغة الدولية للمشكلة الجزائرية . وبدأ جيش التحرير وجبهته في الحقل العسكري ، في العشرين من حزيران ، مرحلة من مراحل قذف القنابل في مدينة الجزائر وغيرها من المدن ، مما اسفر عن قيام فرنسا بنقل الجزء الاكبر من جيشها الى الجزائر ، وعن قيام حالة من الذعر وعدم الطمأنينة في الشمال الافريقي .

مؤتمر الصمام

وعلى الرغم من هذه النتائج العظيمة التي تحققت ، فقد كانت هناك ازمة في القيادة والتنظيم داخل جبهة التحرير . وقد كتبت صحيفة المجاهد،

لسان حال الثورة الرسمي ، ما يلي :

« لقيت الثورة سلسلة من المتاعب ، ولم يتمكن المجاهدون العاملون في مناطق مختلفة من ايجاد الارتباط بينهم . فالارتباط شاق ، والسلاح غير متوافر . وظل التثقيف السياسي للفئات المسلحة غير كاف . »

« ولم تكن هناك سلطة عامة قومية رسمية . فالثورة ظلت تفتقر الى القاعدة العقائدية . وكثيرا ما تردد القادة المسؤولون ، وهم على ما هم عليه من عزلة وانفصال ، في اتخاذ موقف محدد من المشاكل المهمة . »

« وكانت الحركة المصالية لا تزال قوية ومنتشرة تحظى بتأييد العدد وعونه » .

ولم تكن فكرة الدعوة الى مؤتمر قومي عام لقادة الثورة بالشيء الجديدة . ولكن هذه الفكرة وجدت محاميا جديدا عنها في يوسف زيروت ، ومن ثم في عبانه وكريم بلقاسم وغيرهما من زعماء المجاهدين في قبيله . واتخذت اعدادات واسعة النطاق لعقد المؤتمر في ولاية قسنطينة التي يسيطر عليها زيروت ، وبعد فترة من التأخير ، عقد المؤتمر في العشرين من شهر آب في وادي الصمام . وكانت سلطات الجيش الفرنسي قد اعلنت ان الوادي ، قد غدا منطقة هادئة . وبالفعل فقد لقي قادة الداخل مصاعب جمة في الاتصال بالخارج . ولم يتمكن عدد من القادة ، وبينهم جميع اعضاء البعثة الخارجية الذين كانوا ينتظرون عبثا في ايطاليا وليبيا ، من حضور المؤتمر ، واقتصر الحاضرون من كبار القادة على كريم بلقاسم ، وعبانه وعمارنه وابن مهدي وزيروت والملاح وابن طوبال وعمر بن بولايده ، شقيق القائد الشهيد في الاوراس ، ونواروه . وتمثلت في المؤتمر جميع الولايات حتى ولاية الصحراء التي تولى قيادتها الملاح .

واتخذ المؤتمر ، على الرغم من عدم شموله ، عددا كبيرا من القرارات الدائمة والمهمة . فقد تقرر إعادة تنظيم جيش التحرير و « تجسيمة » ، بعد ان تبنى الطراز المتبع في جيش المجاهدين في قبيلة . ويبدو ان كريم بلقاسم الذي غدا القائد الذي لا منافس له في الداخل ، قد اختير في

المؤتمر قائدا عاما للجيش • اما من الناحية السياسية ، فقد تقرر اقامة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنته التنفيذية المسماة بلجنة التنسيق والتنفيذ • وقد اعطيت للهيئة الاولى صلاحية التوجيه العام للثورة على ان تضم ممثلين عن جميع الفئات في المسرح السياسي الجزائري ، بينما اعطيت للهيئة الثانية المؤلفة على الغالب من قادة الداخل العسكريين صلاحية الاشراف على الثورة وادارتها ، وهكذا اصبحت القيادة الفعلية في ايدي قادة النضال لا في ايدي الزعماء المنظمين الاولين او اعضاء البعثة الخارجية •

ووضع المؤتمر في الميدان العقائدي ثلاثة مبادئ اساسية وهي القيادة الجماعية واولوية السياسة على الحرب واولوية الداخل على الخارج • واطهر تأكيد مبدأ القيادة الجماعية عدم ثقة الوطنيين في قيام زعيم فرد • وبالفعل ، لم يكن لأي زعيم فرد من زعماء جبهة التحرير ، على الرغم من المطامح الشخصية ، القدرة او الشعبية الطاغية ليكون مقبولا من الجميع كزعيم اعلى للثورة • اما مبدأ اولوية السياسة « فيؤكد القصد السياسي الحيوي لنضالنا ، وهو الاستقلال الوطني » • وقد نتج هذا الخط التوجيهي ايضا عن الطريقة التي يتألف منها جيش التحرير • فقد كان بعض عقداؤه ، رجالا عسكريين ليس الا ، لا يتمتعون باية خبرة سياسية • وشعر المناضلون السياسيون بضرورة الحصول على الاولوية • اذ بدونها يصبح اي رجل عسكري ، قائدا سياسيا ايضا • وكانت نتيجة هذا القرار الحيلولة دون ترفيع رئيس (كبتن) عسكري ليست له اية خبرة سياسية ، الى المركز السياسي الاول في الولاية ، في الوقت الذي يستطيع فيه ساسة الجيش ملء المراكز العسكرية المجردة • اما مبدأ اولوية الداخل ، فقد كان اقرارا للواقع ، على الرغم من اعتراض بعض اعضاء البعثة الخارجية عليه فيما بعد ، لاسيما وانهم هم الذين قاموا بتنظيم الثورة وارادوا ان يظلوا المسيطرين عليها • وهكذا ظلت الثورة فعلا خاضعة لاشراف العاملين على الارض الجزائرية نفسها •

ويعتبر البيان الذي وافق عليه مؤتمر الصمام وثيقة ضخمة من وثائق جبهة التحرير • وقد جاء في ثلاثة اقسام ، قسم يتناول تحليلا للوضع السياسي الراهن ، وقسم يتناول الامال العامة ، وثالث يتناول وسائل

العمل والدعاية •

وانتهى البيان الى الحديث عن التبدلات العميقة التي جاءت بهـ
الثورة فقال :

« من الحقائق التي لا يستطيع نكرانها ان عمل جيش التحرير ،
قد عكس وضع الجو السياسي في الجزائر »

« فقد اثار هزة نفسية (بـسيكولوجية) ، حررت الشعب من حالة
السبات التي كان يعيشها كما حررته من خوفه وشكوكه •

« وقد أضفت على الشعب الجزائري وعيية جديدة لكرامته
القومية •

« وقد جاءت ايضا بوحدة سياسية - نفسية للجزائريين ، وخلقت
جماعية قومية تغذي النضال المسلح وتجعل النصر امرا محتوما » •

ومضى البيان يحلل الجهاز السياسي للحركة ، وهو جبهة التحرير
الوطني الجزائري التي « غدت اليوم المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة
التي لا منازع لنفوذها في جميع الارض الجزائرية » • وقد قيل ان هذا
العمل جاء نتيجة للامور التالية :

« ١ - ابعاد عنصر النفوذ الشخصي وتوطيد دعائم مبدأ التوجيه
الجماعي الذي يقوم به نفر من الرجال الشرفاء والأتقياء الذين لم
يعرف عنهم تعرض لفساد ، والشجعان ، والمستهينين بالخطر ،
وبالسجن وبالخوف من الموت •

« ٢ - وضوح العقيدة • فالهدف المتوخى هو تحقيق الاستقلال
الوطني • اما الوسائل فهي الثورة لتدمير الحكم الاستعماري •

« ٣ - تحقيق وحدة الشعب النضالية ضد العدو المشترك دون
اي تعصب ...

« ٤ - استنكار عقيدة الشخصية او الذاتية ، والنضال المكشوف
ضد المغامرين والجواسيس واذناب الادارة واتباعها ... »

واعترف البيان مع ذلك اعترافا واضحا بالعقبات التي قامت في
طريق العمل السياسي للجبهة والتي تتلخص في الافتقار اولا الى الملاك
الكامل للمنفذين ، وضعف الموارد المالية والمادية ، والحاجة الى العمل

الطويل الشاق « للايضاح السياسي » ، و « الاشتراط الاستراتيجي لاختضاع الجميع لظروف النضال المسلح » . وقد تم اصلاح هذا العيب الاخير ، وحققت الجبهة انتصارات رائعة في حقول الاضرابات والتعاون السياسي . وقد مكن انحلال الادارة الفرنسية العميق رغم بطئه ، الجبهة من خلق وتطوير ازدواجية في السلطة . وقد بدأت الادارة الثورية تعمل بواسطة جماعاتها السرية ، ومنظماتها التموينية والغذائية ، وشرعت في جمع الضرائب ، واقامة المحاكم ، وتجنيد المجاهدين وتأمين خدمات الامن العام والدعاية . ولا ريب في ان تطورا جديدا سيظهر بعد انتخاب المجالس الشعبية . وادى وجود المثقفين ثقافة سياسية في الجبهة الى نشر العقائدية السياسية في المناطق المتخلفة » . و انتهى البيان الى القول :

« والشيء المؤكد ان الثورة الجزائرية قد اجتازت باعتزاز وشرف مرحلتها التاريخية الاولى .

« وقد اوضحت الان حقيقة حية بعد ان انتصرت على رهان الاستعمار الفرنسي السخيف بقدرته على سحقها في غضون بضعة اشهر .

« وهي ثورة منظمة ، لا فتنة فوضوية لا ضابط لها .
« انها نضال وطني للقضاء على عهد من الفوضى في ظل الاستعمار .
ولست بالحرب الدينية ، انها خطوة الى الامام في الاتجاه التاريخي للانسانية وليست نكسة رجعية الى عهود الاقطاع .
« وهي اخيرا نضال لبعث الدولة الجزائرية في ظل نظام جمهوري ديموقراطي واشتراكي ، وليست اعادة الملكية او لدولة دينية (تيوقراطية) اعفى عليها الزمن » .

وقال البيان في تحليل اخر للوضع السياسي الراهن ، ان قيام الجبهة يدل على فشل الاحزاب السابقة وهزيمة المصالية ، وعدم وجود الشيوعية في الحركة . (٢)

واشارت اراء الجبهة في الاستراتيجية « الاستعمارية » ، الى « الدروس » التي تعلمتها من تجارب تونس ومراكش . فعندما شعر الفرنسيون بعجزهم عن مواجهة الوضع المتردي في الشمال الافريقي ،

قرروا التناهل مع تونس ومراكش ، على امل الاحتفاظ بالجزائر ، ولكن على الرغم من الافتقار الى الوحدة ، فان في وسع الشمال الافريقي التأثير ان يرغم فرنسا على تبديل سياستها • وانهى البيان الى القول : « وفي الواقع ، فان استقلال تونس ومراكش ، دون استقلال الجزائر ، يعتبر سرا با خادعا » • واذاف ان الازمة الخطيرة في العلاقات بين الجبهة وجارتها ، حول توقيت العمل المشترك تقترب الآن من نهايتها • وبعد ان تحقق الاستقلال لمراكش والجزائر ، قبلت جبهة التحرير بصورة تدريجية ، التعاون الدبلوماسي وغيره من مظاهر التعاون من جارتها ، دون الاشتراك الفعلي في النضال ، كتطور مرغوب فيه لا يقل اهمية عن وحدة النضال المسلح في الشمال الافريقي كله • لكن القضية لم يسدل عليها ستار الاهمال كلية •

وتناول برنامج الجبهة ايضا ، القاء نظرة على الامال السياسية في المستقبل • فقد تمكنت الجبهة فعلا من تحريك ثورة شعبية صحيحة ، وعندما « تقتنع الحكومة الفرنسية باستحالة الحل العسكري تجد نفسها مضطرة الى البحث عن حل سياسي » • وعلى جبهة التحرير ان تتبع المبدأ القائل « ان المفاوضات تلي النضال الشامل ضد العدو الذي لا يعرف معنى للرحمة ، ولا يمكن لها ان تسبقه » • وكان هذا الوضع ، المهمة الملقة على « ثلاثة اعتبارات رئيسية » وهي الحاجة الى العقيدة الواضحة ، وضرورة تنمية النضال المسلح حتى يصل حدود الثورة العامة • والحاجة الى الاشتراك في نشاط سياسي واسع النطاق • وقد سألت الجبهة نفسها ، لماذا نحارب ؟ فردت على ذلك تقول :

« ١ - اهداف الحرب :

« ان اهداف الحرب هي النقطة الاخيرة التي تتحقق بعدها اهداف السلام • وهي الوضع الذي ندفع العدو نحوه لنجبره على قبول اهدافنا السلمية • وقد يكون ثمة انتصار عسكري لا ينطوي على شروط ... او قد يكون هناك بحث عن وقف اطلاق النار او عن هدنة تستهدف المفاوضات ... والنتيجة ، هي انه بالنسبة الى اوضاعنا فان اهدافنا مزيج من الاهداف السياسية والعسكرية ، وهذه هي :

« أ - الاضعاف الكلي للجيش الفرنسي بحيث يستحيل عليه أن يحقق النصر عن طريق السلاح .

« ب - تدهور الاقتصاد الاستعماري على نطاق واسع عن طريق التخريب بحيث يستحيل على الإدارة القيام بأعمالها العادية في البلاد .

« ج - خلق أقصى ما يمكن من الاضطراب في اوضاع فرنسا على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، بحيث يصبح من المتعذر عليها الاستمرار في الحرب .

« د - عزل فرنسا سياسيا في الجزائر وفي جميع انحاء العالم .

« هـ - تطوير الثورة ، بحيث تنسجم مع القانون الدولي وذلك باضفاء الشخصية على جيش التحرير ، واعطائه السلطة السياسية المعترف بها ، واحترام قوانين الحرب ، وإدارة المناطق التي يحررها بشكل اعتيادي مألوف .

« و - مساعدة الشعب بصورة دائمة في وجه محاولات الإبادة التي يقوم بها الفرنسيون .

« ٢ - شروط وقف اطلاق النار : -

« أ - الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري . والمقصود من هذا الشرط ، ازالة عنصر المستوطنين والقضاء على اسطورة « الجزائري الفرنسية » .

« ب - الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما في ضمنها الدفاع الوطني والدبلوماسية .

« ج - اطلاق سراح جميع الجزائريين من نساء ورجال من الذين اعتقلوا او سجنوا لاسباب سياسية قبل تشرين الثاني عام ١٩٥٤ او بعده .

« د - الاعتراف بجهة التحرير الجزائري كالمنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري ، والتي لها الحق في التفاوض باسمه . وفي مقابل ذلك تكون جهة التحرير هي الضامنة وهي المسؤولة عن وقف اطلاق النار بالنيابة عن الشعب الجزائري .

« ٣ - المفاوضات لاحلال السلام :

« أ - عندما تتحقق الشروط لوقف اطلاق النار فان جبهة التحرير ستظل الناطقة الوحيدة بلسان الجزائري • ومن حق الجبهة وحدها، ان تقرر جميع المسائل المتعلقة بتمثيل الشعب الجزائري كالحكومة والانتخابات وما شابهها • ولن يسمح لاي نشاط من جانب الحكومة الفرنسية في هذا الميدان •

« ب - تجري المفاوضات على أساس الاستقلال الذي يشمل شؤون الدبلوماسية والدفاع الوطني •

« ج - وضع النقاط التالية في موضع البحث :
- حدود الارض الجزائرية ، وهي الحدود الحالية بما في ضمنها صحراء الجزائر •

- الاقلية الفرنسية ، على اساس منحها حق الخيار بين الرعوية الاجنبية ، والرعوية الجزائرية ، وعدم قيام أية أفضلية او رعوية مزدوجة •

- الممتلكات الفرنسية بالنسبة للدولة الفرنسية وللمواطنين الفرنسيين •

- نقل السلطات الادارية •

- اشكال المساعدة والتعاون الفرنسيين من شؤون اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية •

- قضايا اخرى » •

وستجري مفاوضات أخرى في المرحلة الثانية تقوم بها حكومة جزائرية تنبثق عن جمعية تأسيسية تنتخب بطريق الاقتراع العام •
وحدد بيان مؤتمر الصمام الحد الاعلى لما تطلبه جبهة التحرير الجزائري • وكرر البيان وجوب الاعتراف بالاستقلال ، وبقبول جبهة التحرير كالناطق الوحيد بلسان الجزائريين • وقد دخل الان عنصر جديد في جدول اعمال المحادثات الجزائرية الفرنسية المقترحة ، وهو تحديد الارض الجزائرية ، التي غدت بعد عام ١٩٥٦ أمرا هاما بالنسبة الى اكتشاف النفط في الصحراء • وقد اوحى هذه الاكتشافات للجزائريين بالامل الجديد في الحيوية الاقتصادية والتطور ، كما عززت في الوقت

نفسه رغبة الفرنسيين في الاحتفاظ بالجزائر ارضا فرنسية • ولعل من المهم ايضا القرار الذي اتخذته جبهة التحرير بنقل الاضطرابات الى الارض الفرنسية نفسها ، والقرار الثاني المتضمن بذل المساعي لعزل الجزائر دوليا • لكن العمل الحقيقي في هذا الاتجاه لم يبدأ الا في عام ١٩٥٨ •
وأكد البيان ايضا ، الرغبة في قيام اتحاد فيدرالي للشمال الافريقي فقال •••••

« لن يسمح الجزائريون قط لعقيدتهم عن الوطن بما تنطوي عليه من احساس نبيلة وكريمة ، بالانحطاط الى مستوى الوطنية المتعصبة (الشوفينية) ، الضيقة العمياء • فللشعوب الشقيقة الثلاثة مصلحة مشتركة في ان تبدأ في تنظيم دفاع مشترك ، وعمل سياسي موحد ، وبعث ، وحرية في التبادل ، وخطة قومية مشتركة للتصنيع والتجهيز والسياسة المالية والتعليم والتبادل المنظم للخبراء التقنيين المشتغلين بالثقافة ، والاستغلال المشترك لما في باطن الارض وفي المناطق الصحراوية » •

وكانت المهمة الجديدة التي ألقاها التعديل العقائدي الاساسي لمؤتمر وادي الصمام على عاتق جبهة التحرير ، الاعداد لثورة عامة • ولا يبدو مطلقا ان القصد من هذه المهمة كان الثورة العامة المسلحة بل التنظيم الشامل لجميع فئات الشعب الجزائري لتحقيق اهداف الجبهة • وقد أكد البيان ضرورة القيام بمجهود شامل في النضال المسلح لتحقيق النصر الحاسم ، على ان يظل هذا المجهود ، هو كلمة السر الاساسية ، وعلى الجبهة لاحباط سياسة الفرنسيين القائمة على اساس « مبدأ فرق تسر » ان تقوم بالامور التالية : -

« أ - تدعيم اواصر الوحدة القومية في مكافحة الاستعمار •
« ب - الاتجاه بصورة خاصة الى الصعدان الاجتماعية الثورية لتحقيق الرفاهية لأكثر فئات الشعب عددا وفقرا من الفلاحين والعمال الزراعيين •

« ج - اللجوء الى الصبر والاحتمال في اقناع العناصر المتأخرة ، وتشجيع المترددين والخائرين والمعتدلين ، وتعريف غير العالمين

والجاهلين •

« د - عزل العناصر المتطرفة من المستوطنين عن طريق التحالف مع الفئات ذات الافكار الليبرالية المتحررة من الاوروبيين او اليهود ، حتى ولو ظلت اعمال هذه الفئات تنطوي على الجبن والانعزالية » • وتناول زعماء جبهة التحرير في جزء ثالث من البيان الذي اصدروه بعد مؤتمر الصمام ، وسائل العمل والدعاية على الصعيد الجزائري والصعيد الافريقي الشمالي والصعيدين الفرنسي والدولي • وعندما ساءلت الجبهة نفسها كيف يمكن لها ان تنظم وتوجه « ملايين الرجال في معركة نضالية هائلة » ، أجابت بأن الطريقة المثلى هي الاحتفاظ بنفسها كالموجه الاوحد للثورة الجزائرية • ومن الواجب ان تكون دعايتها « ناضجة وجدية وموزونة وماكرة ، على ان لا تفتقر الى الصلابة والصرامة والالتقاد الثوري » • ويجب ان يظهر الجو السياسي عن طريق بذل محاولات اخرى ضد المصالية ، والمضي في المقاومة للانهازامية الاصلاحية ولحشود المعتدلين المؤيدين بصورة تقليدية للإدارة « والابقاء على النفوذ الشيوعي ضمن شرنقته التحولية » • واخيرا فان على جبهة التحرير ان تحول « التيار الشعبي الى طاقة خلاقة » • ثم تحدث البيان بالتفصيل عن وسائل الحصول على التأييد من الفلاحين والعمال والشبان والمثقفين وذوي المهن والتجار، وعمال الحرف اليدوية والجماعات النسوية ، وكافة فئات المجتمع •

وأيدت جبهة التحرير ، كوسيلة ثانية لتنظيم الشعب الجزائري « جماعيا » عقد محالفات مع فئات معينة • وحذرت من الخطأ في اعتبار الاوروبيين في الجزائر كتلة واحدة على الرغم مما يحسون به من مركب التفوق • وعلى الجبهة في سعيها لانماء تأييد الرأي العام الليبرالي في فرنسا نفسها ، ان تقيم اتصالات سياسية مع المنظمات التي تعارض الحرب في الجزائر وان تحصل على العون المالي والفني منها •

وعلى الجبهة على الصعيد الافريقي الشمالي ان تشجع العمل الدبلوماسي المنسق لفرض الضغط على فرنسا • وعليها في تونس ومراكش ان تعزز القوى الجزائرية المقاومة التي تستطيع ان تقدم السلاح • ودعت الجبهة الى عمل سياسي موحد عن طريق لجنة للتنسيق مع « الأحزاب

الوطنية الشقيقة » • أما على الصعيد العالمي فقد توصلت جبهة التحرير الى القول بأن النتائج الايجابية للدبلوماسية الفرنسية لم تكن تعدو بيانات مرتبكة ، صادرة بصورة فيها الكثير من البرم عن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وحلف الاطلنطي • ومضت تقول :

« ولكن الصحافة العالمية ، ولا سيما الامريكية تحمل بعنف على جرائم الحرب ولا سيما تلك التي يرتكبها الفليق الاجنبي وقوات المظليين ، كقتل الشيوخ والنساء والأطفال ، وذبح المثقفين والمدنيين الابرياء وتعذيب المسجونين السياسيين ومضاغفة عدد معسكرات الاعتقال ، واعدام الرهائن •

« ان كل ما يطلب من الاستعمار الفرنسي ، هو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في حق تقرير المصير بحرية » •

وقد حطم مؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للامم المتحدة اسطورة شرعية « الجزائر الفرنسية » • وأعلن بيان جبهة التحرير انه على الرغم من الدعاية الفرنسية فان الثورة الجزائرية لا تخضع للقاهرة او للندن او موسكو او واشنطن • وأشار البيان الى ان روح التساهل التي ظهرت من الكتلة الافريقية - الاسيوية في الدورة العاشرة للامم المتحدة كانت قاجمة عن الافتقار الى الصلابة عند بعض الدول العربية ، ومع ذلك

« فان قاعدتنا الرئيسية للعمل تقوم في البلاد العربية ، ولا سيما في مصر بصورة خاصة • ولم تكن اتصالاتنا مع قادة الدول العربية الا اتصالات الحلفاء وليس الاتباع او الادوات • وعلينا ان نكون حذرين بطريقة منظمة لنحافظ على استقلال الثورة الجزائرية » •

ورأت جبهة التحرير ان من واجبها على الصعيد الدولي ان تحت حكومات باندونغ على توجيه ضغط دبلوماسي واقتصادي الى فرنسا ، وان تحتفظ بأحسن العلاقات مع ليبيا واسبانيا وهما بلدان هامان كل الاهمية من الناحية السوقية ، وان تستغل « التناقضات والمنافسات بين بعض الدول الكبرى وفرنسا » ، وان تحصل على مساعدة اوروبا بما في ضمنها دول اسكندنافيا ، والديموقراطيات الشعبية ، وكذلك دول امريكا اللاتينية ، واستخدام المهاجرين العرب في امريكا لهذه الغاية • وعلى الجبهة

ان توسع في المستقبل بعثتها الخارجية وان تحسن من شؤون دعايتها في الخارج .

ومن الجدير بالذكر ، ان ايا من اعضاء البعثة الخارجية لم يشترك في اعداد هذا الجزء المتعلق بالنشاط الخارجي . ويبدو ان البيان قد اغرق في التفاؤل عند حديثه عن الصحافة العالمية ولاسيما صحافة الولايات المتحدة الامريكية . وهو ينتقد بعض الدول العربية لانها لم تتصلب مع فرنسا من ناحية ، ويؤكد من الناحية الاخرى ان مصر هي البلد الرئيس الذي يجب ان تستند اليه جبهة التحرير في عملها الدبلوماسي . وانتهى الى القول بأن على الجبهة ان تكون حذرة في الاحتفاظ بحرية العمل واستقلاله ، مؤكدة انها لم تكن في أي يوم من الايام اداة في يد دولة أخرى . ولا ريب في ان التأكيد على وجوب الاحتفاظ بأحسن العلاقات مع ليبيا واسبانيا ، يحسر النقاب عن اهتمام القادة الداخليين بموضوع طرق تموين السلاح والعتاد .

ومهما كانت ضرورة الاسباب التي ادت الى ذلك فان مؤتمر وادي الصمام ، لم يكن ممثلا ، لجميع قادة جبهة التحرير ، ولهذا ، فقد كان من المتوقع ان يعترض القادة الغائبون على بعض النتائج التي توصل اليها المؤتمر ، وعلى الطريقة التي عقد فيها . ولكن الطريقة المذهلة التي اعتقل فيها ، الزعماء البارزون الاربعة من رجال البعثة الخارجية ، وهم بن ييلا ، وبوضياف وآية احمد وخيضر ، في نهاية شهر تشرين الاول ادت الى وضع حد للحوار الدائر حول هذا الموضوع بتأييد وجهة نظر اعضاء المؤتمر . ولكن المناقشات استمرت بضعة أشهر . وقد شبه معلق فرنسي هذا الحوار الذي دار بين جماعة المؤتمر وبين القادة المسجونين ، كالحوار الذي كان قد دار في الماضي بين جماعة تركيا الفتاة الذين يمثلهم هنا القادة البربر المتجهون الى الغرب والبروليتاريون وبين الزعماء التقليديين الذين يمثلهم العرب والمتجهون الى الشرق وارباب النفوذ (٣) . ولكن الشيء الحقيقي ان هذا الخلاف نجم عن عدم تمكن الفئتين من الاجتماع وتبادل وجهات النظر في مؤتمر واحد يحضره الجميع . وقد ذكر بن ييلا قادة الجبهات بأن هناك «اتفاقا معنويا» قائما منذ زمن بعيد بين اعضاء اللجنة

الثورية للوحدة والعمل ينص على عدم اتخاذ أية قرارات هامة دون مشاورات كاملة . وهذا الاتفاق الذي غدا ملزما للآخرين الذين انضموا فيما بعد الى الحركة ، قد خرق في مؤتمر الصمام . وقال بن بيلا ايضا ، ان على الشبان التسعة ، ان يكونوا مسؤولين وحدهم عن التطور المقبل لعقيدة جبهة التحرير وان يحتفظوا بالقوة الرئيسية في ايديهم ليحولوا دون أي تصدع ، بعد انتهاء الصراع المسلح . وقد رد عبانه بالنيابة عن قادة الداخل فأكد قرار المؤتمر الذي ينص على القيادة الجماعية ، وقال انه لا يجوز لأي فرد حتى ولو كان بن بيلا ، ان يعمل للوصول الى الزعامة الفردية للجبهة . و اضاف ان من الطبيعي ان يكون معظم اعضاء المجلس الوطني للثورة وجميع اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من الداخل ، حيث يدور القتال الفعلي ، اذ ان تأليف لجنة تضم زعماء الداخل والخارج ، كما اقترح بن بيلا ، لن يكون امرا عمليا ، لاتخاذ القرارات اليومية اللازمة للثورة . و اضاف عبانه ، ان وضع عدد من الممثلين لمختلف الاتجاهات في المجلس الوطني ، سيؤدي الى حل مشكلة الخوف من التجزئة عن طريق توسيع قاعدة الثورة . ولكن يبدو انه كان يشترك الى حد ما مع بن بيلا ، في رغبته في رؤية زعامة قوية في القيادة ، وذلك بالصلاحيات الضخمة التي اعطاها للجنة التنسيق والتنفيذ ، التي كان هو محركها الاول . و ادى اعتقال زعماء البعثة الخارجية ، ونشر مقررات وادي الصمام ، وتتابع الاحداث بسرعة كبيرة ، الى ضياع اهمية هذه المناقشات والجدل . فقد ادى اعتقال زعماء الخارج الى تفوق سيطرة جماعة الداخل . ولم يبق في الخارج الا عدد قليل من القادة المهمين ، وبينهم الدكتور الامين ، الذي كان يعتبر واثق الاتصال جدا بقيادة الداخل .

المفاوضات الفاشلة مع فرنسا

وادى اعتقال زعماء البعثة الخارجية على ظهر الطائرة المراكشية التي ارغمت على الهبوط في الجزائر في الثاني والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٥٦ ، الى انتهاء المحاولة الاولى والمرجوة للوصول الى تسوية عن طريق المفاوضات للمشكلة الجزائرية . فقد دارت في شهري اذار ونيسان من

ذلك العام محادثات استطلاعية بين زعماء البعثة الخارجية لجهة التحرير في القاهرة وبين المسيو بيغارا والمسيو غورسيه الممثلين الشخصيين لرئيس الوزراء الفرنسي غي موليه . وعلى الرغم من ان زعماء جبهة التحرير كانوا يمثلون الجيش أيضا ، الا انه لا يعرف تماما المدى الذي كان قادة الداخل ، على اطلاع فيه ، بالنسبة الى المفاوضات الدائرة . وقدم الجزائريون اقتراحات محدودة لعقد مؤتمر صلح جزائري - فرنسي . على أي حال لم يصل رد من فرنسا على هذه الاقتراحات ومن المحتمل ان تكون الحكومة الفرنسية قد اعتبرت المحادثات ذات طابع استطلاعي ، ولم تكن تعترم التفاوض جديا في ذلك الوقت . وتمكن المارشال تيتو ، بفضل المحاولات التي بذلها من الجمع ثانية في شهر تموز بين الجزائريين والفرنسيين ابان مؤتمر بريوني بين تيتو ونهرو وعبد الناصر ، وبعده بقليل . وقدمت جبهة التحرير الى رؤساء الحكومات الثلاث مذكرة اكدت فيها « اهدافها السلمية ، وشروطها لوقف اطلاق النار ، ومفاهيمها للاستقلال الجزائري » . وقد طلبت عودة السيادة الجزائرية وممارسة هذه السيادة بصورة حرة وكاملة ، والاستقلال الكامل ، ووحدة الارض الجزائرية ، واعتبرت من الشروط التي لا مندوحة عنها ، تحقيق بعض المتطلبات السياسية وبضمنها اعتراف فرنسا « بالشعب الجزائري السيد » ، كوحدة واحدة لا تتجزأ ، واعترافها باستقلال الجزائر دون شروط او تحفظات ، وبحكومة جزائرية تختار للتفاوض على شروط الصلح بين البلدين . واذا ما قبلت فرنسا بشروط الجبهة لوقف اطلاق النار فلن « تظل هناك أية قضية تتعلق بالمصالح الخاصة للفريقين متعذرة على الحل » . وعقدت خمسة اجتماعات متعاقبة ابتداء من شهر تموز بين زعماء الجبهة وبين ممثلي رئيس الوزراء غي موليه في بريوني اولا ومن ثم في رومه . وكان يزيد وخيضر الممثلين الرئيسيين للجبهة في هذه المحادثات بينما مثل المسيو بير كومان ، الاشتراكي الفرنسي البارز ، المسيو غي موليه ، رئيس الوزراء .

وقد اشتملت المحادثات التي انقطعت اخيرا عند اعتقال الزعماء على نقاط مهمة اذ انها اوضحت الحد الادنى لمطالب جبهة التحرير . وبعثت الجبهة فيما بعد ، في مذكرة بعثت بها الى الامم المتحدة تقول :

« لقد اشترط ممثلو جبهة التحرير الوطني ضرورة وضع تسوية سياسية عامة ، قبل صدور الأمر بوقف إطلاق النار . وقد أكد ممثلو الشعب الجزائري موقفهم بأن على فرنسا ان تعترف بحق الجزائر في الاستقلال ، وبإقامة حكومة جزائرية مؤقتة توافق عليها جبهة التحرير الوطني ، للاسراع في تحقيق وقف إطلاق النار والبدء بالمفاوضات لتحديد العلاقات بين فرنسا والجزائر »

« أما الاقتراحات الفرنسية فلم تتعد مجرد منح بعض الإصلاحات السياسية التي ستحول الجزائر من « مجموعة من المقاطعات الفرنسية » الى مقاطعة فرنسية واحدة كبيرة تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي المحدود من الناحية الادارية » .

وقد اختلفت هذه الشروط عن الشروط الرسمية السابقة ، فقد طلبت جبهة التحرير مجرد اعتراف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال ، وتأليف حكومة جزائرية تقوم بالتفاوض على ان توافق عليها الجبهة ، دون ان تكون مؤلفة فقط من اعضائها . أما من الناحية الفرنسية ، فقد ظهرت الرغبة هناك لتوحيد اراضي الجزائر ، ومنحها درجة من الحكم الذاتي ، وهي خطوة اولية لا بأس بها ، اذا كانت فرنسا تعترم حقا اعطاء الجزائر استقلالها . ولم يقبل الجزائريون قط بسياسة موليه الرسمية الرامية الى وقف إطلاق النار اولا ، ثم اجراء انتخابات عامة ، ثم البدء بالمفاوضات .

وابلغت جبهة التحرير الميسو كومان رغبتها في اجراء محادثات «رسمية» بدلا من هذه المحادثات الشبيهة بالرسمية ، فوافق الفرنسيون على العرض فورا . وتظاهر ممثلو الرئيس الفرنسي بالموافقة على تسهيل حرية الانتقال بالنسبة الى زعماء الجبهة للتشاور مع جماعات الجبهة الاخرى . وطلبت حكومة موليه في نفس الوقت ، من حكومتي تونس ومراكش ان تذلل العقبات في طريق المحادثات الفرنسية - الجزائرية ، وان يشترك البلدان فيها ان أمكن . وأبلغت البعثة الجزائرية كومان ، ان الجبهة تعترم ارسال وفد عنها في اواخر شهر تشرين الاول للتشاور مع الزعماء المراكشيين والتونسيين في مؤتمر يعقد في تونس . ولكن الفرنسيين ، أرغموا الطائرة التي تقل الوفد الجزائري وهي في طريقها بين

الرباط وتونس على النزول في أرض الجزائر حيث اعتقل أعضاء الوفد .
وقد نقلوا فوراً الى سجن باريس ، حيث ظلوا هناك دون أية محاكمة .
وعندما أصدر الرئيس ديغول في عام ١٩٥٩ تداييره التي أسماها «بالرافة
للتأثرين» ، نقل الزعماء ، الى قلعة لم يعرف اسمها . وأدى هذا الحادث
الى اضطرابات عنيفة في مراكش وتونس بالإضافة الى الجزائر ، ووضع
نهاية فاشلة للمحادثات الفرنسية - الجزائرية ، التي كان رئيس الوزراء
موليه قد احبطها سلفاً . وأدى حادث الطائرة ايضا الى تبديد اوهام بعض
الزعماء المعتدلين من رجال الجبهة وآمالهم في الوصول الى تسوية ، والى
تقوية مراكز المتشددين من الزعماء الآخرين . ولم تتح فرصة مواتية أخرى
منذ عام ١٩٥٦ ، للوصول الى اتفاق عن طريق التفاوض .

الارهاب في المدن

من واجب الثورات ان تسير قدماً ، والى الامام دائماً ، والا فانها
تبدو في طريق التخاذل والضعف ، فعلى الصعيد العسكري ، كان من
الضروري ان يتسع نطاق الصراع في عام ١٩٥٦ على غرار الهجمات التي
وقعت في العشرين من آب عام ١٩٥٥ ، والتي تركت بعض الآثار النفسية
الرائعة . وكان النشاط العسكري قد استمر في جميع الولايات طيلة
الاشهر التي سبقت مؤتمر وادي الصمام وتلته ، ولكنه لم يترك اثراً
ملحوظاً في فرنسا نفسها . وقد أقامت لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة
مقر قيادتها في الجزائر نفسها ، وفكرت اللجنة بأنها لو تمكنت من القيام
بنوع من العمل في قلب المدينة العاصمة ، فان تبديلاً ملحوظاً قد يطرأ على
الرأي العام الفرنسي والسلطات العسكرية بالنسبة الى تقديراتها لقوة
جبهة التحرير .

وترى جبهة التحرير ، ان الثورة الجزائرية ، حققت اكبر انتصار لها
كما منيت بأكبر هزيمة في معركة مدينة الجزائر (٤) . ولعل من اروع ما
قامت به الجبهة من أعمال تنظيمية ، هو انها جعلت من العاصمة منطقة
مستقلة ، تضم بالإضافة الى الضباط العاديين المختصين بالنشاط السياسي
والعسكري والارتباطي والاعلامي ، جهازاً خاصاً لالقاء القنابل ، ولجاناً

للمثقفين والتجار والعمال الفنيين • وكانت هذه اللجان تتولى بالإضافة الى أعمالها الخاصة جمع الضرائب للجهة التي بلغت احيانا ثلاثمائة الف دولار في الشهر الواحد • ولم يكن تنظيم الجبهة في نطاقه الخارجي في العاصمة يضم اكثر من (٤٥٠٠) شخص في مدينة يسكنها نحو من اربعمائة الف من الجزائريين وثلاثمائة الف من الاوروبيين • ولم يكن الجهاز العسكري الفعال وجماعات قاذفي القنابل ، تضم اكثر من مائتي شخص ، بينما كان مجموع الجهاز العامل في مختلف الحقول واليادين لا يربو على الالف والخمسمائة • ولعل من ابرز مظاهر الثورة ، ان هذا العدد الضئيل ، تمكن من ان يستمر في القاء الرعب في العاصمة اكثر من سنة كاملة •

وقد استخدمت جبهة التحرير في الهجمات التي شنتها في مدينة الجزائر كل طريق ممكن ، وكان الاتحاد العمالي ، التابع لها يتولى التأييد السياسي والمالي • وقد بدأت المعركة في العشرين من أيلول عام ١٩٥٦ بانفجار قبلة في مشرب ، وأخرى في مطعم في شارع ميشيليه ، مما ادى الى مقتل ثلاثة اشخاص واصابة ست واربعين بجراح • وفي هذه الاثناء سيطرت الجبهة على حي الكاسبا ، وأقامت مصنعا صغيرا للقنابل فيه بمساعدة بعض الشيوعيين •

واستمرت عمليات القاء القنابل في العاصمة عدة اشهر ، وخلقت جوا من الرعب وعدم الاطمئنان فيها • وفزعت السلطات الفرنسية من الحالة المرعبة فأوفدت الجنرال جاك ماسو على رأس قواته من فرقة المظليين العاشرة الى المدينة في كانون الثاني عام ١٩٥٧ • واسفرت المعركة اخيرا عن سيطرة القوات الفرنسية ، فقد عثرت على مخابىء القنابل في العاصمة ، واعتقلت المجاهدين وبينهم عدد من القادة الاكفاء ، كابن مهدي عضو لجنة التنسيق والتنفيذ ، الذي حوكم وأعدم ، وعلى الرغم من عدم وجود أي خلاف منذ البداية على موضوع الارهاب واستخدامه كسلاح من أسلحة الثورة ، الا ان هذا السلاح ينتهي عادة عندما تبدأ الثورة الحقيقية ، ولقد اعتبر بعض زعماء الجبهة ، عملية الجزائر ، خطيئة عسكرية • وتمكن الفرنسيون في الاشهر الاخيرة من المعركة ، من عزل حي (الكاسبا) تماما عن بقية المدينة بالاسلاك الشائكة ، وفرض دوريات نهائية وليلية عليه •

وكان الثمن الذي تكبدته الجبهة في الارواح البشرية باهظا للغاية ، فقد وجدت ان ليس بإمكانها تأمين الدفاع عن السكان المدنيين أمام اجراءات الفرنسيين الانتقامية العنيفة ، ولكن مما لا شك فيه ايضا ان معركة مدينة الجزائر ، لفتت انظار العالم الى الثورة الجزائرية بصورة بارزة كل البروز . فقد ادت عمليات القاء القنابل في كل مكان ، الى وقوع أعداد كبيرة من المدنيين بين الضحايا ، مما زاد في ارقام الاصابات ودل على قوة جبهة التحرير . كما ان اعمال التعذيب التي لجأ اليها المظليون الفرنسيون للحصول على المعلومات عن نشاط الجبهة في المدينة ، اثارت أزمة اخلاقية في فرنسا نفسها . ولا ريب في ان نقمة الجيش الفرنسي التي تبدت في شهر ايار عام ١٩٥٨ ، لم تنجم فقط ، عن اضطراره لخوض معركة مضنية مع المجاهدين الجزائريين وفقا للاوضاع التي يقررونها هم ، وعن قيامه بأعمال الحقارة ، ومهام الشرطة العادية فحسب ، بل نجمت ايضا عن الاحساس الباطن وعذاب الضمير من الاساليب التي لجأ اليها في مكافحة الثورة .

حل المشكلة السوقية

وكانت المشكلة العسكرية الثانية التي اشتدت حدتها في نهاية عام ١٩٥٦ ، هي حالة الفوضى النسبية التي سيطرت على المناطق المحاذية لحدود تونس . فقد اسفر اعتقال زعماء البعثة الخارجية عن ضياع التنظيم السابق في عملية وصول المؤن والاسلحة من الخارج . وأصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ ، أمرها الى الدكتور الامين ، بالذهاب الى تونس من القاهرة ، لوضع حد لهذه الفوضى ، وبترؤس البعثة الخارجية . وانتقل عمارنه من الداخل الى تونس ، كما فعل بن ييلا من قبل ، لتنظيم نقل الاسلحة الى داخل البلاد .

ولم يكن قد مضى على استقلال الحكومة التونسية التي يرئسها بورقيبة أكثر من ستة أشهر ، وكانت لا تزال تجاهد لحل بعض المشاكل الداخلية عندما رأت هذا التدفق الكبير من الجزائريين من اللاجئين والمحاربين ، وهم يطالبون بالاعتراف بهم ومساعدتهم . وكان من مصلحة

الحكومة التونسية وجبهة التحرير نفسها الوصول الى نوع من الاتفاق، وقد تم هذا الاتفاق فعلا في شباط عام ١٩٥٧ بين الرئيس بورقيبه وممثل جبهة التحرير (٥) • وادى هذا الاتفاق مع بعض الاجراءات العسكرية ، الى عودة فرض السيطرة المباشرة للجبهة ، عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ على مناطق الحدود المهمة للغاية • وعينت اللجنة في مطلع عام ١٩٥٧ ، محمود شريف ليكون قائد جبهة الاوراس ، وهي من الولايات التي كانت الفوضى لا تزال تعمها •

وأخذ عمارنه يعمل جادا في سبيل الحصول على السلاح من الخارج • وكان بن ييلا ، قد بعث برسالة الى لجنة التنسيق والتنظيم ، ضمنها عرضا لشحنات الاسلحة التي تم التعاقد عليها حتى وقت اعتقاله • وكانت هناك نحو من ثمانية آلاف قطعة سلاح ، قد نقلت او انها في طريق النقل الى المجاهدين ، ولا تزال اما في ليبيا او في تونس او في وهران • والتقط عمارنه خيوط الشبكة السوقية التي كان قد أقامها بن ييلا ، وواصل السير عليها ، فانتقل من تونس الى بعض بلاد الشرق الاوسط الاخرى واوروبا • ويبدو انه تعامل في هذه الفترة بموازنة تبلغ عدة بلايين من الفرنكات ، كما انه تلقى في فترة من الفترات ، اثناء ازمة السويس وبعدها العون من بعض الجماعات الاسلامية في شمال افريقيا •

١٩٥٧ : سنة الجزائر في الامم المتحدة

وادى فشل المفاوضات الجزائرية - الفرنسية في عام ١٩٥٦ ، وخطورة الوضع العسكري ، وازمة السويس ، الى جعل عام ١٩٥٧ سنة الجزائر في الامم المتحدة ، اذ بحثت فيها قضيتها مرتين في الندوة الدولية • وكانت عدة دول افريقية - اسيوية قد طلبت في شهر تشرين الاول ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة • وقدمت جبهة التحرير في الثاني عشر من تشرين الثاني مذكرة الى رئيس الجمعية العامة بررت فيها ضرورة دراسة الامم المتحدة للقضية، وقد جاء في هذه المذكرة :

« ان الجزائريين ، رغبة منهم في الوصول الى حل سلمي عن

طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا ، يعتقدون ، ان ضغط الرأي العام الدولي وحده ، الممثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، هو الذي سيحمل فرنسا على قبول التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري ، والوصول الى حل سلمي للمشكلة الجزائرية» .

واشارت المذكرة ايضا الى تأييد تونس ومراكش ، ووضعت القضية الجزائرية في محتواها الافريقي الشمالي . وبدأت اللجنة السياسية للأمم المتحدة ، مناقشة الموضوع في مطلع شهر شباط وتولّى ممثل سوريا التحدث بلسان جبهة التحرير . وبذلت الجبهة جهودا هائلة لفهام الوفود المعنية وجهة نظرها . واتخذت الجمعية العامة في الخامس عشر من شباط ، قرارا وسطا ، بالاجماع اعربت فيه عن « الامل ، بالوصول عن طريق روح التعاون الى حل سلمي وديموقراطي وعادل ، يتفق مع شرعة الأمم المتحدة» .

وعلى الرغم من ان القرار لم يتضمن الدعوة الى استقلال الجزائر ، الا ان القضية قد بحثت اخيرا في الأمم المتحدة . وعلقت صحيفة « المقاومة الجزائرية » الناطقة بلسان جبهة التحرير ، والتي مضى الان على صدورها نحو من سبعة أشهر ، تعليقا ينطوي على الارتياح ، من تحقيق هدفها في تدويل القضية ، ومن اعتراف الأمم المتحدة بحقها في بحث القضية .

وأضافت الصحيفة ان سبعا وسبعين دولة ، قد أعطت فرنسا مهلة ، لتسوية القضية ، لا لحلها عسكريا . وغدا من حق الأمم المتحدة بعد هذا التاريخ ان « ترقب وتشرف على » الصراع الفرنسي - الجزائري . وكانت اللجنة السياسية ، قد رفضت بأغلبية صوت واحد فقط ، مشروع القرار الافريقي - الاسيوي ، الذي كان اكثر مطابقة لوجهة النظر الجزائرية ، بينما قبلت اللجنة الفقرة الخاصة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره .

هجوم الخريف وجبهة الصحراء

واشارت مناقشات الأمم المتحدة في شهر شباط حول القضية الجزائرية الى ان السنة الثالثة للثورة ، ستكون سنة تطورات على الصعيدين السياسي والدولي . ومع ذلك ، فقد واجهت جبهة التحرير مشاكل عسكرية جديدة ومستمرة . وقد ادى انتهاء معركة مدينة الجزائر ،

والحاجة الى اعادة التنظيم في الداخل ، الى جعل الجبهة العسكرية مشحونة بالصعوبات المهمة . وشعرت الجبهة بالحاجة كما في السابق ، الى عرض واسع النطاق وبارز لقوتها ، وقدرتها المستمرة على مقاومة الجيش الفرنسي الذي تعزز اخيرا . ولم يكن التنظيم العسكري بطبيعته شيئا يتم بسرعة وسهولة . وقد انتقلت لجنة التنسيق والتنفيذ ، متأثرة من نتيجة معركة مدينة الجزائر الى تونس في اواسط العام . وكان اتساع النشاط في البلاد كلها ، قد ادى الى تضخم الحاجة الى التنسيق والى تنظيم شبكة المواصلات . وتضمنت الاجراءات التنظيمية بعض التبدلات في حجم وحدات الجيش وطريقة تأليفها ، واحداث بعض التدريبات على أعمال المواصلات ، والتوسع في استخدام مناطق الحدود التونسية والمراكشية للقيام بأعمال التدريب الاساسية . وقررت جبهة التحرير ايضا القيام بهجوم عام في الخريف في جميع انحاء الجزائر ولا سيما في منطقة الصحراء التي ظلت هادئة حتى الان . وبدأ الهجوم في شهر تشرين الاول ، ولكن العملية اقتضت على بعض الاشتباكات البارزة في الصحراء . ولكن هذا الهجوم ، كان هاما من الناحية السياسية ، اذ كان عرضا لاعتزام الجبهة ، المطالبة بمنابع النفط الجديدة التي اكتشفت في الصحراء . وكانت الحكومة الفرنسية لاسباب سياسية واقتصادية معا ، تقوم بانشاء خط مؤقت للانايب يصل بنفط الصحراء الى السوق الفرنسية . وقد قطع الخط المذكور في عام ١٩٥٨ ، على الرغم من ان الكميات التي وصلت الى فرنسا عن طريقه كانت محدودة للغاية .

مجزرة قرية ميلوزة والحرب الغربية

وقد تقع في كل حرب ، حوادث ، لا أهمية عسكرية لها ولكنها تترك اثارا نفسية على الرأي العام العالمي . وقد وقع مثل هذا الحادث في قرية ميلوزة في الجزائر في اواخر ايار عام ١٩٥٧ ، حيث زعم ان الذكور من أهل هذه القرية الواقعة في وسط الجزائر والذين يعدون ثلاثمائة وثلاثة اشخاص ، قد قتلوا في ليلة واحدة ، بسبب ولائهم للحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج . وقد تأثر رئيس جمهورية فرنسا،

كوتي ، من هذا الحادث ، فناشد الضمير العالمي ان يحمل على هذا العمل . ولم تشر جميع الحقائق المتعلقة بهذه القضية بعد . ولم يسمح لأي مراقب خارجي محايد بأن يعد القتل ، والظاهر ان الحادث لم يقع في ميلوزه نفسها ، وانما في قرية صغيرة قريبة منها . وقد اتهمت جبهة التحرير الفرنسيين بالتحريض على هذه المجزرة ، واكد السكرتير العام للحركة الوطنية الجزائرية نفسها فيما بعد ، ان للفرنسيين ضلعا في القضية . ودعت جبهة التحرير الوطني الامين العام للامم المتحدة لان يطلب الى فرنسا السماح بايفاد لجنة للتحقيق في القضية . ولكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الطلب ، وبعد حوار طويل في الصحافة العالمية ، انتهى البحث في موضوع المجزرة .

وسواء أكان الصراع بين جبهة التحرير ، وبين حركة مصالي الحاج ، وراء هذه المجزرة او لم يكن ، فان الوضع في وسط الجزائر في اواسط عام ١٩٥٧ كان يشرح ما تحدثه أية حرب استعمارية من اضطراب ومن اختلاط في الولاء . وكانت هذه المنطقة مركزا « للجنرال بيلونس » ، وهو عضو سابق في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وقد أقام لنفسه قوة من المناضلين ، رفعت بصورة غامضة شعار الولاء لمصالي الحاج وحركته الوطنية . ولما شعر بيلونس بعجزه عن مقاومة ضغط جبهة التحرير العسكري ، عقد اتفاقا مع الجيش الفرنسي يقضي بالحصول على السلاح من الفرنسيين مقابل مقاومة نشاط الجبهة واعمالها . وادى هذا الاسلوب الذي سبق للفرنسيين ان استخدموه في فييتنام الى غضب جبهة التحرير . ومن المحتمل ان يكون هذا الصراع ، قد مهد الاساس ، لخلق اصطدام عنيف بين الجبهة والحركة . ولم تتمكن الجبهة من تصفية قوات بيلونس بصورة نهائية ، وظل وجودها شوكة في جانب حركتها حتى مطلع عام ١٩٥٨ . ولم يكن هذا قد عقد اتفاقا سياسيا مع الفرنسيين ورفض ان ينضم في ايار عام ١٩٥٨ الى الحركة التي تبناها الجيش الفرنسي بالدعوة الى التعاون بين الجزائريين والفرنسيين في البلاد . وقد سقط بيلونس قتيلا على أيدي جماعة الانقلاب من رجال الجيش والمستوطنين في الثالث عشر من أيار ، ثم ادعى الفرنسيون فيما بعد انهم قد اعدموه .

ووقع حادث غريب آخر في الصراع الجزائري ، أظهر المدى الذي تصل اليه الشكوك والخداع ، عندما تتخذ الحرب اتجاهات عنصرية او دينية . فلقد كان جميع الحكام العاملين في الجزائر منذ نشوب الثورة تواقين دائما ، الى اظهار وجود تأييد جزائري اسلامي الى جانبهم . ففي عام ١٩٥٥ ، أقام الحاكم العام سوستيل ، وهو من دعاة سياسة التكامل ، جماعات مسلحة من مسلمي قبيلة ، تحت ستار «الدفاع عن النفس» لتقوم بسحابة جيش التحرير . وكان بين الجزائريين الذين طلبت اليهم السلطات الفرنسية الانضمام الى هذه الجماعات عدد من مناضلي جبهة التحرير ، وقد انضموا الى المشروع الجديد بعد ان حصلوا على موافقة قائدهم . وقد ظهرت المشكلة الاولى للجبهة ، عندما صدر الامر لهذه الجماعات بعد ان اجتازت مرحلة من التدريب بالخروج الى الجبال لقتال جيش التحرير . وبعد ان عقد القبليون مجلسا للمشاورة ، قرروا تمثيل معارك صورية ، مع رفاقهم وزملائهم ، وان يتركوا على ارض المعركة ، جثث «الخونة» الذين يقتلون عادة . وقد طبق هذا النظام بصورة دقيقة بضعة أشهر كان فيها السلاح والمدافع والذخيرة ، تتسرب كلها من هذه المجموعات الى المجاهدين في منطقة قبيلة . وان من السخرية حقا ، ان يكون الفرنسيون قد توصلوا الى معرفة هذا السر ، بصورة مباشرة عن طريق المع قائد في قبيلة كلها وهو عبانه الذي تحدث به الى بعض أصحابه . وقبل ان يتمكن الفرنسيون من القيام بحركة انتقامية ضد هذه الجماعات ، كان افرادها قد قتلوا ضباطهم الفرنسيين وعادوا الى الانضمام الى صفوف المجاهدين . ولم يعرف أحد لماذا اسميت هذه العملية بعملية « الطائر الازرق » . ولا ريب في ان حرب الجزائر ملأى بالقصص التي هي من هذا النوع . وقد عرف عن بعض الضباط الفرنسيين من رجال الخدمات الادارية الخاصة انهم تعاونوا احيانا مع قادة جبهة التحرير المحليين ، مرات عن قصد ، وحيانا بدون قصد ، في مشاريع مفيدة للجانبين . وكثيرا ما يضطر الاثرياء من المستوطنين الى دفع الجزية الى جبهة التحرير مقابل سلامة ممتلكاتهم ، وكثيرا ما قيل من ان عددا منهم كان يقدم المأوى والملجأ لزعماء الثورة من الجيش الفرنسي .

الصراع على الحدود

وكان الصراع على الحدود أهم تطور عسكري وقع في عام ١٩٥٧ • وقد نجح عمارنه في ان يأتي لتونس بكميات كبيرة من الاسلحة التي اجتازت حدود الجزائر في النصف الاول من العام • واعلنت الحكومة الفرنسية في شهر آب حقها في مطاردة الثوار الجزائريين الى داخل الاراضي التونسية ، وهو حق زعمت ان القانون الدولي يخولها اياه • ولتمنع مرور الاسلحة عبر الحدود اقامت فرنسا حاجزا من الاسلاك الشائكة المكهربة - اطلق عليه اسم خط موريس نسبة الى وزير دفاعها - يمتد مائة ميل على طول الحدود التونسية - الجزائرية • وقد اقيمت فيه نقاط مسلحة بالدفعية واجهزة الرادار • وهذا الخط المكهرب ، يشبه ذاك الذي اقيم على الحدود الجزائرية - المراكشية ايضا ، وقد بدأ العمل به في شهر أيلول • وكان جيش التحرير ، يستخدم لقطع هذه الاسلاك طرايد لاحداث فجوات فيها ثم يقوم رجاله بقطع الاسلاك بواسطة مقصات خشبية • وكان جنود جيش التحرير يسوقون أمامهم أحيانا قطعانا من الماشية لتفجير الألغام الفرنسية ان وجدت • وفي وسع الجنود آنذاك والبغال الموسوقة اجتياز الخطوط بسلام • وقد تعلم الجيش مؤخرا استخدام محول كهربائي لمنع انقطاع التيار • وقد كلف خط موريس جيش التحرير الوطني الكثير من ايام العمل الاضافية وخسارة ارواح بالغة • وقد ادى الى الابطاء في وصول شحنات الاسلحة الى مجاهدي الداخل ولكنه لم يحل دون وصولها • ولربما ادى وجوده الى توسع الهجمات التي يقوم بها المجاهدون في الداخل ، للحصول على السلاح من الفرنسيين • وادى كذلك الى بقاء عدد اكبر من المعتاد من المناضلين المدربين تمام التدريب على الارض التونسية •

وتمكنت جبهة التحرير من عرض قوتها الداخلية عرضا سياسيا بارزا في مطلع عام ١٩٥٧ • فقد دعت الى اضراب عام في جميع انحاء البلاد يدوم ثمانية ايام في نفس الوقت الذي تشرع فيه الامم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية • وخصصت صحيفة «المقاومة الجزائرية» عددا كاملا للاضراب الذي استمر من الثامن والعشرين من كانون الثاني حتى الخامس

من شهر شباط • وقالت ان الاضراب سيبرهن للامم المتحدة ان جبهة التحرير تحظى بتأييد الشعب الجزائري تأييدا كاملا • أما مدة الاضراب وهي ثمانية ايام ، ولم تكن مثل هذه المحاولة قد جرت من قبل ، فقد كانت « محكا » لقدرة الشعب على التضحية ناشئة عن اتساع وعيه السياسي • ويعتبر بعض القادة الجزائريين ان هذه المدة الطويلة من الاضراب ، كانت الخطيئة السياسية الكبيرة والوحيدة التي ارتكبتها عبانه • وقد سمح الجنرال ماسو بنهب الحوانيت والمخازن في هذه الفترة ، كما اتخذ اجراءات مشددة أخرى ، ألحقت خسائر حقيقية بالاهلين ، وانزلت بهم متاعب جمة •

ووسعت جبهة التحرير من نشاطها الصحفي والدعائي في غضون عام ١٩٥٧ • وبدأت اذاعة الجزائر الحرة في الربيع تنطلق من ارض الجزائر نفسها ، مضيئة الى الاذاعات الجزائرية التي تنطلق من اذاعتي القاهرة وتونس الشيء الكثير • وفي منتصف العام توحدت صحيفتا المقاومة الجزائرية « والمجاهد الحر » في صحيفة واحدة أصبحت اللسان الناطق باسم جبهة التحرير • وغدت لغة الصحافة اكثر تصنعا ولا سيما بعد ان تولى احمد ابو منجل وهو من زعماء الاتحاد الديموقراطي لانصار الحرية السابقين ، مسؤولا عن جميع المطبوعات التي تصدر في الجزائر •

توسيع المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ

ومرت الثورة الان في سنتها الثالثة بفترة جديدة من التنظيم تشبه تلك التي مرت بها في عام ١٩٥٦ • وقد أدى فرار الاعضاء الباقين من لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر بعد اعتقال بن مهدي ، والخسائر العسكرية واعتقال الزعماء الاربعة من رجال البعثة الخارجية الى وجود عدد من المراكز الشاغرة التي تتطلب الاشغال • واختيرت القاهرة مركزا للاجتماع السنوي للمجلس الوطني الجزائري لاسباب تتعلق بالامن والدوافع سياسية أخرى • وتقرر توسيع المجلس من اربعة وثلاثين عضوا الى اربعة وخمسين ، كلهم متساوون في اللقب والمركز • وعلى الرغم من ان المجلس بدا وكأنه الهيئة الكبرى للثورة الجزائرية ، وعلى الرغم من ان توسيعه

كان يشير الى النتيجة النهائية المحتومة لتحويل المجلس الى برلمان ، الا ان
اسماء اعضاء الجدد لم تعلن قط . وازداد عدد اعضاء لجنة التنسيق
والتنفيذ من خمسة الى اربعة عشر ، بينهم الزعماء الاربعة المسجونون في
باريس ، وبيطات المسجونون في الجزائر . أما التسعة الباقون فيضمون عددا
من الزعماء السياسيين العسكريين ، بعد ان تخلى العسكريون منهم عن
رتبهم العسكرية وسلموا مسؤولياتهم الى اعوانهم . ولم يدخل اللجنة
الجديدة ، عضوان من اعضاء اللجنة الاولى ، اللذان ما زالا طليقي السراح ،
وربما كان السبب في ذلك ، انهما اصبحا عاجزين عن القيام بالمهام التي
كانت موكولة اليهما . وكان من الواضح ان اللجنة تتمتع بصلاحيات
واسعة . وكان في وسعها ان تستشير اعضاءها الفخريين الموجودين في
باريس قبل اتخاذ القرارات الهامة ، ولكن اقوى اعضاء اللجنة كانوا عبانه
وكريم بلقاسم والامين ، وقد ثبت الاخير في مركزه كرئيس للبعثة
الخارجية .

ولم يعرف الا القليل عن الدورة التي استغرقت ثمانية ايام والتي
عقدتها المجلس الوطني ، اذ ان وثيقة مفصلة مسهبة لم تصدر في نهاية
الاجتماعات كتلك التي صدرت عن مؤتمر وادي الصمام . وقد حضر
الاجتماع اثنان وعشرون عضوا فقط من اعضاء المجلس . ويبدو ان
المجتمعين قد ابدلوا قرارات من القرارات التي تتعلق بقضايا المبادئ التي
أقرها مؤتمر الصمام . فقد ذكر المجلس انه بعد ان لاحظ وجود بعض
الالتباس يهمة ان يؤكد « ان جميع الذين يشتركون في النضال التحرري ،
سواءا كانوا جنودا ، او غير جنود ، متساوون » . وهكذا الغى المجلس
اولوية الساسة على العسكريين واولوية الداخل على الخارج . وقد نتجت
هذه التبدلات عن رغبات العسكريين في ان تكون لهم نفس المرتبة في لجنة
التنسيق والتنفيذ من الجزائر بعد اعتقال بن مهدي ، والخسائر العسكرية
للقادة العسكريين - السياسيين فلم تعد ملحة كما كانت من قبل . وعكست
هذه التبدلات ايضا الحقيقة الجديدة ، وهي ان معظم القادة المهمين ،
أصبحوا يوجهون النضال من الخارج لا من الداخل . ولم يمتنع عن
التصويت على القرار الخاص بالغاء اولوية الداخل على الخارج الا عبانه

والعقيد دهيليس قائد ولاية الجزائر • وكان عبانه انسانا مؤمنا بالنظريات، وقد ظل على ايمانه بأن النضال الداخلي هو مفتاح الثورة الحقيقي ، وان هذا الايمان يجب ان لا يتبدل لانه هو قد خرج من الداخل الى الخارج • ولكن بعض القادة الآخرين وبينهم اصدقاؤه من القبيليين ، ظلوا على اعتقادهم ، بأن من حقهم ان يظلوا قابضين على ناصية الامور والاشراف على الثورة بأنفسهم • أما « الايضاح » الثاني الذي صدر عن المجلس الوطني فقد كان بالنسبة الى الجدل الطويل بين النخبة المثقفة ثقافة غربية، وبين أولئك المثقفين ثقافة اسلامية ، عن طبيعة الدولة الجزائرية المقبلة • ولم يقم المجلس بحل هذه المشكلة عندما اعلن ان « هدف الثورة الجزائرية سيظل اقامة جمهورية جزائرية ديموقراطية اشتراكية ، لا تتعارض في نظمها مع المبادئ الاساسية للاسلام » •

فشل المفاوضات من جديد

وظلت قضية الوصول الى تسوية عن طريق المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، المشكلة المعقدة بالنسبة الى جبهة التحرير الوطني الجزائري • واتخذت حكومة بورجيس - مونوري ، في الحرب الكلامية والاذاعية ، موقف سابقاتها من الزعم بعدم وجود ناطق صالح باسم الجزائريين ، يمكن التحدث اليه والتفاوض معه ، ونعت جبهة التحرير بالعناد لتمسكها بشرطها الاولي بوجوب الاعتراف بالاستقلال قبل التفاوض • وقد حاولت جبهة التحرير شرح الاسباب التي تدعوها الى التمسك بهذا الشرط الاولي المسبق ، فذكر مندوبها في دورة الجمعية العامة للامم المتحدة التي عقدتها في شباط عام ١٩٥٧ ان الجبهة على استعداد للتفاوض مع فرنسا ، اذا تولت الامم المتحدة ضمانا هذه المفاوضات • وعقد القادة السياسيون والعسكريون لجبهة التحرير مؤتمرا صحفيا لهم في تونس في اذار عام ١٩٥٧ اكد فيه الدكتور الامين ان الشعب الجزائري ، اكثر تصميمًا اليوم منه في اي يوم مضى « على الوصول الى استقلاله » • وأشار الى اشتراط الجبهة اعتراف فرنسا مسبقا بالاستقلال الجزائري ، فقال ان القضية لا تتناول الاجراء ، وانما تتناول القصد والنوايا • وعندما سئل

إذا كانت الجبهة تعتمد الآن الحديث عن « الاستقلال » بدلا من « الحق في الاستقلال » رد الدكتور الأمين بقوله : « انهما شيء واحد » .

وتقدمت الحكومة الفرنسية في شهر تموز الى الجبهة بعرض جديد يتناول امكان المفاوضات . وكما وقع تماما في عام ١٩٥٦ ، فان وقوع بعض الاحداث بشكل عرضي وغير عادي ، ادى الى فشل هذه المحاولة التي كانت تبشر بنجاح . فقد بعثت حكومة بورجيس - مونوري ، الى تونس بغو - بريسونير ، مستشار وزير الخارجية الفرنسية ، لحضور اجتماع للاتحاد الدولي للنقابات العمالية الحرة . وكان في المدينة الدكتور الأمين ويزيد من اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية . ونقل غو - بريسونير ، عن طريق أحد الزعماء النقائيين الجزائريين الى يزيد ، انه مكلف رسميا بالاجتماع الى يزيد . وقد فسرت الجبهة هذه الخطوة على انها محاولة لتجزئة من يدعون بالمعتدلين ، عن الذين يسمون بالمتصلبين من اعضاء القيادة الجزائرية . وابلغ يزيد المبعوث الفرنسي ، عن طريق أحد الوسطاء ، انه سينقل الرغبة الفرنسية الى المجلس الوطني ، مؤكدا ان ليست له صلاحيات بالقيام بمحادثات شخصية . وكان من الممكن ، ان يعود المبعوث الفرنسي ، الذي سافر الى باريس ، حاملا تعليمات اكثر مرونة . لكن المعلومات عن بعثته ، انتشرت بطريقة ما ، فتقرر رسميا العدول عنها . وقبل نهاية الشهر بعث يزيد ، بذاكرة الى الأمين العام للأمم المتحدة قال فيها :

« يؤسفنا ان نبلغ سعادتك انه في الوقت الحاضر ، لا نرى ، أية امكانية للتفاوض او للاتصال بين فرنسا والجزائر ، والوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الجزائرية ... ولدينا كل ما يبرر الاعتقاد ، بأن خطوة كالتى اتخذها الميسو غو - بريسونير مؤخرا في تونس ، تمثل مناورة فرنسية رسمية ، ليست ناشئة في أي حال من الاحوال عن الرغبة الحقيقية في حل المشكلة الجزائرية عن طريق الوسائل السلمية ، بل جاءت ثمرة خطة موضوعة ، لتكون في وقت واحد مع الطلب الذي تقدمت به احدى وعشرون دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، طالبة ادراج

القضية الجزائرية، على جدول اعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة » .

ولما فشلت المفاوضات المباشرة بين جبهة التحرير وفرنسا من جديد ، واجهت الجبهة موضوع تنظيم الاستمرار في نضالها ، وما يتعلق به من « كيف » و « بأية وسائل » . وكانت البعثة الخارجية في عام ١٩٥٥ ، لا تنشد العون الا من مصر ودول مؤتمر باندونغ . وادى استقلال تونس ومراكش في عام ١٩٥٦ الى تقارب مع هاتين الجارتين الراغبتين في التضامن مع جبهة التحرير في اجراء مفاوضات او محادثات للوصول الى تسوية سلمية مع فرنسا . ولكن اعتقال الزعماء الاربعة من قادة جبهة التحرير ادى الى توقف هذا الاتجاه بصورة مؤقتة . وارادت الجبهة في نهاية عام ١٩٥٦ ومطلع عام ١٩٥٧ الحصول على ضمانات من الامم المتحدة لأية مفاوضات قد تقوم بها مع فرنسا . وكان القصد من هذه الضمانات الحيلولة دون أي نكث بالمحادثات او نكوص عنها ، كما وقع فعلا في عهد حكومة غي موليه . وادى حادث غو - بريسونير الى تعزيز موقف اولئك القادة الذين فقدوا كل ثقة لهم في « استقامة » الحكومات الفرنسية المتعاقبة . ولهذا ، فقد اشترط هؤلاء القادة ، ان تعترف فرنسا رسميا ومسبقا ، في بيان تصدره ، باستقلال الجزائر قبل البدء بأية مفاوضات . ولكنهم رأوا في الوقت نفسه بعض الفائدة من الاستمرار في سبر اغوار النوايا الفرنسية ، ومن ايجاد صلة بين قضية الجزائر وبين بعض المعروفين باعتدال ارائهم في الميدان الدولي . وبعد فترة من التعاون الوثيق الى حد ما مع تونس ومراكش في عام ١٩٥٦ ومطلع عام ١٩٥٧ ، وسعت جبهة التحرير اتصالاتها في الوطن العربي ، فكان من نتائج هذه السياسة عقد الاجتماع العام للمجلس الوطني في القاهرة . وعاد زعماء الجبهة قبيل نهاية الصيف الى تأييد قيام علاقات اوثق مع مراكش وتونس ، فاحتل هذا الاتجاه مكان الصدارة في سياستهم .

واجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في تشرين الاول عام ١٩٥٧ ، واصدرت بيانا عن موضوع المفاوضات ، اكدت فيه بصورة قاطعة « ان هدف حرب التحرر الوطني كان وسيظل ، استقلال الجزائر » .

وان اللجنة ، لا ترى مناصا من ان تؤكد بحزم واخلاص ، انه لن يكون ثمة تفاوض قبل الاعتراف سلفا ، باستقلال الجزائر » . وعندما تحدث البيان عن طريقة الضغط التي ستتبع لارغام فرنسا على ذلك قال « ان الامل قائم في عقد مؤتمر قريب يضم دول المغرب الحرة لاقامة خط مشترك تسير عليه للاسراع في تحقيق استقلال الجزائر » . وقد أنهى هذا التأكيد محاولة غير رسمية قام بها البعض في جبهة التحرير ، للعدول عن اشتراط « الاستقلال المسبق » والتفاوض دون أي التزام فرنسي سابق . لكن هذا الاسلوب او التاكتيك ، لم يلق أية استجابة فرنسية ايجابية . فقد مضت حكومة بورجيس مانوري في مشروعها لحمل الجمعية الوطنية الفرنسية على المصادقة على قانونها الاساسي الجديد الذي وضعته للجزائر . على كل حال فان هذا القانون ، الذي عارضته جبهة التحرير ، كحل مفروض على البلاد ، لا يتفق مع قرارات الامم المتحدة بصدد القضية الجزائرية ، وكخطوة رجعية الى الوراء ، هزم في الجمعية الوطنية ، عند الاقتراع عليه ، مما حمل حكومة بورجيس - مانوري على الاستقالة .

الوساطة التونسية - المراكشية

وظل الباب مفتوحا امام الدور الذي تستطيع تونس ومراكش ان تلعباه في خلق الاوضاع المناسبة لقيام مفاوضات بين جبهة التحرير وفرنسا . ولما كانت الدولتان قد اقلقتهما الاوضاع السائدة على حدودهما مع الجزائر ، فقد اتفقتا على القيام بجهد مشترك للوصول الى تسوية سلمية ، واجتمع الرئيس ابورقيبة والملك محمد الخامس في الرباط في اواخر شهر تشرين الثاني ، بحضور مراقبين عن جبهة التحرير الوطني . وقد اقترحت الحكومتان البدء بمفاوضات « تؤدي الى حل عادل يضمن اقامة سيادة الشعب الجزائري على أسس راسخة تتفق مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة » ، وعرضا وساطتهما لتحقيق هذه الغاية . وسارعت جبهة التحرير الى اعلان قبولها لعرض الوساطة من جارتها ، معلنة بدورها ، انها ترى ان السيادة تعني الاستقلال . لكن الحكومة الفرنسية رفضت العرض قائلة ان تونس ومراكش ليستا محايدتين في الصراع .

وادی فشل الوساطة التونسية - المراكشية ، الى بقاء الامم المتحدة المرجع الوحيد لجهود جبهة التحرير . وكانت المجموعة الافريقية - الاسيوية قد طلبت في السابع عشر من تموز ، ادراج القضية الجزائرية على جدول اعمال الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة . وطلبت الجبهة في اواسط شهر أيلول من الامم المتحدة ان تعلن « افلاس فرنسا السياسي » في الجزائر . واعربت الجبهة في مذكرة ثانية قدمتها الى الامم المتحدة في مطلع شهر تشرين الاول عن رغبتها في « التعاون المطلق » مع الامم المتحدة ، وأشارت الى ان أية تسوية سلمية يجب ان يتم الوصول اليها عن طريق التفاوض بين جبهة التحرير وفرنسا ، وان اشتراك تونس والجزائر ضروري في مثل هذه المفاوضات اذ ان عقد مؤتمر يضم هذين البلدين بالاضافة الى فرنسا وجبهة التحرير « كهيل بأن يخلق الظروف المؤاتية لاجاد تسوية سياسية عاجلة للمشكلة الجزائرية » . وأضافت المذكرة تقول :

« ومن الواجب ان ترضي التسوية السلمية التي يتم الوصول اليها عن طريق التفاوض للمشكلة الجزائرية امال الشعب الجزائري في الاستقلال . وتعلن جبهة التحرير عن استعدادها لدراسة أي شكل من اشكال التعاون الحر بين فرنسا والشمال الافريقي ، اذا كان هذا التعاون يأخذ بعين الاعتبار ، مصالح فرنسا المشروعة » .

وسيطر الاعتدال وقيام جبهة مغربية متحدة على المناقشات التي دارت في الامم المتحدة في شهر تشرين الثاني ومطلع كانون الاول . وكان المندوب التونسي هو الناطق الرسمي بلسان جبهة التحرير ، كما كان المندوب السوري في دورة شباط الماضية . وهكذا اتسقت استراتيجية جبهة التحرير مع مجموعة دول الشمال الافريقي . ولم تطلب جبهة التحرير ، الحصول من الجمعية العامة على قرار يقضي باستقلال الجزائر ، بل اقترحت مشروع قرار معتدل يعترف « بأن مبدأ تقرير المصير يجب ان يطبق على الشعب الجزائري » وطالبت باجراء مفاوضات للوصول الى حل يتفق مع ميثاق الامم المتحدة . وقد عدل هذا القرار بشكل يضمن قبول فرنسا به ، فووفق

على التعديلات بأغلبية صوت واحد ، مما حمل الكتلة الافريقية -
الاسيوية على رفض القرار بعد تعديله ، وايدتها في موقفها هذا دول الكتلة
الشيوعية وبعض الدول الاخرى . ولهذا لم تتقدم اللجنة السياسية بأية
توصيات الى الجمعية العامة . واتخذت الجمعية في العاشر من كانون
الاول ، قرارا وسطا ، ينص على ملاحظة وساطة كل من تونس ومراكش ،
ويعرب « عن الرغبة في الدخول في مفاوضات ، في روح من التعاون
المثمر ، وفي استخدام الوسائل المناسبة الاخرى ، للوصول الى حل
يتفق مع أهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه » . وأشارت جبهة التحرير
الوطني في بيان رسمي اصدرته بعد مناقشات الامم المتحدة، الى « ارتياحها »
من القرار المتخذ وأكدت « استعدادها للدخول في مفاوضات تستهدف
تسوية المشكلة الجزائرية تسوية تنسجم مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة
وأهدافه ، وعلى الاسس التي حددها البلاغ المشترك الذي اصدره جلالة
الملك محمد الخامس وفخامة الحبيب ابورقيبة رئيس الجمهورية
التونسية » . وعلى الرغم من ارتياح الجبهة رسميا للقرار ، الا انها
امتعضت من هزيمة مشروعها المعتدل الذي قدمته الى الجمعية العامة ،
واحست بأن تفهم الولايات المتحدة والغرب عامة لقضيتها يسير سيرا
بطيئا للغاية . وأشارت صحيفة المجاهد الى ان ما تحقق كان شيئا ضئيلا
للاغاية ، وان من الواجب المضي في النضال المسلح ، لا سيما وقد تمكنت
الجبهة عن طريق « تكتيكها » من معرفة اصدقائها الحقيقيين . ووجهت
الجبهة في كانون الثاني عام ١٩٥٨ مذكرة أخرى الى الامين العام للامم
المتحدة ، اشارت فيها الى ان فرنسا ما زالت ماضية في تجاهلها لتوصيات
الجمعية العامة ، والى ان الولايات المتحدة رغم هذا التجاهل منحت فرنسا
قروضا كبيرة ، والى ان فرنسا قد حصلت على قروض مماثلة من صندوق
النقد الدولي ومن اتحاد المدفوعات الاوروبي ، مما « يعتبر اسهاما من جميع
هذه المصادر في الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا في الجزائر » .

وسارت الامور سيرا سريعا في السنة الرابعة للثورة الجزائرية . فقد
واصلت جبهة التحرير من الناحية العسكرية معركة الحدود ، وحققت
انتصارات جديدة في نقل الاسلحة . واطرد سير التنظيم العسكري في

الداخل ولا سيما في حقل تمويل القطاعات وتحسين سبل المواصلات ،
بتوجيه عبانه الذي تنقل في جميع انحاء الجزائر في اواخر عام ١٩٥٧ ومطلع
عام ١٩٥٨ • ولكنه سقط صريعا في شهر شباط ، برصاصة غادرة من كمين
فرنسي ، ففقدت الثورة الجزائرية أحد قادتها الاقوياء ، كما فقدت جبهة
التحرير قوة داعية الى التماسك في جهاز قيادتها •

مؤتمر التضامن الافريقي - الاسيوي

ودرست جبهة التحرير على الصعيد السياسي ، الطرق الجديدة التي
ستلجأ اليها لجمع الاموال ، وتشديد الضغط على حكومة غايار ، التي
قدمت الى الجمعية الوطنية الفرنسية مشروع قانون اساسي جديد للجزائر
اقرته الجمعية • واشتركت الجبهة في نهاية شهر كانون الاول في مؤتمر
التضامن الافريقي - الاسيوي الذي عقد في القاهرة • وقد رحب المؤتمر
ترحيبا حارا بالوفد الجزائري واتخذ قرارا دعا فيه الى الاعتراف فورا
باستقلال الجزائر ، والى اجراء مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير على
هذا الاساس ، والى اطلاق سراح الزعماء الخمسة • ودعا المؤتمر ، الى
قيام مظاهرات شعبية في جميع البلاد المشتركة فيه لنصرة الجزائر ، واعداد
حملات صحفية لهذه الغاية وبذل كافة الجهود لتعبئة الرأي العام العالمي
لاستنكار السياسة الفرنسية • واوصى المؤتمر باعتبار الثلاثين من اذار
يوم التضامن مع الجزائر ، ودعا الى تشكيل لجان في كل مكان لنصرة
الجزائر وتحريرها ومد يد العون للاجئين • وناشد المؤتمر جميع
الحكومات الافريقية - الاسيوية الدفاع عن استقلال الجزائر في المنظمات
الدولية، ومحاولة التأثير على فرنسا لانهاء حرب الجزائر، وعلى الحكومات
الغربية الاخرى لوقف مساعداتها عن فرنسا • ووافقت جبهة التحرير على
الاشتراك في الامانة العامة الدائمة للمؤتمر ، التي تقرر اقامتها في القاهرة،
واتدبت الدكتور الامين ممثلا لها فيها • وادى جمع التبرعات في الثلاثين
من اذار ، من مختلف البلدان الافريقية - الاسيوية الى توافر الاموال
عند جبهة التحرير ، التي ارتحل ممثلوها الى عدد من البلاد المذكورة
للاشتراك في احتفالات يوم الجزائر •

قصف ساقية سيدي يوسف ووساطة بريطانيا وامريكا

واغار السلاح الجوي الفرنسي في الثامن من شباط عام ١٩٥٨ على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية . وادت هذه الضربة العسكرية ، التي اعترفت فرنسا بمسؤوليتها عنها ، الى قيام موجة من السخط ضد فرنسا عند دول كثيرة . ولقد قيل في تبرير هذه الغارة انها استهدفت جماعات المجاهدين الجزائريين الذين جعلوا من الساقية قاعدة لهم . وعلى الرغم من ان جثث الضحايا السبعين ، لم تضم مجاهدا جزائريا واحدا ، الا ان الحادث لفت أنظار العالم الى قضية ، كانت قد غدت معقدة كل التعقيد منذ عام ١٩٥٦ ، وهي تتناول دور تونس في الحرب الجزائرية . فمذ حصلت تونس على استقلالها في اذار عام ١٩٥٦ ، وقفت الحكومة التونسية موقفا دقيقا بين فرنسا والجزائر ، او بين الحياد والتأييد . ولا ريب في ان عواطف التونسيين ، هي مع الشعب الجزائري في معركته ، ولكن الدولة الفتية ، توافقه الى مساعدات فرنسا الاقتصادية ، بالاضافة الى ان الرئيس ابورقيبة ، من أشد المخلصين لقضية الغرب . ولقد مرت فترة ، كما سبق واسلفت ، كان فيها الكثيرون من الجزائريين يريدون من تونس ان تحارب الى جانبهم لتحقيق استقلال البلدين ، ولكن ابارقيبة شعر بأنه عن طريق الصبر والاناة ، يستطيع ان يحقق الاستقلال لبلاده الصغيرة على مراحل ، ودون حاجة الى اللجوء الى الكثير من سفك الدماء في حرب عامة شاملة . وقد قدم ابورقيبة كل عون ممكن باستثناء الاشتراك في الحرب الى اخوانه الجزائريين . وعندما وقع حادث ساقية سيدي يوسف ، كان عدد الجنود الجزائريين في تونس يربو كثيرا على عدد افراد الجيش التونسي الصغير . وكانوا يستخدمون هذا الملجأ الامين ، للتدريب ، والراحة وتجميع السلاح والنقل . وما زال الوضع اليوم ، على الحالة التي كان عليها انذاك . وفي مثل هذه الاوضاع فان امتداد الحرب الجزائرية الى المغرب كله ، احتمال ما زال قائما دائما . فقد يعمد ضباط فرنسيون مندفعون ، كالضابط الذي يبدو انه كان مسؤولا عن اصدار الامر بضرب ساقية سيدي يوسف ، دون تخويل من الحكومة الفرنسية ، الى اتخاذ خطوات حربية مماثلة ضد بلاد تؤوي اعداءهم ، ويحملونها دائما

مسؤولية تكرار فشلهم العسكري .
وقد قبلت الحكومتان الفرنسية والتونسية، وساطة الولايات المتحدة وبريطانيا لايجاد تسوية لموضوع سيدي يوسف ، وقضية طلب تونس جلاء جميع القوات الفرنسية عن اراضيها . واستمر المستر مورفي ممثل الولايات المتحدة والمستر بيلي (السير هارولد بيلي ، الذي عين مؤخرا سفيرا لبريطانيا في القاهرة) ، ينتقلان الاسابيع الطوال بين تونس وباريس في محاولة للوصول الى حل وسط . وقدمت الحكومة التونسية في اثناء هذه المباحثات ، الى المبعوثين الامريكي والبريطاني وجهات نظرها في المشكلة الجزائرية . وتم الوصول في مطلع شهر نيسان الى حل وسط ، يقضي بانسحاب جزئي للقوات الفرنسية من تونس ، على ان تعود الى التجمع في قاعدة بيزرته ، مع بعض الشروط الاخرى التي قبلت بها حكومة غايار . لكن الجمعية الوطنية الفرنسية ، رفضت هذا الاتفاق مما ادى الى سقوط حكومة غايار والى ازمة طويلة .

اكر ا - طنجه - المهديّة

ووقعت في غضون ذلك احداث هامة على الصعيد الافريقي ، فقد قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في شباط عام ١٩٥٨ ، اقامة حكومة جزائرية عندما تسنح الفرصة المؤاتية لاقامتها . وكان خلق مثل هذه الحكومة في المنفى او في منطقة « محررة » ، موضع الدرس منذ عهد طويل ، ولكن الصعوبات كما يبدو في طريق خلقها كانت عديدة وبالغة . واقامة حكومة داخل الجزائر نفسها والمحافظة عليها اجراء عسكري بارز ، اذ ان في وسع الجيش الفرنسي ان يركز هجومه في مثل هذه الحالة على قاعدة واحدة . أما على الصعيد الدبلوماسي ، فان اقامة حكومة في المنفى قد تؤدي الى اعتراف الدول العربية والشيوعية بها ، ولكنها قد تؤدي في الوقت نفسه الى تعقد العلاقات بين تونس ومراكش من ناحية وبين فرنسا من الناحية الاخرى . وفي هذه الحالة يضعف ما لدى جارتى الجزائر المغربيتين من قدرة التأثير على سياسة فرنسا . ولهذا فقد كان قرار شهر شباط معلقا على الفرصة المؤاتية ، ولم تلح هذه الفرصة الا بعد بضعة اشهر .

واشتركت جبهة التحرير في شهر نيسان في مؤتمر اكرا للدول
الافريقية الحرة ، وتلقت تأييدا حارا من المؤتمر لقضية استقلال الجزائر .
وقد وعدت الدول الافريقية بالاعون الدبلوماسي وغيره من انواع المساعدة
كما وعدت بارسال وفد افريقي مشترك يتولى الدعوة للقضية الجزائرية .
ودعت جبهة التحرير الدول الافريقية الى مساعدتها في عرض قضيتها على
الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي اواخر شهر آب ، ذهبت عدة وفود
افريقية الى اوروبا والى امريكا اللاتينية ، لاطلاع حكوماتها وشعوبها على
القضية الجزائرية وحثها على تأييدها .

وبدت قضية وحدة الشمال افريقي في نهاية شهر نيسان قريبة كل
القرب بعد ان طال البحث والتحدث عنها . فقد عقد حزب الاستقلال
المراكشي وحزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الجزائرية
مؤتمرا في طنجة بين السابع والعشرين والثلاثين من نيسان عام ١٩٥٨
للمبحث في حرب الجزائر واثارها . وقد اعلنت الاحزاب الثلاثة في سلسلة
من القرارات ، « حق الشعب الجزائري الذي لا يرقى اليه الشك في
السيادة والاستقلال ، كالشرط الوحيد لانهاء النزاع الجزائري -
الفرنسي » ، وهذا يعني ان المؤتمر قد اقر صيغة معدلة ، للشرط المسبق
الذي وضعت جبهة التحرير . وقرر المؤتمر ايضا ان « تعمل الاحزاب
السياسية الثلاثة على حشد كل ما لدى شعوبها وحكوماتها من قوى لدعم
الشعب الجزائري المناضل في سبيل استقلاله » . واوصى المؤتمر اخيرا
« بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية ، بخلق حكومة
جزائرية » . وهكذا تلقت جبهة التحرير ، تأييد جارتها المعتدلتين لخلق
الحكومة الجزائرية . واقترح المؤتمر اقامة مجلس استشاري مغربي ،
يعقد جلسات منتظمة ويدرس القضايا المتعلقة بالمصلحة المشتركة ويتخذ
التوصيات الضرورية بشأنها ، كما اوصى بعقد اجتماعات لزعماء «البلدان
الثلاثة » لدراسة تنفيذ التوصيات التي يتخذها المجلس الاستشاري .
واوصت الاحزاب المشتركة بحكوماتها « بأن لا تعالج القضايا المتعلقة
بمصير الشمال افريقي في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع ، بصورة
فردية وقبل ان يتم وضع الدساتير الاتحادية الفيدرالية » . ولقد كان هذا

القرار الهام بالنسبة لجبهة التحرير ، التي لم تكن قد اتخذت الشكل الشرعي للحكومة بعد ، قيمة كبرى ، إذ اعطاها الحق بأن تستشار في العلاقات الافريقية الشمالية مع البلاد الاخرى ولا سيما فرنسا (٦) • وقرر المؤتمر اقامة امانة عامة دائمة تضم ستة أعضاء ، يمثل كل اثنين منهم بلدا من البلاد المشتركة ، على ان يكون لها مكتبان أحدهما في الرباط والاخر في تونس • وقد اختارت جبهة التحرير زعيمين سابقين من زعماء الاتحاد الديموقراطي لانصار الحرية ، لتمثيلها في جهاز الامانة العامة ، وهما أحمد بو منجل وأحمد فرنسيس • واستنكر المؤتمر « وجود القوات الاجنبية » في شمال افريقيا وطالب بأن تتوقف القوات الفرنسية فورا عن استخدام الارض المراكشية والتونسية كفواعد للعدوان على الشعب الجزائري • • « واخيرا ، اعلن المؤتمر « بلسان شعوب شمال افريقيا الممثلة في المؤتمر » استنكاره لموقف تلك الدول التي تزود فرنسا بالعون « الذي لا يؤدي الا الى خسارة هذه الدول لصداقة الشعوب المشار اليها » • واعرب القرار عن الامل « في ان تتخلى تلك الدول عن تلك السياسة التي تنزل الكوارث بالسلام والتعاون العالميين • • » ثم وجه « نداء سريعا وجديا الى هذه الدول لوقف كل عون سياسي وعسكري يؤدي الى استمرار الحرب الاستعمارية في المغرب العربي » • وقد هللت جبهة التحرير لقرارات مؤتمر طنجة بحماس بالغ •

واجتمع ممثلو الحكومتين التونسية والمراكشية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية في منتصف شهر حزيران عام ١٩٥٨ في بلدة المهديّة في تونس لتنفيذ توصيات مؤتمر طنجة • وبحث المجتمعون في التعاون السياسي والدبلوماسي ولكن تأليف حكومة الجزائر قد تأجل ، وان كان المؤتمر قد اكد حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال •

معركة الاستفتاء

وواجه مؤتمر المهديّة مشكلة تعتبر من أخطر المشاكل العسكرية والنفسية التي ظهرت طيلة الحرب الجزائرية • وكان الجيش الفرنسي والمستوطنون في الثالث عشر من ايار عام ١٩٥٨ قد تحدوا سلطات باريس

والفوا لجنة للامن العام • وتسلسلت الاحداث بعد ذلك مما اسفر عن مجيء الجنرال ديغول الى رئاسة الوزارة الفرنسية في الاول من حزيران • وقد طالبت لجنة الامن العام ومؤيدوها بالاتحاد التام بين فرنسا والجزائر، وبانتفاهم بين الفرنسيين والجزائريين • وعلى الرغم من ان الجنرال ديغول لم يرفض الحركة الداعية الى الادمج عن طريق التكامل ، الا انه اقترح ان تحتل الجزائر « مكانا خاصا » في كيان جديد يضم فرنسا وممتلكاتها وراء البحار •

وقام ديغول في شهر آب بجولة طاف بها ممتلكات ما وراء البحار ، وعرض عليها الاستقلال ، اما فورا عن طريق اقتراع سلبى في الاستفتاء الدستوري الذي سيجري في الثامن والعشرين من ايلول ، او في أي وقت تشاء بعد الانضمام الى المجموعة الفرنسية - الافريقية • لكن الجزائر لم تعط هذا الخيار ، وانما تقرر ان تشارك في الاستفتاء وما يتلوه من انتخابات ، على ان يجري البحث « في البقية » ، مع الممثلين الذين سينتخبون • وكان من المقرر ان تبت نتيجة الاستفتاء في مصير دستور ديغول للجمهورية الفرنسية الخامسة سواء بالقبول او الرفض • أما من الناحية العملية ، فقد رأى المقترعون الجزائريون ان هذا الاستفتاء يعني الاقتراع على ديغول والسلام ، بينما رأى المستوطنون ورجال الجيش الفرنسي في الاقتراع « بنعم » خطوة نحو دمج الجزائر بفرنسا عن طريق التكامل • وهكذا بدأت « عملية الاستفتاء » على صورة حملة نفسية شاملة يقوم بها الجيش الفرنسي لحمل اكبر عدد من الجزائريين على الاقتراع « بنعم » • وفي نفس الوقت خطا الجيش باجراءاته العسكرية للقضاء على الثائرين خطوات جديدة •

وقد جاءت معركة الاستفتاء ، بعد اربع سنوات من الحرب ، لتصل بموضوع قضية ولاء الجزائريين الى الذروة • ومع مضي ايام الصيف ، كان الجيش الفرنسي ، وقد قبض عسكريا وسياسيا على زمام البلاد بقوة وعنف ، يحاول استخدام كل سلاح نفسي للتأثير على الاقتراع • وكان التزام الجيش « لتحالف الثالث عشر من أيار » عميقا كل العمق ، على الرغم من اختلاف دوافعه عن تلك التي تدفع المستوطنين • فبعد ان مني

الجيش بهزائم متعاقبة في عام ١٩٤٠ ، لحقت بها. هزائم أخرى في الهند الصينية والسويس ، حيث كان الجنرال جاك ماسو نفسه يقود قوات المظليين ، رأى الآن في الجزائر فرصته الأخيرة للنصر ولاستعادة الهيبة والثقة بالنفس . ولم يكن للجيش أي برنامج سياسي للجزائر باستثناء شيء واحد ، وهو ان لا تتكرر الهزيمة . وقد اضطر في حرب الجزائر المتقطعة الى الاقتتال مع اساليب حرب العصابات التي تستند الى عملية « أضرب واهرب » في مناطق جبلية وعرة ، مستخدما اقصى ما يمكنه ، اسلحة حلف الاطلنطي الحديثة . وأدى الافتقار الى الامن ، وتوافر اعمال التدمير في جميع انحاء البلاد ، الى تجزئة قواته ونشرها في كل مكان لحماية كل مزرعة وكل مركز وكل مصدر للمياه ، وكل شبكة للسكك الحديدية . وقد لجأ في مكافحة اعمال العنف في المدن الى القيام بأعنف الاجراءات ضد المدنيين كتعذيب المشبوهين للحصول على المعلومات . ولم تؤد هذه الاساليب الى استنكار الاحرار من الفرنسيين فحسب بل الى « ازمة ضمير » على المستويات العالية في الجيش نفسه . ولقد شرح ليبرالي فرنسي كاثوليكي هذا الوضع بقوله :

« وقد اقترح البرلمان على منح الصلاحيات الكاملة لروبرت لاكوست ، وزير الجزائر ، الذي اصدر اوامره بدوره الى الجنرال ماسو قائد المظليين في الجزائر باعادة النظام الى البلاد بكل الوسائل التي يراها مناسبة ، وبضمنها التعذيب ، دون اعطائه اوامر خطية تنص على ذلك . وهكذا وجد الجيش نفسه منعصما في السياسة والاجراءات البوليسية ، دون أية ضمانات على ان لا تقوم حكومة جديدة فتعلن تنصلها من كل تلك الاجراءات ، وهو تحول سيؤدي حتما الى نكسة جديدة يمتد بها الجيش ، والى اذلال آخر . وقد اهتبل الجيش فرصة الازمة الوزارية الطويلة وغياب السلطة الشرعية المألوفة في شهر ايار ، ليحاول الحصول على تلك الضمانة . وكان الجيش ، يرى ان السبيل الذي لجأ اليه مفهوم كل الفهم » (٧) .

وفي تلك الذروة العاطفية التي صحبت احداث الثالث عشر من ايار

والايام التي تلتها ، تعلق الجيش بحبل سياسة الدمج ، وهي سياسة ذات تاريخ طويل ، وعدد مختلف من المعاني . اذ انها تعني بالنسبة الى الكثيرين من ضباط الجيش مساواة غامضة بين جميع الجزائريين على الرغم من أن معاملة الجزائريين على قدم المساواة مع المستوطنين الاوروبيين قد تسفر عن نتائج لم تدرس الدراسة الكافية . وهي تعني ايضا سياسة التأخي ، وسد تلك الثغرة النفسية التي اتسعت وعمقت ابان الثورة . وعندما قبض رجال الجيش على ناصية الحكم ، اعتقد الكثيرون منهم ان واجبهم غدا في اكمال تلك « الرسالة التحضيرية » التي فشلت فرنسا في ادائها طيلة الأعوام التي انقضت منذ احتلالها للبلاد في عام ١٨٣٠ . وآمن البعض منهم أيضا انهم يقفون في الخط الامامي من النضال ضد الشيوعية ، زاعمين أن جبهة التحرير ، وهي التي تتبع الاساليب التقليدية في الحروب الثورية ، هي آلة في يد الشيوعية . ان لم تكن شيوعية في حد ذاتها . وقد تأثرت نظرة الجيش الى الثورة الجزائرية ، بالتجارب المرة التي مر بها عدد كبير من ضباطه ابان حرب الهند الصينية ، لا سيما وان الكثيرين منهم كانوا قد قضوا عدة سنوات في اسر الفيتنمينه ، وبالأعمال التي تتعلق بالخدمات الاجتماعية التي مروا بها ايضا والتي جعلتهم على اتصال بأكثر الطبقات الجزائرية بؤسا وفقرا ، لا سيما وان الجماهير الغالبة من الطبقة المختارة كانت قد انضمت الى الجبهة .

وكانت نتائج الاستفتاء ، طبقا للارقام التي نشرها الفرنسيون ، (٩٦،٥) في المائة اجابوا « بنعم » و (٣،٥) في المائة اجابوا « بلا » . وهذه النسبة تشير الى تقسيم الاصوات الى صالحة وغير صالحة ، ولكنها لا تتحدث عن القصة كلها . فقد تم تسجيل (٤،٣٣٥،٠٠٩) من الناخبين اقترح منهم (٣،٤٤٥،٠٦٠) ، وكان بينهم (٣،٤١٦،٠٨٨) ، أصواتهم صالحة ، اقترح منهم (٣،٢٩٩،٩٠٨) بنعم و (١١٥،٧٩١) بلا . واذا ما تطلعنا الى ارقام التسجيل التي تضم طبعاً جميع المستوطنين الصالحين للاقتراع والجنود الفرنسيين ، يتضح لنا ان هناك عددا كبيرا من الجزائريين لم يسجلوا في القوائم الانتخابية قد يبلغون المليون ، لانهم تمكنوا من تجنب التسجيل على الرغم من جميع محاولات الفرنسيين وقيام الضباط شخصا

بزيارة القرى ، لتسجيل المقترعين • وهؤلاء الذين لم يسجلوا ، لم يكونوا جميعا من اعضاء جيش التحرير الوطني ، بل جزائريين يعارضون الحكم الفرنسي • وهكذا تظهر هذه الارقام أيضا ان اكثر من مليون شخص من الذين سجلوا لم يقترحوا أيضا، وجميع هؤلاء طبعاً ، من الذين لو اقترحوا، لقالوا «لا» ، اذ انهم كلهم من الجزائريين • وتكون نتيجة ارقام الفرنسيين أنفسهم ان اكثر من مليوني جزائري ، أي اكثر من نصف عدد الذكور البالغين قد تمكنوا من اظهار معارضتهم للنظام الاستعماري الفرنسي ، بشكل او بآخر • ولم تحاول جبهة التحرير ان تهتم « بلعبة الارقام » هذه منذ البداية ، بل اعلنت استنكارها للاستفتاء على انه تزيف للنظم الديمقراطية • وكما وقع في معركة الجزائر نفسها ، لم تكن كفتا الميزان في معركة الاستفتاء متعادلتين ، ذلك لان وطأة ضغط الجيش الفرنسي ، وقعت على المدنيين من الجزائريين، وهم اقل قدرة على المقاومة والاحتمال • وكان على الجيش الجزائري ان يختار بين أحد أمرين اما ان يستخدم القوة لمنع الشعب الجزائري من الاشتراك في الاستفتاء ، او ان يسمح لهم باتخاذ موقف « عمل ما يمكن عمله » ليجنبهم عنف الجيش الفرنسي وارهابه • وقد ترك الجيش الجزائري اتخاذ القرار النهائي للقادة المحليين وبالطبع أثر الكثيرون منهم عدم اتخاذ أي اجراء عسكري ، فجاءت نتيجة الاستفتاء الظاهرة ، بانتصار الفرنسيين شيئاً مؤلماً لهم •

تأليف الحكومة المؤقتة

وبالطبع لم تكن جبهة التحرير الوطني ، قانطة كل القنوط من نتائج معركة الاستفتاء • فمنذ اللحظة الاولى التي تولى فيها الجنرال ديغول السلطة ، قامت جبهة التحرير بتخطيط استراتيجية دقيقة تستهدف اعلاء مكانتها ، وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين ، بقدرتها على مقاومة أية حكومة فرنسية مهما كانت قوية • وفتحت جبهة التحرير في شهر آب « جبهة قتال » ثانية في فرنسا نفسها • ووقعت سلسلة من الهجمات الرائعة على المؤسسات العسكرية والبوليسية ، والاهداف الاقتصادية بما في ضمنها مخازن النفط ومستودعاته ، مما اشار الى قوة جبهة التحرير في الارض

الفرنسية نفسها • وادى اعتقال عدد كبير من العمال الجزائريين وتعذيبهم الى توسيع الخلاف بين الفرنسيين والافريقيين الشماليين • وأعلن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في التاسع عشر من أيلول، في القاهرة والرباط وتونس ، تأليف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس ، وباختيار بن بيلا الزعيم السجين نائبا اول لرئيس الوزراء ، وكريم بلقاسم نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع ، والدكتور الامين وزيرا للخارجية • ووضحت الحكومة الجديدة ان مقرها النهائي سيكون في الارض الجزائرية ، وانه حتى يتيسر لها ذلك ، فان الوزارات المختلفة ستتخذ مقرات لها في عواصم الدول الصديقة • وجاء تأليف الحكومة ، باعثا قويا للروح المعنوية عند المناضلين الجزائريين • فقد تحققت لهم الشرعية الان ، وحلت الى حد ما مشكلة تمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري • وقد تجاهلت حكومة ديغول الفرنسية هذا الرمز الجديد للسيادة الجزائرية ، ولم يحل مطلع عام ١٩٥٩ حتى كانت الدول العربية، والشيوعية وحدها هي التي اعترفت بالحكومة الجزائرية • وعندما تم تأليف الحكومة الجديدة ووزاراتها ، وقعت سلسلة من التبدلات الادارية ، ولما كان الجيش قد اصبح نظاميا ، فان النظام السياسي أصبح أقل ثورية •

فشل المفاوضات السرية

واخذ الجنرال شارل ديغول يسير ببطء لتحقيق « مشروع الكبير » للجزائر ، الذي ينص على ان تكون جزءا خاصا من مجموعة فرنسية يعاد

✳️ العرب : لقد اخطأت المؤلفة عندما ذكرت ان الدول الشيوعية والدول العربية كانت الوحيدة التي اعترفت بحكومة الجزائر المؤقتة ، فقد بلغ عدد الدول التي اعترفت بها عشرين دولة ، بينها بالاضافة الى الكتلتين العربية والشيوعية ، اندونيسيا ، وغانا وغينيا ومالي ، وليبريا ويوغوسلافيا وهي من خارج الكتلتين المذكورتين . يضاف الى هذا ان بعض الدول اعترفت بالوضع الجزائري وسمحت لجبهة التحرير باقامة مكاتب لها فيها ، اذ ان للجزائر مكاتب في دلهي وطوكيو ونيويورك ولندن ورومه وبون وستوكهولم .

تنظيمها لتضم كافة المستعمرات الافريقية • وقام ديغول ، بعد انتهاء الاستفتاء بزيارة قسنطينة ، في مطلع شهر تشرين الاول • واعلن مشروعا شاملا وواسع التكاليف للسنوات الخمس للتطور الاقتصادي في الجزائر • وقد تضمن برنامج قسنطينة احداث اربعمائة الف مركز جديد للعمل للجزائريين ، واعداد مساكن جديدة لنحو من مليون شخص ، كما تضمن ايواء ثلثي الاطفال الجزائريين قبل انتهاء مدة السنوات الخمس في المدارس ، واعادة نحو من ٦٢٥ الف فدان من الاراضي الى الفلاحين الجزائريين • ويقضي البرنامج بتصنيع الجزائر على اساس النفط والغاز الطبيعي اللذين اكتشفا حديثا في الصحراء ، وباقامة مصانع لل فولاذ والمنتجات الكيماوية في المناطق الساحلية • واكد البرنامج ايضا ان الفروق الكبيرة بين الرواتب ، في فرنسا والجزائر ، ستزول ، وان مراكز خاصة في الادارات العسكرية والمدنية في فرنسا ستخصص للجزائريين • وستبلغ التكاليف الاجمالية للمشروع ، مبلغا ضخما من تكاليف الحرب الراهنة التي تربو على البليون دولار امريكي في السنة •

وكانت خطة ديغول لاعادة بعث فرنسا ، واستعادة قوتها وقيام اسرة افريقية - فرنسية ، تعتمد الى حد كبير على مدى نجاحه في تحقيق السلام في الجزائر • وادى هذا المنطق ، الى محاولته القيام باتصالات سرية مع قادة الثورة فور توليه زمام الحكم • واخذ الرسل من الوسطاء الجزائريين المعتدلين ينتقلون في الفترة الواقعة بين تموز وتشرين الاول عام ١٩٥٨ بين باريس والقاهرة ، يحملون الرسائل • ولم تكن هذه الاتصالات من وجهة نظر جبهة التحرير (٨) ، تحمل اية قضايا مهمة • وقد دعا ديغول جبهة التحرير الى ايفاد ممثلين عنها الى باريس لاجراء محادثات، وحاول ان يوضح في نفس الوقت ان الحركات التي قام بها في الجزائر ، من ارسال تعزيزات عسكرية اليها ، وتعيين جاك سوستيل ، الحاكم العام اليميني السابق ، كوزير للاستعلامات ، لن تؤثر على اية تسوية • وقد ردت جبهة التحرير ، عدة مرات ان ليس في وسعها ان تبعث بأي وفد جزائري الى باريس ، ولكنها على استعداد لمقابلة ديغول او اي من ممثليه خارج فرنسا ، كسويسرا او ايطاليا مثلا • وكانت الاتصالات قد وصلت

الى هذه المرحلة غير القاطعة ، عندما اجتمعت الحكومة الجزائرية المؤلفة حديثا في القاهرة لاتخاذ قرار نهائي حاسم بصدد الحاف ديفول المستمر، على الجزائريين بالمجيء الى باريس . وحسر ديفول في نفس اليوم ، اي الثالث والعشرين من تشرين الاول النقاب في مؤتمر صحفي ، عن وجود الاتصال السري وكرر الدعوة الى الجزائريين للمجيء الى باريس للبحث في وقف اطلاق النار . وذكر ان في وسع الساسة الجزائريين ان يتقدموا الى سفارتي فرنسا في تونس والرباط ، للحصول على اذن مضمون بالذهاب الى باريس والعودة منها ، وان في وسع الثائرين في الميدان ، ان يستخدموا العادة المألوفة والمحترمة في رفع الراية البيضاء . وقد غضبت الحكومة الجزائرية من تنكر ديفول للاتفاق على ابقاء الاتصالات طي الكتمان ، لاسيما وانها لم تكن قد اعطت ردها النهائي بعد . وذهل الجزائريون ايضا من ان ديفول لم يكن راغبا الا في الحديث عن وقف اطلاق النار ، وهو اقتراح سبق لهم ان رفضوه عدة مرات عندما قدمه غي موليه وغيره من رؤساء الحكومات الفرنسية . فرفض الجزائريون عرض ديفول ، واصلوا انهم كانوا على استعداد فقط ، للبحث في تسوية سياسية عامة للمشكلة في بلد ثالث . وكان رد الجيش الجزائري على عرض ديفول برفع الراية البيضاء ، قويا وعنيفا ، فقد فسر قاداته على انه يحمل معنى الاستسلام ، لا معنى الهدنة كما يحتمل ان يكون ديفول قد قصد فعلا . واحس قادة الجيش الجزائري والساسة ان ديفول يحاول فتح ثغرة بينهم، وهو ما دأبت السلطة الاستعمارية دائما على محاولة القيام به .

انتخابات « جزائرية » اخرى

ولعل من اهم الدوافع التي حدت بديفول الى التحدث مع زعماء الثورة ، محاولة الحصول على موافقتهم على تأييد الانتخابات الجزائرية التي كان من المقرر اجراؤها في نهاية تشرين الثاني ، تأييدا ضميا على الاقل . ويبدو ان الرئيس الفرنسي كان قد فهم ما للاتخابات التي يجريها الفرنسيون في الجزائر ، من سمعة تتصل بالتزييف ، في عقول معظم الجزائريين . وكان منطقه ، في الطلب الى الجزائريين بأن يلقوا السلاح ،

يرتكز الى انه قد اتاح لهم عن طريق صندوق الاقتراع السلمي ، الذي حققه عهده ما كانوا يريدون من ضمانات سلمية • ويبدو انه كان يقلل في هذا من تأثير رجال الجيش الفرنسي والمستوطنين الذين لم يكونوا على استعداد لقبول نجاح حتى انصاف الوطنيين من المرشحين الجزائريين في الانتخابات • وكان المستوطنون تواقين لان يمثلوا في البرلمان الاول للجمهورية الخامسة ، حتى يتمكنوا من فرض ما يريدونه من ضغط في فرنسا نفسها على الرغم من ان خمسة واربعين من مجموع ستة وستين نائبا يمثلون الجزائري سيكونون من الجزائريين • اما الجيش الفرنسي فلم يكن يعتقد من الناحية الاخرى ان الوقت مناسب للانتخابات • وكان هذا الجيش قد قبل بقرارات ديغول السياسية من ناحية اجراءاتها ، ولكنه تجاهل اوامره بأن يظل بعيدا عن السياسة • فقد ايد الجيش المرشحين الجزائريين المخلصين لفكرة « فرنسية الجزائر » ، بقدر اخلاص زملائهم من المستوطنين اليمينيين للفكرة • واستنكرت الحكومة المؤقتة الانتخابات، اذ ان اي امل في تعاون الثائرين الوطنيين فيها قد اختفى بانقطاع الاتصالات مع ديغول •

وسافر الجنرال ديغول مرة ثانية الى الجزائر في كانون الثاني عام ١٩٥٨ ، ليتحدث الى النواب الجزائريين الذين انتخبوا حديثا ، على الرغم من انهم لم يكونوا الممثلين الحقيقيين الذين كان يأمل في ان يبحث معهم مستقبل الجزائر السياسي • وتوغل بعد ذلك في الصحراء ، ليطلع على اعمال التنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي التي يستند اليها في تنفيذ برنامجه الاقتصادي • وقد اعلن في واحة توغورت ما نصه :

« يجب ان تكون الصحراء منطقة عظيمة من مناطق المستقبل بين عالمين ، عالم البحر الابيض المتوسط وعالم افريقيا السوداء وبين عالم المحيط الاطلنطي وعالم حوض النيل والبحر الاحمر ... ولا ريب في ان فرنسا مهتمة ابلغ الاهتمام بهذا العمل العظيم ... »
وتحدث عن رجال الثورة فقال : « اما بالنسبة الى هؤلاء القادمين حديثا ، الى ميدان الحرب الاهلية ، فعليهم ان يفهموا ان صفحة النضال قد طويت • وقد غدت امامنا الان صفحة من التقدم ومن الحضارة ومن

الآخوة التي كانت مفقودة • أنها صفحة رجالنا • فلتعش الصحراء، ولتحي فرنسا ! » وقد اطلق ديغول في رحلة عودته الى الجزائر ، على زعماء الثورة اسم « المتعصبين » وكان قد دعاهم يوما بالشجعان • وبدأ أن الطريق لايجاد تسوية سياسية قد اقفلت ، وشرع ديغول في تنفيذ مشروعه للاصلاح الاقتصادي ، في الوقت الذي واصل الجيش عمليات « اخماد الاضطرابات » ، بالاساليب العسكرية •

على حفة الاغلبية

وعرضت قضية الجزائر في مطلع شهر كانون الاول على الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة • وصادر ديغول اوامره الى الوفد الفرنسي بعدم الاشتراك في بحث القضية ، مع ان الوفد الفرنسي كان قد اشترك في الدورتين السابقتين لاطلاع الدول الاخرى على موقفه • واقترح الوفد الجزائري ، هذه المرة ، بعد ان عدل موقفه مشروع قرار قوي ، تبنته سبع عشرة دولة افريقية - اسيوية في اللجنة السياسية • وبعد مناقشات مطولة ، وافقت اللجنة على القرار ، دون ادخال التعديلات الوسط ، التي كانت ضرورية في العام الماضي • وطراً تعديل طفيف على مشروع القرار في الجلسة الكاملة للجمعية العامة ، بحذف عبارة الحكومة الجزائرية المؤقتة منه ، ولكنه فشل في الحصول على اغلبية الثلثين بصوت واحد فقط • واعترف مشروع القرار في صيغته النهائية « بحق الشعب الجزائري في الاستقلال » كما اعرب عن القلق العميق من « استمرار الحرب في الجزائر » • وهكذا غدت الثورة الجزائرية ، على الصعيد الدولي حرباً ، كما اقر المشروع « ان الوضع الراهن في الجزائر يؤلف خطراً على السلام والامن الدوليين » • وحث في فقرته التنفيذية على « قيام مفاوضات بين الفريقين ... » • وقد اثلج الانتصار الذي حققته القضية في الامم المتحدة ، قلب الحكومة المؤقتة • ولو لم يكن نظام الاقتراع ينص على اغلبية الثلثين ، لكان مشروع القرار قد اصبحت قراراً رسمياً • ولاحظت جبهة التحرير ، ما احاط بحلفاء فرنسا بصورة خاصة من « ارتباك » ، اذ لم يقترح ضد المشروع الا ثمانية عشرة دولة ، بينما

امتنع عن التصويت ثلاثون دولة بينها الولايات المتحدة •

رحلة الى بكين

وبينما كانت الامم المتحدة تناقش القضية ، مدت جمهورية الصين الشعبية البساط ، امام زيارة رسمية يقوم بها وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة لبلادها ، وكان الوفد يتألف من وزير التموين والتسلح ، ووزير الشؤون الاجتماعية والمدير العام للاستعلامات • وكانت هذه هي المرة الاولى التي تقوم بها «دولة عظمى» باستقبال مندوبي الحكومة الجديدة • وقضى المبعوثون الجزائريون يوما كاملا في زيارة احدى فرق جيش الشعب الصيني ، حيث ابدوا اهتماما خاصا بمختلف انواع الاسلحة التي يحملها الجنود و«المصنوعة في الصين» • وقال وزير التسليح الجزائري في خطاب القاه على الجنود الصينيين المحتشدين : « ان المناضلين الجزائريين ينظرون بعين الاجلال والتقدير لجيش التحرير الشعبي الصيني ، لان هذا الجيش يعمل في خدمة السلام في الصين وفي العالم ايضا ••• ويجب ان تتجه العلاقات الاخوية بين الجزائر والصين ، اتجاها جديدا » • وفي خطاب القاه نائب رئيس وزراء الصين قال : « في وسع الشعب الجزائري ان يعتمد في الايام التالية على تأييد ستمائة وخمسين مليوننا من الصينيين تأييدا قليا قاطعا » • ورد وزير الشؤون الاجتماعية الجزائرية ، فأكد تصميم الجزائر على نوال الاستقلال ، وانتقد مساعدات امريكا الواسعة النطاق لفرنسا • و اشار البلاغ النهائي الذي صدر بعد الزيارة الى ان العلاقات الدبلوماسية والثقافية بين البلدين ستقام قريبا •

ورفع الاستقبال الودي الذي لقيه الوفد الجزائري في الصين الشعبية ، من سمعة الجزائر وقيمتها في عيون الدول الافريقية والاسيوية • ولم تدع تفاصيل العرض الصيني الذي لا شك فيه ، بارسال الاسلحة والمعونات الاقتصادية الاخرى الى الجزائر • ولا ريب في ان صفقة الاسلحة الصينية - الجزائرية ، ستبدل تبديلا جذريا الوضع العسكري الجامد والراهن في الجزائر ، كما ان في وسعه ان يصل بالشيوعيين الى ابواب افريقيا ••• وبالطبع ما زالت لهذه القصة بقية •••

خلاصة واستقراء

واذا اردنا التلخيص ، قلنا ان الحركة الوطنية في الجزائر ، كانت قوة غامضة وناقصة قبل ان تأتي الثورة الجزائرية في عام ١٩٥٤ ، فتضفي عليها مادتها الحقيقية . ولم يكن لهذه الحركة اتباع من الجماهير الحققة ، حتى قام عدد من الشبان البواسل ، فاستنفروا قومهم للهبة وحمل السلاح . وكان اشتداد هذه الحركة الوطنية ثمرة فشل السياسة الفرنسية من ناحية . وتعلق الجزائريين ببعض التقاليد التاريخية والثقافية التي تتعدى حدود الجزائر . وقد ظلت هذه الثقافة حية ، ثم بدأت تبعث من جديد ، في اماكن اخرى من الوطن العربي ، بينما كانت تتعرض للكبت والعنف من جانب الفرنسيين في الجزائر . ولم يكن فشل فرنسا في تحويل الجزائريين الى فرنسيين ، ليتضح مثل هذا الوضوح لو لم تحاول فرنسا ان تجعل من الجزائر « جزءا مكملا » لها ، ولو لم تسمح للاوروبيين بالسكنى فيها ، فيرى الجزائري الفرق الواضح بينه وبين الاوروبي الذي يسكن في بلاده .

وقد تطبعت السبعون سنة الاولى من الحكم الفرنسي ، بطابع الاجراءات العسكرية المتلاحقة ، ومحاولة تدمير المجتمع الاسلامي الذي كان قائما في البلاد قبل عام ١٨٣٠ . فقد اختفت الطبقة الحاكمة من الاقلية التركية ، وتشتت الطبقة الوسطى العربية التي كانت تعيش في المدن ، وصادر الفرنسيون املاك الوقف ، وارضى المشاع ، فحطموا كيان الفلاحين من ابناء الشعب الجزائري في الارياف . وكان الجزائريون في هذه الفترة لا يجرأون على المعارضة او رفع اصواتهم احتجاجا ، بينما كانت اصوات المستوطنين تعلو فيها دائما ، اذ كون هذا الخليط الغريب من شرادم المغامر والمضاربين والفلاحين الفقراء من ابناء بلاد البحر المتوسط والعمال ، واللاجئين السياسيين ، شخصية مستقلة له . وكان يسيطر على هؤلاء المستوطنين شعور من الازدراء « للعرب البدائيين » ، ومن الخوف من ان يتمكن العرب باعدادهم المتزايدة ، من ابتلاعهم . وكان المستوطن ، اكثر تقبلا للعنصرية مما يمكن ان يوجد عند قوم تسيطر عليهم الثقافات المبددة ، او يحملون شعور الفاتح المتسامح . وقد

تخلص المستوطن اولا من السيطرة العسكرية الفرنسية ، ثم من الانظمة التي يسنها له الساسة الفرنسيون المقيمون بعيدا في باريس • ولم يحل عام ١٩٠٠ حتى كان المستوطن ، المسيطر على مصير الجزائريين الذين كان قد صمم منذ البداية على ان لا يجعلهم اندادا له •

وتمكن المستوطن من السيطرة كل السيطرة على الجزائر للخمسين سنة التالية ، ولكنه عجز كل العجز عن وقف اليقظة الجزائرية ، التي تأثرت يشتى العوامل والمصادر واهمها التعليم الفرنسي رغم ضآلته في الجزائر ، والافكار الجديدة التي تسلت الى عقول العمال الجزائريين في فرنسا • والبعث السياسي في بقية اجزاء الوطن العربي • ولقد شقت الارادة على التحرر ، التي غدت طابع القرن العشرين ، طريقها الى الصحراء • وقد سارت الحركة الوطنية الجزائرية في طريقين رئيسيين احدهما ، يتناول البقاء ضمن المجموعة الفرنسية مع المساواة التامة مع الفرنسيين في كل شيء ، والثاني يتجه الى الاستقلال الكامل ، ولو بالقوة • وقد تحطم الاتجاه المعتدل على صخرة اهمال فرنسا ومعارضة المستوطنين • اما المتطرفون فكانوا ضعفاء ومجزئين في البداية ، ولم يستطيعوا الاتفاق على التوقيت والوسائل • ولكن عندما اتقدت الشعلة ، استجاب لها الجميع باستثناء قلة قليلة ، وتنادوا جميعهم الى « الوحدة والعمل » •

وقد يكون من غير المجدي ، ان تنكهن بما كان سيحدث • ففي هذا العصر ، عندما بدأ الكثيرون في الغرب ، يدركون عيوب القوميات المتفرقة ، وذلك بسبب الملل الذي احس به الغريون من طول مراسهم للقومية ، قد يكون من الملد لنا ان ندرس ، هل كان في الامكان ان ينقلب الجزائريون الى فرنسيين حقا ، او هل كان في الامكان ان تعدل القوميات لتصبح مرحلة في حياة الامم • على كل حال يبدو ان فرنسا كانت تفتقر الى الارادة والى الاموال اللازمة لتحويل الجزائر الى ارض فرنسية • ومنذ عام ١٩٥٤ ، لم تتمكن فرنسا من « الاحتفاظ » بالجزائر الا بواسطة القوة • والصدام الذي وقع بين حضارة فرنسا المسيحية وبين اسلام الجزائر لم ينته الى انتصار احد الجانبين وهزيمة الاخر ، انتصارا وهزيمة كاملين • والوطنيون الجزائريون يتحدثون الان عن شعارات

« الاخاء والمساواة والحرية » بنفس القوة والحماس اللذين كان يتحدث بهما الفرنسيون في عام ١٧٨٩ •

وقد تبدلت الثورة الجزائرية تبديلا عظيما في غضون هذه السنوات الاربع من الحرب الدموية • فقد تمكنت من الصمود في وجه اكثر من نصف مليون جندي فرنسي مسلحين بأحدث اسلحة حلف الاطلنطي واساليب الحرب النفسية العصرية • وتذكر الثورة انها فقدت اكثر من ستمائة الف قتيل من المدنيين والعسكريين بينهم عدد من القادة البارزين • وقد تطور الجيش الجزائري من قوة لا تعدو بضعة الاف من الرجال المسلحين تسليحا تافها الى قوة عسكرية من المدربين على حرب العصابات والمسلحين ، تعد اكثر من مائة وثلاثين الفا • وتحولت الثورة من انفجار داخلي غامض ، الى قضية بارزة في العالم الافريقي - الاسيوي ، والى موضوع دائم النقاش في ندوة الامم المتحدة • ويذرع دبلوماسيوها ، ورجال كلامها ، العالم طلبا للعون والمساعدة ، بينما ما زالت حكومتها المؤقتة متفرقة في ثلاث بلاد • ولا يعود الفضل في نجاح الثورة بصورة رئيسية الى قادتها ، بل الى هذا المستودع الضخم من الشعب الجزائري ، الذي اثار فيه روحا جديدة من الكرامة ، حفزته على الاسهام فيها اسهاما كبيرا •

ولكن المستوطنين في الجزائر ، والفرنسيين ، لم يقفوا هادئين صامتين ، وقد تمكنت الحرب الجزائرية من اسقاط عدد من الحكومات الفرنسية ، وكانت موضوعا لسلسلة من كتب الجيب • وادى تخلي الفرنسيين بصورة تدريجية عن سلطاتهم المدنية في الجزائر الى تولي الجيش السلطة في البلاد • ودفعت الخشية الجيش من ان يخسر حربا اخرى ، الى التعاون مع المستوطنين ، لفرض حكومة قومية على باريس في ايار عام ١٩٥٨ • ولم يلعب الجنرال شارل ديغول وجمهوريته الخامسة دورهما كاملا بعد في الجزائر ، ولكن حتى الان ، يبدو ان الجيش ما زال صامدا صموذا يائسا • واذا اراد احد الفريقين ، الجيش الفرنسي او الجيش الجزائري ، ان يحرز انتصارا حاسما في الميدان فعليه ان يبدل طرائق عمله • وقوة ناره • ولا ريب في ان مثل هذا التبدل ، يمكن ان يقع

من جانب الجيش الجزائري • فالى جانب الثورة ، تقف جميع العوامل المؤدية الى الفوز بالاضافة الى الاتجاه التاريخي لالغاء انظمة الاستعمار القائمة، وسيحقق الجزائريون انتصارهم حتما الا اذا ادى الندم التدريجي، والانهيار الاقتصادي ، وتبدل العواطف ، الى الجمع بين العدوين على مائدة التفاوض قبل انتهاء الحرب نهاية حاسمة •

ولا ريب في ان اوضاع المحادثات الفرنسية - الجزائرية ، هي قضية دقيقة ، دائما ، ويبدو ان من المرغوب فيه الوصول الى نوع من الحل ، كالاقرار « بالجنسية » الجزائرية او الاعتراف « بالحقوق » او بإمكان تطبيق « مبدأ تقرير المصير » او مبدأ « الاستقلال » للجزائر • وهي اوضاع كلها تمكن الجزائريين من الاقبال على التفاوض ، دون ان تكون تضحيات الشعب الجزائري قد ذهبت عبثا ، وتسمح للحكومة الفرنسية وجيشها « بالاحتفاظ بالكرامة ، امام الشعب الفرنسي وامام المستوطنين الذين يصرون على العمل العسكري • واذا ما بدلت فرنسا عواطفها تبديلا صادقا مخلصا ، واعترفت بمبدأ الاستقلال ، فانها ستجد على الغالب ، عند القادة الجزائريين مستودعا طيبا من حسن النية ، الذي تغطيه الان اعمال الجيش الفرنسي الوحشية في اتباع اساليب التهذئة بسحب قائمة، وستؤيد هذه الاستجابة متطلبات الجزائر الحرة في الحقل الاقتصادي والضغط الذي يفرضه معتدلو تونس ومراكش • ومع ذلك فان اي مفاوضات مقبولة يجب ان تنتهي في صورة من الاعتراف الشرعي بالثورة التي قام بها الجزائريون ، وان تكون النتيجة الضرورية لاشكال جديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

ويبدو لي اولا ان استقلال الجزائر ، قضية وقت ليس الا ، فماذا في وسعنا ان نتظر من حكومة جزائرية في الجزائر ؟ اولا انها ستكون حكومة عربية اسلامية ، ليست مغالية في تعصبها الوطني • ولكنها ليست على استعداد لان تعطي المستوطنين اكثر من حقوق الرعوية المتساوية ، اذا اختار هؤلاء الجنسية الجزائرية • وبالطبع ستصبح المساحات الشاسعة من الكروم والاراضي الزراعية التي يملكها « ملوك » الثراء من المستوطنين امرا من امور الماضي • ولا ينتظر ن ينجح الجزائريون فيما

اخفق فيه الفرنسيون والمستوطنون من بناء مجتمع يضم الجزائريين والمستوطنين معا . وبالطبع ستزدهر اللغة العربية والمساجد والثقافة الاسلامية ، اما الفرنسية التي كانت لغة الطبقة المختارة ، فهي ليست حقا بلغة الشعب الجزائري .

وسيكون النظام الجديد ثابتا قائما على اسس « الديمقراطية الموجهة » ، وستقوم حكومة قوية يلعب فيها جيش التحرير الوطني المنظم تمام التنظيم ، دورا بارزا . وستكون اهم الواجبات الملقاة على عاتق هذه الحكومة ، اعمال الانشاء والانماء وايجاد الاعمال لاكثر من مليون شخص لا عمل لهم ، والتصنيع اعتمادا على موارد النفط والغاز الطبيعي في الصحراء . وسيكون الاصلاح الزراعي من اول الاجراءات اللازمة ، وستتحول اراضي الكروم الى انتاج الحنطة ، والحبوب الاخرى للاستهلاك المحلي . وبالطبع ستحتاج الجزائر الى المعونة الفنية والاقتصادية من الخارج ، وستحصل عليها .

وسيسيطر الجزائريون ثالثا على المغرب العربي ، فسيسارعون بروحهم الدينامية ، واعدادهم المتزايدة ، وجيشهم الرائع الى اقامة اتحاد فيدرالي ضعيف العرى في البداية ، سرعان ما ينقلب الى علائق اكثر وثوقا ، مع تونس ومراكش . وستكون اهم نقاط التعاون في هذه العلاقة الجديدة ، تطويرا مشتركا للصحراء ، تجنبنا لأية خلافات قد تقع على الحدود ، وضمانا لحرية مرور السكان وانتقالهم في منطقة المغرب ، ولا سيما بالنسبة الى العمال والفنيين . وقد تم وضع الخطط اللازمة لاقامة مجلس استشاري للمغرب اما موضوع شكل الحكومة المقترحة للمغرب العربي ، فسيطلب اعداده بعض الوقت .

وسيضع الجزائريون اخيرا بالتعاون مع جيرانهم سياسة خارجية مغربية مشتركة . ولا ريب في ان الافريقين الشماليين سيتجهون باهتمامهم اكثر فاكثر الى المناطق الواقعة الى الجنوب من الصحراء ، حيث كانت لهم علاقات تاريخية طويلة مع أهل تلك البلاد ، وحيث يأملون في تولي القيادة في القضايا الافريقية . وستكون الصحراء من جديد ، نقطة الالتقاء بين المصالح المشتركة . وستعتمد العلاقات مع فرنسا الى حد كبير

على موعد جلاء الفرنسيين عن الجزائر وطريقة هذا الجلاء ، وعلى صورة الحكومة القائمة في باريس • وإذا انتهت الحرب الجزائرية ، وكانت مساعدات الولايات المتحدة الامريكية لفرنسا لا تزال على حالها وكانت القواعد الامريكية في مراكش والقاعدة الفرنسية في ييزرتة لا تزال قائمة في تونس ، فإن سياسة المغرب العامة ستتجه حتما الى الحياد • أما اذا تطورت السياسة الغربية ولا سيما سياسة الولايات المتحدة نحو الجزائر فورا ، واتجهت الى العطف ، فهناك امل كبير في قيام مغرب يتعاون مع الغرب • وقد يصدق هذا بصورة خاصة بالنسبة الى خطر الشيوعية المحلية • ولا ريب في ان الجزائر تود ان تتلقى العون الاقتصادي الذي تحتاج اليه اشد الحاجة من الغرب •

وقد اتخذت الحكومة الامريكية موقف الصمت المطبق مدة طويلة من الصراع الجزائري الرهيب ، حتى ان الكثيرين من الامريكيين اخذوا يعتقدون ان ليست هناك مصالح امريكية معرضة للخطر • ولم يتحدث أحد من الامريكيين عن مساعدة بلاده الاقتصادية والعسكرية المستمرة لفرنسا ، ولم ترتفع اصوات بالتنديد بهذه المساعدات الا بعد احداث مذهلة كحادث قصف القرية التونسية سيدي بن يوسف مثلا • وعلينا ان لا نتجاهل الحقيقة الواقعة وهي ان مساعدات امريكا هي التي مكنت فرنسا من الاستمرار في الحرب ، وان قنابل امريكا ورصاصها هي التي تقتل الجزائريين ، وان الادعاء ، بأنها لم تعط للفرنسيين او تباع لهم لهذه الغاية ، لا يبدل من واقع الامر شيئا بالنسبة الى الفرنسيين انفسهم • ويجب ان يتضح ايضا ان ستار « السيادة » الفرنسية ، لا يمكن ان يخفي عن اعين العالم اعمال الفرنسيين الوحشية في ضرب المدنيين الجزائريين بقذائف قنابلهم • والجزائريون لا يختلفون عرقا او ثقافة او في أي شيء آخر عن التونسيين • وقد تكرر حادث ساقية سيدي يوسف مئات المرات على ارض الجزائر نفسها ، وكانت الضحايا في كل مرة ، أكثر من عدد ضحايا ساقية سيدي يوسف • وليس في وسع الامريكيين ، مع الاسف ان يفخروا ، بأنهم لم يظهروا شيئا من السخط على ما تلحقه حليفتهم القديمة بهذا الشعب من الام انسانية مخيفة •

ولم يكن العنصر الانساني ، هو العنصر الوحيد الذي تجاهلناه في الحرب الجزائرية . فثمة مصالح الولايات المتحدة المحددة ، سواء منها العاجلة او الآجلة ، في كفة القدر . وها هو الرئيس التونسي أبو رقية يدعو الفرنسيين اما الى التفاوض مع الجزائريين أو الجلاء عن قاعدة يزرته في حزيران عام ١٩٥٩ . ويزرته هذه جزء لا يتجزأ من جهاز متشابك ومركب لاستراتيجية حلف الاطلنطي في البحر المتوسط ، ولها أهميتها الحيوية في امن الولايات المتحدة وسلامتها . وللولايات المتحدة قواعد بحرية لا تقل عن يزرته أهمية في مراكش ، حيث اخذت الحكومة اليسارية تدعو الى جلاء الامريكيين عنها . وليس في وسع أي امريكي ، اذا ما نظرنا الى الصورة القاتمة من الموضوع ، ان يتجاهل التعقيدات التي قد ينطوي عليها التسلل الشيوعي سواء اكان روسيا أو صينيا الى المغرب . فوصول الشيوعيين الى الاطلنطي سيكون شيئاً خطيراً حقاً . ولكن اهم من ذلك كله ، ومن هذه الاعتبارات العسكرية القوية الصلبة ، ان سمعة الولايات المتحدة في الخارج ، لا كزعيمة للاوروبيين فحسب ، بل لجميع الشعوب المناضلة في سبيل الحرية والازدهار ، معرضة للانهيـار من جراء الصراع الجزائري . وما تقوم به امريكا او لا تقوم به ، سيترك اثرا دائما في معظم انحاء العالم الذي يقع بين واشنطن وموسكو . وقد اكتفت الحكومة الامريكية ، حتى الآن بالقول ان عليها ان تساعد حليفها فرنسا ، وانها لا تستطيع ان تحمل هذه الحليفة على تبديل سياستها حتى ولو ارادت . وقد دلت الاحداث الاخيرة ولا سيما حوادث قضية السويس على ان هذا الادعاء باطل . ولكن امريكا تفتقر الى الارادة في هذا الموضوع لا الى السبيل والطريقة .

مراجع الفصل

١ - منقول من كتاب جانسون - الجزائر تخرج على القانون

ص ٢٩٥ - ص ٢٩٨

٢ - كررت الملاحظات عن الحركة الوطنية الجزائرية ما سبق لجبهة

التحرير الوطني ان قالته من ان مصالي الحاج وحركته يمثلان قوة مناهضة

لثورة ، ولعل تحليل موقف الحزب الشيوعي الجزائري ، أكثر امتاعا ،
اذ ان الجبهة اتهمت الحزب بالانحراف اليميني والفشل في استعمال
المنطق الماركسي الصحيح . وعلى الرغم من ان الحزب الشيوعي ، كان
حزبا مشروعا ، وعلى الرغم من محاولات الصحف الفرنسية العثور على
نوع من التعاون بين الحزب وجبهة التحرير ، الا ان منشور جبهة التحرير
أكد « ان الحزب الشيوعي لم يستطع ان يلعب دورا » وذكر المنشور ان
الحزب قد استنكر « الارهاب » في الاشهر الاولى من الثورة لان الزعماء
الشيوعيين البيروقراطيين الذين لا اتصال لهم مع الجماهير ، لم يستطيعوا
ان يحلوا الوضع الثوري تحليلا صحيحا . واتهمت جبهة التحرير الحزب
الشيوعي ايضا ، بالتبعية للحزب الشيوعي الفرنسي وعدم تمكنه من
توجيه أي نقد لتصرفاته الموالية للنظام الفرنسي في الجزائر . ومضى
المنشور يقول : « وقد اختفى الحزب الشيوعي الجزائري من الوجود
كمظمة جدية ، بالنظر الى تغلب العناصر الاوروبية فيه » ، وقد نشأ هذا
الموقف عن تناقض اساسي ، وعن اعتقاد الحزب الشيوعي الجزائري
باستحالة التحرر الوطني في الجزائر قبل انتصار الثورة البروليتارية في
فرنسا نفسها . واكدت جبهة التحرير في منشورها ان هذه العقائدية من
جانب الحزب الشيوعي تشبه الى حد ما العقائدية الاندماجية التي سار
عليها الحزب الاشتراكي ومضت تقول : « ولما كان الحزب يتنكر للطبيعة
الثورية للفلاحين ولا سيما للفلاح الجزائري ، فهو يدعي الدفاع عن
الطبقة العاملة الجزائرية تجاه خطر الوقوع تحت سيطرة « البورجوازية
العربية » ، وكأن الجزائر الحرة المستقلة ، ستحذو حذو الثورات المنحرفة
فتميل نحن الرجعية ونحو الاقطاع » . وقد تمكن عدد من الشيوعيين
الافراد ، من الانضمام الى صفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير
الوطني ، ومن المحتمل ان تكون هذه الانضمامات صادقة ومخلصة .
ومضى المنشور يقول . . . « ومن المؤكد مع ذلك ، ان الحزب الشيوعي
سيحاول في المستقبل ، ان يستغل اوضاع الثورة ، ليخفي عزلته الكلية
السابقة وغيابه عن المعركة التاريخية للشعب الجزائري » .

٣ - ان هذا الحوار عن « التشريعية » بالنسبة للمؤتمر ، تلخيص عن

كتاب « الثائرون الجزائريون » لبرومبرغر ص ١١٩ — ١٣٨ •
٤ — مقتبسات من كتاب برومبرغر — « الثائرون الجزائريون »
ص ١٣٩ — ٢١٠

٥ — تختلف المصادر على بنود هذا الاتفاق • أما برومبرغر فيضعها في كتابه على النحو التالي : (١) يكون الحرس الوطني التونسي وحده مسؤولا عن نقل الاسلحة والمعدات على الارض التونسية الى المناطق المعينة على الحدود • (٢) تتولى لجنة فرعية من جبهة التحرير الوطني في تونس اعداد التعليمات اللازمة حول موضوع شحن الاسلحة وتسليمها • (٣) — تعطى رخص خاصة لهؤلاء الذين يتولون ايصال المؤن والاسلحة الى قوات جيش التحرير (٤) يسمح للمحاربين الجزائريين بالتنقل بحرية في المناطق العسكرية على الحدود فقط •

أما الرواية التونسية فهي على الشكل التالي (١) تحترم جبهة التحرير الوطني الجزائري سيادة تونس ، ولا تقوم بأية معارك او اشتباكات على الارض التونسية • (٢) — تقوم جبهة التحرير بإبلاغ الحرس الوطني التونسي ، الذي يعد القوافل اللازمة لنقل جميع الاسلحة بقصد تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية المربطة في تونس • أما الجزائريون فلم ينشروا بعد شيئا عن هذا الاتفاق •

٦ — نشب خلاف في صيف عام ١٩٥٨ بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير حول تفسير هذه التوصيات • وقد قبلت الحكومة التونسية اقتراحا فرنسيا بإنشاء خط لانايب الزيت من الصحراء الجزائرية الى أحد الموانئ التونسية • ولكن جبهة التحرير عارضت المشروع • وحل الخلاف بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الانايب المذكورة حتى تنال الجزائر استقلالها •

٧ — جان — ماري دومنيك « الشلل السياسي في فرنسا » ص ٣٢

٨ — لم تنشر رواية الجنرال ديغول عن هذه الاحداث بعد •

الفصل العاشر

فيله

« كتبت لورنا هان ، استاذة التاريخ في جامعة
« تمبل » في فيلادلفيا هذا الفصل الذي يشرح التطورات
التي وقعت في قضية الجزائر منذ اوائل عام ١٩٥٩ حتى
الربع الاول من عام ١٩٦٠ . أما القسم الاخير من هذا
الفصل وعنوانه « الفتنة في الجزائر ، فقد كتبه شقيق
مؤلفة هذا الكتاب » .

كان ديفول غامضا كسل الغموض في موضوع مستقبل الجزائر
السياسي في غضون السنة الاولى من تسلمه الحكم . وقد اكتفى بالقول
بان « الوضع المقبل للجزائر ، ستقرره الجزائر نفسها » ، أي عن طريق
الانتخابات في الظاهر . ولم يحل صيف عام ١٩٥٩ ، حتى بات لزاما عليه ،
ان يقول شيئا اكثر وضوحا وتحديدا . فبالاضافة الى تزايد النقد في
فرنسا نفسها ، لفشله في وقف الصراع في الجزائر ، كانت هناك الحقيقة
القائمة دائما وابدا ، وهي ان دورة جديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة ،
كانت على وشك الانعقاد . ولم يكن مشروع الجزائريين قد فشل في
الدورة السابقة الا بنقص صوت واحد فقط ، عن اكثرية الثلثين ، اما
الآن وقد قام نظام حكم جديد في كوبا (١) ، يبدو ودودا للجزائريين ، وقد
تزايد الملل الدولي من اتساع نيران الحرب الجزائرية ، اصبح من الواضح،

انه اذا لم تقم فرنسا بعمل سريع وحاسم فان الدورة المقبلة للامم المتحدة ، ستأتي بنصر دبلوماسي هام للجزائريين .

ولهذه الاسباب ، فقد قضى ديغول فصل الصيف يدرس بعناية الاراء العامة والخاصة ، في حالات مهمة عديدة ، المتعلقة بالموضوع . وعندما قام بزيارة الجزائر في نهاية شهر آب ، اقترح بصورة لبقية على ضباط الجيش ، ان عرض تسوية سياسية ليبرالية معتدلة ، سيكون الوسيلة الفعالة للوصول بمحاولاتهم لتهدئة الوضع في الجزائر الى نتيجة ناجحة . وعندما قام بجولة في انحاء فرنسا بعد ذلك بقليل ، ازداد اقتناعا بان غالبية الشعب الفرنسي سيؤيد مثل هذه الخطوة ، شريطة ان تبدو فرنسا وكأنها تفاوض في مركز الدولة القوية ، لا عن ضعف ووهن . وسرعان ما الملح لرجال الصحافة بانه يعتزم التقدم بخطوة محدودة في هذا الاتجاه ، في خطاب سيلقيه في السادس عشر من شهر ايلول .

ولم يخلق خطابه الذي كثر الاعلان عنه ، خيبة أمل عند أي من الناس ، الذين كانوا يتوقعون منه خطابا مسرحيا ينضح بعظمة فرنسا ويبجل قوتها . فقد تحدث مباشرة الى الجزائريين ، وبشجاعة ، فأعلن انه يعرض عليهم حق تقرير المصير . وسيكون من حق الجزائريين في غضون اربع سنوات من ترتيب وقف اطلاق النار مع جبهة التحرير ، ان يشتركوا في انتخابات عامة ، يختار فيها المقترعون بين واحد من ثلاثة احتمالات ، الاستقلال الذاتي ، أو الاندماج مع فرنسا عن طريق التكامل ، أو الاستقلال الكامل . وعلى الرغم من انه جعل حق الاختيار من شأن الجزائريين وحدهم ، الا انه ألمح الى ان الاختيار الاول سيكون اكثر الحلول حكمة ، اذ انه سيضمن قيام شراكة جديدة ، تستطيع فرنسا بواسطتها ان تعيد بناء وتطوير البلاد التي خربتها الحرب . وأشار الى ان الاختيار الثاني غير علمي ، وغير واقعي ، وحاول ان يظهر الثالث بمظهر المفتقر الى الجاذبية ، عن طريق الايضاح بأن فرنسا في حالة تقرير الجزائريين الاستقلال الكامل ، والانفصال عن فرنسا ، ستحتفظ لنفسها بالاشراف على المناطق الصحراوية . وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح لم يسو شيئا ، الا انه كان في حد ذاته خطوة رئيسية لانهاء « الحرب اللعينة » . فقد كان ديغول ، بسماحه

للشعب الجزائري بتخطيط مصيره السياسي لنفسه ، وفق مشيئته ،
يعترف ، بأن موضوع السيادة على الجزائر ، من حق الجزائريين انفسهم ،
لا من حق فرنسا . وهذا يعني ان ديغول قد نبذ جانبا ، مرة والى الابد
النظرية السابقة بأن « الجزائر هي فرنسا » ، واعترف ضمنا ، بوجود
شيء اسمه الشعب الجزائري . وكان بعرضه ما بدا خيارا منصفيا يمهد
الطريق الى استعادة الثقة في نوايا فرنسا الطيبة . واخيرا ، دنا باقتراحه
من قضية السلام ، فعلا ، اذ ارغم جبهة التحرير على وجوب الرد عليه
مباشرة ، فان ظهرت الجبهة بمظهر المتردد في قبول تقرير المصير ، فانها
تكون بذلك قد اعترفت على نفسها بعدم الاطمئنان الى شعبية اهدافها ،
واشخاص اعضائها .

وكان الاقتراح بالنسبة الى موضوع وقف اطلاق النار غامضا كل
الغموض ، وكذلك بالنسبة الى قضية الانتخابات ، ولكن لم يكن في
وسعه الا ان يكون غامضا تجاه هاتين القضيتين . فتقديم ضمانات محددة
الى جبهة التحرير ، سيؤدي الى اغضاب جماعة من القادة العسكريين
الصعبي المراس . بينما مجرد التلميح باقتراح استسلام الجبهة سيؤدي
حتما الى وأد الآمال في الحصول على رد مرض من الجزائريين . يضاف
الى هذا ان ترك المجال فسيحا للتفاوض ، يعني ان ديغول ، كان يريد
اعطاء جبهة التحرير الفرصة للتقدم باقتراحاتها . متيحاً لها الكثير من
السبل ، لعدم الشعور بالارتباك .

وعلى الرغم من ان ردود فعل الكثيرين من المراقبين ، من ايزنهاور
الى ابو رقية ، كانت حماسية في تأييد العرض الا ان جبهة التحرير
وجدت نفسها في حيرة ، لا تعرف طريقا للرد . فالحكومة المؤقتة تعتبر
نفسها الامينة على سيادة الشعب الجزائري ، وهي معترزة في ان سبع عشرة
دولة قد اعترفت بها . ومجرد الاسراع في الموافقة على تقرير المصير ،
يمكن ان يفسر بسهولة على انه تنكر لصفقتها التمثيلية . يضاف الى هذا
ان الكثيرين من زعماء الجبهة ، آثروا ان لا يروا في عرض ديغول ، اشارة
الى التسامح ، بل اعترافا بفشل سياسة القضاء على الثورة بالقوة . وكانوا
تبعاً لذلك يقولون ان الجزائر يجب ان لا تحصل على مجرد وعود

غامضة تتناول المستقبل ، بل ان تحصل على ثمن لانتصارها في المعركة ، لا يقل عن الاستقلال الفوري الشامل . يضاف الى هذا ان « وقف اطلاق النار » ، قد يقضي بتسليم جيش التحرير الوطني سلاحه ، والانسحاب من ميدان القتال ، وهما أمران يبلغان مرتبة الاستسلام . وهناك نقطة اخرى ، وهي لماذا الانتظار اربع سنوات قبل اجراء الاستفتاء ، وهي مدة كافية لاعطاء الاوروبيين والعناصر المناوئة لجهة التحرير الفرصة لخلق معارضة قوية للجهة ، واخيرا كانت ثمة مخاوف من ان ديغول ، قد يتراجع عن عرضه ، تحت الضغط الشديد الذي سيتعرض له من جماعة العسكريين والمتطرفين .

لكن غالبية اعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة ، شعرت بان ديغول قد يكون مخلصا في رغبته في وضع حد للحرب الجزائرية والخلاص منها . وقررت الحكومة الجزائرية استجابة منها لحث ابو رقية والملك محمد الخامس ، اللذين اشارا عليها بان موقفها سيضعف كثيرا امام العالم ، اذا رفضت عرضا ، كانت هي التي تنادي به دائما هدفها لها ، ان تقبل قبولاً ودياً ومشروطاً بعرض ديغول . واصدر فرحات عباس ، رئيس الحكومة ، بيانا في الثامن والعشرين من ايلول ، اعلن فيه موافقة حكومته على العرض من ناحية المبدأ مع الاصرار على ان يوضح ديغول شروط وقف اطلاق النار والمواضيع التي ستبحث اثناء المفاوضات المقبلة سلفا . وهذا يعني ان جبهة التحرير ، ارادت تأكيدات ، بأن يضم جدول اعمال المفاوضات المقترحة القضايا السياسية التي تتناول طريقة اجراء الاستفتاء . وحدد عباس الموقف الذي ستمثله الحكومة المؤقتة اثناء المفاوضات المقبلة بأنه « موقف الوصي والضامن لمصالح الشعب الجزائري ، الى ان يتمكن هذا الشعب من التعبير عن رغباته وارائه بحرية »

وازداد الامل في امكان الوصول الى تفاهم ، في اواسط شهر تشرين الاول ، عندما تلقى رئيس الوزراء دوبريه تأييدا من الجمعية الوطنية لمشروع ديغول ، بعد اقتراع فازت فيه الحكومة بنتيجة مذهلة ، اذ حصلت على (٤١٢) صوتا مقابل (٢٣) فقط . وقد تحققت هذه الغالبية الكبيرة بعد ان احبطت الحكومة مؤامرة قام بها عدد من ضباط الجيش

وجماعات الارهابيين من المستوطنين في الجزائر ، لخلق الفوضى عن طريق سلسلة من الاغتيالات السياسية ، والقاء الخطب النارية ، وذلك لارغام ديغول على التخلي عن دوبريه وتعيين بيدو المحافظ رئيسا للوزراء (٢) . وادى اكتشاف المؤامرة لاغتيال ميتيريان ، عضو مجلس الشيوخ ، وما تبع ذلك من اجراءات العنف التي اتخذت تجاه المنظمات اليمينية ، الى تقوية قبضة ديغول ، والى اظهاره بمظهر الجاد حقا في تنفيذ مشروعه الجديد للجزائر .

واعلن عباس انداك في الثاني من تشرين الثاني ، رغبته في الذهاب الى باريس ، لاجراء مفاوضات « السلام » فيها . وكان استخدام هذه الكلمة يشير الى انه يريد ان تشتمل المحادثات على المواضيع السياسية ، دون ان يعبر عن ذلك بوضوح . ورد ديغول في العاشر من تشرين الثاني في مؤتمر صحفي ، فأوضح بجلاء ، انه يريد ان يكون وقف اطلاق النار ، « مشرفا وكريما » ، ووعد بان يكون لجميع الجزائريين الحق في الاشتراك بحرية في المعركة الانتخابية . وحاول سوستيل في الاسبوع التالي في مؤتمر حزب ديغول ، ان يحمل الاعضاء ، وكان قد قدم من جولة في المحيط الهادي وقعت ابانها قضية ميران ، على المطالبة باستسلام جبهة التحرير . ولكن اصوات الفئة المؤيدة له ، سرعان ما أخفقت ، وبدا أن ليس ثمة ما يبرر مخاوف الجزائريين من حكمة الشروع في المفاوضات .

لكن بعض اركان جبهة التحرير من المتصلبين ، ارادوا تفاصيل اخرى عن موضوع شروط وقف اطلاق النار، قبل الموافقة على البدء بالمفاوضات . وكان هؤلاء عازمين على تجنب الظهور بمظهر المتشوق جدا للهدنة . حتى انهم هددوا بالانفصال عن عباس وانصاره من المعتدلين ، الا اذا طلبوا التزاما ثابتا وواضحا من فرنسا . ورغبة من الحكومة المؤقتة في الحفاظ على الانسجام . وفي الحصول على ايضاح أشمل من ديغول، فقد اصدرت بيانا في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ينطوي على روح مقاتلة . وقد ذكر هذا البيان ، انه قبل الشروع في المحادثات ، يجب على الفرنسيين ان يصدروا وعدا بان يتضمن جدول الاعمال ، بحث الشروط التي ستجري الانتخابات في ظلها ، واضاف ان وفد التفاوض ، يجب ان يكون برئاسة

بن بيلا ، وغيره من الزعماء المسجونين • وأحس ديغول ، انه قد مضى الى ابعد ما يستطيع ، واصبح واثقا من ان الرأي العام العالمي ، غدا موافقا له • فأعلن انه لا يستطيع قبول هذه الشروط • ورغبت جهة التحرير ، في ان لا تبدو بمظهر المتصلب جدا عشية مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية ، فاوضت استعدادها ، لتغيير عضوية وفدها المفاوض • ووقفت الاوضاع عند هذا الحد في مطلع شهر كانون الاول •

وقدمت الكتلة العربية - الاسيوية في الأمم المتحدة ، بتوجيه من يزيد وغيره من اعضاء الحكومة المؤقتة ، مشروع قرار معتدل اللهجة الى اللجنة السياسية يقضي « بحث الفريقين المعنيين على الدخول في محادثات لتقرير الشروط اللازمة لتنفيذ حق تقرير المصير للشعب الجزائري ، بأسرع ما يمكن ، بما في ضمنها الشروط اللازمة لوقف اطلاق النار » • وقد مر مشروع القرار بسهولة في اللجنة السياسية في السابع من كانون الاول بأغلبية ثمانية وثلاثين صوتا مقابل ستة وعشرين ، على الرغم من ان الولايات المتحدة رغبة منها في عدم اغضاب ديغول ، اقترعت ضد المشروع مع المملكة المتحدة • أما فرنسا فكانت لا تزال تزعم بالطبع ان لا حق للمنظمة الدولية في بحث هذه القضية التي تعتبرها داخلية صرفة ، وقد قاطعت الدورة تبعا لذلك • وعلى الرغم من معارضة الدول العربية بصورة علنية للمشروع ، فقد كان الجزائريون لا يزالون يأملون بمرور مشروع القرار في الجلسة الكاملة للجمعية العامة •

وعندما التأم شمل الجمعية العامة للنظر في القضية في الثاني عشر من كانون الاول ، وقع حادث لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة • فعندما تليت فقرات المشروع فقرة فقرة واقترع عليها ، نالت جميعها اكثر من الثلثين من مجموع الاصوات • وعندما عرض المشروع بكامله على الاقتراع بعد بضع دقائق ، بدلت عدة وفود موقفها • فقد مالت باراغواي التي وافقت على الفقرات الى جانب المعارضة الآن ، وتحولت استراليا واكوادور وهندوراس ولاوس ، من موقف الامتناع على التصويت ، الى موقف المعارضة ، كما ان نيكاراغوا ، التي كان وفدها متغيبا اثناء الاقتراع الاول على الفقرات جاء الآن ، ليقف في صفوف

المعارضين • وهكذا هزم المشروع عن طريق ما أسماه الوفد الفرنسي « بالاستراتيجية » وتعاون فرنسا « مع مجموعة من اصدقائها » • واستنكر الجزائريون الذين احسوا بالمرارة من النتيجة ، ما وقع ، واعتبروه « نتيجة المناورات والضغط التي قام بها حلف الاطلنطي ، بطلب من فرنسا ، للحيلولة دون اتخاذ اي قرار مهما كانت محتوياته » • (٣) ويتضح من هذا ان الجزائريين وجهوا اللوم الى الولايات المتحدة ، لانها ضغطت على عدد من الدول الصغيرة ، لتتراجع على النحو الذي تريده • أما الولايات المتحدة ، فرغبة منها كما يبدو في تهدئة تائسرة الجزائريين ، اتقلت من صفوف المعارضين الى صفوف الممتنعين عن التصويت • ولكن هذا التبدل في الموقف لم يترك اثرا في نفوس الجزائريين ، بينما ، اثار سخط الفرنسيين الذين كانوا ينتظرون تأييد امريكا على طول الخط • وهكذا كانت النتيجة النهائية لدورة الامم المتحدة ، الابتعاد عن الوصول الى تفاهم بين الجزائريين والفرنسيين ، والسخط على واشنطن من الجانبين ، لوقوفها موقف الضعف والتخاذل •

وعندما حل مطلع عام ١٩٦٠ ، لم يكن هناك امل في حلول سلام فوري في الجزائر ومع ذلك ، فقد احرزت اتجاهات السلام تقدما هائلا ، بالنسبة الى العام المنصرم • وبينما لم يكن من السهل اعداد ترتيب للالتقاء في الاراء بين فرنسا والجزائريين الا ان الطريق اصبحت ممهدة للبدء بالمحادثات • وما زالت القضايا التي ستبحث ، والمندوبون الذين سيمثلون الفريقين ، مسائل قيد النظر ، كما ان رفض الجزائريين التفاوض قبل الحصول على ردود مرضية بالنسبة الى النقاط التي اثاروها ، ما زال يقف حجر عثرة في طريق وقف اطلاق النار في وقت مبكر • لكن اعلان تعديل الوزارة الجزائرية الذي صدر في تونس في التاسع عشر من كانون الثاني والذي قضى بابعاد المتصلين من امثال الامين - دباغين والمدني وبن خده والصادق من الحكومة المؤقتة ، قد ترك المعتدلين في وضع المسيطر تماما • واذا افترضنا ان في وسع ديغول البقاء في الحكم ، فان ازالة الحواجز من طريق تقرير المصير ، اصبحت قضية وقت ليس الا •

واخذت غالبية الشعب الفرنسي تستعد لقبول « ضياع » الجزائر في

النهاية ، وهو امر كان مستحيل الوقوع قبل مجيء ديغول الى الحكم • واشتد اللغط عند فئات عدة من الجيش ومن المستوطنين المتطرفين وانصارهم ، عن القيام بثورة ضد ديغول ، ولكن الشيء الظاهر ان ديغول ، ما زال مسيطرا على الوضع تمام السيطرة • وعلى الرغم من ان الكثيرين من المراقبين فسروا عرضه الذي تقدم به في السادس عشر من ايلول عام ١٩٥٩ ، على انه مقامرة كان واثقا تمام الوثوق من الربح فيها ، الا انهم رأوا انه بدلا من ان يتمكن من اغراء الجزائريين على البقاء مع فرنسا، كان يعتزم حقا التخلص من هذا الوباء الجزائري ، في اسرع وقت ممكن ، ليتمكن من السير قدما بمشاريعه البناءة في فرنسا نفسها •

اما بالنسبة الى جبهة التحرير ، فقد كان من الواضح ، انها رغبة في الوصول الى السلام ، بشروط اقل بكثير من مطالبها السابقة التي تنص على الاستقلال الكامل الفوري • وهذا يعني ان الاستقلال لن يتحقق فورا ، بل بعد فترة من التفاوض والاعداد • وقد يعني هذا قيام الحكم الذاتي في فترة الانتقال ، واقامة تنظيم اكثر نعومة ورقة مما كان متوقعا • ومن المتوقع في مثل هذه الحالة ان تسير الخطط الرامية الى اقامة اتحاد كونفيدرالي يضم اقطار افريقيا الشمالية ، ويقيم علاقات اوثق مع فرنسا، تسير سيرا حسنا في طريقها الموضوع • وقد اصبح في وسع معظم الفرنسيين والجزائريين - واصدقائهم المشتركين - ان يتوقعوا نتيجة مرضية نسبيا للثورة الجزائرية ، وهي نتيجة كانت تبدو اسطورة وخيالا قبل وقت قصير •

الفتنة في الجزائر

واندلعت فتنة قام بها المستوطنون في الجزائر يوم الاحد في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٠ ، اسفرت عن مقتل خمسة وعشرين فرنسيا واصابة ١٣٦ بجراح • فقد اقام نحو من ثلاثة الاف من العصاة متاريس لهم في شوارع مدينة الجزائر ، وظلوا واقفين وراءها ثمانية ايام يتحدون السلطات المدنية والعسكرية في فرنسا والجزائر على السواء • وقد ظهرت هذه الفتنة بمظهر اخطر اشكال التهديد لسلطة الرئيس ديغول،

وهددت فترة من الزمن بسوق فرنسا الى الحرب الاهلية والجزائر الى الانفصال .

وقد وقعت تطورات عدة في مطلع شهر كانون الثاني ، ادت الى هذه الفتنة ، فقد وسع الجيش الفرنسي من حملاته العسكرية الفعالة الرامية الى اخماد الحرب الجزائرية . وكانت جبهة التحرير ، قد أوقفت عمليات الفدائيين في عدد من المناطق ولاسيما في مدينة الجزائر نفسها بسبب ضعفها العسكري في هذه المدن . وكانت الحكومة الجزائرية المؤقتة ، التي تم تعديلها ، قد ابعدت العناصر المتطرفة التي كان يعتقد انها تعارض في المفاوضات لوقف اطلاق النار . واخذ المستوطنون يشعرون بالخوف المتزايد من هذا التقارب بين باريس وجبهة التحرير .

وذكر الجنرال ماسو ، قائد منطقة الجزائر ، والمقرب الى افئدة المستوطنين في حديث صحفي افضى به في التاسع عشر من كانون الثاني الى مراسل صحيفة « سودوتشه زائتونغ » التي تصدر في ميونيخ : « ان الجيش قد اخطأ » ، في رفع ديغول الى الحكم ، وانه قد يضطر الى رفع لواء العصيان عليه بعد ان اصبح الرئيس « من رجال اليسار » . وثار ديغول بالطبع ، فاستدعى ماسو ، وطرده من وظيفته بعد ثلاثة ايام . وقد ادى هذا العمل الى خلق جو من القلق في الجزائر ، اسفر بعد يومين عن وقوع صدام مسلح بين المتظاهرين من معارضي ديغول وبين قوات الامن . ويدعي رجال الشرطة ان المتظاهرين كانوا البادئين باطلاق النار ، لكن الفرنسيين على كل حال ، بدأوا يقتلون بعضهم البعض لأول مرة في الجزائر .

ولم يحل المساء حتى كان معظم محدثي الفتنة والشغب قد تفرقوا ، ولكن اكثر من الف شخص من المشاكسين اقاموا حواجز في الشوارع ، واقاموا وراء المتاريس طيلة الليل . واستدعي المظليون لخماد الفتنة ولكنهم ترددوا في اطلاق النار على هذه الجماعة ، على الرغم من الاوامر الواضحة التي تلقوها باعادة النظام الى نصابه . وسرعان ما انضم نحو من الف شخص اخرين الى هؤلاء المنشقين في الاسبوع التالي ، واخذوا يسلحون انفسهم ويتأهبون تحت اسماع المظليين وابصارهم . وتتأدى

المستوطنون الى اضراب عام ، وسرعان ما توقفت الحركة المعتادة في المدينة . وقامت مظاهرات تأييدية في مدن اخرى .

وصمد ديغول في باريس وراء سياسته القائمة على تقرير المصير ، واستنكر الفتنة على انها « ضربة سيئة ضد فرنسا ، ضد فرنسا في الجزائر ، وضد فرنسا امام العالم ، وضد فرنسا في داخل فرنسا نفسها » . وعندما اتضح له ان الجماهرة الغالبة من الرأي العام الفرنسي تقف الى جانبه ، سارع الى ارغام بعض الوزراء المترددين في تأييد سياسته ، على السير في خطه السياسي ، والى اسكات بعض الشخصيات السياسية التي نذرت نفسها لتهديم سياسته الجزائرية . ولم يصل الاسبوع الى منتصفه حتى بدا ان جماهير المستوطنين في مدينة الجزائر يؤيدون التأثيرين مما ارغم الادارة المدنية والقيادة العسكرية في المدينة على الخروج منها الى مركز سري في الضواحي . وامتنع ديغول مدة طويلة تنضح بالالام عن التدخل الشخصي المباشر ، حتى يوم الجمعة في التاسع والعشرين من كانون الثاني عندما وجه خطابا الى فرنسا والجزائر على امواج الاثير والتلفزيون ، فطلب الى الجيش في عبارات واضحة جلية ، ان يعيد فرض النظام في المدينة ، وعلى الرغم من امتناعه عن الامر باللجوء الى القوة ، الا انه بدا متأهبا للوصول الى ذلك الحد اذا اقتضت الضرورة . وعاد الى التأكيد بان مشروعه القائم على حق تقرير المصير « هو السياسة الوحيدة الجديرة باسم فرنسا وسمعتها » . وعزل جماهير الاوروبيين في الجزائر عن « جماعات المتآمرين والكاذبين والمغتصبين » الذين يتولون قيادة العصيان . واكد ان الجيش لا يستطيع ان يشترط ولاءه له ، وان عليه ان يطيعه طاعة عمياء . واستجاب المظليون لنداء ديغول المسرحي المؤثر ، فزال المتاريس والحواجز ، وذابت الفتنة في اليوم التالي وانتهى امرها .

وبعد انتهاء امر الفتنة ، لجأت السلطات الى اجراءات تأديبية لم يسبق لها مثيل ضد العصاة في الجزائر وفي فرنسا نفسها . واقل عدد من المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في العصيان من مناصبهم واعتقلوا او فرضت عليهم الاقامة الجبرية . والحق ديغول هذه الاجراءات، بخطوات اخرى لتطهير قيادة الجيش ومجلس الوزراء . وكان جاك سوستيل ،

اقوى المدافعين عن بقاء الجزائر فرنسية ، ابرز ضحايا هذه الاجراءات •
وفي مطلع شهر شباط طلب الرئيس صلاحيات استثنائية لحكم فرنسا عن
طريق المراسيم لمدة سنة كاملة فأجيب الى طلبه •

وسجلت الفتنة عددا من العوامل الجوهرية المتعلقة بنتيجة الحرب
الجزائرية والمؤثرة على الدور المقبل لفرنسا في الحلف الغربي • وظهرت ،
بصورة بارزة اعتماد فرنسا الكلي على شخص واحد هو ديغول • وكان
من المؤكد ، سقوط الحكومة الفرنسية ، لو لم تكن وراءها قوة الجنرال
القانونية ، والمسيطرة والادبية •

وقد تمكن ديغول منذ وصوله الى الحكم في حزيران عام ١٩٥٨ ،
من تبديل اجراءات الحكم في فرنسا ومنظّماته تبديلا جذريا • وقد تم
تفصيل دستور الجمهورية الخامسة ، بصورة رئيسية لكي يتفق مع
شخصية ديغول الفريدة • وقد توقفت اكثر الاجراءات الديموقراطية في
حكم فرنسا عن العمل او تبدلت • وبينما ساعدت هذه التبدلات الجنرال على
معالجة الكثير من المشاكل الشائكة التي كانت تواجه فرنسا ، الا انها
جعلت البلاد في الوقت نفسه تعتمد على شخصه دون سواه • والحقيقة
البسيطة الواقعة ، هي انه ليس ثمة في البلاد شخص اخر يستطيع ان يتولى
زمام الحكم من ديغول • وما لم تنته الحرب الجزائرية الى تسوية ، فليس
ثمة امكان في اعادة الديموقراطية التقليدية الى البلاد اي الى فرنسا نفسها •
وهكذا فان آمال الغرب في وجود فرنسا قوية تركز على اكتاف ديغول ،
التي تقع عليها ، مهمة ايجاد تسوية للحرب الجزائرية •

وقد تعلم المستوطنون بدورهم درسين مهمين كل الاهمية اولهما ان
التأييد الشعبي الذي كانوا يلقونه في فرنسا في الماضي قد زال الان ،
واختفى بزواله اي امل لهم في فرض ارادتهم على الحكومة الفرنسية • اما
الدرس الثاني فهو انهم على الرغم من تمتعهم ببعض التأييد الواضح عند
جماعة من الضباط المحترفين الفرنسيين ، الا ان هذا التأييد ليس كافيا
لاحباط خطط ديغول ومشاريعه • وقد انهارت امال المستوطنين في
العصيان منذ اليوم الاول عندما امتنع الجيش عن الاشتراك اشتراكا فعليا
في الفتنة • وهكذا غدا المستوطنون ، على الرغم من عدم فقدهم الامل

نهائيا ، لأول مرة ، عاجزين عن وضع « الفيتو » على السياسات التي تختطها الحكومة .

لكن الدور الدقيق الذي لعبه ديغول في الحفاظ على فرنسا ، واستخلاص الطاعة من الجيش ، لم يؤثر على جبهة التحرير الجزائرية . فوعد الجنرال باجراء انتخابات حرة عند حلول السلام ، لا يعني شيئا لاعضاء الجبهة الا اذا استطاع ان يؤكد لهم ان الجيش والمستوطنين لن يتدخلوا في العمليات الانتخابية . وقد قبلت جبهة التحرير من ناحية المبدأ عرض ديغول بتقرير المصير ، ولكنها تصر من الناحية الاخرى على ان الانتخابات يجب ان تكون حقا حرة كل الحرية قبل ان يضعوا سلاحهم . ولا يستطيع ديغول من الناحية الاخرى ، اعطاء مثل هذه الضمانات ، دون الاعتراف بجبهة التحرير كالمثلة الشرعية للجزائريين ، وهو اعتراف كان ديغول يرفضه حتى الان . وعلى الرغم من ان ديغول قد اظهر انه يستطيع الان ان يسيطر على الجيش والمستوطنين معا ، الا ان من المشكوك فيه جدا ، ان يتمكن اي فرنسي اخر من تحقيق هذه السيطرة . وعلى هذا ، فحتى لو اعطيت الضمانات اخيرا ، واتفق على وقف اطلاق النار ، فستجد جبهة التحرير نفسها ، وقد قامت على استمرار بقاء شارل ديغول رئيسا للدولة الفرنسية .

مراجع الفصل

- ١ - يبدو ان فرحات عباس اراد تدعيم هذه الصداقة ، عندما منح كاسترو وساما بعد فترة قصيرة من تسلمه زمام الحكم في كوبا .
- ٢ - للحصول على معلومات اوفى ، راجع مقال جوزيف كرافت تحت عنوان « الجزائر وقضية ميثيران » في صحيفة «The new leader» الصادرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٩ ص ١٢ - ١٤ .
- ٣ - راجع « مشكلة الجزائر - مناقشات الامم المتحدة » طباعة مكتب الجزائر في نيويورك من كانون الاول عام ١٩٥٩ .

ملحق

بقلم المغرب

نرى لزاما علينا ، ان نسير في بحث قضية الجزائر المناضلة ، من النقطة التي وصلت اليها مؤلفة هذا الكتاب ومن اشترك في وضع الفصل الاخير منه ، اي في مطلع عام ١٩٦٠ حتى اليوم ، لاسيما وان هذه القضية قد مرت في الاثني عشر شهرا الماضية بمراحل ، هي في منتهى الاهمية والخطورة ، بحيث دنت بها في العام السابع من حرب التحرير المقدسة ، من نهايتها الظافرة الموقفة ، سواء على الصعيد الثوري ، أو الدولي ، أو على صعيد التفاوض المباشر مع فرنسا .

فقد انتهت حركة التمرد التي قام بها المستوطنون الاوروبيون في اليوم الاول من شباط عام ١٩٦٠ بنقل لاغايارد زعيم المتمردين الى فرنسا لمحاكمته فيها بتهمة العصيان واشعال نار الفتنة ، وبالطلب الذي تقدم به ديغول ، الى الجمعية الوطنية الفرنسية ، ليحصل على سلطات تشريعية استثنائية لمدة اربعة عشر شهرا ، يعالج ابانها المشكلة الجزائرية ويحلها على النحو الذي يراه ، وقد اتبع هذه الطلبات التي حصل عليها بالفعل ، باجراءات مشددة في الجزائر ، استهلها بحل الجيش الاقليمي الذي يضم ثلاثة عشر الفا من المستوطنين الذين ايدوا حركة التمرد ، وباقالة ثلاثة من القادة العسكريين من الذين يحملون رتبة « جنرال » ، وباعادة تنظيم الشرطة ، وتعزيز الادارة المدنية على ضوء التقرير الذي تلقاه من البعثة

الوزارية التي اوفدها الى الجزائر لدراسة الوضع فيها .
ووقع في النصف الاول من شهر شباط ، حادث مهم ، ترك اثرا سيئا
كل سوء لا في الجزائر وحدها فحسب ، بل في القارة الافريقية كلها ، وفي
جميع بلدان العالم المنادية بالسلام ، فقد فجرت فرنسا قنبلتها الذرية
الاولى في الصحراء الجزائرية ، على الرغم من استنكار كافة الدول
والشعوب المحبة للسلام ، وعلى الرغم من تهديد هذه الشعوب لفرنسا
بالمقاطعة .

وواصل ديغول في غضون ذلك خطبه التي يكثر فيها من الحديث
عن الجزائر ، وعن الحل الذي يراه لمشكلتها . فقد التقى في الثالث من
اذار ، اثناء زيارة قام بها للجزائر ، خطابا اكد فيه اصراره على الاستفتاء،
وتحدث عن القوة ، ملوحا باستخدامها الى اقصى الحدود ، اذا ما فشل
في تنفيذ مشروعه . وسرعان ما لحق به وزير الانباء الفرنسي ، يضم صوته
الى صوته ، فيعلن في السابع من اذار ، ان الجزائريين اذا اختاروا في
الاستفتاء، الاتصال ، فستقسم الجزائر الى قسمين ، احدهما عربي ،
والاخر فرنسي . وهكذا ثارت الشكوك من جديد في صدق نوايا ديغول،
في حل المشكلة من اساسها ، حلا يقوم على الحق والعدل والمنطق .

وسارعت حكومة الجزائر المؤقتة ترد على ديغول ، فاعلنت انها
ستمضي في القتال ضد الاستعمار الفرنسي ، حتى يختفي ويزول . واكد
رئيسها السيد فرحات عباس ، ان ديغول ، قد اغلق في خطابه هذا الباب
امام المفاوضات ، وأمام فرص اقرار السلام في الجزائر ، ولهذا ، فان
الشعب الجزائري ، على الرغم من استعدادده لاهتبال اية فرصة قد تسنح
للوصول الى حل سلمي عن طريق المفاوضات ، سيواصل القتال حتى
تظفر البلاد باستقلالها ، وبالفعل شرع جيش التحرير في السادس عشر
من اذار ، بشن هجمات قوية وجديدة على القوات الفرنسية في كل مكان،
ثم اعلنت الحكومة المؤقتة ، انشاء فرقة اجنية في جيش التحرير ، يمكن
للمتطوعين ان ينضموا اليها من سائر انحاء العالم .

وقام ميشيل دوبريه ، رئيس وزراء فرنسا في الحادي عشر من
نيسان بزيارة الجزائر ، واكتشفت السلطات الفرنسية محاولة لاغتياله ،

وتوترت العلاقات اشد التوتر بين تونس وفرنسا ، فقد طلبت فرنسا من تونس ، اجلاء المجاهدين الجزائريين عن منطقة الحدود ، ولكن الرئيس ابو رقية ، رفض ذلك ، وانذر فرنسا بالقتال ، اذا ما حاولت قواتها اجتياز الحدود التونسية في عملياتها ضد المجاهدين ، وبالفعل ، قامت مدافع الفرنسيين وصواريخهم بقصف بعض القرى الواقعة على حدود تونس .
• مما حمل هذه على التقدم بالشكوى الى مجلس الامن .

ووسعت الحكومة الجزائرية في غضون ذلك من نشاطها في الحقل الدبلوماسي والدولي . فقام وفد منها يضم كريم بلقاسم واحمد فرسيس وعبد الحفيظ بوصوف بالطواف بعدد من البلاد العربية وفي مقدمتها الاقليم المصري والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان لاستعجال المساعدة العربية الفعلية لجيش التحرير الجزائري ، كما سافر نفس الوفد في اوائل ايار الى الصين الشعبية حيث اجري محادثات مهمة مع ماوتسي تونغ وشواني لاي ، اعلن الرئيس فرحات عباس في نهايتها انها تكللت بالنجاح .

وعقدت الوزارة الجزائرية في العاشر من حزيران سلسلة من الاجتماعات بحضور القادة العسكريين في الجزائر ، استغرقت اربعة ايام ، اعلنت في نهايتها انها تطلب لجنة مشتركة من الجزائريين والفرنسيين للاشراف على الاستفتاء الذي يقترحه ديغول ، واكدت ان الاعتراف بحق تقرير المصير ، هو السبيل الوحيد لحل قضية الجزائر ، وان فرنسا برفضها دراسة وسائل واساليب ممارسة هذا الحق ، تتحمل وحدها عواقب استمرار الحرب الجزائرية .

وراح ديغول بعد يومين ، يكرر في خطاب القاه ، الدعوة الى زعماء الثورة للمجيء الى باريس ، والتفاوض على انتهاء القتال بصورة شريفة ، مؤكدا انه متى اوقف القتال فستتاح للجزائريين فرصة تقرير مصيرهم بانفسهم ، عن طريق استفتاء ، يضمن هو شخصيا حرية ، واضاف انه « واثق » من ان الشعب الجزائري سيختار طريق العقل والمنطق ، وهو الطريق الذي يقضي بتحويل الجزائر « بالتعاون مع فرنسا ومختلف الفئات » الى بلد حديث متآخ .

ولقيت دعوة ديغول الجديدة ، تجاوبا عند جارتى الجزائر ، فأخذت تونس والمغرب تضغطان على حكومة الجزائر ، لقبول فكرة الذهاب الى باريس ومفاوضة ديغول . وقضت الحكومة الجزائرية نحواً من اسبوع وهي تدرس الدعوة ، واصلت في نهايته قبولها لها وعزمها على ارسال وفد الى باريس ، برئاسة السيد فرحات عباس ، على ان يسبق ذلك ، ايفاد مبعوث جزائري الى العاصمة الفرنسية كي يقوم بمحادثات تمهيدية . وكانت الحكومة الفرنسية قد اعلنت في غضون ذلك ان المحادثات لن تتعدى وقف القتال ، ومصير المقاتلين والأسلحة ، أما المحادثات السياسية « فلا يمكن » ان تجري الا مع ممثلي جميع الفئات الجزائرية ، كما ان ترتيبات الاستفتاء لا يمكن ان يبحث فيها الا بعد وقف القتال .

وكان هذا الاعلان الفرنسي الجديد بمثابة اول عقبة توضع في طريق المفاوضات . ولكن الحكومة الجزائرية ، آثرت تحت ضغط من ابي رقية واربع عشرة دولة افريقية اخرى ، تقدمت في هذه الآونة بطلب الى فرنسا لحل قضية الجزائر ، ان تسير في الشوط الى نهايته فبعثت في الخامس والعشرين من حزيران بمبعوثها احمد ابو منجل الى فرنسا ، حيث بدأت المباحثات في ميلون بينه وبين المبعوثين الفرنسيين ودامت اكثر من عشرة ايام ثم انقطعت في الرابع من تموز ، لان فرنسا ارادت ، كما ذكرت الحكومة الجزائرية ان تفرض شروطها من جانب واحد لمحادثات وقف اطلاق النار ، ورفضت جميع شروط الحكومة الجزائرية .

وانتقل النضال الآن الى الميدانين الداخلي والدولي ، فطلبت كتلة الدول الافريقية - الاسيوية في الثلاثين من تموز ، من الامانة العامة للأمم المتحدة ، ادراج قضية الجزائر في جدول اعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة ، بينما اعلن السيد فرحات عباس ان جيش التحرير الجزائري ، سيواصل الحرب حتى احراز النصر النهائي . وبالفعل ، شدد جيش التحرير هجماته على الفرنسيين في النصف الاول من شهر آب .

وتقدمت الحكومة الجزائرية في الثاني والعشرين من آب ، بطلب الى الامم المتحدة ، تحثها فيه على اجراء استفتاء عام في الجزائر ، تحت اشرافها ، ليقرر الشعب الجزائري مصيره ، وكان هذا الطلب ، بمثابة

قطع لكل أمل في التفاهم مع ديغول .

وبحثت الجامعة العربية في الدورة التي عقدتها في الثالث الاخير من شهر آب في بلدة شتورة ، قضية الجزائر ، واتخذت عدة قرارات منها ، حث العرب في جميع ارجاء وطنهم الكبير على التطوع في جيش التحرير ، والعمل بمختلف الوسائل الدبلوماسية ، لاقتناع الدول الاجنبية بالاعتراف بحكومة الجزائر ، والاتصال بدول حلف الاطلنطي لتبصيرها بالنتائج المترتبة على استعمال فرنسا لاسلحة الحلف في حربها ضد الجزائريين وتفتيلها للشعب الجزائري بها .

وشهد شهر ايلول نشاطا في الافق الدولي ، فقد بعث ملك المغرب الراحل ، مذكرة الى الامم المتحدة ، يطلب فيها تدخلها في حل قضية الجزائر ، بينما سافر وفد جزائري ، برئاسة السيد فرحات عباس ، رئيس الحكومة الجزائرية الى الصين الشعبية ، حيث قام بمباحثات هامة ، مع حكومتها ، وتضمن البلاغ المشترك الذي صدر في نهايتها ، وعد حكومة الصين ، ببذل كل مساعدة وتأييد للجزائر في نضالها الشريف العادل . وانتقل الوفد بعد ذلك من بكين الى موسكو ، حيث قام بمحادثات مهمة اخرى مع المسؤولين فيها ، اسفرت عن تقرير العون المادي والادبي لثورة الجزائر .

وامتاز مطلع الخريف ، بتوسع الحركات الحربية التي يقوم بها جيش التحرير على ارض الجزائر نفسها ، وشمولها لعمليات واسعة قام بها الفدائيون في باريس وفي غيرها من المدن الفرنسية .

وحاولت الدول الافريقية التي استقلت حديثا ، والتي عقدت مؤتمرا لها في نهاية تشرين الاول ، التوسط بين فرنسا والجزائر ، واختارت بعثة رسمية للقيام بهذه الوساطة التي لم يقدر لها النجاح .

وتميز شهر تشرين الثاني بمشروع ديغول الجديد ، فقد اعلن في خطاب القاه في الخامس من تشرين الثاني عزمه على اجراء استفتاء عام في فرنسا نفسها وفي الجزائر لحل القضية الجزائرية ، على اساس قيام الجمهورية الجزائرية . وقام في مطلع كانون الاول بزيارة للجزائر ، قابلها المستوطنون بمظاهرات العنف ، التي اسفرت عن اشتباكات عنيفة وقعت

في مدينة الجزائر وغيرها من المدن ، بين المستوطنين والجزائريين ، سقط فيها الكثيرون من القتلى والجرحى .

وبدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناقشة القضية الجزائرية في شهر كانون الاول . وفي العشرين منه ، اتخذت الجمعية قرارها ، الذي قضى برفض قيام الأمم المتحدة بإجراء الاستفتاء في الجزائر ، وباقرار البنود الاخرى من المشروع الافريقي - الاسيوي التي تنص على اعتبار « استمرار الحرب في الجزائر ، خطراً على الامن والسلام الدوليين » وعلى تأكيد حق الشعب الجزائري في حريته وممارسة سيادته ووحدته . وقد رحب كريم بلقاسم بهذا القرار ، واعتبره نصراً دولياً عظيماً للقضية الجزائرية .

واستهل عام ١٩٦١ ، بإجراء الاستفتاء في فرنسا والجزائر ، وفاز ديفول بالحصول على تخويل من الشعب الفرنسي له ، للمضي في خطته لحل مشكلة الجزائر ، فقد اقترح ١٥٠١٩٨٠٧١٤ بنعم مقابل ٤٠٩٩٦٠٥٠٧ ، اقترحوا بلا ، من مجموع ٢٠٠٨٠٩٠٠٢٩ من المقتربين ، اما استفتاء الجزائر ، فقد وصفته حكومة الجزائر المؤقتة ، « بالاستفتاء المزيف » ، الذي اتبعت فيه كل الوسائل لتزييف ارادة الشعب الجزائري ، ولكن الشعب الجزائري المجاهد ، قاطع المهزلة ، تلبية لنداء حكومته بمقاطعتها .

وعقد مؤتمر الدار البيضاء ، وحققت القضية الجزائرية فيه ، نصراً جديداً ، فقد اعلن رؤساء الدول الافريقية الذين اجتمعوا هناك ، تأييدهم للجزائر تأييداً كاملاً وشاملاً في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي .

وبدأت في نهاية شهر كانون الثاني عام ١٩٦١ ، الاتصالات غير المباشرة بين الجزائريين والتونسيين ، عن طريق وساطة الرئيس الحبيب ابو رقية ، وسافر الرئيس التونسي الى سويسرا ، بينما اخذ وزيره المصمودي يتنقل بين جنيف وباريس وتونس ، ممهداً للاجتماع الذي عقد بين الرئيسين التونسي والفرنسي في السابع والعشرين من شهر شباط ، لتعقبه اجتماعات الدار البيضاء والرباط بين الملك الحسن الثاني - الذي خلف والده بعد وفاته - وابو رقية وفرحات عباس ، التي تم فيها الاتفاق على النقاط التمهيدية لمفاوضات الصلح .

واعلنت الحكومة الفرنسية في الاول من اذار استعدادها لمفاوضة
الجزائريين دون قيود أو شروط .

وواصلت الحكومة الجزائرية المؤقتة عقد اجتماعاتها في تونس .
وطار كريم بلقاسم نائب رئيسها الى القاهرة ودمشق ، حيث اجتمع الى
الرئيس عبد الناصر ثم عاد الى تونس ، حيث واصلت الحكومة اجتماعاتها ،
لتعلن في السابع عشر من اذار ، استعدادها للمفاوضة مع فرنسا دون
شروط .

وأخذت الاستعدادات تقوم على قدم وساق ، للبدء بالمفاوضات
على الحدود السويسرية - الفرنسية

وكان من المقرر ان تبدأ المفاوضات الرسمية في ايفيان على الحدود
السويسرية - الفرنسية في السابع من نيسان ، بين ممثلي الحكومة
الجزائرية المؤقتة وبين ممثلي الحكومة الفرنسية ، واعلنت اسماء رجال
الوفدين المتفاوضين ، واتخذت كافة الاجراءات التمهيدية لهذه الغاية ومنها
اعداد مكان الاجتماع . وهنا حاول المستوطنون الفرنسيون في الجزائر
ومن يؤيدهم من الرجعيين الفرنسيين احباط هذه المفاوضات قبل وقوعها ،
فقاموا بسلسلة من الاعمال الارهابية في فرنسا والجزائر ، توجوها بقتل
عمدة ايفيان ، البلدة التي ستجري فيها المفاوضات .

وهنا أخذت حكومة ديغول ، تضع العصي أمام الدواليب ، لتفرض
هيبتها على الوفد الجزائري المفاوض ، قبل بدء المفاوضات ، رغبة منها في
فرض ارادتها عليه ، فأعلن جوكس ، وزير شؤون الجزائر ، في الوزارة
الفرنسية في اوائل نيسان ، ان حكومته ستفاوض مع الهيئات الجزائرية
الآخري في الوقت الذي تفاوض فيه الحكومة الجزائرية وهو يعني بذلك
الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها مصالي الحاج .

وكان هذا الاعلان بمثابة قبلة انفجرت في طريق المفاوضات
فحطمتها قبل البدء بها ، اذ ان الحكومة الجزائرية التي تمثل الشعب
الجزائري ، وتمثل حركة التحرير التي خاضت غمار الحرب ومعاركها
سبع سنوات متعاقبة ، لا يمكن لها ان تقبل بوجود اية هيئة أخرى
تتنافسها في تمثيل الشعب الجزائري ، حتى ولو كان هذا التمثيل اسما ،

لا تعترف به الا فرنسا التي تعرف قبل غيرها انه بعيد عن الحق والصواب والصحة ، لا سيما وان حركة مصالي الحاج متهمة بالتعاون مع الفرنسيين والتواطؤ معهم على حرية الجزائر واستقلالها .

واعلن محمد يزيد وزير الاستعلامات الجزائري ، في الخامس من شهر نيسان ان من المتعذر على حكومة الجزائر ، ارسال وفدها الى المفاوضات ، ما لم تبدل الحكومة الفرنسية من موقفها بعد تصريح وزيرها المسيو جوكس . وجرت محاولات عدة توسطت فيها اكثر من دولة واكثر من جهة لتذليل هذه العقبة ، وكان في مقدمتها المحاولة التي قام بها الرئيس بورقيبة لاقتناع مصالي الحاج بالانسحاب من الحياة السياسية ، ولكن جميع هذه الجهود لم تؤد الى نتيجة ازاء اصرار الحكومة الجزائرية على موقفها العدل المشروع .

وفي الحادي عشر من نيسان القى ديغول خطابا كان نقطة تحول في سياسة فرنسا الرسمية تجاه الجزائر ، فقد اعلن « ان فرنسا لن تتمسك بجزائر لا تريد الارتباط بها ، واكد ان فرنسا ستجري تبادلا في السكان اذا اختار الجزائريون عدم الارتباط فتبعد الاربعمائة الف جزائري من بلادها مقابل سحب مليون ومائة الف فرنسي من الجزائر .

وكان هذا الخطاب بمثابة عود الثقاب لاشغال فتيل حركات التمرد التي يقوم بها المستوطنون عادة عندما يشعرون بالخطر يهدد كيانهم واوضاعهم ، فقد احسوا ان الرأي العام الفرنسي كله ، اصبح يؤيد حل قضية الجزائر ، وان هذا الرأي العام هو الذي يضغط على ديغول لانهائها ، بأي ثمن وعن أي طريق ، وادركوا ان ديغول سينصاع أخيرا لهذا الضغط الداخلي من شعبه ، وان محاولاته لا تعدو ان تكون مراوغات لكسب اكثر ما يمكن ، وتحقيق اكثر ما يستطيع من اهداف وامتيازات . وادرك المستوطنون ومن يؤيدهم من الرجعيين ان عليهم ان يقوموا بالمحاولة الاخيرة لوقف هذا التيار ، وارغام عقارب الساعة على الرجوع ، وفرض ارادتهم عن طريق التمرد والثورة على حكومة بلادهم ، للاحتفاظ بفرنسية الجزائر ، التي لا يرضون عنها بديلا .

وتمكن المستوطنون عن طريق جنرالاتهم الاربعة شال ، وسالان

وجوهو وزير ، من اعلان الثورة في الثاني والعشرين من نيسان في الجزائر ، ومددا سيطرتهم من العاصمة الى المدن الاخرى ، وأخذوا يهددون فرنسا نفسها بالغزو واعلنوا ان الهدف الاول لحركتهم الحفاظ على فرنسية الجزائر ، وانهاء الحرب فيها بالقوة .

ووقفت فرنسا على ابواب الحرب الاهلية ، ولكن ديغول ، وهو جنرال ايضا كزعماء الثورة ، صمد للفتنة ، واتخذ ما يستطيع من اجراءات للقضاء عليها ، يؤيده في ذلك الشعب الفرنسي كله ، الذي يريد الخلاص من الجزائر وحربها . وقسم كبير من الجيش الفرنسي ، الموجود في الجزائر نفسها ، وفي فرنسا وخارجها .

ولم تمض الا ايام ثلاثة ، حتى انهارت الثورة الفرنسية في الجزائر واستسلم قائدها الاول شال ، وفر قادتها الآخرون ، يختفون في جحورهم ، وعاد ديغول فسيطر على الوضع تمام السيطرة .

وعادت الاتصالات تجري من جديد للشروع في المفاوضات بين الحكومة الجزائرية وبين الحكومة الفرنسية ، وقد تبدأ المفاوضات في الحادي عشر من شهر ايار الحالي .

ومن المبتسر الآن التحدث عن نتائج هذه المفاوضات . ولكن الثقة مطلقة في ان الشعب الجزائري الذي قاتل قتالا نبيلًا وكريما ، طوال سبع سنوات ، مقدما مئات الالوف من الشهداء والضحايا ، ومتحملا من الآلام ما لا يحتمله أي شعب آخر ، سيصل حتما الى ما يتوق اليه من حرية واستقلال . لا تشوبهما شائبة ، فيجني ثمار تضحياته العظيمة ، ويسير قدما في طليعة القافلة العربية ، نحو الامل المنشود .

مراجع الكتاب

- ١ - الكوييه - جان أيفيز - هؤلاء الجزائريون ١٩٥٧
- ٢ - آرون - ريمون - المأساة الجزائرية ١٩٥٧
- ٣ - باربيرو - روجيه - المغامرة الستين في الجزائر ١٩٥٧
- ٤ - بوردو - بيير - الوضع الاجتماعي في الجزائر ١٩٥٨
- ٥ - بوسكيه - الاسلام في المغرب ١٩٤١
- ٦ - برومبيرغر - ميري - مؤامرة ١٣ أيار ١٩٥٨
- ٧ - برومبيرغر - سيرج - الثوار الجزائريون ١٩٥٨
- ٨ - سيليه - شارل - تصنيع افريقيا الشمالية ١٩٥٨
- ٩ - شيفا ليه - جاك - نحن الجزائريون ١٩٥٨
- ١٠ - دي سيرني - الان - ثورة ١٣ أيار ١٩٥٨
- ١١ - ديسبوا جان - افريقيا الشمالية ١٩٤٩
- ١٢ - دوكسي - جان - الجزائر
- ١٣ - ايرل - ادوارد ميد - فرنسا الحديثة ١٩٥١
- ١٤ - غليبرت - ليون - الجزائر ١٨٤٤
- ١٥ - جيران - بول - الجزائر في ١٣ أيار ١٩٥٨
- ١٦ - هولبرن - مانفريد - الفرنسيون في الجزائر - ١٩٤٤
- ١٧ - جانسون - كوليت وفرانسيس - الجزائر ١٩٥٥
- ١٨ - جوليان - اندريه - افريقيا الشمالية تسير ١٩٥٢
- ١٩ - لارنو - مارسيل - الجزائر ١٩٥٠
- ٢٠ - لافي - لوسي - المأساة الجزائرية

- ٢١ - لولي - هربرت - فرنسا تحارب نفسها ١٩٥٥
- ٢٢ - معمرى - مولود - شمس العدالة ١٩٥٥
- ٢٣ - ميتيران - فرنسواز - الوجود الفرنسى ١٩٥٧
- ٢٤ - بلانشيز - جان - مأساة الجيش ١٩٥٨
- ٢٥ - ساراسان - بول اميلى - الازمة الجزائرية ١٩٤٩
- ٢٦ - سيرفان شريبير - جان - جاك - ملازم فى الجزائر ١٩٥٧
- ٢٧ - سوستيل - جاك - المأساة الجزائرية وتدهور فرنسا ١٩٥٧
- ٢٨ - ستيفنس - ادموند - مستودع بارود افريقيا الشمالية ١٩٥٥
- ٢٩ - تيون - جرمين - حقائق الوضع الجزائرى •

وهناك سلسلة طويلة من المنشورات ومقالات الصحف والمجلات
من مختلف الاتجاهات •

محتويات الكتاب

صفحة	
٥	١ - مقدمة المعرب
٦	٢ - توطئة
٧	٣ - مقدمة
٩	٤ - القسم الاول - الجزائر - المستعمرة الفريدة
١١	الفصل الاول - المستوطنون الفرنسيون
٢٧	الفصل الثاني - الجزائريون
٤٢	الفصل الثالث - المستوطنون الجزائريون - ١٩٥٤
٥٣	٥ - القسم الثاني - موقف الجزائر من فرنسا
٥٥	الفصل الرابع - طلائع الحركة القومية
٧٠	الفصل الخامس - فترة الحرب
٨٢	الفصل السادس - الاحزاب الجزائرية بعد الحرب
٩١	الفصل السابع - الجزائر في ظل دستور عام ١٩٤٧
١١٥	٦ - القسم الثالث - الثورة
١١٧	الفصل الثامن - جبهة التحرير الوطني الجزائري
١٣٩	الفصل التاسع - اعوام الثورة
٢١٦	٧ - ذيل
٢٢٨	٨ - ملحق
٢٣٧	٩ - مراجع الكتاب
٢٣٩	١٠ - محتويات الكتاب

هذا الكتاب ..

قصة الجزائر .. الجزء الحبيب الغالي من الوطن العربي الكبير ...
قصة البذل ، والفداء ، والتضحيات ... في سبيل الحرية ، وسبيل
العزة والكرامة .

قصة الاستعمارية الفرنسية البغيضة ، منذ وطئت اقدامها ارض
الجزائر الحبيبة ، حتى هذا اليوم .

قصة المستوطنين الاوروبيين ، الذين اغتصبوا الارض من اهلها ،
واحتكروا ثروات البلاد ... وتركوا شعبها ليعيش على الفقر والفتات ...
قصة الوطنية الجزائرية . تتطور مع الزمن ، لتتقلب الى ثورة لاهبة
ساعرة ، لا ترضى عن الحرية الكاملة بديلا ، ولا عن الخلاص من الاستعمار
البغيض بكل صورته ، واشكاله ، ومظاهره ، عوضاً ...

في هذا الكتاب .

تاريخ الجزائر .. منذ وطىء الاستعمار ارضها .
نفسية المستوطن ... الغاصب ... والمستغل والمحتكر ...
خدع الاستعمار وحيله ، وتزييفه للانتخابات وتنكره للحريات ...
نضال الشعب الجزائري من ايام الامير عبدالقادر ، حتى ايام بن بيل
وفرحات عباس وكريم بلقاسم ...

الثورة الجزائرية في صفحاتها النيرة المشرقة ...

منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٢

تطلب كتب دار الطليعة في العراق
من مكتبة المثني - بغداد

الشن : ٣٠٠ ق.ل.
٣٥٠ ق.س.